

ابن رشد

تلخيص كتاب

الفتاوى

حقيقه المرجوم

الدكتور محمود فتاسم

راجعه وأكماله وقدم له وعلق عليه

دكتور

أحمد عبد المجيد هريدي

دكتور

تشارلس بتورث



الهيئة العربية العامة للكتاب

١٩٨٣

الهيئة المصرية العامة للكتاب
بالتعاون مع
مركز البحوث الأمريكي بمصر

مجموعة المؤلفات الفلسفية في القرون الوسطى

شرح ابن رشد لكتب أرسطو

الأصول العربية
تلخيص كتب أرسطو في المنطق

الجزء الرابع

مركز تحقيق التراث

١٩٨٣

ابن رشد

تلخيص كتاب

الفتاوى

حققه المرجوم

الدكتور محمود فتاح

راجعته وأكماله وقدم له وعنق عليه

دكتور

أحمد عبد المجيد هريدي

دكتور

تشارلس بتورث



الهيئة العربية العامة للكتاب

١٩٨٣



مَكْتَبَةُ

لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

الإهداء

إلى امم المرحوم الدكتور محمود محمد قاسم

(١٩٧٣ - ١٩١٣)



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

رابطہ بدیل lisanerab.com

محتويات الكتاب

المقدمة

صفحة	
٤٣	تصدير
٤٥	منهج التحقيق
٥٥	رموز الكتاب

النص

المقالة الأولى

٦٧-٦١	(١ - ٩) <u>الشيء الذي عنه الفحص ومنفعته</u>
٦١	(١) تصدير
٦٢	(٢) الشيء الذي عنه الفحص في هذا الكتاب ومنفعته
٦٢	(٣) انقسام المقدمة من جهة الصورة
٦٣	(٤) انقسام المقدمة من جهة المادة
٦٤	(٥) الحد يدل على الشيء الذي تنحل إليه المقدمة
	(٦) القياس قول وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ولزم عنه شيء
٦٥	آخر غيرها

صفحة	
٦٦	(٧) القياس منه كامل ومنه غير كامل
٦٧	(٨) المقول هل الكل والمقول لا على واحد
٦٧	(٩) اختصار
٦٦-٦٨	<u>(١٠-٢٥) المقدمات المنعكسة</u>
٦٨	(١٠) جهات المقدمات وكتبها وكيفيتها
٦٨	(١١) المقدمات الوجودية هي التي موجودة بالفعل بإطلاق
	(١٢) الفرق بين انعكاس المقدمة وما يسمى في هذه الصناعة قلب
٦٩	القضية
٧٢-٧٠	<u>(١٣-١٩) القول في انعكاس المقدمات المطلقة</u>
٧٠	(١٣) انعكاس المقدمات المطلقة الكلية سالبة كانت أو موجبة
	(١٤) انعكاس المقدمات المطلقة الجزئية سالبة كانت
٧٠	أو موجبة
	(١٥) بيان ما ينعكس من المقدمات المطلقة الكلية السالبة
٧٠	على المثال بالحروف
	(١٦) بيان ما ينعكس من المقدمات المطلقة الكلية الموجبة
٧١	على المثال بالحروف
	(١٧) بيان ما ينعكس من المقدمات المطلقة الجزئية الموجبة
٧٢	على المثال بالحروف
	(١٨) بيان ما ينعكس من المقدمات المطلقة الجزئية السالبة
٧٢	على المثال بالحروف
٧٢	(١٩) اختصار

- صفحة
- (٢٠-٢٣) القول في انعكاس المقدمات الضرورية ... ٧٢-٧٤
- (٢٠) انعكاس المقدمات الضرورية الكلية السالبة ٧٢
- (٢١) انعكاس المقدمات الضرورية الكلية الموجبة ٧٤
- (٢٢) انعكاس المقدمات الضرورية الجزئية الموجبة ٧٤
- (٢٣) اختصار ٧٤
- (٢٤-٢٥) القول في انعكاس المقدمات الممكنة ... ٧٥-٧٦
- (٢٤) انعكاس المقدمات الممكنة الموجبة كلية كانت
أو جزئية ٧٥
- (٢٥) انعكاس المقدمات الممكنة السالبة كلية كانت أو جزئية ... ٧٥
- (٢٦-١٦٦) أنتلاف القياس ٧٧-١٨٨
- (٢٦) ترتيب القول في القياس وأنتلافه ٧٧
- (٢٧) القياس المطلوب في هذا الكتاب واما يؤلف ٧٧
- (٢٨) أشكال القياس الذي تروم اعطائه هذه الصناعة ٧٨
- (٢٩-٤٤) القول في الشكل الأول ٧٩-٨٩
- (٢٩) حد الشكل الاول ٧٩
- (٣٠) ضروب الأقيسة في الشكل الأول ستة وثلاثون ... ٧٩
- (٣١-٣٤) حال المقاييس التي تأتلف من مقدمتين
- كأيتين في هذا الشكل ٨٣-٨٠
- (٣١) قياس مؤلف من مقدمتين كأيتين موجبتين ... ٨٠

صفحة	
	(٣٢) قياس مؤلف من مقدمتين كلتین الكبرى سالبة
٨٠	والصغرى موجبة
	(٣٣) مقایس مؤلفة من مقدمتين كلتین سالبتین أو من
٨١	كبرى موجبة وصغرى سالبة
٨٢	(٣٤) اختصار
٨١-٨٣	(٣٥) إحدی المقدمتين كلیة والأخرى جزئية ...
	(٣٥) المقدمة الكبرى كلیة موجبة كانت أو سالبة
٨٣	والمقدمة الصغرى جزئية موجبة
	(٣٦) المقدمة الصغرى كلیة موجبة كانت أو سالبة
٨٤	والمقدمة الكبرى غیر كلیة
	(٣٧) مثال الحدود التي تنتج الموجب الصاوق في التي
٨٤	الصغرى منها كلیة والكبرى جزئية
٨٥	(٣٨) بیان ما ينتج من أمثال هذه المقایس
	(٣٩) المقدمة الكبرى كلیة موجبة والصغرى جزئية
٨٥	سالبة
	(٤٠) لماذا يكون بعض المقایس في هذا الشكل غیر
٨٧	متسج
٨٧	(٤١) المقدمة الكبرى كلیة سالبة والصغرى جزئية سالبة ...
	(٤٢) المقدمتان جزئيتان أو مهملمان أو إحداهما مهملة
٨٨	والثانية جزئية
٨٩	(٤٣) الضروب المنتجة في هذا الشكل أربعة فقط
٨٩	(٤٤) جهل القدماء بفرض أرسطو ههنا

صفحة

٩٩-٨٩ القول في الشكل الثاني

(٤٥) يوجد الشكل الثاني متى حمل الحد الأوسط على الطرفين

٨٩ جميعا

٩٠ ليس يوجد في هذا الشكل قياس كامل

(٤٧-٥٠) حال المقاييس التي تألف من مقدمتين

٩٣-٩١ كليتين في هذا الشكل

٩١ (٤٧) المقدمتان كليتان وإحداهما سالبة والأخرى موجبة ...

٩٢ (٤٨) المقدمتان كليتان موجبتان

٩٢ (٤٩) المقدمتان كليتان سالبتان

٩٣ (٥٠) اختصار

(٥١-٥٨) إحدى المقدمتين في هذا الشكل كلية

٩١-٩٣ والأخرى جزئية

(٥١) المقدمة الكبرى كلية والصغرى جزئية وهما مخالفتان

٩٣ في الكيفية

(٥٢) المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية وهما مخالفتان

٩٤ في الكيفية

٩٥ (٥٣) اختصار

٩٥ (٥٤) المقدمتان سالبتان والكبرى كلية والصغرى جزئية ...

٩٧ (٥٥) المقدمتان موجبتان والكبرى كلية والصغرى جزئية ...

٩٧ (٥٦) المقدمتان سالبتان والصغرى كلية والكبرى جزئية ...

- صفحة
- ٩٨ (٥٧) المقدمتان موجبتان والصفري كلية والكبرى جزئية ...
- ٩٨ (٥٨) اختصار
- (٥٩) المقدمتان جزئيتان أو مهملتان أو إحداهما جزئية
والثانية مهملة
- ٩٨ (٦٠) يوجد في هذا الشكل قياس متيج متى تكون الكبرى
كلية والثانية مخالفة لها في الكيفية
- (٦١-٧٦) القول في الشكل الثالث ١٠٩-٩٩
- (٦١) إذا كان الحد الأوسط موضوعاً لطرفي المطلوب
والطرفان محمولان عليه فهذا هو الشكل الثالث ٩٩
- (٦٢) يمكن أن يكون في هذا الشكل قياس إذا كانت
مقدمته كليتين أو إحداهما كلية والأخرى جزئية ... ١٠٠
- (٦٣-٦٧) حال المقاييس التي تألف من مقدمتين
كليتين في هذا الشكل ١٠٢-١٠٠
- (٦٣) المقدمتان كليتان موجبتان ١٠٠
- (٦٤) المقدمتان كليتان والكبرى سالبة والصفري موجبة ... ١٠١
- (٦٥) المقدمتان كليتان والكبرى موجبة والصفري سالبة ... ١٠١
- (٦٦) المقدمتان كليتان سالبتان ١٠٢
- (٦٧) اختصار ١٠٢
- (٦٨-٧٤) إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ... ١٠٨-١٠٣
- (٦٨) المقدمتان موجبتان والصفري كلية والكبرى جزئية ... ١٠٣

صفحة

- (٦٩) المقدمتان موجبتان والصفري جزئية والكبرى كلية ... ١٠٣
- (٧٠) المقدمة الكبرى جزئية سالبة والصفري كلية ... ١٠٤
- موجبة ١٠٤
- (٧١) المقدمة الكبرى كلية سالبة والصفري جزئية ... ١٠٥
- موجبة ١٠٥
- (٧٢) المقدمة الكبرى كلية موجبة والصفري جزئية ... ١٠٥
- سالبة ١٠٥
- (٧٣) المقدمة الكبرى جزئية موجبة والصفري كلية ... ١٠٦
- سالبة ١٠٦
- (٧٤) المقدمتان سالبتان ١٠٧
- (٧٥) المقدمتان جزئيتان أو مهملتان أو إحداهما جزئية ... ١٠٨
- والأخرى مهملتان ١٠٨
- (٧٦) يكون قياس متبج في هذا الشكل إذا كانت الصفري ... ١٠٨
- موجبة وإحدى المقدمتين كلية ١٠٨
- (٧٧ - ٨١) الأمور العامة للأشكال الثلاثة ... ١٠٩-١١٣
- (٧٧) يكون قياس متبج في كل واحد من أصناف المقاييس ... ١٠٩
- إذا كان هناك مقدمتان إحداهما كلية سالبة والأخرى ... ١١٠
- موجبة ١٠٩
- (٧٨) الشكل الرابع ليس بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع ... ١١٠
- (٧٩) الصنفان الكليان من الشكل الأول أكمل الأشكال ... ١١٢
- كلهما ١١٢

- صفحة
- (٨٠) كيف تبين الجزئية التي في الشكل الأول على طريق
١١٢
- (٨١) اختصار
١١٣
- (٨٢-١٦٦) جهات مقدمات المقاييس ١١٣-١٨١
- (٨٢-٩٩) القول في القياسات الاضطرارية ١١٣-١٣٠
- (٨٢) المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف
١١٣ بعضها بعضاً في الجهة
- (٨٣) المقاييس التي تأتلف من المقدمات الاضطرارية
١١٤ قريبة من المقاييس التي تأتلف من المقدمات المطلقة ...
- (٨٤) جهمة البيان فيما يأتلف من المنتج في الشكل من
الاضطرارية هو بعينه جهمة البيان فيما يأتلف من
المطلقة ١١٥
- (٨٥) ما يبين بالخلاف من المقدمات الضرورية والمطلقة...
١١٦
- (٨٦-٩٢) القول في المقاييس المختلطة من
الضرورية والوجودية في الشكل الأول ... ١١٧-١٣٥
- (٨٦) المقاييس التي تأتلف من مقدمتين كائين ... ١١٧
- (٨٧) المقاييس التي تنتج نتائج جزئية ... ١١٩
- (٨٨) رأى أرسطو في أن جهة النتيجة ماها تابعة لجهة
المقدمة الكبرى ١٢٠
- (٨٩) الاختلال في قول المشائين إن جهة النتيجة تابعة
لأخس الجهتين ١٢١

- صفحة
- ١٢٢ (٩٠) ما يحتاج به المشاءون هو قياس شبيهى
- (٩١) وجه التفليط فيما يحتاجون به أيضا من أنه قد
- ١٢٢ يوجد في بعض المواد ما ينتج المطلق
- (٩٢) الاستمراء شاهد لمذهب أرسطو
- (٩٣ - ٩٥) القول في اختلاط المطلقة
- ١٢٥-١٢٨ والضرورة في الشكل الثاني
- (٩٣) متى كانت المقدمة السالبة ضرورية فالنتيجة
- ١٢٥ ضرورية
- (٩٤) متى كانت المقدمة الموجبة اضطرارية
- ١٢٦ والسالبة مطلقة فالنتيجة مطلقة
- (٩٥) جهة النتيجة في القياسين الجزئيين من هذا
- ١٢٧ الشكل تابعة لجهة المقدمة السالبة
- (٩٦ - ٩٩) تأليف الوجودى والاضطرارى
- ١٢٨-١٣٠ في الشكل الثالث
- (٩٦) جهة النتيجة في الشكل الثالث تابعة لجهة
- ١٢٨ المقدمة التى لا تنعكس
- (٩٧) متى كانت المقدمتان في هذا الشكل كليتين
- وموجبتين فأيهما كانت ضرورية فإن النتيجة
- ١٢٩ تكون ضرورية

صفحة

- (٩٨) إن كانت إحدى الكليتين موجبة والأخرى سالبة بلجهة النتيجة تابعة ضرورة بلجهة السالبة ... ١٢٩
- (٩٩) إن كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية وكانتا موجبتين فإن النتيجة تابعة للكلية منهما ... ١٣٠
- (١٠٠-١٦٦) القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة ١٣٠-١٨٨
- (١٠٠) الممكن بلجهة هو الذى ليس بالضرورى ومتى وضع موجودا لم يعرض من ذلك محال .. ١٣٠
- (١٠١) يظهر من أنه ليس يمكن أن يصدق المتناقضان معا أن هذا هو حد الممكن ١٣١
- (١٠٢) مما يخص المقدمات الممكنة ان الموجبة منها تلزم السالبة والسالبة تلزم الموجبة ١٣٣
- (١٠٣) الممكن يقال على ثلاثة أضرب ١٣٤
- (١٠٤) الفرض هاهنا هو القول فى تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة بإطلاق ١٣٥
- (١٠٥-١٠٩) القول فى المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة الصرفة فى الشكل الأول ١٣٥-١٣٩
- (١٠٥) عدد المقاييس الكاملة المنتجة فى هذه المادة هى بأعيانها عدد المقاييس المنتجة فى المادة

مـنـفـعة

- المطلقة والضرورية ومثال ذلك أنه إذا
كانت المقدمتان كليتين وموجبتين أو الكبرى
كلية سالبة والصغرى كلية موجبة فيكون
قياس كامل ١٣٥
- (١٠٦) إذا كانت الموجبة من المقدمتين الكليتين
الكبرى والسالبة الصغرى أو إذا كانت
المقدمتان الكليتان سالبتين فلا يكون قياس ... ١٣٦
- (١٠٧) إذا كانت إحدى المقدمتين كلية والثانية
جزئية وكانت الكبرى هي الكلية وكانت
الصغرى جزئية وموجبة فيكون قياس تام... ١٣٧
- (١٠٨) إذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى
كلية لا يكون قياس ١٣٧
- (١٠٩) تكون المقاييس المتبعة في هذا الشكل في
هذه المادة ثمانية أصناف ١٣٩
- (١١٠-١٢٤) تأليف الممكن والوجودى في
الشكل الأول ١٤٠-١٥٥
- (١١٠) إذا كانت المقدمة الكبرى ممكنة والصغرى
مطابقة لمكون أصناف المقاييس التي توجد
في هذا التركيب تامة وهي أربعة أصناف... ١٤٠
- (١١١) إذا كانت المقدمة الكبرى ممكنة كلية
موجبة كانت أو سالبة والمقدمة الصغرى
مطلقة كلية موجبة تكون النتيجة ممكنة ... ١٤٠

- صفحة
- (١١٢) إذا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى
 ١٤٣
- (١١٣) رام أرسطو بيان أصناف هذه المقاييس
 ١٤٣
- (١١٤) ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب مستحيل ...
 ١٤٥
- (١١٥) إذا كانت المقدمتان كليتين وموجبتين والكبرى
 مطلقة والصغرى ممكنة فالنتيجة ممكنة كلية
 وهذا يبرهن بالخلف
 ١٤٥
- (١١٦) يعرض لهذا التأليف أن يكون منتجا بهذه
 الجهة الممكنة في جميع الزمان
 ١٤٦
- (١١٧) تأويل ابن رشد معنى إيصاء أرسطو أن تكون
 المقدمات الكلية المأخوذة صادقة على الأزمنة
 الثلاثة
 ١٤٧
- (١١٨) بيان أرسطو من الحيدود أن في مثل هذا
 الاختلاط من المواد المطلقة والممكنة لا يكون
 قياس منتج أصلا
 ١٤٩
- (١١٩) إذا كانت المقدمة الكلية الكبرى سالبة مطابقة
 والصغرى الكلية موجبة ممكنة فالنتيجة سالبة
 مطلقة باشتراك الاسم
 ١٥٠
- (١٢٠) شك أبي نصر في هذا المثال لعدم التفاته إلى
 الفرق بين المطلقة والضرورية عند أرسطو ...
 ١٥٢

- سنة
- (١٢١) إذا كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة
- ١٥٣ فلا يكون قياس تام
- (١٢٢) اختصار
- ١٥٣
- (١٢٣) المقاييس التي إحدى المقدمتين فيها كلية والأخرى جزئية
- ١٥٣
- (١٢٤) لا يكون قياس متى كانت المقدمة الصغرى كلية والكبرى جزئية أو المقدمتان جزئيتين أو مهمنتين
- ١٥٥
- (١٢٥-١٣١) القول في تأليف الضروري
- ١٦١-١٥٥ والممكن في الشكل الأول
- (١٢٥) إذا كانت إحدى مقدمتي القياس ممكنة والثانية اضطرارية فأنواع المقاييس المتجهة تكون على عدد المقاييس المتجهة في المختاطة من الممكن والوجودى
- ١٥٥
- (١٢٦) إذا كانت المقدمتان موجبتين كليتين وإحداهما ضرورية والأخرى ممكنة
- ١٥٦
- (١٢٧) إذا كانت إحدى المقدمتين الكليتين موجبة والأخرى سالبة وإحداهما ضرورية والأخرى ممكنة
- ١٥٧
- (١٢٨) أرسطو يقول إنه ليس يمكن أن يتبين بقياس الخلف أنه ينتج مطلقة
- ١٥٨

- صفحة
- (١٢٩) حال المقاييس التي إحدى المقدمتين جزئية
- ١٥٩ والأخرى كلية
- (١٣٠) لا يكون قياس إذا كانت المقدمتان مهملتين
أو جزئيتين أو إحداهما مهملة والأخرى
جزئية
- ١٦٠
- (١٣١) اختصار
- ١٦١
- (١٣٢-١٣٩) سؤالان عن قول أرسطو في المقاييس
- ١٧١-١٦١ المختلطة وشرح ابن رشد
- (١٣٢) السؤالان ومذهب المفسرين وأبي نصر ... ١٦١
- (١٣٣) الإنتاج بالجملة إما سبب الانطواء وإما سبب
الاتصال ١٦٣
- (١٣٤) كيف استعمل أرسطو الانطواء والاتصال
في هذه المقاييس المختلطة ١٦٣
- (١٣٥) ليس ينبغي أن يفهم هذا الموضوع عاما على
ما يقتضيه ظاهر برهانه ١٦٥
- (١٣٦) ما فهمه مفسرو المشائين من أن النتائج في
هذه المختلطات الموجبات ممكنة حقيقية هو
الصحيح ١٦٧
- (١٣٧) نظر أرسطو في جهات نتائج الأقيسة السالبة
في هذا النوع من الاختلاط ١٦٨

صفحة	
١٦٩	(١٣٨) كيف ينبغي أن يفهم الأمر في البيان الذي استعمله أرسطو في هذه النتائج
١٧٠	(١٣٩) هذا المقصد من التفسير ذهب على جميع المفسرين
	(١٤٠-١٤٣) القول في تأليف الممكن في الشكل الثاني ١٧١-١٧٦
	(١٤٠) متى يكون ومتى لا يكون قياس منتج في الشكل الثاني ١٧١
	(١٤١) المقدمة الكلية السالبة لا تنعكس عكسها الكلية والكيفية ١٧٢
	(١٤٢) قد يظن أن السالبة الممكنة تبين انعكاسها بطريق القياس ١٧٣
	(١٤٣) التأليف من مقدمتين كلتاهما ممكنتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة لا ينتج شيئاً في الشكل الثاني ١٧٤
	(١٤٤-١٤٦) تأليف الوجودي والممكن في الشكل الثاني ١٧٦-١٧٨
	(١٤٤) إحدى المقدمتين مطابقة والأخرى ممكنة وإحداهما سالبة والأخرى موجبة وكلتا المقدمتين كلية أو جزئية ١٧٦

- ١٤٥) كتاب المقدمتين الكليتين سالبتين أو موجبتين
 وإحدهما ممكنة والأخرى مطلقة ١٧٧
- ١٤٦) إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ... ١٧٨
- ١٤٧-١٥٤) تأليف الممكن والاضطراري في
 الشكل الثاني ١٧٨-١٨١
- ١٤٧) المقدمتان كليتان وإحدهما ممكنة والأخرى
 ضرورية سالبة ١٧٨
- ١٤٨) إذا كانت المقدمة الضرورية موجبة فإنه
 لا يكون قياس ١٧٩
- ١٤٩) المقدمتان كليتان سالبتان ١٨٠
- ١٥٠) إن كانت المقدمتان الكليتان موجبتين فإنه
 لن يكون قياس ١٨٠
- ١٥١) اختصار ١٨٠
- ١٥٢) إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ... ١٨٠
- ١٥٣) لا يكون قياس إذا كانت المقدمتان مهماتين
 أو جزئيتين ١٨١
- ١٥٤) اختصار ١٨١
- ١٥٥-١٥٨) تأليف الممكن في الشكل الثالث... ١٨٢-١٨٣
- ١٥٥) إذا كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين
 كليتين فإنه يكون قياس ١٨٢

صفحة

- (١٥٦) إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ... ١٨٢
- (١٥٧) إذا أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين فإنه
- لا يكون قياس ١٨٣
- (١٥٨) إذا كانتا سالبتين أو إحداهما موجبة والأخرى
- سالبة فتبين المقاييس بالحدود التي تبين بها
- المقاييس المهملة أو الجزئية ١٨٣
- (١٥٩-١٦٢) تأليف الممكن والوجودى فى
- الشكل الثالث ١٨٣-١٨٥
- (١٥٩) المقدمتان موجبتان كليتان وإحداهما مطلقة
- والأخرى ممكنة ١٨٣
- (١٦٠) إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة
- وإحداهما مطلقة والأخرى ممكنة ١٨٤
- (١٦١) إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ... ١٨٤
- (١٦٢) إذا كانت كلتا المقدمتين مهملتين أو جزئيتين
- فلا يكون قياس ١٨٥
- (١٦٣-١٦٦) تأليف الممكن والاضطرارى فى
- الشكل الثالث ١٨٦-١٨٨
- (١٦٣) إذا كانت المقدمتان كليتين وموجبتين ...
- وإحداهما اضطرارية والأخرى ممكنة فيكون
- قياس بنتيجة ممكنة ١٨٦

صفحة

١٨٦ (١٦٤) إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة ...

١٨٧ (١٦٥) إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ...

١٨٨ (١٦٦) اختصار

الفصل الأول : التكلم في المقاييس الحلية (١٦٧-١٩١)وشروط المنتج منها ١٨٩-٢١٠

(١٦٧) جميع المقاييس التي في هذه الأشكال ترتقي إلى الشكل

الأول

(١٦٨) التكلم هاهنا في المقاييس الحلية وشروط المنتج منها لتبين

المقاييس المضطرة إليها في الانتاج

(١٦٩) يجب أن يكون أقل القياس المحدود يألف من مقدمتين

تشتركان بمحد أوسط وتختلفان بطرفي المطلوب

(١٧٠) كل قياس حمل يكون ضرورة أحد الأصناف الثلاثة

ولا يوجد شكل رابع

(١٧١) قياس الخلف مركب من واحد من هذه الأشكال الثلاثة

ومن القياس الشرطي

(١٧٢) القياس الشرطي لا يستغنى عن القياس الحلي والقياس

الشرطي جنسان أولان

(١٧٣) المستثنى في كلا الجانسين من القياسات الشرطية يحتاج إلى

أن يبين بقياس حلي

(١٧٤) إذا كان الأمران في القياس الشرطي معلومين بأنفسهما

فلا يستعمل أصلا في بيان شيء مجهول بالطبع ...

١٩٦

صحة

- (١٧٥) جميع أجناس المقاييس تتم بالشكل الأول وتحل إلى الكلية
منها ١٩٨
- (١٧٦) واجب أن يكون في كل قياس منتج مقدمة موجبة كيف
ما كانت في كميته ومقدمة كلية كيف ما كانت في
كيفيةها ١٩٨
- (١٧٧) النتيجة الكلية تبين عن مقدمات كلية والنتيجة الجزئية قد
تبين عن مقدمتين إحداهما جزئية وقد تبين عن مقدمتين
كليتين ١٩٩
- (١٧٨) واجب أن تكون كلتا المقدمتين أو إحداهما شبيهة
في جهتها وكيفيةها بالنتيجة ٢٠٠
- (١٧٩) اختصار ٢٠٠
- (١٨٠) كل نتيجة تكون بثلاثة حدود لا أقل ولا أكثر إن لم تكن
النتيجة الواحدة تبين بمقاييس كثيرة ٢٠٠
- (١٨١) بيان قياس واحد بنتيجة واحدة من أربعة مقدمات وستة
حدود ٢٠١
- (١٨٢) بيان قياس ينتج ما هو غير المطلوب ٢٠٣
- (١٨٣) لا يمكن أن يبين مطلوب واحد بقياس واحد هو مركب من
أكثر من ثلاثة حدود ٢٠٤
- (١٨٤) كل قياس بسيط أو مركب من مقاييس بسيطة تام التركيب
فهو مؤلف من مقدمات أزواج وحدود أفراد لأن الحدود
أكثر من المقدمات بواحد ٢٠٤

صفحة	
٢٠٥	(١٨٥) الفرق بين القياس الموصول والقياس المفصول
	(١٨٦) النتائج الحادثة في القياس المفصول أكثر من الحدود
٢٠٦	والمقدمات
	(١٨٧) يمكن أن يوقف على معرفة نوعي القياس المركب الموصول
٢٠٧	والمفصول بهذه الصيغيات
	(١٨٨) الضرب من النتائج الذي يذبح عن مقابيس أكثر أشكالا
	وأكثر أصنافا من الشكل أسهل من التي تدب عن مقابيس
٢٠٨	أقل أشكالا وأقل أصنافا
٢٠٨	(١٨٩) الأشكال وأصناف الأشكال التي تبين فيها المطالب المختلفة ...
	(١٩٠) بالجملة لإثبات الموجب أعسر من إثبات السالب وإبطال
٢١٠	الكلي أسهل من إثباته
٢١٠	(١٩١) خاتمة الفصل
٢١١-٢١٦	<u>(١٩٢-٢١٥) الفصل الثاني</u>
	(١٩٢) كيف يستنبط القياس على كل مطلوب تقصد معرفته
٢١١	وإلى سبيل تأخذ مقدمات كل قياس
	(١٩٣) كل مطلوب يكون في هذا الجنس فالمحمول فيه
	والموضوع يلحقه أنه يحمل كل واحد منها على شيء ويحمل
٢١١	عليه شيء
	(١٩٤-١٩٧) القسوازين التي بها يلتبس اكتساب
٢١٥-٢١٢	المقدمات في كل قياس تقصد عمله
	(١٩٤) السبيل التي بها نصل إلى مقدمات كل مطلوب
٢١٢	تكون بأن تقسم أولا المطلوب إلى حديه

سنة

- (١٩٥) ينبغي عندما نفعل هذا أن نميز أي من هذه المجموعات
- ٢١٣ هي حدود لأحد الحدين أو لكليهما
- (١٩٦) ينبغي أن لا يؤخذ من اللواحق إلا اللواحق العامة
- ٢١٣ لكلا الحدين
- (١٩٧) اختصار
- ٢١٥
- (١٩٨-٢١٥) القوانين التي بها يهتمس القياس
- نفسه - أعني صورته ٢١٥-٢٢٦
- (١٩٨) كل مطلوب يهتمس القياس عليه فإما أن يكون موجبا
- ٢١٥ كلياً أو سالباً كلياً أو موجباً جزئياً أو سالباً جزئياً ...
- (١٩٩) إن كان المطلوب موجباً كلياً وأردنا إثباته فإنه ينبغي
- ٢١٥ أن ننظر في موضوعات محموله ومجمولات موضوعه ...
- (٢٠٠) إن أردنا أن ننتج موجبة جزئية من مقدمات كلية
- ٢١٦ فإن ذلك يمكننا بأن نأخذ موضوعات الحدين معا ...
- (٢٠١) إن أردنا أن ننتج سالباً كلياً فإن ذلك يتفق بأحد
- ٢١٦ وجهين
- (٢٠٢) إن أردنا أن ننتج سالبة جزئية فإن ذلك يتفق على
- ٢١٧ وجوه ثلاثة
- (٢٠٣) الوصية هاهنا أن تخير المقدمات الكلية
- ٢١٨
- (٢٠٤) هذا النظر ليس يتجاوز أن يكون بمقدمتين وثلاثة
- ٢١٩ حدود

- صفحة
- (٢٠٥) ينبغي أن يتجنب في اكتساب المقدمات وأخذ
 ٢١٩ اللواحق والموضوعات ما يأتلف منه شكل غير متج ...
- (٢٠٦) يكون قياس إذا أخذ شيء واحد مكرراً مرتين ٢٢٠
- (٢٠٧) أقيسة الخلف تكون بهذا النحو من النظر ٢٢١
- (٢٠٨) القياس الجزمى والقياس السائق إلى المحال بكتسابان
 بأخذ لواحق الطرفين أو بموضوعاتهما أو بأخذ شيء
 واحد يكرر فيهما ٢٢٢
- (٢٠٩) ليس يمكن أن يستخرج قياس بقير هذه السبيل ... ٢٢٣
- (٢١٠) هذا الطريق في اكتساب المقدمات والمقاييس على
 ٢٢٣ المطلوبات هو عام في جميع الصنائع وفي كل تعليم ...
- (٢١١) ينبغي أن نختار في كل مطلوب المقدمات الخاصة
 بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة له ٢٢٤
- (٢١٢) اختصار ٢٢٥
- (٢١٣) طريق القسمة جزء صغير من هذا النحو من النظر .. ٢٢٥
- (٢١٤) ظن القدماء بطريق القسمة أنه قياس تبرهن به
 حدود الأشياء ترتب عليه غلطهم في طريق القسمة
 في موضعين ٢٢٥
- (٢١٥) خاتمة الفصل ٢٢٦
- (٢١٦-٢٤١) الفصل الثالث ٢٢٧-٢٥٢
- (٢١٦) كيف تكون لنا قدرة على رد المقاييس المستعملة في
 ٢٢٧ الكتب والمخاطبات إلى هذه الأشكال وتحليلها إليها ...

صفحة

- (٢١٧) أول ما ينبغي أن يفعله من يريد حل المقاييس إلى هذه الأشكال أن يروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي ٢٢٨
- (٢١٨) سبب الغلط في هذا هو أن يظن بما لزم باضطرار أنه لازم لزوما قياسيا ٢٣٠
- (٢١٩) أى قول لم يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين كذلك القول ليس بقياس ٢٣١
- (٢٢٠) يعرض لنا الغلط والخدمة بأن نظن عند تحليل القول فيما ليس بقياس أنه قياس وعكس هذا ٢٣٢
- (٢٢١) يعرض الكذب والخدمة من قبل فساد نسبة الحدود بعضها إلى بعض في الوضع حتى نظن فيما هو قياس أنه ليس بقياس ... ٢٣٢
- (٢٢٢) متى لم يتحفظ بهذا في أمثال هذه المقدمات فإن يكون قياس ... ٢٣٣
- (٢٢٣) الحدود التي يخل إليها القياس وبخاصة الحد الأوسط فليس ينبغي أن نطلبها أبدا من حيث يدل عليها اسم مفرد ٢٣٣
- (٢٢٤) ليس يجب أن نطلب الحدود الموجودة في القياس إذا حمل بعضها على بعض — إما على جهة السلب وإما على جهة الإيجاب — نسبة واحدة من الحلل ٢٣٤
- (٢٢٥) ينبغي أن تؤخذ الحدود الموضوعية بالجهة التي بها تؤخذ مفردة ... ٢٣٥
- (٢٢٦) الحدود الموجبة للشيء ليست تكون أبدا مفردة ولا مطلقة ٢٣٥
- (٢٢٧) الحدود التي تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلاث مرات فينبغي أن تكرر مع الحد الأكبر ٢٣٥

- صفحة
- (٢٢٨) ليس وضع الحدود في مقدمات القياس الذي نتيجته مطلقة
مثل وضعها في القياس الذي نتيجته مقيدة ومشرط فيها
- ٢٢٦ شرط ما
- (٢٢٩) ينبغي أن تبدل الأسماء في الحدود إذا كانت غير واضحة
- ٢٣٧ بأسماء أوضح منها
- (٢٣٠) ينبغي أن تكون العبارة في المقدمات على النحو الذي يكون
في النتيجة
- ٢٣٧ (٢٣١) إذا أخذت الحدود محمولة بعضهم على بعض فينبغي أن يحفظ
فيها بالمقول هل الكل
- ٢٣٨ (٢٣٢) ليس ينبغي أن يتوهم أنا نستعمل هذه الحروف على أنها
الشيء المشار إليه
- ٢٣٩ (٢٣٣) ليس ينبغي أن نطالب على هذا النحو حل القياس الشرطي ...
- ٢٤٠ (٢٣٤) ما كان من المطلوب يبين في أكثر من شكل واحد قد يمكن
أن يحل القول الذي استعمل في بيان ذلك المطلوب إلى
أكثر من شكل واحد
- ٢٤١ (٢٣٥) اختصار
- ٢٤٢ (٢٣٦) قد يوقع خدعة في القياس أن يظن بالتفضية المعدولة أنها
والسالية قضية واحدة بعينها
- ٢٤٣ (٢٣٧) الذي يرفع هذه الخدعة أن تعلم أن قولنا في الشيء إنه
لا أبيض وإنه ليس بأبيض ليس يدلان منه على معنى واحد ...
- ٢٤٣ (٢٣٨) بيان هذا على طريق الحروف
- ٢٤٥

سـ

- (٢٣٣٩) قد يتوهم أن الموجبة البسيطة والموجبة المعدولة متقابلتان ٢٤٧
- (٢٣٣٩ ب) قد يمكن أن يغلط في هذا الترتيب حتى نظن أنه متى كانت الموجبة البسيطة موجودة أن السالبة المعدولة موجودة وبالعكس ٢٥٠
- (٢٤٠) ليس سلب قولنا كل إنسان أبيض قولنا كل إنسان لا أبيض بل قولنا ليس كل إنسان أبيض ٢٥١
- (٢٤١) انتهاء المقالة الأولى ٢٥٢

المقالة الثانية

٢٤٤-٢٤٢) الفصل الأول ٢٥٩-٢٥٥

- (٢٤٢) المقاييس التي تنتج نتائج كلية ونتائج موجبة جزئية قد يلحقها و يعرض لها أن تنتج سوى النتيجة الأولى نتائج كثيرة ... ٢٥٥
- (٢٤٣) قد يمكن أن يظن أنه قد يكون عن القياس الواحد بعينه نتيجة أكثر من واحدة على جهة أخرى ٢٥٧
- (٢٤٤) الذي ينتج الجزئية ليس يعرض فيه الصنف من النتائج الذي يكون من قبل انطواء موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية ٢٥٨

٢٧٦-٢٤٥) الفصل الثاني : في أنه قد يمكن أن يكون

من المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة ومتى

يكون ذلك وكيف ٢٦١-٢٦٠

- (٢٤٥) المقدمتان اللتان يكون منهما القياس قد يكونا معا صادقين وقد يكونا معا كاذبتين وقد تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ٢٦٠

- صفحة
- ٢٦٠ (٢٤٦) لا يمكن أن يكون نتيجة كاذبة عن مقدمات صادقة
- (٢٤٧) إذا كانت المقدمتان في القياس كذبا فقد يمكن أن يكون
- عنها نتيجة صادقة
- ٢٦١
- (٢٤٨ - ٢٦٠) القول في الشكل الأول
- ٢٦١-٢٦٢
- (٢٤٨ - ٢٥٣) أمثال هذا في الصنفين الكبارين
- ٢٦٢ (٢٤٨) المقدمتان كاذبتان بالكليسة أو بالجزء ...
- (٢٤٩) إن كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالكل
- ٢٦٣ فالنتيجة لا تكون صدقا
- (٢٥٠) إذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء
- ٢٦٣ فقد تكون النتيجة صادقة
- (٢٥١) إذا أخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة
- والكبرى كلها صادقة فالنتيجة قد تكون
- ٢٦٤ صادقة
- (٢٥٢) إن كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء
- ٢٦٥ فإن النتيجة أيضا قد تكون صادقة
- (٢٥٣) اختصار
- ٢٦٥
- (٢٥٤ - ٢٥٩) أمثال هذا في الصنفين الجزئيين
- (٢٥٤) إذا كانت المقدمة الكبرى كلها كذبا والأخرى كلها
- صدقا وأيضا إذا كانت الكبرى كاذبة بالجزء أو كانت
- كلتاها كاذبتين إما بالكل وإما بالجزء فيمكن أن
- ٢٦٦ تكون النتيجة صادقة

- صفحة
 ٢٦٦ (٢٥٥) كون النتيجة صادقة مع أن الكبرى كاذبة بالكل ...
 ٢٦٦ (٢٥٦) المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء
 (٢٥٧) إن كانت المقدمة الصغرى كاذبة فقد يكون
 نتيجة صادقة
 ٢٦٧ (٢٥٨) إن كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى
 كاذبة بالكل فقد يكون نتيجة صادقة
 ٢٦٨ (٢٥٩) إذا كانت المقدمتان كاذبتين وكانت الكبرى كاذبة
 بالكل فقد يكون نتيجة صادقة
 ٢٦٨ (٢٦٠) انتهاء
 ٢٦٩ (٢٦١ - ٢٦٩) القول في الشكل الثاني ٢٧٢-٢٦٩
 (٢٦١) قد تكون في هذا الشكل نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة
 كانت كل واحدة منهما كاذبة إما بالكل وإما بالجزء
 أو إحداها بالكل والأخرى بالجزء أو كانت إحداها كاذبة
 بالكل أو بالجزء
 ٢٦٩ (٢٦٢ - ٢٦٦) حال المقاييس الكمية مع المقدمات
 الكاذبة ٢٧٢-٢٦٩
 (٢٦٢) كل واحدة من المقدمتين كاذبة بالكل ٢٦٩
 (٢٦٣) المقدمة الواحدة كذب بالكل والأخرى صدق
 بالكل ٢٧٠
 (٢٦٤) بعض المقدمة الواحدة كذب والأخرى كلها
 صدق ٢٧٠

- صفحة
- ٢٦٥) كلتا المقدمتين كاذبة بالجزء ٢٧١
- ٢٦٦) اختصار ٢٧٢
- ٢٦٧-٢٦٩) المقابيلس الجزئية ٢٧٢-٢٧٣
- ٢٦٧) الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة ٢٧٢
- ٢٦٨) المقدمة الصادقة هي الكلية والكاذبة الجزئية ... ٢٧٢
- ٢٦٩) المقدمتان كلتاها كاذبة الجزئية والكلية ٢٧٣
- ٢٧٠-٢٧٥) القول في الشكل الثالث ٢٧٣-٢٧٧
- ٢٧٠) تكون النتيجة صادقة في هذا الشكل وكلتا المقدمتين كاذبتان إما بالكل وإما بالجزء وإما إحداهما بالكل والثانية بالجزء وكذلك إذا كانت إحداها صادقة والأخرى كاذبة بالكل أو بالجزء ٢٧٣
- ٢٧١-٢٧٤) القياسات الكلية ٢٧٣-٢٧٧
- ٢٧١) المقدمتان كاذبتان بالكل ٢٧٣
- ٢٧٢) إذا كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبتين بالجزء فقد يمكن أن تكون النتيجة منهما صادقة ... ٢٧٤
- ٢٧٣) قد تكون النتيجة صادقة إذا كانت إحدى المقدمتين كاذبة بالكل والاخرى صادقة ٢٧٥
- ٢٧٤) قد تكون النتيجة صادقة إذا كانت إحدى المقدمتين صادقة والاخرى كاذبة بالجزء ٢٧٦
- ٢٧٥) وهذا بعينه يعرض في القياسات الجزئية ٢٧٧

صفحة

- (٢٧٦) إذا كانت النتيجة كاذبة فباضطراب أن يكون في المقدمات
مقدمة كاذبة وإذا كانت النتيجة صادقة فليس يجب
لا محالة أن تكون المقدمات صادقة ٢٧٧
- (٢٧٧-٣١٩) الفصل الثالث ٢٨٠-٣١٢
- (٢٧٧-٢٩٢) القول في البيان بالدور ٢٨٠-٢٩٢
- (٢٧٧-٢٨٥) الشكل الأول ٢٨٠-٢٨٧
- (٢٧٧) البيان بالدور أن تؤخذ نتيجة القياس وعكس إحدى
مقدمتيه فتبين بها المقدمة الثانية ٢٨٠
- (٢٧٨) هذا النوع من البيان يمكن في المقدمات المتعكدة ... ٢٨٢
- (٢٧٩) البيان بالدور يمكن أيضا في الصنف السالب من
الشكل الأول ٢٨٤
- (٢٨٠) بيان المقدمة الكبرى بالنتيجة وعكس الصغرى ... ٢٨٤
- (٢٨١) بيان الصغرى من النتيجة وعكس المقدمة الكبرى ... ٢٨٤
- (٢٨٢) ليس هذا أصلا ثانيا من المقول على الكل غير الأصل
الذي استعمل في أول هذا الكتاب ٢٨٥
- (٢٨٣) اختصار ٢٨٦
- (٢٨٤) ليس يمكن في القياسات الجزئية أن يبرهن على طريق
الدور المقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية ... ٢٨٧
- (٢٨٥) انتهاء ٢٨٧
- (٢٨٦-٢٨٨) الشكل الثاني ٢٨٨-٢٩٠
- (٢٨٦) ليس يمكن أن يبرهن بجهة الدور في الشكل الثاني
المقدمة الموجبة ٢٨٨

- صفحة
- (٢٨٧) ليس يمكن أن تبرهن في المقاييس الجزئية المقدمة
- ٢٨٩ ... الكلية على جهة الدور
- (٢٨٨) انتهاء ...
- ٢٩٠ ...
- (٢٨٩-٢٩١) الشكل الثالث ٢٩٢-٢٩٠
- (٢٨٩) إن كانت كلتا المقدمتين كلياتين فليس يمكن أن
- يبرهن بالنتيجة وبينان الدور إحدى المقدمتين
- في هذا الشكل ٢٩٠
- (٢٩٠) إن كانت المقدمة الواحدة كلية والأخرى جزئية
- فأحيانا يمكن أن تبرهن الجزئية ٢٩٠
- (٢٩١) إذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة
- وكانت الموجبة الكلية والسالبة جزئية فإنه يتأتى لنا
- برهان الجزئية ٢٩٢
- (٢٩٢) انتهاء القول في البيان الذي يكون بالدور ٢٩٢
- (٢٩٣ - ٣٠٣) القول في القياس المنعكس ٢٩٣-٣٠٤
- (٢٩٣) العكس الذي يراد به هاهنا هو أن نبطل بمقابل النتيجة
- وإحدى المقدمتين المقدمة الأخرى من القياس
- وكانه ضد البيان بالدور ٢٩٣
- (٢٩٤-٢٩٦) القول في انعكاس الشكل الأول ٢٩٤-٢٩٧
- (٢٩٤) انعكاس القياس الكلي بأخذ ضد النتيجة ٢٩٤
- (٢٩٥) انعكاس القياس الكلي بأخذ نقيض النتيجة ٢٩٥

- منحة
 (٢٩٦) إذا أخذ في الصنفين الجزئيين من هذا الشكل تقيض
 النتيجة أمكن أن تبطل المقدمتان فيما جحيا ... ٢٩٦
- (٢٩٧-٢٩٩) القول في انعكاس الشكل الثاني ... ٢٩٧-٣٠٠
 (٢٩٧) في الشكل الثاني لا يمكن أن تبطل المقدمة الكبرى
 منه إبطالا كلياً ... ٢٩٧
 (٢٩٨) يمكن إبطال المقدمة الصغرى بعكس النتيجة إلى
 الضد وبمعكسها إلى التقيض ... ٢٩٨
 (٢٩٩) إذا عكست النتيجة في الصنفين الجزئيين من هذا
 الشكل إلى الضد فلم يكن بذلك إبطال ... ٢٩٩
- (٣٠٠-٣٠٢) القول في انعكاس الشكل الثالث ... ٣٠٠-٣٠٣
 (٣٠٠) إذا عكست النتيجة إلى الضد في الشكل الثالث
 لم يمكن أن تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين
 وذلك في جميع الأصناف ولكن يمكن أن تبطل إذا
 عكست إلى التقيض ... ٣٠١
 (٣٠١) بيان هذا في الأصناف الموجبة من هذا الشكل ... ٣٠١
 (٣٠٢) حال المقاييس الكلية والجزئية السالبة من هذا الشكل
 حال المقاييس الموجبة منه ... ٣٠٣
 (٣٠٣) انتهاء القول في المقاييس المنعكسة ... ٣٠٣

- صفحة
- (٣٠٤ - ٣١٩) القول في قياس الخلف ٣٠٤ - ٣١٣
- (٣٠٤) يكون قياس الخلف إذا وضعتا تقيض النتيجة المقصود
بيانها وأضافنا إلى ذلك مقدمة أخرى معترفا بها فأتبع
- لنا أمرا مستجيلا ٣٠٤
- (٣٠٥ - ٣٠٨) بيان قياس الخلف في الشكل
- الأول ٣٠٦ - ٣٠٩
- (٣٠٥) جميع المطالب الأربعة تبين بالخلف في كل
الأشكال ما خلا الموجبة الكلية فإنها لا تبين بالشكل
- الأول وتبين بالشأنى والثالث ٣٠٥
- (٣٠٦) يمكن بيان الجزئية الموجبة بالخلف في الشكل
- الأول ٣٠٨
- (٣٠٧) موضوع المقابل للأقدمة السالبة الكلية هو الموجبة
- الجزئية وهي التقيض ٣٠٨
- (٣٠٨) تبين السالبة الجزئية بطريق الخلف في هذا الشكل
- إذا كان موضوعا المقابل الموجبة الكلية ٣٠٩
- (٣٠٩) الذى يتفجع به في كل مادة في قياس الخلف هو أخذ
- تقيض ما يرام بيانه لا أخذ ضده ٣٠٩
- (٣١٠ - ٣١٤) بيان قياس الخلف في الشكل
- الثانى ٣١٠ - ٣١١
- (٣١٠) بيان المقدمة الكلية الموجبة في الشكل
- الثانى ٣١٠

صفحة

- (٣١١) بيان الموجبة الجزئية في الشكل الثاني ٣١٠
- (٣١٢) نبين السالبة الكلية بهذا الشكل بأخذ نقيضها ... ٣١١
- (٣١٣) نبين السالبة الجزئية بأخذ نقيضها ٣١١
- (٣١٤) جميع المطالب تبين بالخلاف في الشكل الثاني ... ٣١١
- (٣١٥ - ٣١٨) بيان قياس الخلف في الشكل

الثالث ٣١١-٣١٣

- (٣١٥) نبين الموجبة الكلية في الشكل الثالث بأخذ نقيضها ٣١١
- (٣١٦) نبين الموجبة الجزئية في الشكل الثالث بأخذ نقيضها ٣١٢
- (٣١٧) نبين السالبة الكلية في الشكل الثالث بأخذ نقيضها ٣١٢
- (٣١٨) نبين السالبة الجزئية بأخذ نقيضها ٣١٣
- (٣١٩) يكون دائماً متفعا بقياس الخلف في كل مادة بأخذ النقيض لا الضد وجميع المطالب تتأني به في الشكل الثاني والثالث ٣١٣

الفصل الرابع (٣٢٠-٣٥٢) ٣١٤-٣٤٣

- (٣٢٠) الفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف ٣١٤
- (٣٢١) كل مطلوب يبين بقياس مستقيم فقد يمكن أن يبين بتلك المقدمات بأعينها بقياس الخلف ٣١٤

- صفحة
- ٣٢٢-٣٢٥ (القول في الشكل الأول ٣١٥-٣١٨)
- ٣٢٢ (السالبة الكلية ٣١٥)
- ٣٢٣ (السالبة الجزئية ٣١٦)
- ٣٢٤ (الموجب الجزئي ٣١٨)
- ٣٢٥ (اختصار ٣١٨)
- ٣٢٦-٣٣٠ (القول في الشكل الثاني ٣١٩-٣٢١)
- ٣٢٦ (الموجة الكلية ٣١٩)
- ٣٢٧ (الموجبة الجزئية ٣٢٠)
- ٣٢٨ (السالبة الكلية ٣٢٠)
- ٣٢٩ (السالبة الجزئية ٣٢١)
- ٣٣٠ (اختصار ٣٢١)
- ٣٣١-٣٣٤ (القول في الشكل الثالث ٣٢١-٣٢٣)
- ٣٣١ (الموجبة الكلية ٣٢١)
- ٣٣٢ (الموجبة الجزئية ٣٢٢)
- ٣٣٣ (السالبة الكلية ٣٢٢)
- ٣٣٤ (السالبة الجزئية ٣٢٣)
- ٣٣٥ (جميع المسائل التي تبين بقياس الخلف في جميع العلوم
يمكن أن تبرهن بقياسات مستقيمة ٣٢٣)
- ٣٣٦-٣٤٢ (القول في القياسات المركبة من
المتقابلات ٣٢٤-٣٣٠)
- ٣٣٦ (المتقابلات بالحقيقة على جهة السلب والإيجاب هي
المتناقضان والمتضادان ٣٢٤)

- صفحة
- (٣٣٧) ليس يمكن أن يتألف قياس في الشكل الأول لامن
- ٣٢٤ متضادات ولا من متناقضات
- (٣٣٨) يمكن أن يكون في الشكل الثاني قياس من مقدمتين
- متقابلتين إما على طريق التضاد وإما على طريق
- التناقض
- ٣٢٥ (٣٣٩) لا يمكن في الأصناف الموجبة من الشكل الثالث أن
- يكون القياس يتألف من المتقابلات
- ٣٢٦ (٣٤٠) المقاييس التي تألف في الشكلين الثاني والثالث من
- الموجبة والسالبة اثنتا عشرة قياسا ...
- ٣٢٧ (٣٤١) يمكن أن ينتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة
- نتيجة صادقة ماعدا هذا الصنف من المقاييس ...
- ٣٢٨ (٣٤٢) لا يمكن الإنسان أن يغلط فيضع مقدمتين متقابلتين
- في قياس واحد بسيط بعينه
- ٣٢٨ (٣٤٣ - ٣٤٨) القول في وضع المطلوب الأول نفسه
- في القياس وهو الذي يسمى بمصادرة ... ٣٣٠ - ٣٣٧
- (٣٤٣) وضع المطلوب الأول جزءا من القياس المنتج له هو
- من جنس الأفاويل التي لا يمكن أن يبرهن منها
- الشيء الذي قصد برهانه
- ٣٣٠ (٣٤٤) المصادرة هو أن يروم إنسان أن يبين شيئا مجهولا
- بذلك الشيء نفسه
- ٣٣١ (٣٤٥) المصادرة في الحقيقة وفي الظن المحمود
- ٣٣٢ (٣٤٦) الفرق بين المصادرة والبيان الدائر
- ٣٣٤

- صفحة
- ٣٣٦ ... (٣٤٧) المصادرة في كل شكل من الأشكال الثلاثة ...
- ٣٣٧ ... (٣٤٨) اختصار ...
- (٣٤٩-٣٥٢) القول في أخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على
- ٣٤٣-٣٣٧ ... أنه سبب ...
- ٣٣٧ (٣٤٩) يعرض هذا القول العنادي في القياس الذي بالخلف ...
- (٣٥٠) الضرب الأول منه أن لا يكون الموضوع مشاركا
- ٣٣٨ لحدود المقدمات التي لزم عنها المحال ...
- (٣٥١) الضرب الثاني أن يكون الوضع الذي ريم إبطاله
- مشاركا إما للمقدمات التي أتجت الكذب وإما
- ٣٣٩ للنتيجة الكاذبة ...
- (٣٥٢) ليس يكتفى في كون المحال لازما عن الأصل الموضوع
- ٣٤١ بأن يكون مشاركا للمقدمات التي أتجت المحال ...
- ٣٥٣-٣٥٥) الفصل الخامس ...
- ٣٤٧-٣٤٤ ...
- (٣٥٣) ينبغي للجيب في صناعة الجدل أن لا يسلم للسائل حدا
- ٣٤٤ واحدا في المقدمات مرتين ...
- (٣٥٤) ثلاث وصايا لأن ينبغي بها السائل في صناعة الجدل
- ٣٤٤ قصده من الجيب ...
- (٣٥٥) السائل العارف بما في هذا الكتاب يعرف متى يكون
- ٣٤٦ قياس منتج في القول وكيف يكون ...

٣٥٦-٣٦١) الفصل السادس ٣٤٨-٣٥٣

٣٥٦) لا يمكن أن يعرض لنا الغلط في النتائج حتى نظن بما

٣٤٨ نعلم أنه كذا أنه ليس بكذا

٣٥٧) ليس يمكن أن يعرض لنا في المقدمة الكبرى من أحد

القياسين ظن كاذب مع العلم بالمقدمة الكبرى من

القياس الآخر والمقدمتين الصغريين من القياسين

٣٤٩ كليهما

٣٥٨) يمكن أن يغلط الإنسان في إحدى المقدمتين الكبيرتين إذا

٣٥٠ لم يكن عنده علم بالمقدمة الأخرى

٣٥٩) حل شك مانن... ..

٣٦٠) كما أن الجهل الذي يكون لنا بالجزئى ليس يضاد العلم

الذي لنا بالكلى فكذلك العلم بالمقدمتين ليس

٣٥٢ يضاد الجهل بالنتيجة

٣٥٣) اختصار

٣٦٢-٣٦٤) الفصل السابع في أشياء من الاستدلالات

٣٥٦-٣٥٤) قوتها قوة المقاليس

٣٦٢) يعرض للذين يتوهمون أن الأضداد شئ واحد أن يلزمهم

٣٥٤ عن هذا التوهم أن يكون الشر يحمل على الخير

٣٦٣) إذا كان معنا حدود ثلاثة مرتبة ترتيب الشكل الأول فإنه

٣٥٥ متى انعكست النتيجة فإن المقدمتين منعكستان

صفحة	
	(٣٦٤) يروض للقياس السالب الكلى إذا انعكست المقدمة الكبرى
٣٥٥	منه أن النتيجة أيضا تنعكس
	<u>(٣٦٥) الفصل الثامن في الانعكاس الذي يوجد بين</u>
	<u>حدين متقابلين ينعكس كل واحد منهما على</u>
٣٥٨-٣٥٧	<u>صاحبه</u>
٣٥٩	<u>(٣٦٧-٣٦٦) الفصل التاسع</u>
٣٥٩	(٣٦٦) ائتلاف موجبتين كليتين في الشكل الثاني
٣٥٩	(٣٦٧) ائتلاف موجبتين في الشكل الثالث
٣٦٢-٣٦٠	<u>(٣٧٠-٣٦٨) الفصل العاشر</u>
	(٣٦٨) ما يحصل إذا كان شيئان متقابلان وأحدهما أثر عندنا وكان
٣٦٠	أيضا شيئان آخران متقابلان أحدهما أثر عندنا
	(٣٦٩) بيان أفلاطون بأن الأفضل للحب أن لا يجامع لأن الجماع
٣٦١	مواناة يرتفع معها اختيار أن يواتى
٣٦٢	(٣٧٠) اختصار
	<u>(٣٧١-٣٩٠) الفصل الحادى عشر في ان الاستقراء</u>
	<u>والضمير وسائر المقاييس المستعملة قوتها</u>
٣٧٩-٣٦٣	<u>قوة ما تقدم</u>
	(٣٧١) سائر المقاييس التي تستعمل في الخطابة والفقه والمشورة
٣٦٣	راجعة إلى المقاييس التي سلفت

- صفحة
- ٣٧٢ - ٣٧٤) في الاستقراء ٣٦٣ - ٣٦٦
- (٣٧٢) الاستقراء يبين فيه وجود ما شأنه أن يكون طرفا أكبر في القياس فيما شأنه أن يكون حداً أوسط بما شأنه أن يكون فيه طرفاً أصغر ٣٦٣
- (٣٧٣) ليس اشتراط استيفاء الجزئيات في الاستقراء مما ينقله من الاستقراء المستعمل في الجدل إلى الاستقراء المستعمل في البرهان ٣٦٥
- (٣٧٤) الأشياء الثلاثة التي يخالف القياس الاستقراء التام ... ٣٦٦
- ٣٧٥ - ٣٨٠) القول في المثال ٣٦٧ - ٣٧١
- (٣٧٥) المثال هو أن يبين وجود الطرف الأكبر في الأصغر بأن يبين وجود الأكبر في الأوسط بوجود الأكبر في الشبيه بالأصغر ٣٦٧
- (٣٧٦) المثال هو البيان الذي يكون المصير فيه من جزئى أعرف إلى جزئى أخفى ٣٦٨
- (٣٧٧) البيان الذى يكون بالاستقراء ٣٦٨
- (٣٧٨) لماذا يعرض أن يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء مساوية للتي يبين بالقياس ٣٦٩
- (٣٧٩) لماذا كانت المعرفة بالصغرى أكثر من المعرفة بالنتيجة ... ٣٧٠
- (٣٨٠) أمثال هذه المقدمات ليس تبين بالاستقراء متى لم تكن الأوساط محدودة ولا إذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنففسها ٣٧٠

صفحة

٣٧٤-٣٧١ القول في المعاندة (٣٨٥-٣٨١)

(٣٨١) المعاندة هي الإتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي تقصد

٣٧١ إبطالها بالمتاد

(٣٨٢) المقاومة للمدمات الكبر تكون إذا كانت كلية في

٣٧٢ الشكل الأول وإذا كانت جزئية في الشكل الثالث ...

(٣٨٣) مثال المضادة متى كانت المقدمة التي يراد إبطالها

٣٧٢ كلية مألوبة

(٣٨٤) المقاومة لا تأتلف إلا في الشكل الأول والشكل

٣٧٣ الثالث

(٣٨٥) توجد أيضا مقاومات مأخوذة من الضد ومن الشبه

٣٧٤ ومن الرأي المقبول عن واحد مرتضى

٣٧٧-٣٧٥ القول في العلامة والضمير (٣٨٨-٣٨٦)

٣٧٥ الضمير والعلامة ليسا شيئا واحدا

(٣٨٧) العلامة التي تدل على وجود الشيء تحمل على ثلاث

جهات على مثال ما تحمل الحدود الوسط في الأشكال

٣٧٥ الثلاثة

(٣٨٨) إذا صرح في جميع هذه الأصناف الثلاثة بالمقدمتين

جميعا سميت أقيسة وإذا أضمرت إحدى المقدمتين

٣٧٦ سميت علامة

صفحة	
٣٧٧ - ٣٧٩	القول في قياس الفراسة
	(٣٨٩) وجود قياس الفراسة ممكن عند من يسلم أن عوارض
	النفس الطبيعية تتأثر عنها النفس والبدن في أصل
٣٧٧	الخلق
	(٣٩٠) قياس الفراسة يكون إذا انعكس الحد الأوسط على
٣٧٨	الطرف الأكبر ولم ينعكس عليه الطرف الأصغر ...
٣٧٩	(٣٩١) انتهاء الكتاب

فهارس الكتاب

٣٨١	الأعلام
	أرسطو
	١ - المواضع التي ذكر فيها أرسطو
	ب - المواضع التي أشير فيها إلى أقوال أرسطو
	سائر الأعلام
٣٨٣	الكتب الواردة بالنص
	فهرس مقابلة فقرات تلخيص كتاب القياس لابن رشد
٣٨٥	بنصوص كتاب القياس لأرسطو
	قائمة مقابلة فقرات مقالات تلخيص كتاب القياس لابن رشد
٣٩٣	بفصول مقالات كتاب القياس لأرسطو

تصدير

هذا هو الجزء الثالث من أجزاء ثمانية هي أقسام تلخيص ابن رشد لكتب أرسطو في المنطق «الأورجانون» . ورغم أن تلخيص كتاب القياس في هذه اللشرة العربية المحققة هو ثالث الكتب إلا أنه يعد الرابع حيث يسبق الأجزاء الثلاثة تلخيص إيساغوجي لفرغوريوس الذي لم يصل إلينا نصه العربي الذي ألفه ابن رشد في حين وصل إلينا في ترجمة عبرية عن النص العربي نشرت هذه الترجمة بكزه أول من تلك السلسلة (انظر مقدمة تلخيص كتاب المقولات) .

وتحقيقنا هذا شأنه شأن تحقيقنا لأجزاء تلخيص ابن رشد الأخرى التي نشرت قبل هذا — يعتمد على مخطوطة فلورنزا رقم 54, CLXXX ومخطوطة جامعة ليدن رقم ٢٠٧٣ . وقد اتخذنا مخطوطة فلورنزا بوجه عام أصلا للتحقيق كما اتخذنا مخطوطة ليدن أصلا ثانيا . وقد قارنتاهما بنسخ مخطوطات أخرى إضافية هي : مخطوطة دارالكتب رقم ٩ منطق ، ومخطوطة مشكوة رقم ٣٧٥ بطهران ، ومخطوطة شتريلبي رقم ٣٧٦٩ بدلين ، ومخطوطة جون ريلاند ٣٧٤ [٣٤٩] بمانستري بالملكة المتحدة ، ومخطوطة شوراي مل رقم ٥٤٩٦ بپهران . وباستثناء حالات نادرة فإن تلك المخطوطات الأخيرة لم تضيف شيئا ذا قيمة للنص .

والفرض من هذه النشرة هو إنجاز العمل الطموح الذي بدأه الأستاذ المرحوم الدكتور محمود محمد قامم عميد كلية دار العلوم بجامعة القاهرة ورئيس قسم

الفلسفة بها سابقا . وكان المرحوم الدكتور محمود محمد قاسم قد بدأ في هذا العمل قبل سنوات قليلة من وفاته واستمر يعمل به الى أن اختطفته منا يد المنون . وكان بإمكاننا للعمل لمحّة من الوفاء والتقدير لذكرى الفقيد الذي نكنه له شخصيا وشاركنا فيه زملائه وطلابه العاملون في حقل الدراسات الفلسفية الإسلامية .

وأود في هذا التصدير أن أنوه بالتشجيع الأدبي والعون والتوجيه الذي قدمه لهذا المشروع الأستاذ الدكتور محسن مهدي وبدوره الزائد في المهضة في الدراسات الفلسفة الإسلامية . كما يجب أن أذكر المساعدات المادية والأدبية التي قدمها مركز البحوث الأمريكي بمصر لي ولزلافي بفضل رعاية وتوجيه مديره الأستاذ الدكتور بول ووكر . وعلى أن أضيف أيضا تقديري وشكري للمعاونة التي قدمتها مؤسسة فولبرايت للأبحاث بالولايات المتحدة الأمريكية والتي لولاها ما كان يمكن لهذا المشروع أن يبدأ ، ثم مساعدات معهد سميثسونيان والجمعية الفلسفية الأمريكية في إكمال هذا المشروع . وأخيرا أود أن أعبر عن شكري وتقديري الخاص لزميلى وصديقى الدكتور أحمد عبد الحميد هر بدي بكلية الآداب بجامعة المنيا لكل ما يقدمه من عون ومساعدة لهذا المشروع منذ بدايته .

تشارلس بتورث

القاهرة في ٢٦ يوليو ١٩٨٢

مخرج التحقيق

اعتمد هذا التحقيق الخواص بتلخيص كتاب القياس على سبع مخطوطات ، وبالرغم من معرفتنا بوجود تسع مخطوطات أخرى لم تتمكن حتى الآن من الحصول على مصورات لها ، إلا أن هذه المخطوطات التسع تنتمي إلى أسرة من المخطوطات اعتمدا نحسا منها في تحقيقنا هذا . وهذه المخطوطات التسع — في رأينا — لا تؤثر كثيرا على تحقيقنا الحالي ، فهي من خلال الأوصاف المقدمة عنها في الفهارس تنتمي إلى أسرة متأخرة ، بالإضافة إلى حدانته تاريخ نسخها ومشابهتها لما اعتمدا عليه من نسخ تلك الأسرة من ناحية الأخطاء ونقص بعض الفقرات . والأهم من ذلك أنها مثل المخطوطات الخمس الأخرى التي اعتمدا عليها في أنها جميعها لا تحوى تلخيصا لكتب الجدل والفسطة والخطابة والشعر ، وأنها كتبت بالمشرق الآسيوى . وعلى ذلك فإن الرغبة العلمية في تعصى كل النسخ هي فقط التي تدعو إلى الأسف لعدم تمكننا من الحصول على مصورات هذه المخطوطات التسعة .

والنص المقدم هنا مبنى أساسا على استخدامنا لمخطوطتين قديمتين هما أقدم مخطوطات الكتاب فيما نعلم ، ونهني بهما مخطوطة مكتبة لورنزيانا رقم 54 ، CLXXX ، بمدينة فلورنزا ، ومخطوطة مكتبة جامعة ليدن رقم ٢٠٧٣ هولندا .

وقد بانث عدد حالات القراءة التي اختلفت فيها روايات المخطوطتين ١٢٢٦ حالة ، فضلنا قراءة مخطوطة فلورنزا في ما يقرب من ثلاث أرباع هذه الحالات .

والدافع إلى ذلك هو الافتناع بأن مخطوطة فلورنزا قد قدمت في هذه الحالات رواية أفضل وضرورية لأن يستقيم النص . وهناك أسباب أخرى — سبق بيانها في مقدمة كتاب المقولات — دفعت إلى اعتبار مخطوطة فلورنزا أصلاً أول في التحقيق وهي قدم مخطوطة فلورنزا الزينى عن قرينتها مخطوطة ليدن ، وأيضاً ما ثبت من الفحص الداخلى للنص حيث استبان لنا أن الأصل الذى نقلت عنه نسخة فلورنزا يمثل فترة زمنية لفكر ابن رشد أحدث مما يمثل نص مخطوطة ليدن ، يدعم ذلك أيضاً دقة العبارة اللغوية المستخدمة في نسخة فلورنزا عندما يكون هناك اختلاف بين رواياتهما .

وقد سبق لنا أن بينا في مقدمة تلخيص كتاب المقولات وصفاً دقيقاً لكل المخطوطات — لا داعى لإعادته هنا ولكن سنضيف وصف المخطوطة الجديدة وهي مخطوطة مكتبة جون ريلاند رقم ٣٧٤ [٣٤٩]^(١) بمدينة مانستربالمملكة المتحدة . وتقع في ٩٥ ورقة . وعدد سطور صفحاتها ٣٠ سطراً ، ومقاس الورقة ٢٠,٢ × ١٣,٨ سم . وخطها نسخى هندسى ولم يذكر بها اسم الناسخ أو تاريخ النسخ ، وقد رجح م فهرس المخطوطة تاريخ كتابتها في القرن السادس عشر الميلادى .

والمخطوطة تنقص من بدايتها تلخيص كتاب المقولات والعبارة وقسماً كبيراً من كتاب الفياس ولا تحتوى إلا على ما يقابل الفقرات ٢٧٨ إلى ٣٩١ من الكتاب ، بالإضافة إلى تلخيص كتاب البرهان . ولم يذكر اسم مؤلف الكتاب ابن رشد على غلاف المخطوطة لنقص أولها ، وقد رجح هاملتون م فهرس المخطوطة نسبتها لأبى نصر الفارابى .

(١) وقد ورد رقمها خطأ في مقدمة تلخيص كتاب المقولات ص ٦٧ والبرهان ص ٢١ ، ٢٥ ،

يقع تلخيص كتاب القياس في مخطوطة فلورنزا في ٤٤ ورقة ، فيبدأ بالورقة ٢٢ و ينتهى بالورقة ٦٥ و ٠ ويقع في مخطوطة ليدن في ٥٣ ورقة ، فيبدأ بالورقة ٢٣ و وينتهى بالورقة ٧٥ ظ . وقد أشرنا بهامش النص المطبوع الى أرقام أوراق مخطوطتي فلورنزا وليدن اللتين اتخذناهما أصلا للتحقيق .

أما مجموعة المخطوطات الأخرى التي اتخذت أصولا لمساعدة فأولها مخطوطة دار الكتب المصرية بالقاهرة رقم ٩ منطق . ويقع تلخيص كتاب القياس بها في ١١٦ ورقة ، تبدأ بالورقة ٥٧ ظ وتنتهى بالورقة ١٧٣ و ٠

وثانية هذه المخطوطات هي مخطوطة مشكوة رقم ٣٧٥ بطهران . ويقع تلخيص كتاب القياس بها في ٨٩ ورقة ، تبدأ بالورقة ٣٧ وتنتهى بالورقة ١٢٤ ظ . وقد سقط ترقيم ورقة بعد الورقة ٧٢ .

وثالثة هذه المخطوطات هي مخطوطة شستر بلي رقم ٣٧٦٩ بدبان بإيرلندا . ويقع تلخيص كتاب القياس بها في ١٤٤ ورقة ، تبدأ بالورقة ٦٠ وتنتهى بالورقة ٢٠٣ ظ .

ورابعة هذه المخطوطات هي مخطوطة مكتبة جون و بلاند رقم ٣٧٤ [٣٤٩] بمانستر بالمملكة المتحدة . ويقع ما وجد بها من تلخيص كتاب القياس في ٣٦ ورقة ، تبدأ بالورقة ١ وتنتهى بالورقة ٣٦ و . وتبدأ أثناء الفقرة ٢٧٨ .

وخامسة هذه المخطوطات هي مخطوطة مكتبة شوراي مل رقم ٥٤٩٦ بطهران . ويقع تلخيص كتاب القياس بها في ١١٧ ورقة ، تبدأ بالورقة ٥٠ وتنتهى بالورقة ١٦٦ و ٠

وقد قدمت هذه المخطوطات المساعدة عدة قراءات أفضل مما في نسختي الأصل وقد بلغت هذه الملاحظات ٥١ ملاحظة .

منفردة	مجتمعة مع المخطوطات الأخرى
م	٣٦
د	٣٤
ج	١٤
ق	٣٧
ش	٣٠

وقد قسمنا النص المقدم هنا - كما في كل تحقيقاتنا لتلاخيص كتب أرسطو في المنطق - إلى فقرات وحاولنا أن تكون كل فقرة دالة على قول أرسطو حين يذكر ابن رشد كلمة « قال » ، أو أن تكون دالة على قول ابن رشد حين يذكر كلمة « نقول » أو كلمة « قلنا » أو كلمة « أقول » . وحاولنا حين أغفل ابن رشد الإشارة إلى قول أرسطو أو إلى قوله هو أن تكون الفقرات مطابقة للترتيب العام الذي يسلكه أرسطو في كتابه . وقد أشرنا في الهامش إلى أرقام صفحات وسطور نص أرسطو كما ورد في نشرة بيكر لكتب أرسطو (برلين ١٨٣١م) وكان هذا خير معين لتابعة نص أرسطو وأيضا لإبراز إبداع ابن رشد حين يتحرر من نص أرسطو ليدكر شيئا مما أغفله أرسطو ، أو ليقول ما يريد قوله مما يكون مفيدا لفهم نص أرسطو . وقد رتبنا الملاحظات في الهامش تبعا لتسلسل أرقام الفقرات وسلسل الملاحظات الخاصة بكل فقرة على حدة ، وأشرنا أيضا في الهوامش مقترنة بنجمة إلى المصادر التي رجع إليها ابن رشد وأشار إليها سواء كتب أرسطو أو ابن رشد نفسه أو غيرها .

رموز الكتاب

- ف : مخطوطة رقم 54, CLXXX في مكتبة لورنزانا بمدينة فلورنزا بإيطاليا .
- ل : مخطوطة رقم ٢٠٧٣ في مكتبة جامعة ليدن بهولندا .
- ق : مخطوطة رقم ٩ منقوشة في دار الكتب والوثائق القومية بمصر .
- م : مخطوطة رقم ٣٧٥ مشكوة في المكتبة المركزية بجامعة طهران بإيران .
- د : مخطوطة رقم ٣٧٦٩ في مكتبة شستريتي إيدان بإيرلندا .
- ج : مخطوطة رقم ٣٧٤ [٣٤٩] في مكتبة جون ريلاند بسانشستر بالملكة المتحدة .
- ش : مخطوطة رقم ٥٤٩٦ في مكتبة شوراي ملي بطهران بإيران .
- هـ : إهمال في النقط .
- ح : في الحاشية .
- يد^٢ : ما كتبه يد غير يد ناسخ المخطوطة .
- + : زيادة .
- : نقص .
- < > : ليس في المخطوطات وتقرح إضافته .
- [] : في مخطوطتي الأصل وتقرح حذفه .
- (صرتين) : تعني تكرار الكلمة أو العبارة .

تلخیص
کتاب القیاس
لابن رشد

المقالة الأولى

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

تلخیص کتاب أناطیقی وهو کتاب القیاس

المقالة الأولى

< الشيء الذي عنه الفحص ومنفعته >

- (١) قال : ينبغي أن نبتدئ أولاً فنخبر بالشيء ^(١) الذي عنه الفحص في هذا الكتاب وبالمنفعة ^(٢) الحاصلة عن الشيء المفحوص عنه . ثم بعد ذلك نخبر بالأشياء التي تتزل من هذا الكتاب بمنزلة الأصول والمبادئ لساثر ما يتكلم فيه — وهي أن نعرف ^(٣) ماهي المقدمة ، وما هو الحد ، وما هو القياس ، وأي القياسات كاملة وأيها غير كاملة ، وما المحمول على كل شيء أو ليس بمحمول على كل ^(٤) الشيء أولاً ^(٥) على شيء منه .

عنوان (١) بسم ... الرحيم ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + صلي آله على سيدنا محمد نبيه الكريم وآله وصلم تسليم ل ، + و به تقى ش .

(٢) تلخيص ... القياس ف : — رل ، ق ، د ، ش ؛ كتاب القياس م .

(٣) بالشيء ف ، ق ، م ، د : ما الشيء ل ، ش .

(٤) بالمنفعة ف ، م : بما المنفعة ل ، ق ، د ؛ أما المنفعة ش .

(٥) نعرف ف ، ل ، ق ، م ، د : + أرل ؛ يعرف ش .

(٦) كل الشيء ف : كله ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧) لاف : ولال ، ق ، م ، ش ؛ — د .

(٢) فنقول : أما الشيء الذى عنه الفحص فى هذا الكتاب فهو البرهان لأن القياس إنما الفحص عنه من أجل الفحص عن البرهان . وأما المنفعة الحاصلة منه فهو حصول العلم البرهانى فى جميع الموجودات على أتم ما فى طباعها^(١) أن تحصل^(٢) للإنسان .

24*10-11

- (٣) فأما المقدمة فهى^(٣) قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء . والمقدمة لها انقسام من جهة الكيفية وانقسام من جهة الكمية . أما من جهة الكمية فنمنا كلية ومنها جزئية ومنها مهملة . وأما من جهة الكيفية فن قبل أن كل واحدة من هذه إما موجبة وإما سالبة . فالكلية الموجبة هى ما أوجب فيها المحمول لكل الموضوع - مثل قولنا كل إنسان حيوان . والسالبة الكلية هى ما سلب فيها المحمول عن كل الموضوع - مثل قولنا ولا إنسان واحد حجر . والجزئية الموجبة هى ما أوجب فيها المحمول لبعض الموضوع - مثل قولنا بعض الحيوان إنسان . والجزئية السالبة هى إما سلب المحمول عن بعض الموضوع - مثل قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان - وإما سلب الكلية عن الموضوع - مثل قولنا ليس كل حيوان إنساناً - فإن السالبة الجزئية لها عبارتان ، إحداهما رفع البعض والتأنيية رفع الكل الموجود^(٤) فيها . والمهملة هى التى لا^(٥) يقرون بها سور أصلاً لا كلى ولا جزئى - مثل قولنا العلم بالأضداد واحد ، واللذة ليست بخير .

24*17-22

(١) طباعها ف : طباعه ل ، م ، د ، ش ؛ طباعة ق .

(٢) تحصل ف : يحصل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) فهى ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ فهوف ه .

(٤) الكل الموجود ف : الكلية الموجودة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) لاف : لمل ، ق ، م ، د ، ش .

فهذه هي أقسام المقدمة من جهة الصورة - أعني الأقسام النافعة في معرفة القياس بإطلاق .

24^a 23 -
24^b 16
ف ٢٢ ظ

(٤) وأما انقسام المقدمة من جهة المادة فمنها برهانية ومنها جدلية إلى غير ذلك من / الأقسام التي يلحقها^(١) من جهة المواد المستعملة^(٢) في الصنائع المنطقية على ما سنبين^(٣) بعد من هذه الصناعة . والمقدمة البرهانية والجدلية يفرقان بأشياء . أحدها أن المقدمة البرهانية إنما هي أحد جزئى التقيض وهو الصادق . وأما المقدمة الجدلية فقد تكون كل واحدة^(٤) من جزئى التقيض إذ كانت إنما تؤخذ متسامة من المحيَّب ، والمحيَّب فقد يجيب بكل واحد من جزئى التقيض إذ كان السائل يفرض إليه في هذه الصناعة عند السؤال أن يجيب بأى جزئى التقيض أحب . وليس الفرق الذى بين المقدمة البرهانية والمقدمة الجدلية مما له تأثير في وجود القياس عنها ، بل ليس بينهما في ذلك فرق أصلا . فإن المبرهن والجدلى قد يقاس كل واحد من هؤلاء قياسا صحيحا إذا أخذ شيئا محمولا على شئ أو غير محمول عليه - أعنى إذا وضع مقدمة من المقدمات فتكون المقدمة القياسية التي هي كالجنس للمقدمة البرهانية والجدلية ، وهي التي ينظر فيها في هذا الكتاب ،

(١) يلحقها ف ، د ، ش : تالقهال ، ق ، م .

(٢) المستعملة ، ق ، م ، د ، ش : س ، ف .

(٣) سنبين ف ، ق ، م ، د ، ش : سبين ل .

(٤) واحدة ف : واحد ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) انظر تلخيص كتاب البرهان لابن رشد ، تحقيق قاسم وبتروث وهرى (الفاخرة ١٩٨٢)

الفقرات ٢٣ - ٣٦ وانظر أيضا تلخيص كتاب الجدلى لابن رشد تحقيق بتروث

وهرى (الفاخرة ١٩٧٩) الفقرات ٨ - ٢٤ .

هو^(٦) قول موجب شيئاً لشيء أو سالب شيئاً عن شيء . وأما المقدمة البرهانية فهي التي تكون من المعلومات الأول بالطبع . وأما الجدلية أما للقياس فن المشهورات ، وأما للسائل فن التسلمات^(٧) المشهورة . والفصول التي تنفصل بها^(٨) هذه المقدمات بعضها من بعض هي مستوفاة في كتاب البرهان وكتاب الجدل ، والنظر فيها من هذه الجهة هو هنالك^(٩) . وكذلك فصول سائر المقدمات هي مستوفاة في الصنائع الخاصة / بها - مثل المقدمات السوفسطائية والخطبية والشعرية^(١٥) . وأما ما هنا فيكفي من معرفة فصول المقدمات هذا القدر الذي ذكره .

ل ٢٣ ط

(٥) وأما الحد فإنه يدل به في هذا الكتاب على الشيء الذي تتحل إليه

24٧17-18

المقدمة مما هو جزء ضروري في كونها مقدمة - وهو المحمول والموضوع اللذان

١٠ هما جزءا المقدمة الضروريان في وجودهما - لا الأشياء التي تزداد في المقدمة لموضع

الرباط - وهي الكلم الوجودية - فإن تلك ليست تتحل إليها المقدمة على أنها

أجزاء ضرورية فيها ، إذ كانت قد تكون المقدمة مقدمة بالفعل وإن كانت

الكلم الوجودية موجودة فيما بالقوة وفي الضمير على ما جرت عليه العادة عند العرب

في الثلاثية وعلى ما عليه الأمر في الثنائية - أعني من أنه ليست بها حاجة إلى

١٥ الكلم الوجودية . وسواء في هذا المعنى المقدمات الموجبة والسالبة .

(١) هـ ف : هـ ل ، هـ التي ق ، م ، د ، ش .

(٢) التسلمات ف : التسلمات ل ؛ المدلوق م ، د ؛ المسله ش .

(٣) بها : به ف ، ل ، ق ، م ، ش ؛ - د .

(٤) والشعرية (مع علامة شطب) ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٥) انظر تلخيص كتاب البرهان لابن رشد ، النشرة المذكورة ، الفقرات ٢٢ - ٣٦ وانظر

أيضا تلخيص كتاب الجدل لابن رشد ، النشرة المذكورة ، الفقرات ٩ - ٢٦ .

24^b19-22

(٦) فأما القياس فهو قول إذا وضعت^(١) فيه أشياء أكثر من واحد لزم من الاضطرار عن تلك الأشياء الموضوعه بذاتها لا بالعرض شيء ما آخر غيرها . فالقول ها هنا هو جنس القياس — وأريد به القول الجازم — وسائر ما أخذ في الحد هي فصول تميز القول القياسي بالحقيقة من غير القياسي ، فقوله : إذا وضعت فيه ، يريد به^(٢) إذا تسامت واصطلح عليها ، وقوله : أشياء أكثر من واحد ، يريد بها المقدمات . وإنما قال أكثر من واحد لأنه سببين بمد أنه لا يكون قياس من مقدمة واحدة^(٣) . وقوله : شيء ما آخر ، يعنى به النتيجة ، وذلك أنه واجب أن تكون النتيجة غير المقدمات ، فإن الشيء لا يؤخذ في بيان نفسه . وقوله : لزم من الاضطرار ، إنما اشترط فيه من^(٤) الاضطرار من قبل أن اللزوم منه ضرورى ومنه غير ضرورى ، وبهذا الشرط ينفصل القياس من الأقاويل التى يلزم عنها الشيء لزوما غير ضرورى — وهى الاستقراء والمثال والمقاييس التى تنتج السلب مرة والإيجاب أخرى . وقوله : بذاتها ، أراد به أن يكون القياس تاما ، وهو أن لا ينقصه شيء يكون به قياسا . وقوله : لا بالعرض ، تحفظا من الأشكال التى قد تنتج في بعض المواد على ما سببين^(٥) بمد — مثل الإنتاج من موجبتين فى الشكل الثانى إذا كانت المحمولات مساوية للموضوعات

(١) وضعت ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : رضائف .

(٢) به ف ، ق ، م ، د : د — ل ؛ به ش .

(٣) من ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) سببين ف : سببين ل ؛ سببين ق ؛ سببين م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ١٦٩ .

في الحمل^(٤) . وبعض ما أخذ في هذا الحسد هو بين بنفسه — أعنى وجوده للقياس — وبعضه — سيئين^(٥) وجوده . وذلك أن كون القياس قولاً جازماً هو بين بنفسه إذ كان القول الجازم هو الذي يصدق أو يكذب ، وكذلك ما قيل فيه من أن يكون اللازم عنه^(٦) غير المقدمات وأن يكون اللزوم ضرورياً هو بين بنفسه ، وكذلك كون^(٧) اللزوم بذاته لا بالعرض هو أيضاً أمر بين بنفسه . — أعنى أن القياس يجب أن يكون بهذه الصفة . والذي بقي أن يبين^(٨) هو أن الواجب أن يوضع فيه^(٩) أكثر من مقدمة واحدة ، وذلك سيئين^(١٠) فيما بعد إذا تبين أن كل قياس فإنما ياتلف من مقدمتين لا أكثر ولا أقل^(١١) .

(٧) والقياس منه كامل ومنه — كما قلنا — غير كامل . والكامل هو

24^b23-27

الذي لا يحتاج في ظهور ما يلزم عنه من النتيجة إلى / استعمال شيء آخر غيره مما يبين به إنتاجه . وغير الكامل هو الذي يحتاج في بيان ما يلزم عنه من النتيجة إلى استعمال شيء آخر أو أشياء آخر مما هو لازم عن المقدمات التي وضعت فيه . وذلك أن القياس بالجملة يجب أن يكون تاماً ، وهو أن لا ينقصه شيء يكون به قياساً .

ف ٢٣ ر

(٤) سيئين ف : سبئين ل ؛ سبئين ق ، م ؛ سبئين د ، ش .

(٥) منه ف ، ل ، ق ، م ، د ، هـ ، ش ؛ شيئال ، ق ، م ، د ، هـ ، ش .

(٦) كون ل ، ق ، م ، د ، هـ ، ش ؛ يكون ف .

(٧) يبين ف ، ق ، م ؛ بين ل ، هـ ، ش ؛ (٨) د .

(٩) فيه ف ، ق ، م ، د ، هـ ، ش ؛ ل .

(١٠) سيئين ف ؛ سبئين ل ؛ سبئين ق ؛ سبئين م ، ش ؛ (١١) د .

(١٢) انظر الفقرة ٤٦ مع الفقرة ٤٨ ، والفقرة ٥٥ وانظر أيضاً الفقرة ٦٢ مع الفقرة ٦٣

والفقرة ٦٨ .

(١٣) انظر الفقرات ١٨٠ — ١٨٣ .

ثم هذا ينقسم قسمين، فثمة ما ينقصه شيء يبين به أنه قياس — وهو الذي يخص هاهنا باسم غير الكامل — ومنه ما لا ينقصه شيء يبين به أنه قياس — وهو الكامل .

24b 28-32

(٨) وأما المقول على الكل أو المقول ولا هل واحد، فيعنى به إذا لم يوجد شيء في كل الموضوع إلا ويجعل عليه المحمول، وذلك بأن يكون المحمول موجودا لكل الموضوع / ولكل ما يتصف بالموضوع ويوجد فيه ، حتى يكون قوانا كل ماهو حيوان فهو جعم إذا أردنا به معنى المقول على الكل ليس معناه كل واحد من الحيوانات فهو جعم بل كل واحد من الحيوانات وكل ما يتصف بكل واحد منها فهو جعم . وهذا هو الفرق بين المقول على الكل المستعمل مبدأ في هذا الكتاب وبين المقدمة الكلية . وكذلك المقول ولا هل واحد ، إنما يعنى به إذا لم يوجد شيء في كل الموضوع إلا ويسلب عنه المحمول ، حتى يكون المحمول مسلوبا عن كل الموضوع وعن جميع الأشياء الموجودة فيها الموضوع — أعنى الأشياء التي ^{كل} يتصف بها الموضوع ^(١) .

(٩) فهذه هي الأشياء التي يجب أن تتقدم معرفتها قبل النظر في أصناف المقاييس أي صنف كان .

(٨) (١) يتصف ... الموضوع ف : يتصف بالموضوع ل ؛ يتصف بالموضوع ق ،

م ، د ، هـ ش .

< المقدمات المنعكسة >

(١٠) وكل مقدمة فإما أن تكون مطلقة — أى موجودة بالفعل — وإما اضطرارية وإما ممكنة. ولذلك تنقسم أجناس المقاييس بانقسام جهات المقدمات وكل واحدة من هذه إما موجبة وإما سالبة، وإما كلية وإما جزئية وإما مهملة. ولذلك تنوع المقاييس الموجودة من قبل هذه الجهات — أعنى أن منها ما يكون من مقدمات ضرورية ووجودية وممكنة — كما تنوع من جهة اختلاف المقدمات في الكمية والكيفية — وأعنى بالكمية اختلافها من قبل الأسوار وبالكميفية اختلافها من قبل الإيجاب والسلب . والجهة الضرورية والممكنة قد هرفتا من الكتاب المتقدم^(١) .

- ١٠ (١١) وأما الوجودية فيشبهه^(٢) أن يكون أريد بها هاهنا الموجودة بالفعل بإطلاق — أى التى المحمول فيها موجود لكل موضوعاته لا فى زمان مشار إليه بل بإطلاق . فإنه قد صرح أرسطو فى كتاب البرهان أن المقدمات التى تحمل على الكل غير الضرورية^(٣) . وقد يدخل فى هذا الجنس التى ليست بضرورية — أعنى التى يوجد المحمول فيها لكل أشخاص الموضوع وذلك فى أكثر الزمان . وهذا

(١) (٢) فيشه ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : فيمكن ل .

(٣) انظر تلخيص كتاب العبارة لابن رشد تحقيق فاسم وبتروث وهريدى

(القاهرة ١٩٨١) الفقرة ٦٤ .

(٤) انظر تلخيص كتاب البرهان الفقرات ١٩ — ٢٢ وأيضا الفقرة ٢٤ .

هو الفرق بين الضرورية وبين الموجودة بالفعل — أعني أن الضرورية يوجد المحمول فيها لكل أشخاص الموضوع في كل الزمان ، وأما تلك فهي أكثر الزمان . ويشبه أن يدخل في هذا الصنف من المقدمات التي يجهل من أمرها أنها ضرورية أو غير ضرورية ، لا الموجودة بالفعل مادام الموضوع موجودا أو مادام المحمول موجودا — وهو الذي يذهب إليه الإسكندر — لأن هذه شخصية وإن وجد منها كلية ففي الأقل من الزمان وبالعرض . وقد حذر أرسطو من استعمال أمثال هذه المقدمات الوجودية فيما يأتي بعد^(١) وإن كان قد يستعملها أرسطو لأمر دعته إلى ذلك^(٢) . ولا هي أيضا شيء يشمل الضروري والممكن على ما يذهب إليه نوافرسطس وغيره — إلا أن يريد المعلومة الوجود المجهولة كونها ضرورية أو ممكنة — فإن المقصود هاهنا هو قسمة المقدمة إلى أقسام الوجود أو إلى أقسام المعارف الأول الموجودة لنا بالطبع في المقدمات ، وسببين هذا من قولنا بعد^(٣) .

(١٢) وهذه المقدمات الثلاث — أعني المطلقة والضرورية والممكنة — منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس . وأعني بالانعكاس أن يتبدل ترتيب أجزائه القضية فيصير مجموعها موضوعا وموضوعها محمولا ويبقى صدقها وكيفيةها من الإيجاب أو السلب أيضا محفوظا . فأما إذا تبدل الترتيب ولم يبق الصدق محفوظا فهو الذي يسمى في هذه الصناعة قلب القضية .

(١) وإن . . . ذلك ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٢) فإن ل ، ق ، م ، د ، ش : (مرتين) ف .

(٣) انظر الفقرات ١١٠ — ١١٢ .

(٤) انظر الفقرات ٢٠٩ — ٢١١ .

< القول في انعكاس المقدمات المطلقة >

- ١٠-6-25 (١٣) فأما المقدمات المطلقة الكلية فإن السالبة تنعكس محفوظة الكلية .
 مثال ذلك ^(١) "إن كان ولا شيء من اللذة خير صادقا فقولنا ولا شيء من الخير لذة
 صادق أيضا . وأما الموجبة الكلية فإنها تنعكس أيضا لكنها لا تنعكس محفوظة
 الكلية - أسمى كلية - كالحلال في السالبة بل تنعكس جزئية . وذلك أنه إن
 كان قولنا إن كل لذة خير صادق فقولنا بعض الخير لذة صادق .
- ١٠-13-25 (١٤) وأما المقدمات الجزئية المطلقة فإن الموجبة منها تنعكس جزئية .
 وذلك أنه إن كان قولنا بعض اللذة خير صادقا فواجب أن يكون قولنا بعض الخير
 لذة صادقا أيضا . وأما السالبة منها فليس تنعكس دائما وفي كل مادة من هذا
 الصنف - وهو الشيء الذي يشترط في المقدمات المنعكسة - وذلك أنه إن كان
 صادقا قولنا بعض الحيوان / ليس بإنسان ، فليس بصادق / عكس هذا - وهو
 قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان . فالاستقراء كاف في بيان ما لا ينعكس منها -
 مثل السالبة الجزئية .
- ١٠-17-25 (١٥) وأما بيان ما ينعكس منها فقد يحتاج إلى قبول . فليكن أولا مثال
 السالبة الكلية قولنا آ ولا في شيء من ب ، على أن يكون آ مثلا للحمول و ب
 مثلا للوضوع ، فإن التمثيل بالحروف هو أخرى أن لا يظن بما يبين ^(٢) من ذلك أنه
 إنما زعم من قبل المسألة - أسمى من قبل مادة ^(٣) المثال الموضوع فيه - لا من
- (١) (١٣) ذلك ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ + انه ل ، ق ، م ، د ، ش .
 (٢) (١٥) يبين ف ، م ، (٥) د ؛ نيين ل ؛ يتبين ق ، ش .
 (٣) مادة ف ؛ - ل ، ق ، م ، د ، ش .

قبل الأمر في نفسه - مثل أن نضع بدل آ حيوانا وبدل ب حبرا . فأقول إنه إذا كان قولنا ولا شيء من آ ب صادقا فإنه يجب ضرورة أن يكون ولا شيء من ب آ صادقا ، لأنه إن لم يكن قولنا ولا شيء من ب آ صادقا فنقيضه هو الصادق على ماتين في الكتاب المتقدم وهو قولنا بعض ب آ . فلنفرض ذلك البعض شيئا محسوسا - وهو ج مثلا - فتكون ج التي هي بعض ب موجودة بالحس في آ فهي بعض آ ، فيكون بعض آ موجودا بالحس في ب . وقد كنا فرضنا أنه ولا شيء من آ هو ب صادقا ، وذلك خاف لا يمكن . فإذن قولنا بعض ب آ كاذب . وإذا كذب هذا ، صدق قولنا ولا شيء من ب آ ، وهو الذي قصدنا بيانه .

25^a 17-20

(١٦) وأما الموجبة الكلية المطلقة فإنها تنعكس كما قلنا جزئية . وذلك أنه إن كان كل ب آ صادقا ، فأقول إنه يجب ضرورة وفي كل مادة أن يكون بعض آ ب صادقا . برهان ذلك أنه إن لم يكن قولنا بعض آ ب صادقا فنقيضه هو الصادق - وهو قولنا ولا شيء من آ هو ب . وإذا كان هذا صادقا ، فعكسه أيضا صادق على ماتين قبل من أن السالبة الكلية تنعكس وهو قولنا ولا شيء من ب آ . وقد كنا فرضنا أن كل ب آ ، هذا خلف لا يمكن . فإذن قولنا ولا شيء من آ هو ب هو كاذب . وإذا كذب هذا صدق نقيضه ، وهو قولنا بعض ب آ .

(٣) ب ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + هـ ، ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) (١٦) ر ق : ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) انظر للخص كتاب العبارة لابن رشد ، الذئرة المذكورة ، الفقرة ٢٥ .

(٦) انظر الفقرة ١٢ وانظر كذلك الفقرة ١٥ .

25° 20-23

(١٧) وأما الموجبة الجزئية، فأقول إنها أيضا^(١١) تنعكس جزئية. وذلك أنه إن كان بعض ب آ صادقا، فبعض آ ب صادق ضرورة، لأنه إن لم يكن صادقا فنقيضه هو الصادق - وهو ولا شيء من آ ب^(١٢). وإذا صدق هذا، فمكسه أيضا صادق - وهو قولنا ولا شيء من ب آ. وقد كنا فرضنا بعض ب آ، هذا خلف لا يمكن. فإذا قولنا ولا شيء من آ ب كاذب ضرورة، فنقيضه هو الصادق - وهو قولنا بعض آ ب.

25° 23- 26

(١٨) وأما الجزئية السالبة فإنها لا تنعكس دائما. ومثال^(١٣) ذلك إن جعلنا في موضع ب حيا وفي موضع آ إنسانا، فصدق قولنا ليس كل حي إنسانا، لم يصدق عكسه - وهو قولنا ليس كل إنسان حيا. وهذا كاف في الإبطال كما قلنا.

(١٩) فهذه هي المقدمات المنعكسة وغير المنعكسة في المادة المطابقة.

< القول في انعكاس المقدمات الضرورية >

25° 27-32

(٢٠) وأما المقدمات الاضطرارية فإن الكلية السالبة منها تنعكس كلية أيضا والكلية الموجبة جزئية وكذلك الجزئية الموجبة كالحال في المطلقة. وبيان ذلك أنه إن كان ولا شيء من ب آ باضطرار صادقا، فأقول إنه يلزم أن يكون ولا شيء من آ ب باضطرار صادقا أيضا. برهان ذلك أنه إن لم يكن صادقا

(١٧) (١) ايضا ف : - ل ، ق ، م ، د ، د ؛ لا ش .

(٢) آ ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + هو ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٨) (١٣) ومثال ف : مثال ل ، ق ، م ، د ، ش .

قولنا ولا شيء من آ ب باضطراب ، فنقيضه إذن صادق ^(١) — وهي ^(٢) إما الموجبة الجزئية التي في المادة الممكنة التي هي مضادة للمادة الضرورية ، وإما الجزئية الموجبة الضرورية ، إذ كان ليس هاهنا غير هاتين المادتين . فإن المطلقة هي من طبيعة الممكن ، والحال الذي يعرض عن فرضهما هو واحد بعينه ، إذ كان الممكن هو الذي إذا أتزل بالفعل لم يلزم عن إزالته محال ، لكن إن أزلناها الجزئية الضرورية يتبين ^(٣) بالبيان المتقدم في السالبة المطلقة لزوم المحال عن هذا الفرض ^(٤) . وإن أزلناها الجزئية الممكنة — مثل أن يفرض بعض آ ب بإمكان ، فهو ظاهر أننا إن أزلنا أن بعض آ ب بالفعل أنه ليس يعرض عن ذلك محال . لكن إن ^(٥) أزلنا أن بعض آ ب بالفعل ، فيعرض ب آ بالفعل ، لأن / الجزئية المطلقة قد تبين انعكاسها ^(٦) . وقد كنا وضعنا أنه ولا شيء من ب آ بالضرورة ، هذا خلف لا يمكن ، فإن الموجود من طبيعة الممكن والممكن مضاد للضروري . وإذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية والممكنة ، فواجب أن تصدق السالبة الضرورية الكلية لأن ما ليس موجودا بإمكان ولا بالضرورة فهو مسلوب بالضرورة .

ل ٢٥ ر

١٠

{ (١) } (٢٠) صادق ف ، ق ، م ، د ، ش : هو الصادق ل . P

(٢) هي ف ، ق ، د ، ش : هو ل ، م .

(٣) يتبين ف : يتبين ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) إن ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٥) انظر الفقرة ١٥ .

(٦) انظر الفقرة ١٤ .

(٢١) وأما الموجبة الكلية الضرورية فإنها تنعكس أيضا جزئية ضرورية، لأنه إن كان كل ب آ باضطرار صادقا فأقول إنه يجب أن يكون بعض آ ب باضطرار، لأنه إن كان بعض آ ب بإمكان لا باضطرار وجب أن يكون بعض ب آ بإمكان، وذلك ببيان الفرض المتقدم المستعمل في الوجودية^(ك). وذلك أنا^(هـ) إذا فرضنا بعض ب الذى هو موجود في آ بإمكان شيئا محسوسا، / كان ذلك الشيء بعض آ وبعض ب. فيكون إذن بعض ب آ بإمكان، وقد كنا وضعنا كل ب آ باضطرار، وهذا خلف لا يمكن^(س). فإذن واجب أن يكون الصادق مع قولنا كل ب آ باضطرار أن بعض آ ب باضطرار.

ف ٢٤ ر

(٢٢) وأما الموجبة الجزئية الاضطرارية فإنها تنعكس أيضا جزئية ضرورية، لأنه إن كانت بعض ب آ باضطرار فواجب أن يكون شيء من آ باضطرار هو ب وإلا لم يكن شيء من ب باضطرار هو آ.

١٠

(٢٣) فهذه هي المقدمات المنعكسة في المطلقة والاضطرارية. وهذا البيان الذى نسقناه هو البيان الذى اعتمده أرسطو فيها. وبه تحل الشكوك التى شككها القدماء في هذا الباب عليه^(د).

(٢١) (٢) انا ف : انه ل، ق، م، د، د، ش .

(٣) لا يمكن ف، ق، م، د، د، ش : — ل .

(٤) واجب ف : يجب ل، ق، م، د، د، ش .

(٢٢) (٥) وبه ما به ف : — ل ؟ وبه تحل الشكوك التى يشكك بها القدماء في هذا

الباب ق، م، د، د ؟ وبه تحل الشكوك التى يشكك بها ش .

(ك) انظر الفقرة ١٧ .

القول في انعكاس المقدمات الممكنة

25^a 38-
25^b 2

(٢٤) وأما المقدمات الممكنة — أعني التي يقال عليها اسم الممكن بالحقيقة، وهي التي يمكن أن توجد وأن لا توجد في الزمان المستقبل — فإن الحال في انعكاس الموجبات منها كالحال في انعكاس الموجبات المطلقة والضرورية — أعني أن الكلية الممكنة والجزئية تنعكسان^(١) جزئية . وذلك بين أنه إن كان كل $\bar{A} \bar{B}$ بإمكان أو بعض $\bar{A} \bar{B}$ بإمكان، فأقول إن بعض $\bar{A} \bar{B}$ بإمكان لأنه إن لم يكن بإمكان بل باضطرار فبعض $\bar{A} \bar{B}$ باضطرار على ما تقدم، وقد كان وضع أن كل $\bar{A} \bar{B}$ بإمكان، هذا خاف لا يمكن^(٢).

25^a 2-6,
14-26

(٢٥) وأما المقدمات السوالب^(٣) التي في هذه المادة فانعكاسها على ضد الانعكاس في تلك . وذلك أن الكلية السالبة في هذه المادة لا تنعكس كلية والجزئية تنعكس على ما سنين^(٤) ذلك عند القول في المقاييس التي تأتلف من المقدمات الممكنة^(٥). والسبب في ذلك أن السوالب في هذه المادة ليست سوالب بالحقيقة على ما بين^(٦) في الكتاب المتقدم^(٧)، وإنما قوتها قوة

(٢٤) (١) تنعكسان ف، ق، م، د : ينعكسان ل (٥) ش .

(٢٤) (٢) السوالب ف : السالبة ل، ق، م، د — ش .

(٢٤) (٣) سبين ف : سبين ل، سبين ق؛ سبين م، د، ش .

(٢٤) (٤) بين ف : بين ل، ق، م، د، ش .

(٢٤) (٥) انظر الفقرة ٢١ والفقرة ٢٢ .

(٢٥) (٦) انظر الفقرات ١٠٢، ١٠٦، ١٠٩، ١١١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٩ —

١٣٠، ١٤٦، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢ .

١٦٥ و .

(٢٥) (٧) انظر تلخيص كتاب المبادئ الفقرة ٦٥ والفقرة ٦٦ .

- الموجبات ، وذلك أن الجبهة فيها نظير الكلمة الوجودية في القضايا التي ليس فيها جهة . وكما أن القضية التي لا يقترن حرف السلب فيها بالكلمة الوجودية وإنما يقترن بالمحمول هي موجبة — مثل قولنا زيد يوجد لا خيرا ، ويوجد لا أبيض — كذلك هذه القضايا لما كان حرف السلب لا يقترن فيها بالجبهة وإنما يقترن بالمحمول — مثل قولنا هذا ممكن أن لا يكون في شيء من هذا ، ويمكن أن لا يكون في بعض هذا . وسنبين^(١) هذا فيما بعد بيانا أكثر^(٢) .

(١) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) سنبين ف ، م ، ش : سيقين ل ؛ سنين ق ، د .

(٣) انظر الفقرات ٢٣٩ — ٢٤٠ .

< ائتلاف القياس >

25^b27-31

(٢٦) وإذ قد تبينت هذه الأشياء فلنقل من أي شيء يأتلف القياس الذي حد قبل^(١) وبماذا يأتلف وكيف جهة ائتلافه ومتى يأتلف ائتلافا يلزم عنه شيء آخر غيره بالضرورة . ثم من بعد ذلك ينبغي أن نتكلم في البرهان . لأن الكلام في القياس يجب أن يتقدم على الكلام في البرهان لأن القياس أعم من البرهان إذ كان كل برهان قياسا وليس كل قياس برهانا ، وذلك إذا كان شكله متجا ولم تكن مقدماته صادقة .

25^b36-38,
26^a22-23

ل ٢٥ ط

(٢٧) فنقول إن القياس المطلوب في هذا الكتاب إنما هو القياس الذي يؤلف على مطلوب محدود — مثل قولنا هل كل جـ هو آ أم ليس شيء من جـ آ . وهو بين أنا إذا أخذنا شيئا منسوباً لـجـ / وآ اللذين هما طرفا المطلوب — وهو مثلا بـ — أنه يأتلف من ذلك مقدمتان من ثلاثة حدود متباينتان بمحددين ومشتركتان في حد واحد، وأنه إذا أخذنا شيئا مشتركا لطرفي المطلوب بهذه الصفة أنه يمكن أن يبين به المطلوب — أعني أن جـ هي آ أو أن جـ ليست هي آ أو ليس فيها آ . مثال ذلك أن نقول جـ هي بـ^(٢) ، و بـ هي آ ، فيلزم أن تكون آ في جـ^(٣) .

(٢٧) (٢) بـ ل ، ق ، م ، د ، ش : (مرتين) ف .

(٣) تكون ف : يكون ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١) انظر الفقرة ٦ .

أو نقبول جـ هي بـ ، و بـ ليست هي آ ، فيلزم أن لا تكون آ في جـ .
 فلنعم موضوع المطلوب في المقدمة الواحدة — الذى هو جـ — الطرف الأصغر
 الأصغر ومحمول المطلوب في المقدمة الثانية — الذى هو آ — الطرف الأكبر والحد
 المشترك بينهما — الذى هو بـ — الحد الأوسط . وتسمى المقدمة التى فيها
 الطرف الأصغر الصغرى والتى فيها الطرف الأكبر الكبرى . ولنعم ترتيب الحد
 الأوسط من الطرفين الشكل .

(٢٨) ولما كان الحد المشترك له من الطرفين أوضاع أربعة أحدها أن

يكون موضوعا للطرفين أو محمولا عليهما أو موضوعا للأكبر ومحمولا على الأصغر
 أو عكس ذلك ، فلنتظر فى أى ترتيب منها يصح أن تكون الأشكال الطبيعية للقوة
 الفكرية — أعنى التى يقع عليها الناس بالطبع لا بقوة صناعية . فإن هذا هو
 القياس الذى تروم إعطاءه هذه الصناعة — أعنى الذى تروم حصر أجناسه
 وتميز الأجناس المنتجة فى جنس جنس منها من غير المشجة . ومن هذا الفحص
 يبين لك أن الأشكال الحلية ثلاثة وأن الشكل الرابع الذى يضمه / جالينوس ليس
 بشكل طبيعى ، وهو أن يكون الحد الأوسط محمولا على الطرف الأعظم موضوعا
 للأصغر لأنه ليس تتمله فكرة بالطبع — أعنى أنه لا يوجد فى كلام الناس
 ولو وجد لكان من جنس الشكل الأول ولم يكن رابعا .

ف ٢٤ ظ

(١) فلنعم ف : فليم ل ؛ ريم ق ، م ؛ لنم د ؛ ريمى ش .

(٢) لنم ف ، د : ليم ل ، ق ، م ؛ ريمى ش .

(٣) بقوة ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : بالقوة ل .

(٤) تروم ل ، ق : ترم ف ؛ يروم م ، د ؛ تروم ش .

(٥) يبين ف : يبين ل ، د ؛ يبين ق ، م ؛ (هـ) ش .

(٦) لانه ... رابعا ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ل .

(٧) وجد ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : + فى كلام الناس ق ، م ، د ، د ، ش .

(٨) ولم ف : ظر ق ، م ، د ، د ، ش .

> القول في < الشكل الأول

(٢٩) فنقول : أما إذا رتب الحد الأوسط من الطرفين بأن يكون محمولا على الأصغر والأكبر محمولا عليه — مثل أن نقول كل ج هـ وب وكل ب هـ (١) — فهو من البين بنفسه أن هذا الترتيب قياسى وأنه يوجد لنا بالطبع .
وأرسطو يسمي هذا الترتيب الشكل الأول .

(٣٠) ولما كانت كل مقدمتين إما أن يكون كلاهما كلية أو جزئية أو مبهمة أو تكون إحداها كلية والأخرى جزئية أو إحداها كلية والأخرى مبهمة أو إحداها مبهمة والأخرى جزئية ، وكل واحدة من هذه الأصناف الثلاثة تقسم قسمين إما أن تكون الكلية الكبرى والجزئية الصغرى أو بالعكس ، وكذلك الكلية مع المبهمة والجزئية مع المبهمة ، وكل واحد من هذه الأصناف التسعة من التركيب إما أن تكون موجبتين معا أو سالبتين معا ، أو تكون (٢) إحداها موجبة والثانية سالبة ، وهذا ضربان (٣) أحدهما أن تكون الصغرى هى السالبة والكبرى هى الموجبة ، والضرب الثانى عكس هذا ، فهو

(٢٩) (١) ان ل هـ م ، د ، ش : ما ف ؛ — ق .

(٢) يوجد ف : موجود ل ، ق ، م ، د ، ش ،

(٣٠) (٣) تكون ف ، م : يكون ل ، ق ، ش ؛ (هـ) د .

(٤) هذا ف ، ش ؛ هذا ل هـ ق ، م ، د .

بين أنه إذا ضرب ^(٤) هذه الأربعة في تلك التسعة حدث عنها ^(٥) ستة وثلاثون اقترانا . وارضطو يبين المنتج منها من غير المنتج على ما أقوله .

25^b38

- (٣١) أما متى كانت المقدمتان كليتين موجبتين ، فإنه ينتج موجبة كلية ضرورة، مثال ذلك من الحروف أنه متى وضعنا كل ج هـ وب وكل ب هـ و آ ، فأقول إنه ينتج عن ذلك أن كل ج هـ و آ وذلك بالضرورة ودائما . ومثال ذلك من المواد أنا متى وضعنا أن كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فإنه يلزم عن ذلك أن يكون كل إنسان حساسا . واللزوم هاهنا ظاهر من معنى المقول على الكل الذي رسمناه في أول هذا الكتاب ^(٦) ، وذلك أن معنى قولنا كل ب هـ و آ أو كل حيوان حساس — وهي المقدمة الكبرى في هذا التأليف — إنما هو أن كل ما هو ب هـ ويوصف بـ ب بإيجاب فهو آ . فإذا أضفنا إلى هذا الوضع أن ج يوصف بـ ب بإيجاب لزم ضرورة أن يوصف ج ب آ . وكذلك قولنا كل حيوان حساس إنما يزيد ^(٧) به كل ما يوصف بأنه حيوان فهو حساس ، فإذا أضفنا إلى هذا أن الإنسان يوصف بأنه حيوان ، فهو ظاهر أنه يجب أن يوصف بالحساس . فهذا هو / أحد الضروب المنتجة في هذا الشكل .

ل ٢٦ ر

- (٣٢) وكذلك متى كانت المقدمتان كليتين وكانت الكبرى سالبة والصغرى موجبة، فهو ظاهر أيضا من معنى المقول ولا على واحد أنه ينتج سالبة

25^b40 -
26^a 2

(٤) ضرب ف : ضربت ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) حفاف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : في هذا الشكل ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٦) (٣١) معنى ف ، ق ، د ، د ، ش : معنال ، م .

(٧) زيد ل ، م : يزيد ف ، ق ، ش ، د (٥) د .

(٨) انظر الفقرة ٨ .

كلية . مثال ذلك قولنا كل جَ فهو بَ ، ولا شيء من بَ هو آ^(١١) ، فيجب عن^(١٢) ذلك ولا شيء من جَ آ ، لأن معنى قولنا ولا شيء من بَ آ أى ولا شيء مما يوصف بَب بإيجاب هو آ ، و جَ يوصف بَب بإيجاب ، فيجب أن لا يوصف بشيء من آ .

26٠ 3- 12

(٣٣) وأما متى كانت المقدمتان الكليتان سالبتين معا أو كانت الكبرى موجبة والصغرى سالبة ، فإنه لا يكون عن ذلك قياس متبع لا كلي ولا جزئي ، وذلك ظاهر من أنه ينتج في المواد مرة موجبا صادقا ومرة سالبا صادقا ، ومن أنه أيضا ليس فيه معنى المقول على الكل ، إذ كان شرط ما يقال على الكل إنما هو أن تكون آ مسلوبة عن كل ما يوصف بَب ووصف بإيجاب . ولما كانت جَ توصف بَب ووصف سلب لم يجب منه أن يوصف بَأ ووصف سلب سواء كانت الكبرى موجبة أو سالبة . وأما أن هذين الضربين ينتجان في المواد مرة موجبة صادقة ومرة سالبة صادقة ، فذلك ظاهر متى جعلنا حدود المقدمتين الكليتين اللتين الكبرى منهما موجبة والصغرى سالبة مرة الحى والإنسان والفرس هل أن الحى هو الحد الأكبر والأوسط الإنسان والأصغر الفرس ، ومرة الحى والإنسان والمجر . فإذا قلنا^(١٥) ولا فرس واحد إنسان وكل إنسان س ، أنتج موجبا كليا -

(١١) (٣٢) (١) حرف ، ق ، م ، د ، ش : - ل .

(٢) حرف ، ق ، م ، د ، ش : على ل .

(٣) (٣٣) (١) يوصف ، ق ، م ، د ، ش : توصف ل .

(٤) فاذا ف : فانه اذال ، م ، د ، ش ، فانه اذق .

(٥) فلان ف ، ق ، م ، د ، ش : قلت ل .

وهو $\{P, Q, R\}$ أن كل فرس حى . وإذا قلنا ولا $\{Q\}$ حجر واحد إنسان وكل إنسان حى ،
 أنتج سالبا كلياً - وهو قولنا ولا حجر واحد حى . وإذا كان هذا التركيب مرة
 ينتج السالب ومرة ينتج الموجب ، فليس يلزم عنه شيء آخر $\{Q\}$ من الاضطراب
 ودائماً على ما أخذ في حد القياس . وإذا كان ذلك كذلك فليس بقياس . وكذلك
 الحدود التي تنتج الموجب في المقدمتين السالبتين الكليتين هي النطق والفرس
 والإنسان ، والتي تنتج السالب هي النطق والفرس والحمار . وذلك أنه ولا إنسان
 واحد فرس ولا فرس واحد ناطق ينتج كل إنسان ناطق ، وأيضاً ولا حمار واحد
 فرس / ولا فرس واحد ناطق ينتج ولا حمار واحد ناطق . فإذا كان هذا التأليف مرة
 ينتج الموجب ومرة السالب ، فليس بتأليف قياس .

~~ف ٢٥ ر~~

$\{P, Q, R\}$
 (٣٤) فهذه حال المقاييس التي تألف من مقدمتين كليتين في هذا الشكل
 - أعني أن اثنتين منها منتج $\{P, Q, R\}$ واثنان غير منتج . إلا أنه ينبغي أن تعلم
 أن الذى من كليتين سالبتين في هذا الشكل $\{P, Q, R\}$ ليس ينتج أصلاً شيئاً من
 الأشياء لا بقياس صناعى ولا بقياس طبيعى ، وهو الذى تأتى به الفكرة من
 غير روية . وأما التى الصغرى فيه سالبة فقد يظن به أنه ينتج سالبة جزئية
 إذا عكسنا المقدمات . لكن هذا النوع من الإلتجاج ليس هو عن قياس

~~26٥ ١٩.16~~

(١) قول ، ق ، م ، د ، د ، ش : هـ ف .

(٢) ولا ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : اولا ل .

(٣) اخر ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : واحد ل .

(٤) منتج ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : ينتج ل : $\{P, Q, R\}$

(٥) الشكل ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : - ل .

تقع عليه الفكرة بالطبع ، وإنما كان يكون متبعا لو كان ^(١) هذا النوع من الشكل الأول ^(٢) قياسا طبيعيا . والمقصود هاهنا كما قلنا إنما هو إحصاء المقاييس التي تقع عليها ^(٣) أنكار الناس بالطبع .

~~26/17-20,~~
~~23-30~~

(٣٥) وأما متى كانت إحدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية ، فإنه متى كانت الكلية هي الكبرى ، موجبة كانت أو سالبة وكانت الجزئية هي الصغرى وكانت موجبة فإنه يكون عن ذلك قياس منتج كامل . مثال ذلك أنه متى وضعنا أن بعض ج هو ب وكل ب هو آ ، فإنه يجب أن يكون بعض ج هو آ . وذلك بين من معنى المقول على الشكل ، لأن معنى قولنا كل ب هو آ — كما قلناه غير ما مرة — هو كل ما يوصف بب وصف إيجاب فهو آ ، وبعض ج وضع موصوفا بب ، فواجب أن يكون ذلك البعض موصوفا بالآ . وكذلك متى وضعنا أن بعض ج هو ب ولا شيء من ب آ ، فإنه يجب عن ذلك أن بعض ج ليس آ ، وذلك أيضا بين من معنى المقول على الشكل السالب ، وعلى هذا النحو يلزم الأمر متى جعل عوض الجزئية في هذين الصنفين مهمله ، لأن المهمله قوتها قوة الجزئية إذ كانت المهمله لا تنفك من أن تكون جزئية ، / وذلك هو الدائم الضروري الوجود فيها . وأما كونها دالة على المعنى الكلي فليس بلازم لها ، ولذلك جملوا قوتها قوة الجزئية .

~~ل ٣٦ ظ~~

١: (١) هذا ... الأول ف : الشكل الرابع ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) عليها ق ، م ، د ، د ، ش : عليه ف ، ل .

(٣) (٣٥) بالف ل : بكل ا ف ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٤) بين ف : بين ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٣١ وكذلك الفقرة ٨ .

26^a 20-21

(٣٦) وأما إذا كانت المقدمة الكلية هي الصغرى موجبة كانت أو سالبة ، وكانت المقدمة الكبرى غير كلية إما مهملة وإما جزئية سالبة كانت أو موجبة ، فإنه لا يكون عن ذلك قياس . وذلك ظاهر فيها من أنه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكل . وظاهر أيضا من المواد - أعني أنها توجد تنتج في المسواد مرة موجبا ومرة سالبا . ومثال ذلك متى وضعنا أن كل جـ هو بـ و آ^(١١) وجودة في بعض بـ^(١٢) أو غير موجودة في بعض بـ^(١٣) ، فإنه ليس يلزم عنه أن يكون آ^(١٤) مسلوبة عن بعض جـ^(١٥) أو موجودة في بعض جـ . وذلك أنه نقص هاهنا من شرط المقول على الكل الكلية الموجودة فيه ، إذ كان معنى المقول على الكل أن يكون آ^(١٦) محمولة بإيجاب أو بسلب على كل ما يوصف ببـ بإيجاب فقط و آ هاهنا إنما هي مقولة على بعض بـ لا على كلها .

١٠

26^a 31-38

(٣٧) ومثال الحدود التي تنتج الموجب الصادق في التي الصغرى منها كلية موجبة والكبرى جزئية موجبة الخير والفنية والحكمة وذلك أن كل حكمة قنينة وبعض القنية خير والنتيجة فكل^(١٧) حكمة خير . والتي تنتج السالب الخير والفنية والجهل الذي على طريق الملكة - أعني المكتسب . وذلك أن كل جهل قنية وبعض القنية خير ولا جهل واحد خير . وهذا هو أيضا غير متنج بالطريق

١٥

(١) آ ف ، ق ، م ، د ، ش : بـ ل .

(٢) بـ ف ، ق ، م ، د : آ ل ؛ - ش .

(٣) بـ ف ، م ، د ، ش : آ ل ، جـ ق .

(٤) آ ف ، م ، د ، ش : جـ ل ، ق .

٥- (٥) جـ ف ، م ، د ، ش : آ ل ، ق .

(٧) يكون ف ، ق ، ش : تكون ل ، م ، ش ؛ (٨) د .

(٣٧) (٨) فكل ف : كل ل ، ق ، م ، د ، ش .

الطبيعي. وكذلك متى وضعنا أنه ولا شيء، من ج هـ ب وبعض ب آ أو بعض ب ليس هو آ ، فإنه لا ينتج نتيجة محفوظة الكيفية . وذلك بين أيضا من معنى المقول على الكل ومن المواد . فمثال حدود المقدمات التي تنتج الموجب مما الكبرى فيه موجبة جزئية والصفري سالبة كلية الأبيض والفرس والقفنس ، وذلك أنه ولا قفنس واحد فرس وبعض الفرس أبيض ينتج كل قفنس أبيض . والحدود التي تنتج سالبة صادقة الأبيض والفرس والغراب ، وذلك أنه ولا غراب واحد فرس وبعض الفرس أبيض ينتج ولا غراب واحد أبيض وهو سالب صادق .

(٣٨) وإذا تبين في أمثال هذه المقاييس أنها تنتج الموجب الكلي مرة والسالب الكلي مرة^(١) ، فبين أنه ليس ينتج سالبا جزئية ولا موجبا جزئيا . وذلك أن^(٢) من جهة أنها قد تنتج الموجب الكلي فليس يمكن فيها أن تنتج دائما سالبا جزئيا ومن جهة أنها تنتج السالب الكلي فليس يمكن فيها أن تنتج دائما لا موجبا كلياً ولا / جزئيا . وهذه ليست مقاييس بالإضافة إلى ما ينتج بطريق طبيعي . وكذلك يلزم الأمر إن أخذ هاهنا بدل الجزئية مهيمة ، إذ كانت قوتها واحدة .

ف ٢٥ ظ

26٥ 1 - 11

(٣٩) وكذلك أيضا متى كانت المقدمة الكبرى كلية موجبة كانت أو سالبة وكانت المقدمة الصفري جزئية سالبة ، فإنه لا يكون أيضا قياسا^(٣) ينتج المطلوب بطريق طبيعي^(٤) ، لأن الطرف الأصغر لما كان ليس يوجد فيه الحد

(١) (٣/٨) مرزلة ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٢) ان ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٣) قياسات : قياس ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) طبيعي ل ، ق ، م ، د ، ش : طبيعي ف .

الأوسط — أعنى ليس هو محمولا عليه بإيجاب — على الشريطة المفروضة في المقول على الكل ، أمكن أن يوجد الطرف الأكبر فيه وأن لا يوجد في شيء منه . ومثال ذلك أنا إذا وضعنا أن بعض ج غير موجودة لشيء من ب وكل ب آ ، فإنه يمكن أن ينتج أن آ موجودة مرة لبعض ج ومرة غير موجودة . ومثال حدود ذلك من المواد الحى والإنسان والأبيض . وذلك أن بعض الأبيض ليس بإنسان وكل إنسان حى . فإن قولنا بعض الأبيض ليس بإنسان — وهى السالبة الجزئية — يصدق مع السالبة الكلية — وهى قولنا ولا واحد من الأبيض إنسان — كان القياس مؤتلفا من مقدمتين صغريهما سالبة كلية وكبراهما موجبة كلية ، وقد تبين أن هذا غير منتج من جهة الحدود التى تنتج المتضادين ^(٤) . وإن كانت لا تصدق مع قولنا بعض الأبيض ليس بإنسان السالبة الكلية ، فيكون بعض الأبيض ضرورة هو إنسان وبعضه ليس بإنسان . فإذن لا يوجد في هذا الوضع حدود / تنتج المتضادين ^(٥) — أعنى السالب والموجب ^(٦) — إذ كان يجب أن يكون بعض ج هو آ ، لأنه إذا صدق مع قولنا بعض الأبيض ليس بإنسان قولنا إن بعض الأبيض إنسان ، كان اللازم من هذا التأليف تأليفا منتجا — وهو الذى يكون من موجبة صغرى جزئية وكبرى كلية — وقد تبين أنه ينتج ولا بد موجبة جزئية ^(٧) .
 ١٥ فلذلك لا يصح أن يوجد في مثل هذه المادة سالب كل ، لأنه نقض للوجب ^(٨)

٢٧ د

(٤) يصدق ، ق ، د ، ش : تصدق ف ، م .

(٥) المتضادين ، ق ، م ، د ، ش : المضادان ف .

(٦) السالب والموجب ف : الموجب والسالب ل ، م ، ش ؛ الموجبة والسالبة ق ، د .

(٧) للوجب ف ، ق ، م ، د ، ش : الموجب ل .

(٨) انظر الفقرة ٣٣ .

(٩) انظر الفقرة ٣٥ .

الجزئى . لكن بين في مثل هذه المادة — أعى إذا كانت المقدمة الجزئية السالبة صادقة مع الموجبة الجزئية ، وهى التى تسمى جزئية بالطبع — أن هذا التأليف غير منتج ، فإنه يمكن أن نجد في ذلك البعض الذى سلب عنه الإنسان ما يصدق عليه الحيوان وما يكذب عليه . وذلك أن بعض الأبيض الذى ليس بإنسان ، إذا فرضنا أنه الثلج مثلا ، صدق قولنا ولا تلج واحد حيوان . وإذا فرضناه القفنس مثلا ، صدق قولنا ^(٤) إن كل قفنس حيوان . فمن هذه الجهة قد يظهر لنا أن هذا التأليف مرة ينتج موجبا كليا صادقا ومرة سالبا ^(٥) كليا صادقا ، وهما المتضادان .

(٤٠) وقد يمكن أيضا إن يقال أن هذا الشكل غير منتج من جهة أنه إنما يطلب هاهنا المنتج دائما لا بحسب مادة من المواد . ولما كان هذا التأليف إن سألنا أنه ينتج موجبة جزئية ، وإنما ينتجها في الموضع الذى تكون ^(٦) الجزئية السالبة فيه جزئية بالطبع — أعى في المادة التى تصدق معها الموجبة الجزئية — لا في الموضع الذى تصدق معها السالبة الكلية — وهى التى تسمى جزئية بالوضع — وكان المطلوب من التأليفات إنما هو المنتج بالذات وهو المنتج في كل مادة ، لم يعد هذا التأليف في التأليفات المنتجة كما لا يعد الذى من موجبتين في الشكل الثانى منتجا ^(٧) . وإن كان قد ينتج في بعض المواد لأن المواد التى يتأتى فيها الإنتاج من التى لا يتأتى فيها الإنتاج قد تكون مجهولة .

(٤١) وكذلك بين ^(٨) أيضا أن التأليف الذى تكون المقدمة الكبرى فيه سالبة كلية والصغرى سالبة جزئية أنه غير منتج بمثل هذا البيان بعينه . وحدود

(٤) قولنا ، ش : لئال ، ق ، م ، د .

(٥) كليا صادقا : صادقا كليا ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) تكون : يكون ، ق ، م ، ش ، هـ .

(٧) بين ، ق : بين ، ق ، م ، ش ، هـ .

(٨) انظر الفقرات ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ .

ذلك من المواد غير الناصي والإنسان والأبيض^١ . وذلك أن بعض الأبيض ليس بإنسان ولا إنسان واحد غير نام . فإن أخذنا من ذلك البعض الثلج وققمس ، أتيح لنا أن الثلج غير نام وأن ققمس — الذى هو الطائر — نام . فتجد هذا التأليف ينتج المتقابلين معا .

- (٤٢) وإذا كانت المقدمتان المأخوذتان في هذا الشكل كلتاهما جزئية أو مهملة أو إحداهما مهملة والثانية جزئية، فإنه لا يكون من ذلك قياس موجبتان كانتا معا أو سالتان معا أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة . وذلك بين من أنه ليس يوجد فيها معنى المقول على الكل . إذ كان ذلك يقتضى شرطين ، أحدهما أن تكون الكبرى كلية كيفما كانت في كقيبتها — أعنى موجبه أو سالبة — وأن تكون الصغرى موجبة ولا بد كيفما كانت في كقيتها — أعنى كلية أو جزئية . وقد تبين أنه غير متيح من الحدود التي تنتج المتضادات في جميع هذه التأليفات والحدود العامة لها أما فيما ينتج الموجب الكلى ، فالخى والأبيض والإنسان / — أعنى أن يكون الخى هو الطرف الأعظم والأبيض الأوسط والإنسان الأصغر . وذلك أنك تجد في هذه الحدود جميع أصناف تلك التأليفات وكلها ينتج^(١) موجبا .
- وذلك أن بعض الإنسان أبيض وبعض الأبيض حى وبعض الإنسان ليس بأبيض وبعض الأبيض ليس بحى . وكلها يلزم عنها أن الإنسان حى . وأما الحدود العامة لها التي ينتج فيها السالب الكلى ، فالخى والأبيض والحجر — أعنى أن يكون الخى هو الأكبر / والأبيض^(٢) الأوسط و^(٣) الأصغر الحجر .

26^b 15-26

ف ٢٦ ر

ل ٢٧ ط

(١) (٤٢) ينتج ف ، ق ، م ، د : تنتج ل ؛ منتج ش .

(٢) الأبيض ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + هرل ؛ + ود .

(٣) الأصغر الحجر ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ الحجر الأصغر ل .

26^b27-33

(٤٣) فقد تبين المنتج في هذا الشكل من غير المنتج، وأن المنتج منها أربعة فقط — وهو الذي يكون من موجبتين كليتين، ومن موجبة كلية كبرى وموجبة^(١١) جزئية صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وجزئية موجبة صغرى، ومن كلية سالبة كبرى وكلية موجبة صغرى — وأنه ينتج جميع أصناف القضايا — أعنى أنه ينتج^(١٢) موجبة كلية وموجبة جزئية وسالبة كلية وسالبة جزئية — وأن المقاييس المنتجة في هذا الشكل كاملة، ولذلك سمى بالشكل الأول.

(٤٤) وما ظن القدماء من أن الثلاثة الأصناف التي في هذا الشكل قد^(١٣)

نتج نتيجتين — أعنى أن الصنف الذي ينتج السالبة الكلية قد ينتج عكسها وكذلك الذي ينتج الموجبة الجزئية والذي ينتج الموجبة الكلية أعنى أنهما ينتجان أيضا عكسهما^(١٤) وهي موجبة جزئية — فذلك جهل بفرض أرسطو هاهنا. وذلك أن أرسطو إنما قصد أن يمدد هاهنا أصناف النتائج الموجودة^(١٥) بالذات وأولا لا قاييس الطبيعية، لا الموجودة بالقصد الثاني وعلى غير مجرى الطبع القياسى.

القول في الشكل الثانى

26^b34-39

(٤٥) وأما متى حل الحد الأوسط على الطرفين جميعا — أعنى على موضوع^(١٦) المطلوب وعلى محموله — وذلك إما بأن يكون محمولا عليهما بإيجاب أو سلب

(١) (٤١) موجبة ف، ق، م، د، ش : من موجبة ل.

(٢) أنه ينتج ف، ق، م، د، ش : — ل.

(٣) (٤٢) قد ف، ق، م، د، ش : فقد ل.

(٤) عكسها ف، م : عكسها ل، ق، د، ش.

(٥) الموجودة ف، ق، م، د، ش : الموجودة ل.

(٦) (٤٦) سلب ف، ق، م، د، ش : سلب ل.

- أو محولا على أحدهما بإيجاب وعلى الثانى بسلب كان الحمل فى كليهما كلياً أو جزئياً أو فى أحدهما كلياً وفى الآخر جزئياً أو مهملًا ، فإنه بين أن مثل هذا التأليف هو تأليف قياسى وأن الفكرة الإنسانية تقع عليه بالطبع لا بطريق صناعى . مثال ذلك أنه قد يقول القائل هذا السقط ليس يحى ، فيقال له ولم ذلك فيقول لأن الحى يستهل صارخا . فإنه من البين أن هذا القول قد حذف منه قائله المقدمة الصغرى لبيانها ، وهى أن هذا الطفل لم يستهل صارخا وهذا هو أخذ المستهل صارخا — الذى هو الحد الأوسط — محولا على الطرفين . فلنسم (١) مثل (٢) هذا التأليف الشكل الثانى ، ولنسم (٣) الحد المحمول عليهما أيضا (٤) الأوسط ، وموضوع المطلوب الأصغر ، ومجول المطلوب الأكبر ، والمقدمة التى موضوعها موضوع المطلوب المقدمة الصغرى ، والتى موضوعها مجول المطلوب المقدمة (٥) الكبرى .
- ولنترض الأول فى القول هو الطرف الأصغر ، ثم يليه الأوسط ، ثم يليه الأهمم ليميز لنا الطرف الأكبر من الأصغر لأنهما فى هذا الشكل لا يتميزان إلا بالإضافة إلى المطلوب .

- (٦) وهذا الشكل ليس يوجد فيه قياس كامل ، وتوجد فيه قياسات متجة ، إذا كانت المقدمات كلية وضر كلية . فأما إذا كانت كلية فإن القياس

27٥ 1-5

(١) فلنسم ف ، ق ، د ، ش : فليس ل ، م .

(٢) مثل ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) لنسم ف ق ق ، م ، ش : ل ، م ، ش .

(٤) أيضا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : ب الحد ل ، د ، ش ، الحد ق .

(٥) المقدمة ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٦) (٦) توجد ف ، م : يوجد ل ، ق ؛ (٥) د ، ش .

إنما يوجد فيه ، إذا كان ^(٢) الأوسط محمولا على أحد الطرفين — أيهما كان — بإيجاب وكان محمولا على الآخر بسلب . وأما إذا كان محمولا عليهما بإيجاب ، فلن يكون فيه قياس متج .

27٥-14

(٤٧) فلنضع أولا مقدمتين كلتيني إحداهما سالبة والأخرى موجبة ،

- ولنكن الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة ، فأقول إنها تنتج سالبة كلية .
 مثال ذلك كل ج هو ب ولا شيء من آ هو ب ، فأقول إنه يلزم عن ذلك ولا شيء من ج هو آ ، لأنه إذا عكسنا السالبة الكلية — وهي قولنا ولا شيء من آ هو ب — فقلنا ولا شيء من ب هو آ وقد كان معنا أن كل ج هو ب ^(٣) ، أتجنبنا في الصنف الثاني من الشكل الأول على ما تبين أنه ولا شيء من ج آ . ولنضع السالبة أيضا هي الصغرى والموجبة هي الكبرى ، فأقول إن هذا التاليف ينتج أيضا سالبة كلية . مثال ذلك قولنا ولا شيء من ج هو ب وكل آ هو ب ، فهذا ينتج أنه ولا شيء من ج هو آ . برهان ذلك أنا نعكس المقدمة السالبة فيكون معنا ولا شيء من ب هو ج ، وقد كان معنا أن كل آ هو ب ، فينتج لنا في الصنف الثاني من الشكل الأول أنه ولا شيء / من آ هو ج ، ثم نعكس هذه النتيجة فيكون معنا ولا شيء من ج هو آ . وهذه النتيجة بينهما كانت نتيجة القياس الأول من هذا الشكل .

٢٨٤

(١) كان ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + الحد .

(٢) (٤٧) كل ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٣) الشكل ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٤) انظر الفقرة ٣٢ .

27*19-21

(٤٨) وأما إذا كانت المقدمتان الكليتان موجبتين أو سالتين معا ، فإنه لا يكون عن ذلك قياس / منتج . ومثال ذلك أنه إذا وضعنا كل جـ هو بـ وكل آ هو بـ ، فاقول إنه لؤس يلزم عن ذلك أن يكون كل جـ هو آ ولا بعض جـ هو آ ، وذلك بين من المواد التي تنتج المتضادات . فمثال الحدود التي تنتج الموجب من المواد الإنسان والجوهر والحى على أن نأخذ الجوهر هو الحد الأوسط ، وذلك أن كل إنسان جوهر وكل حى جوهر ، وهذا ينتج في هذه المسألة أن كل إنسان حى . ومثال الحدود التي تنتج السالب من المواد الحجر والجوهر والحى ، وذلك أن كل حجر جوهر وكل حى جوهر ولا حجر واحد حى .

ف ٢٩ ط

27*21-23

(٤٩) وكذلك متى وضعنا أنه ولا شىء من جـ هو بـ ولا شىء من آ هو بـ ، فإنه يوجد هذا التاليف أيضا في المواد ينتج المتضادين معا . ومثال الحدود التي تنتج الموجب الإنسان والخط والحى ، وذلك أنه ولا إنسان واحد خط ولا حى واحد خط وكل إنسان حى . ومثال الحدود التي تنتج السالب الكلى الحجر والخط والحى ، وذلك أنه ولا حجر واحد خط ولا حى واحد خط ينتج ولا حجر واحد حى . فوجود هذان التاليفان مرة ينتجان الموجب ومرة ينتجان السالب ، فليسا بقياس .

١٥

(٤٨) (٢) حول ، ق ، م ، د ، د ، ش : مر ف .

(٤٩) (٢) ينتج ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : تنتج ل .

(ط) انظر الفقرة ٢٣ .

27^a 24-26

(٥٠) فقد تبين من هذا القول إذا كانت المقدمتان كليتين متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون، وأن القياسات المنتجة في هذا الشكل ليست بكاملة، إذ كانت إنما^(١١) بين^(١٢) أنها منتجة بغيرها لا بنفسها^(١٣) - وهو ودها إلى الشكل الأول^(١٤).

27^a 27 -
27^b 4

(٥١) فأما إذا كانت إحدى المقدمتين في هذا الشكل كلية والأخرى جزئية، فإنه إذا كانت الكبرى كلية والصغرى جزئية وكانت إحداها مخالفة للأخرى في الكيفية - أعنى إن كانت إحداها سالبة كانت الأخرى موجبة - فإنه يكون من ذلك قياسات منتجة. فلنكن أولاً الكبرى سالبة كلية والصغرى موجبة جزئية. ومثال ذلك أن يكون بعض ج هو ب ولا شيء من آ ب. فأقول إنه من الاضطرار أن يكون بعض ج ليس هو آ لأنه ينعكس ولا شيء من آ ب فيكون معنا بعض ج هو ب ولا شيء من ب آ، فيرجع هذا إلى الشكل الأول. وقد تبين أنه يلزم في هذا الشكل أن يكون بعض ج ليس فيه شيء من آ^(١٥). ولتكن أيضاً المقدمة الكبرى الكلية الموجبة والصغرى السالبة الجزئية. ومثال ذلك أن يكون بعض ج ليس ب وكل آ هو ب^(١٦)، فأقول إنه

(١) (٥/١) اناف، ق، م، د، ش: ايضاً.

(٢) بين، ف، ق: بين، ل، م، ع، تين، د، ش.

(٣) وهو ٠٠ الالف، ق، م، د، ع، ش، د، ل.

(٤) (٥/١) آ، ف، ل، ق، م، د، ع، ش: + هو ل.

(٥) حرف، ق، م، د، ع، ش: ل.

(٦) انظر الفقرة ٤٥.

يلزم عنه جزئية سالبة وهي أن بعض ج ليس هي آ . برهان ذلك أنه إن لم يكن قولنا إن بعض ج ليس هو آ صادقا ، فليكن الصادق نقيضه — وهو أن كل ج هي آ — ونضيف إليه المقدمة الثانية التي وضعنا — وهي قولنا وكل آ ب — فيلزم عنه في الشكل الأول أن يكون كل ج هو ب ، وقد وضعنا أن بعض ج ليس ب ، هذا خلف لا يمكن . وما لزم عنه الكذب فهو كذب ، والكذب إنما لزم عن وضعنا أن كل ج آ فقولنا كل ج آ كذب ، فنقيضه إذن صادق وهو قولنا بعض ج ليس آ — وذلك ما أردنا بيانه .

271 4-8

(٥٢) وأما إذا كانت المقدمة الكبرى في هذا الشكل هي الجزئية والصفري

هي الكلية وكانت إحدهما مخالفة في الكيفية للثانية ، فإنه لا يكون أيضا عن ذلك قياس . فنتكن أولا الكبرى جزئية سالبة والصفري موجبة كلية . مثال

ذلك أن يكون كل ج هو ب وبعض آ ليس هو ب ، وبيان ذلك أنها توجد تنتج في المواد المختلفة المتضادين معا . فالحدود التي تنتج الموجب الغراب والحى والجوهر ، والغراب هو الأصفر والحى هو الأوسط ، فإن كل غراب حى وبعض الجوهر ليس بحى ، فينتج كل غراب جوهر وهو موجب صادق .

وأما الحدود التي تنتج السالب فهي الغراب والحى والأبيض ، وذلك أن كل

(١) إليه ل : الياف ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) بيانه ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : ان نين ل .

(٣) أيضا ... ذلك ف ، م : من ذلك ايضا ل ، ق ، د ، د ، ش .

(٤) مثال ف : مثال ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ،

(٥) حرف ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ل .

(٦) فينتج ف : ينتج ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٧) انظر للفقرة ٣١ .

غراب حى وبعض الأبيض ليس بحى ، فينتج ولا غراب واحد أبيض ، وذلك صادق^(٤) . وكذلك أيضا لا يكون قياس إذا كانت الكبرى / موجبة جزئية والصغرى سالبة كلية . ومثال ذلك من الحروف ولاشئ من جـ هو بـ وبعض آ هو بـ . والحدود التي تنتج الموجب في هذا التاليف هي الحجر والحى والجوهر ، والحجر هو الأصفر والحى هو الأوسط^(٥) ، وذلك أنه ولا حجر واحد حى وبعض الجوهر حى ، تكون النتيجة كل حجر جوهر . والحدود التي تنتج السالب هي العلم والحى والجوهر ، والعلم هو الأصفر بحسب ترتيبنا والحى هو الأوسط ، وذلك أن العلم ليس بحياة وبعض الجواهر حية ، والنتيجة العلم ليس بجوهر .

27^b 9-10

(٥٣) فقد تبين إذا كانت المقدمة الكلية في هذا الشكل مخالفة للجزئية في كفيتهما ، متى يكون قياس ومتى لا .

27^b 11-23

(٥٤) وأما إذا كانت الكلية والجزئية متوافقتين في الكيفية — أعني إما سالبتين مما أو موجبتين^(٦) مما — فلا يكون منهما قياس البتة . فلنكن أولا سالبتين ولنكن الكلية هي المقدمة الكبرى والجزئية الصغرى . ومثال ذلك أن تكون بـ / ليست في كل جـ ولا شئ من آ هو بـ . وبرهان ذلك أن قولنا بـ ليست في كل جـ هو غير محدود ، فقد تصدق معه السالبة الكلية ، وقد تصدق

(٥٢) صادق ف ، ق ، م ، د ، ش : صادق ل .

(٥٣) والحجر ... الأوسط م ، د ، ش ؛ والحى هو الأوسط والحجر الأصفر

ل ؛ والحجر الأصفر والحى هو الأوسط ق .

(٥٤) (أ) سالبتين ... موجبتين ف ، ق ، م ، د ، ش : موجبتين مما وأما سالبتين ل .

(٥٥) (ب) مثال ف ، ق ، م ، ش : منها ف ؛ بينهما د .

- معه الموجبة الجزئية . فإذا صدقت معه السالبة الكلية ، لم يكن متجا على ماتين^(١) ووجدت حدود تنتج الموجبة^(٢) . وإذا صدقت معها الموجبة الجزئية لم توجد حدود تنتج موجبة كلية ، وذلك أنه لو وجدت حدود تنتج أن كل جـ هو آ وقد كان معنا ولا شيء من آ هو ب ، لقد كان يجب أن يكون ولا شيء من جـ هو ب ، فتكون الجزئية سالبة بالوضع لا بالطبع . وقد كنا فرضناها سالبة بالطبع ، وهي التي تصدق معها بعض جـ هو ب ، هذا خلف لا يمكن . لكن بين أن هذا التاليف غير منتج من قبل أن تلك السالبة الجزئية غير محدودة — أحي أنها مرة تكون جزئية بالطبع ومرة بالوضع — فتكون مرة تنتج ومرة لا تنتج . وما كان مرة ينتج ومرة لا ينتج لم يعد قياسا ، إذ القياس هو الذي ينتج نتيجة واحدة دائما وباضطرار . وقد يمكن أن يستعمل في هذا البيان المتقدم الذي استعمل في نظير هذا من الشكل الأول بأن يؤخذ من ذلك البعض شيء يصدق عليه محمول المطلوب وشيء يكذب عليه . مثال ذلك أن نقول بعض الأبيض ليس بجي ولا مجر واحد حى ، ثم نأخذ من بعض الأبيض ما يكذب عليه المجر — وهو الثياب البيض^(٣) — وما يصدق عليه المجر — وهو الرخام — ولكن هذا البيان قوته قوة النقل إلى السالبة الصغرى الكلية . وذلك ما يظن أن أرسطو أضرب هاهنا عنه .

(١) تبين ل ، م ، ش ، بين ف ، ق ، د (٥) د .

(٢) الموجبة ف ، ل ، م ، ش ؛ الكلية ل ، م ، د ؛ موجبة كلية وإذا صدقت معها الموجبة كلية ف .

(٣) تصدق ل ، ق ، م ؛ يصدق ف ، د ، ش .

(٤) البيض ف ، ل ؛ + متلا ل ؛ الأبيض ف ، م ؛ — د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٥٠ وانظر أيضا الفقرة ٤١ .

27^h 24 - 26,
28

(٥٥) ولتكونا أيضا موجبتين وتكون الكلية الكبرى والجزئية^(١١) الصغرى مثل أن يكون بعض جـ ب وكل آ ب - فإنه أيضا لا يكون عن ذلك قياس . وذلك أنه إن صدقت مع الموجبة الجزئية الموجبة الكلية ، كان ذلك غير منتج على ماتبتين^(١٢) ، ووجدت حدود نتج الموجب فيها والسالب . وإن صدقت معها السالبة الجزئية ، لم توجد هناك حدود تنتج الموجب الكلي للسبب الذي قلناه في الذي يكون من سالتبتين^(١٣) ، لكن بين أنه غير منتج بذلك الوجه بعينه الذي تبين به ذلك .

27^h 29-32

(٥٦) وأما إن كانتا جميعا سالتبتين وكانت المقسمة الكلية هي الصغرى و الكبرى هي الجزئية^(١٤) - مثل أن يكون ولا شيء من جـ ب وبعض آ ليس ب - فإنه لا يكون عن ذلك قياس . والحدود التي تنتج الموجب الكلي فيه هي الغراب والأبيض والحى ، والغراب هو الأصغر والأبيض هو الأوسط والحد الأكبر هو الحى . والتي تنتج السالب الغراب والأبيض والحجر ، والغراب هو الأصغر والأبيض الأوسط والحجر الأكبر .

(١١) (ك) (١) والجزئية ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + هي ل .

(٥٦) (١٢) الكبرى ... الجزئية ف : الجزئية هي الكبرى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) ليس ف ، ل ، ق ، د ، ش : + هو ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٣) هو ف ، ق ، م ، د ، ش : - ل .

(١٤) انظر الفقرة ٤٦ .

(١٥) انظر الفقرة ٥٤ .

27^b 33-34

(٥٧) وكذلك لا يكون قياس وإن كانتا موجبتين معا وتكون المقدمة الكلية هي الصفري والجزئية هي الكبرى ، لأنه ينتج المتضادتين^(١١) . فمثال الحدود التي تنتج الموجب القفنس والأبيض والحى ، والقفنس هو الأصفر والأبيض الأوسط . وذلك أن كل قفنس أبيض وبعض الحى أبيض ، والنتيجة كل قفنس حى . والتي تنتج السالب الكلى الثلج والأبيض والحى . وذلك أن كل ثلج أبيض وبعض الحى أبيض ، والنتيجة ولا تلج واحد حى .

27^b 35-39

ل ٢٩ ر

(٥٨) فقد تبين أنه إذا كانت / المقدمتان متشابهتين^(١٢) في الكيفية ومختلفتين^(١٣) في الكمية أنه لا يكون في هذا الشكل قياس .

27^b 36-39

(٥٩) وأما إذا كانتا كليهما جزئية أو مهملة أو أحدهما جزئية والثانية

- مهملة ، فإنه لا يكون أيضا منهما قياسا كانتا موجبتين معا أو سالبين معا أو أحدهما موجبة والثانية سالبة ، لأن جميعها تنتج في المواد المختلفة الموجبة تارة والسالبة تارة . والحدود العامة التي تنتج الموجب في جميعها هي الإنسان والأبيض والحى ، والإنسان هو الأصفر والأبيض الأوسط والحى الأكبر . ولن يخفى عليك تأليفها . وكلها ينتج^(١٤) أن الإنسان حى . والحدود العامة لجميعها التي تنتج السالب غير التامى والأبيض والحى ، والأصفر هو غير التامى والأوسط الأبيض . وكلها ينتج^(١٥) أن غير التامى ليس بحى .

(١١) المتضادتين ف : المتضادتين ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٢) متشابهتين ل ، م ، د ، ش ؛ متشابهتان ف ؛ متشابهتين ق .

(١٣) مختلفتين ل ، م ، د ؛ مختلفتان ف ، ق ؛ مختلفتين ش .

(١٤) ينتج ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ تنتج ل .

(١٥) انظر الفقرة ٣٣ وانظر أيضا الفقرة ٤٨ .

28^a 1-9

(٦٠) فقد تبين من هذا القول أنه إذا وجد في هذا الشكل قياس متع فمن الاضطرار أن تكون المقدمات على ما وضعنا — أعني أن تكون الكبرى كلية والثانية مخالفة لها في الكيفية — وأنه إذا وجدت المقدمات بهذه الصفة فمن^(١) الاضطرار أن يكون في هذا الشكل قياس . وتبين^(٢) مع هذا أن كل قياس يكون في هذا الشكل فهو غير كامل ، إذ كان إنما يبين فيه أنه قياس إذا زيد فيه أشياء أخرى من الأمور اللاحقة باضطرار لمقدماته^(٣) — مثل انعكاسها ورجوعها إلى الشكل الأول — وإما باستعمال بيان الخلف في ذلك . وهو بين أنه لا يكون في هذا الشكل نتيجة موجبة وإنما تكون سالبة كلية أو جزئية .

> القول في < الشكل الثالث

28^a 10-15

ف ٢٧ ط

(٦١) وإذا كان الحد الأوسط / موضوع الطرفين المطلوب والطرفان محمولان عليه ، فإنه يسمى هذا الشكل الشكل الثالث — مثل أن تكون آ و ج محمولتين على ب . وهو بين أن هذا الشكل أيضا شكل طبيعي ، وذلك أنه قد يقول القائل إن ج هي آ لكون ب هي ج و ب هي آ . ومن المواد الجرم يحدث لأن الحائظ جسم ولأن الحائظ يحدث . والمقدمة التي فيها موضوع المطلوب تسمى الصغرى — وهو الذي يسمى الحد الأصغر — والتي فيها محمول المطلوب — الذي هو

(١) فنل ، ق ، م ، د ، د ، ش : من ف .

(٢) تبين ف : بين ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) لمقدماته ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : المقدمات هـ .

(٦١) (٤) ر ب م : وف ، ل ، ق ، د ، د ، ش .

الطرف الأكبر — تسمى الكبرى ، وليكن مثال الطرف الأصغر جَ والأوسط بَ والأكبر آ ، ويكون ترتيبها في القول بأن نبدأ^(١) أولا بالحد الأوسط ثم يليه الأصغر ثم يليه الأكبر .

(٦٢) وليس يكون أيضا في هذا الشكل قياس كامل . وقد يمكن أن

28° 16-17

يكون فيه قياس ، إذا كانت مقدمتا كليتين أو إحداهما كلية والأخرى جزئية ، وقد يمكن أن لا يكون فيهما قياس .

(٦٣) فلتكن أولا المقدمتان كليتين ولتكن موجبتين . مثال ذلك قولنا

28° 18-26

كل بَ هو جَ وكل بَ هو آ ، فأقول إنه ينتج بعض جَ هو آ لأنه تنعكس الصغرى الكلية — وهي قولنا كل بَ هو جَ — جزئية فيصير بعض جَ هو بَ ،

ومعنا أن كل بَ هو آ فينتج في الشكل الأول أن بعض جَ هو آ ، على ما تبين هناك . وقد بين هذا بالخلاف وبالافتراض^(٢) . أما بالخلاف فبأن نأخذ تقيض النتيجة ونضيف إليها إحدى المقدمتين ، فيلزم عنهما تقيض المقدمة الثانية ، وما لزم عنه الكذب فهو كذب . وأما بالافتراض فبأن نفرض بعض بَ هو زَ ،

(١) نبدأ : يتبادل ؛ يتبدق ؛ يتبدى م ، د ؛ يتبدى ش .

(٢) (٦٣) فيصير ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ فيصير ل .

(٣) فينتج ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ فنتج ف .

(٤) بالافتراض ف ، م ، د ، ش ؛ الافتراض ل ؛ بالافتراض .

(٥) الياف ، ق ، م ، د ، ش ؛ اليه ل .

(٦) هنما ل ، ق ، م ، ش ؛ هنا ف ، د .

(٧) انظر الفقرة ٣٥ .

ولأنَّ جَ في كلِّ بَ ، و زَ هو جزء من بَ ، فزَّ ضرورةً جزء من جَ ،
ولأنَّ آ في كلِّ بَ ، و زَ جزء من بَ ، فزَّ ضرورةً جزء من آ ، وقد كانت
جزءاً من جَ ، فبعض جَ هو آ .

28٥ 27-30

(٦٤) وكذلك متى كانت المقدمة الكبرى سالبة والصغرى موجبة ، فإنه
يكون أيضاً قياس . مثال ذلك قولنا كلِّ بَ هو جَ ولا شيء من بَ
هو آ ، فأقول إنه ينتج ببعض جَ ليس هو آ — أعنى سالبة جزئية — لأنه
إذا عكسنا الموجبة الكلية جزئية ، اختلف القول هكذا : بعض جَ هو بَ
ولا شيء من بَ آ فبعض جَ ليس هو آ ، وذلك في الشكل الأول .

28٥ 31-33

ل ٢٩ ط

(٦٥) وأما إذا كانت الكلية / السالبة هي الصغرى والكلية الموجبة هي
الكبرى — مثل قولنا ولا شيء من بَ هو جَ وكلِّ بَ هو آ — فإنه
لا يكون في ذلك قياس ينتج المطلوب ، لأنه ينتج المتضادين عند استعماله
في المواد^(٦٦) . فمثال الحدود التي تنتج الموجب الفرس والإنسان والحي ، والأصغر
هو الفرس والأوسط هو^(٦٧) الإنسان . وذلك أنه ولا إنسان واحد فرس وكل
إنسان حي ينتج وكل^(٦٨) فرس حي ، وهو موجب صادق . والحدود التي تنتج

(٦٤) ج ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + هول .

(٦٥) (٦) ذلك ل ، ق ، م ، د ، ش : - ف .

(٦٥) (٥) هوف ، ق ، م ، د ، ش : - ل .

(٦٥) (٢) وكل ف : كل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦٦) انظر الفقرة ٣٥ .

(٦٧) انظر الفقرة ٣٣ .

السالب غير النامي والإنسان والحي ، فالإنسان ليس بغير نام والإنسان حي ، وينتج أن غير النامي ليس بحي .

28^a 33-36

(٦٦) وأما إذا كانت المقدمتان الكلّيتان سالتين فإنه لا يكون قياس أصلا . فالحدود التي ينتج فيها^(١) الموجب الفرس وغير النامي والحي ، والفرس هو الأصفر وغير النامي الأوسط ، وذلك أن غير النامي ليس بفرس وإس يحي ينتج الفرس حي . والتي تنتج السالب الفرس وغير النامي والإنسان ، والفرس الأصفر^(٢) وغير النامي^(٣) الأوسط^(٤) والإنسان الأكبر^(٥) ، وذلك أن غير النامي ليس بفرس وغير النامي ليس بإنسان والفرس ليس بإنسان .

28^a 37 -
28^b 4

(٦٧) فقد تبين متى يكون قياس في هذا الشكل إذا كانت المقدمتان كلّيتين ومتى لا يكون ، وذلك أنه إذا كانتا موجبتين كان قياس^(٥) ينتج موجبا جزئيا ، وكذلك متى كانت الكبرى هي السالبة والصغرى هي الموجبة كان قياس^(٦) ينتج سالبا جزئيا . وأما إذا كانتا سالتين^(٧) أو كانت الصغرى الكلية هي السالبة والكبرى هي الموجبة ، فإنه لا يكون قياس^(٨) .

(٦٦) (١) قياس : ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) والفرس الأصفر ، ق ، م ، د ؛ ل ، (ضمن فقرة ش) .

(٣) النامي ، ل ، ق ، م ، د ؛ هـ ، ل ؛ - (ضمن فقرة ش) .

(٤) والإنسان الأكبر ، ق ، م ، د ؛ ل ، (ضمن فقرة ش) .

(٥) قياس : قياسا ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) قياس : ق ، م ، د ؛ قياسا ل ، ش .

(٧) كالتالي ، ق ، م ، د ، ش ؛ كانت ف .

(٨) قياس : ق ، م ، د ، ش ؛ قياسا ل ؛ + ينتج م ، ش .

28^b 5-12

(٦٨) وأما إذا كانت إحداهما كلية والأخرى جزئية — أيهما اتفق —
 وكانتا موجبتين ، فإنه يكون قياس منتج^(١) موجبة جزئية . مثال ذلك أنه إذا
 وضعنا أن كل ب هو ج وبعض ب هو آ ، فأقول إن بعض ج هو آ
 — أعني إذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى الجزئية — وذلك أنه يتعكس
 بعض ب هو آ فيكون معنا بعض آ هو ب^(٢) وكل ب هو ج ، ينتج^(٣)
 في الشكل الأول أن بعض آ هو ج ، ثم نعكس هذه النتيجة فينتج
 المطلوب — وهو أن بعض ج هو آ وهذا ينتج بعكسين .

28^b 13-15

(٦٩) وكذلك أيضا إن كانت الجزئية هي الصغرى والكلية هي
 الكبرى ، فإنه يكون قياس منتج . ومثال ذلك أن نضع أن بعض ب
 هو ج وكل ب هو آ ، فأقول إنه ينتج أن بعض ج هو آ . وذلك
 أنه تتعكس هذه الجزئية ، فيكون معنا بعض ج هو ب وكل ب هو آ ،
 فينتج في الشكل الأول أن بعض ج هو آ . وقد بين هذا بالافتراض ،
 وذلك أنا إذا فرضنا بعض ب مثلا هو ز ، كان كل ز هي ج وكل ز
 هي آ ، ورجع إلى الذي من كلتين / موجبتين في هذا الشكل — أعني أنه ينتج^(٤)

ف ٢٨ ر

(١) منتج ف ، ق ، د ، د : ينتج ل ، م ، م ، ش .

(٢) ينتج ف : فينتج ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) إن ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ل .

(٤) (٦٩) حرف ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ل .

(٥) إن ف : إن ل ، ق ، م ، د ، د ، ش

(٦) انظر الفقرة ٣٥ .

(٧) انظر الفقرة ٣٥ .

- بعض جـ هي آ ، وقديين بسياقة الكلام إلى المحال - وهو الذي يسمى الخلف -
 وذلك بأن نأخذ نقيض النتيجة فنضيف إليها إحدى المقدمتين ، فيلزم أن تكذب
 الثانية . مثال ذلك أن نأخذ ولا شيء ، من جـ هو آ - الذي هو نقيض النتيجة -
 ونضيف إليها المقدمة الصغرى - وهي قولنا بعض بـ هي جـ - فينتج لنا
 في الشكل الأول أن بعض بـ ليست آ ، وهو نقيض المقدمة الكبرى التي
 وضعنا - وهو أن كل بـ هو آ . فقد ساق الكلام بوضع نقيض تلك النتيجة فيه
 إلى المحال^(٢) ، فذلك النقيض إذن محال ، فالنتيجة صادقة .

- (٧٠) فأما إذا كانت إحداهما موجبة والثانية سالبة ، وكانت المقدمة
 السالبة هي الكبرى والموجبة هي الصغرى ، فقد يكون قياس . مثال ذلك أنا
 ١٠ نفرض أولاً أن السالبة الكبرى هي الجزئية والموجبة الصغرى هي الكلية - مثل
 أن يكون كل بـ هو جـ وبعض بـ ليس آ - فأقول إنه ينتج أن بعض
 جـ ليس هو آ ، وذلك بسياقة الكلام إلى المحال . وذلك^(٣) إن لم يكن صادقاً قولنا
 بعض جـ ليس آ ، فليكن الصادق نقيضه - وهو أن كل جـ هو آ - فإذا
 أضفنا إلى هذه المقدمة الصغرى - وهي كل بـ جـ - استج لنا أن كل بـ
 هو آ^(٤) ، وذلك محال لأنه نقيض المقدمة الكبرى لأننا قد كنا وضعنا أن

١٥

(٢) المحال ، ق ، م ، د ، د ، محال ، ش .

(٣) ذلك ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + انه ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) هي ل ، ق ، م ، د ، ش : + ان ل ، د ، ش .

(٥) هو ق ، م ، د ، ش : هي ل .

(٦) انظر الفقرة ٣٥ .

بعض بَ ليس آ ، فنقبضه هو الصادق — وهو أن بعض جَ ليس آ . وقد
 يبين ذلك بالفرض إذا فرض بعض بَ شيئاً محسوساً وليكن مثلاً زَ ، فيكون
 معنا ولا شيء من زَ هو آ وكل زَ هو جَ لأن زَ جزء بَ ، فيعود
 إلى الصنف / المنتج من هذا الشكل — أعنى الذى ^(٧١) من كليتين الكبرى سالبة
 والصغرى موجبة — وينتج بعض جَ ليس آ . وهذا الصنف ليس يتبين
 بالانعكاس ^(٧٢) .

28^b 32-36 (٧١) وكذلك إذا كانت السالبة الكبرى هى الكلية ، والموجبة الصغرى
 هى الجزئية ، فإنه يكون أيضاً قياس منتج . ومثال ذلك بعض بَ هو جَ ، ولا
 شيء من بَ هو آ ، فينتج بعض جَ ليس هو آ . وذلك أنا إذا عكسنا الموجبة
 الصغرى ^(٧٢) منه رجع إلى الشكل الأول ^(٧٣) .

28^b 22-31 (٧٢) وأما إن كانت المقدمة الكبرى هى الموجبة والصغرى هى السالبة ،
 فإنه لا يكون فى ذلك قياس على المطلوب . وهذا صنفان ^(٧٤) كما الأول ^(٧٥) .

(١) جزء ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + من ل ، ق ، د .

(٢) الذى ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ل .

(٣) (٧١) انا ف ؛ — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) الصغرى ف ؛ — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) (٧٢) هى ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ل .

(٦) كما الاول ف ؛ — ل ؛ كما لارق ، د ؛ كما فى الاول م ؛ كما لاول ش .

(٧) انظر الفقرة ٦٤ .

(٨) انظر الفقرة ٣٥ .

(٩) أى كما فى الفقرتين السابقتين .

- أحدهما أن تكون الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية . والصنف الثاني عكس هذا . فلنضع أولا الكبرى هي الكلية والصغرى هي الجزئية . مثال ذلك قولنا بعض ب ليس هو ج وكل ب هو آ ، فأقول إن هذا غير منتج . وذلك أنه ينتج (٧) في المواد المختلفة المتضادين معا . فمثال المواد التي ينتج فيها الموجب الإنسان والحى والنامى ، والإنسان هو الأصفر والحى هو الأوسط (٨) والنامى هو الأكبر (٩) . وذلك أن بعض الحى ليس بإنسان وكل حى نام وكل إنسان نام .
- وأما الحدود التي تنتج السالب فليس توجد ، إذ كان قد يصدق مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية . فيكون بعض ب هو ج وكل ب هو آ ، فبعض ج إذن هو آ . فإذن ليس يصدق ولا شيء من ج هو آ . لكن هذا الصنف يعد في غير المنتج من قبل أنه إنما ينتج في بعض المواد - وهي المادة التي تصدق (١٠) فيها مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية (١١) .

- (٧٣) وكذلك إذا كانت الصغرى هي الكلية والكبرى هي الجزئية . مثال ذلك أن يكون ولا شيء من ب هو ج وبعض ب هو آ ، فأقول إنه غير منتج . فالحدود التي تنتج الموجب المسائي والإنسان والحى ، وذلك أنه ولا مائى واحد إنسان وبعض المائى حى وكل إنسان حى ، وهي النتيجة . والحدود التي تنتج

28^b 36-38

(٧) ينتج ف : منتج ل ، ق ، م ، د ، د ؛ في ينتج ش .

(٨) حوف ، ق ، م ، د ، ش : - ل .

(٩) والنامى ... الأكبر ف ، ق ، م ، د ، د ؛ ش : - ل .

(١٠) تصدق ل ، ق ، م : يصدق ف ، د ، د ، ش .

(١١) انظر الفقرة ٦٤ وأيضا الفقرة ٣٥ .

السالب^(١١) المائى والعلم والحقى ، وذلك أنه ولا مائى واحد له^(١٢) علم وبعض المائى^(١٣) له حياة ، فلا علم واحد حياة .

28^b39-29^a6

(٧٤) وكذلك أيضا لا يكون قياس ، إذا كانتا^(١٤) سالتين^(١٥) معا — أهنى

الكلية والجزئية . ومثال الحدود التى تنتج السالب إذا كانت الصغرى هى الكلية النامى والعلم والحقى ، والنامى هو الأوسط والعلم هو الأصغر والحقى الأعظم ، وذلك أن النبو ليس بعلم وبعض^(١٦) النوايس بحياة والعلم ليس بحياة ، وهى النتيجة .

ومثال الحدود التى تنتج الموجب المائى والإنسان والحقى ، وذلك أن المائى ليس بإنسان وبعض المائى ليس بحيوان وكل إنسان حيوان ، وهى النتيجة . والحدود التى تنتج السالب ، إذا كانت المقدمة الكبرى هى الكلية البيضاء والثلج

والغراب ، وذلك أن بعض الأبيض ليس بثلج ولا أبيض واحد غراب ، والنتيجة ولا نلج واحد غراب . وأما الحدود التى تنتج الموجب فيه / فليس يوجد للعللة التى تقدمت — أهنى لأنه قد يصدق^(١٧) فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية —

وذلك أنه إن كان كل ج هو آ وقد كان معنا بعض ب هو ج ، أنتج لنا أن بعض ب هو آ ، وقد وضعنا فى مقدمات هذا القياس ولا شىء من ب آ ،

(١١) (٧٤) (١) السالب ل ، ق ، م ، د ، ش : السالبة ف .

(٢) له ف ، ق ، م ، د ، ش : ر ل .

(٣) المائل ، ق ، م ، د ، ش : ما ف .

(٤) (٧٤) (٢) كانتا ل ، ق ، م ، د : كانت ف ، ش .

(٥) سالتين ف : ق ، م ، د ، ش : الساليتين ل .

(٦) بعض ل ، ق ، م ، د ، ش : قبض ف .

(٧) يصدق ف ، ق ، د ، ش : تصدق ل ، م .

هذا خلف لا يمكن . فاذن لا يمكن في هذا الصنف أن ينتج موجبا أصلا . لكن يعلم أنه ليس بقياس لأنه ليس ينتج نتيجة واحدة دائما ، وذلك أنه لا بدري الموضوع الذي يصدق فيه مع السالبة الجزئية الموجبة الجزئية من الموضوع الذي يصدق فيه معها^(١٤) السالبة الكلية .

- ٥ . (٧٥) وأما إذا كانت المقدمتان في هذا القياس جزئيتين أو مهملتين أو إحداهما جزئية والأخرى مهمة ، موجبتين كانتا معا أو سالبتين معا أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، فإنه لن يكون في ذلك قياس . والحدود التي تنتج الموجب — العامة لهذه الضروب كلها — البياض والإنسان والحى . والتي تنتج السالب الأبيض وغير النامى والحى . والأبيض هو الحد^(١٥) الأوسط فيهما والحى هو^(١٦) الأكبر .
- 29^a 7-10
ل ٣٠ ظ

- ١٠ . (٧٦) فقد تبين من هذا القول متى يكون قياس في هذا الشكل ومتى لا يكون قياس ، وأنه إذا كانت الصغرى في هذا القياس موجبة وكانت فيه مقدمة كلية إما الصغرى وإما غيرها أنه يكون قياس منتج ، وأنه إذا كان قياس منتج فمن الاضطرار أن تكون^(١٧) المقدمات بهذه الصفة . وتبين أيضا أن القياسات في هذا الشكل غير كاملة ، وأن منها ما يبين^(١٨) بالانعكاس والافتراض والخلف ومنها ما يبين بالافتراض والخلف ، وأنه ليس يوجد في هذا الشكل نتيجة كلية لا سالبة ولا موجبة ، وأنه يعم الأشكال كلها أنه لا ينتج فيها من سالتين ولا من
- 29^a 11-18

(١٤) يصدق ، ق ، د ، ش : صدق ل ، م .

(١٥) مهماف ، م ، ش : معال ؛ مع ق ، د .

(١٦) الحدف ، ق ، م ، د : ل ؛ الحدردش .

(١٧) هوف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(١٨) تكونف ، م : يكون ل ، ق ، ش ؛ (أ) د .

(١٩) يبين ل : تبين ف ، ق ، م ، د ، ش .

جزئيتين ولا من مهملتين ولا من مهملة وجزئية إذ كانت المهملات قوتها قوة الجزئيات .

< الأمور العامة للأشكال الثلاثة >

29^a 19-29,
29^b 20- 26

(٧٧) وتبين أنه إذا كان في كل واحد من أصناف المقاييس مقدمتان إحداهما^(١) كلية سالبة والأخرى موجبة ، أنه قد يكون قياس متبع دائماً — أعني أنه ينتج مطلوباً مفروضاً وغير مفروض . أما المطلوب المفروض فتى كانت السالبة الكلية هي الكبرى في الشكل الأول ، وأما غير المفروض فتى كانت الصغرى هي الكلية السالبة ، وكذلك الحال في الشكل الثاني الذي تكون فيه الصغرى كلية والكبرى جزئية ، وفي الشكل الثالث الذي تكون الصغرى فيه سالبة^(٢) . وذلك أنه إذا كان ولا شيء من جـ هو بـ وكل بـ هو آ ، فإذا عكست هاتان المقدمتان^(٣) فقبل بعض آ هو بـ ولا شيء من بـ هو جـ ، فإنه ينتج بعض آ ليس هو جـ . لكن لم تعد أمثال هذه المقاييس في المقاييس المقصودة هاهنا ، إذ كان المطلوب هاهنا إنمّا هو القياس الذي تقع عليه الفكرة بالطبع بالإضافة إلى المطلوب المحدود . فأما القياس الذي ينتج غير المطلوب ، فليس تعتمد القوة الفكرية بالطبع ولا تولفه أصلاً ، لأنه مثلاً إذا طلبنا هل آ في جـ فقلنا آ في جـ لأن آ في بـ و بـ في جـ ، كان ذلك قياساً طبيعياً موجوداً في كلام الناس كثيراً ، وهذا هو

(١) (٧٧) (١) إحداهما ق ، م ، د ، د ، ش : إحداهما .

(٢) تكون ... فيه ف : يكون فيه الصغرى ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) هاتان المقدمتان ف : هاتين المقدمتين ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٤) انظر الفقرات ٣٢ — ٣٣ ، ٣٥ ، ٤١ .

(٥) انظر الفقرات ٥٢ ، ٥٦ — ٥٧ ، ٦٥ ، ٦٦ — ٧٣ ، ٧٤ .

الشكل الأول. وكذلك إذا قلنا آ في ج لأن ب في ج وفي آ ، فهو بين أن هذا التأليف موجود لنا بالطبع ، وهذا هو الشكل الثاني وهو موجود كثيرا في كلام الناس بالطبع . وكذلك إذا قلنا آ في ج لأن آ و ج في ب ، هذا أيضا قياس موجود لنا بالطبع ، وهذا هو الشكل الثالث . وأما أن تقول أن آ في ج لأن ج في ب وب في آ ، فهو شيء لا يفعله بالطبع أحد ، لأن الذي يلزم منه هو غير المطلوب ، وهو أن ج في آ . فكان هذا بمنزلة من قال آ في ج لأن آ في ب وب في د ، وهذا شيء لا يفعله الفكرة بالطبع .

(٧٨) ومن هنا يبين أن الشكل الرابع — الذي يذكره جالينوس — ليس

بقياس تقع عليه الفكرة بالطبع . وذلك أنه إذا طلبنا هل ج فيها آ فلما ج فيها آ

- ١٠ لأن ب في آ و ج في ب ، فنحن بين أحد أمرين ، إما أن نلاحظ اللازم عن هذا التأليف ونطرح ذلك المطلوب بالجملة — وهو أن ج في آ — وذلك خلاف ما طلبنا ؛ وإما أن يكون عندما تأتي بهذا التأليف يبقى المطلوب في أذهانتنا على ما كان عليه عند الطلب — وهو أن يكون الموضوع فيه موضوعا والمحمول محمولا . وذلك أن كل مطلوب واحد فالموضوع فيه موضوع بالطبع ، والمحمول فيه محمول بالطبع ، / فإذا بقي الموضوع موضوعا عندنا في المطلوب والمحمول محمولا — وذلك موجود في أذهانتنا بهذه الصفة مادام المطلوب مطلوبا — ثم أتينا بحد أوسط يكون محمولا على / محمول المطلوب وموضوعا لموضوع المطلوب — هل ما يرى جالينوس أن هذا شكل رابع — بالإضافة إلى المطلوب ، وإلا فما هاتنا شكل رابع وإنما هاتنا شكل

ل ٣١ ر

ف ٢٩ ر

(١) ا ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ الف ل .

(٢) ا هـ ف ؛ ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) جالينوس ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ م ن ل ، م ؛

(٤) شكل ف ؛ الشكل ل ، ق ، م ، د ، ش .

أول إما على المطلوب وإما على عكسه . لكن لننزل هاهنا أن هذا الشكل الرابع إنما نتصوره على هذه الجهة — أعني بالإضافة إلى المطلوب المحدود الذي الموضوع فيه موضوع بالطبع والمحمول محمول بالطبع — فإنه ليس يتصور شكل رابع إلا على هذا الوجه . ففى طلبنا وجود شيء في شيء وأخذنا هذا أوسط حملناه مرة على محمول المطلوب ومرة حملنا عليه موضوع المطلوب ، عاد المطلوب موضوعا والموضوع مطلوبيا فانعكس الطلب والقياس وأنتج العكس^(١) ، وذلك في غاية الاستكراه . فهذا هو السبب في أن لم تولفه فكرة بالطبع على مطلوب محدود حتى يكون هاهنا قياس ينتج المطلوب المحدود بمكسبين كما يراه جالينوس في الشكل الرابع^(٢) على ما يقال عنه^(٣) . والفرق بين هذا العكس والعكس الذي يستعمله^(٤) أرسطو في رد كثير من أصناف الشكل الثاني والثالث إلى الأول أن ذلك العكس هو في تبيين^(٥) الإنتاج في مقاييس طبيعية ، وهذا عكس في تبيين الإنتاج في قياس صناعى لا طبعى . وإنما لم يأنتم أرسطو إلى المقاييس الصناعية لأنها غير محاسبة للوجود وتكاد أن تكون غير متناهية . ولذلك ظن قوم أنه توجد نتائج كثيرة في كل واحد من الأشكال غير النتائج التي ذكرها أرسطو، وذلك إما جزئياتها وإما عكوسها . وتلك إن جمعت

(١) عاد... العكس ف : فانه ينزى منه ان يكون الشيء الراحه بعينه كانه محمول على نفسه فانه

من جهة ما يحل على محمول المطلوب ويوضع لموضوعه يأن كانه محمول على نفسه ل ، ق ،

م ، د ، ش .

(٢) حل ... عنه ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) يستعمل ل ، ق ، م ، د ، ش : يستعمل ف .

(٤) تبيين ف ، ش : تبيين ل ، ق ، م ، د .

مطلوبات ، ثم اتجت بتوسط النتائج الأول ، فذلك إنتاج بطريق غير طبيعي بل صناعي .

(٧٩) وأرسطويين أن الصنفين الكليين^(١) من الشكل الأول^(٢) — أعنى

الذين ينتجان نتيجة كلية — أكل الأشكال كلها ، لأن جميع أصناف المقاييس المنتجة التي في الشكل الثاني ترجع^(٣) الكلية منها إلى الكلية في هذا الشكل وترجع^(٤)

الجزئية التي فيه إلى الجزئية ، وجميع أصناف الشكل الثالث إلى الجزئية التي في الشكل الأول . وذلك أن جميع أصناف الشكل الثالث إنما ينتج جزئية والجزئية التي في الشكل الأول يمكن فيها أن تبين على طريق الخلف بالكلية التي في الشكل الثاني التي تبين بالكلية التي في الشكل الأول ، فيكون هذان الصنفان من الشكل الأول أكل من جميع أصناف المقاييس المنتجة ، إذ كلها يمكن أن يبين بهذين الصنفين^(٥) .

(٨٠) وأما كيف تبين الجزئية التي في الشكل الأول على طريق الخلف

بالكلية التي في الشكل الثاني ، فعلى ما أقول . وذلك أنه إن كانت آ موجودة في كل ب وب في بعض ج ، فأقول إن آ موجودة في بعض ج . فإن لم يكن ذلك

(٧٩) (١) الكليين ل ، م ، د ، د الكليين ف ، ق ؛ — (ضمن فقرة) ش .

٣ - (٢) ترجع ل ، م ، ش ؛ يرجع ف ، ق ، د ، د .

(٣) إذ ... الصنفين ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ل .

(٤) يمكن ف ، ق ، د ، ش ؛ يمكن ل ، م .

(٥) ذلك ف ؛ كذلك ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) انظر الفقرة ٣١ والفقرة ٣٢ .

(٧) انظر الفقرة ٣٥ .

فقيضها هو الصادق - وهو أنه ولا شيء من آ في ج - وقد كان معنا أن آ موجودة في كل ب، فينتج في الشكل الثاني أن ب غير موجودة في شيء من ج ، وقد كنا فرضناها في بعض ج ، وهذا خلف لا يمكن . وبمثل هذا يبين إنتاج السالب الجزئي في الشكل الأول بالكلى السائب من الشكل الثاني على طريق الخلف .

29* 27-29

(٨١) فقد تبين من هذا القول أصناف القياسات المطلقة التي توجب

إثبات شيء^(٢١) وإبطاله .

< جهات مقدمات المقاييس >

القول في القياسات الاضطرارية

29* 30-35

(٨٢) قال : ولأن المقدمات المطلقة والاضطرارية والممكنة يخالف بعضها بعضا في الجهة وفي المسادة التي تدل عليها الجهة - وذلك أن هاهنا أشياء كثيرة موجودة بالفعل من غير أن يكون وجودها باضطرار وهذه هي المطلقة^(٢٢) ، / وأشياء ليست بمضطرة أن تكون ولا هي موجودة بالفعل بل هي ممكنة أن توجد في المستقبل وأن لا توجد وهذه هي الممكنة ، وأشياء هي موجودة دائما وهذه هي المضطرة - فهو بين أنه يجب أن تكون المقاييس المؤلفة من صنف صنف من

ل ٣٩ ظ

(٢١) (٢) عى ف ، ق ، م ، د ، ش : التى ل .

(٢٢) (٨٢) المطلقة ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + ومعنى اطلاقها انه لايشترط فيها زمان

مخصوص ولا جميع الزمان بل يوجد المحمول فيها . ويوجد أول الموضوع في زمان مرسل وهذا هو مذهب ارسطو هتدى في المطلقة لا ما يذهب اليه الاسكندر وقدماه المنصرين

وقد بين هذا في غير هذا الموضوع (ح + ونزط) ل .

(٢٣) انظر الفقرة ٤٧ .

هذه مختلفة من قبل اختلاف مقدماتها . فيكون القياس الاضطرابي ، وُلغا من مقدمات^(١) اضطرابية ، والقياس المطلق من مقدمات^(٢) مطلقة ، والممكن من مقدمات^(٣) ممكنة .

29¹ 36-30¹

(٨٣) فأما المقاييس التي تأتلف من المقدمات الاضطرابية فقريبة من المقاييس التي تأتلف من المقدمات المطلقة ، وذلك أن الأشياء التي تسترط^(٤) في المنتجة^(٥) من المطلقة هي بعينها تسترط في المنتجة^(٦) من الضرورية والأشياء التي هي سبب عدم الإنتاج في غير المنتج منها هي بعينها سبب عدم الإنتاج في الضرورية ، إذ كان لا فرق بينهما إلا زيادة الاضطراب فقط . ولذلك كانت الأصناف المنتجة من المطلقة وغير المنتجة على عدد / المنتجة وغير المنتجة من الضرورية . وإنما الفرق بينهما في أن المطلقة تقال على ما كان موجودا بالفعل من غير أن يشترط في ذلك وجود ضرورة — أعني في جميع الزمان . وذلك أن المطلقة هي التي توجب أن يوجد المحمول فيها في كل الموضوع مادام الموضوع موصوفا بصفة من الصفات التي يمكن أن تفارقه . والضرورية هي التي يوجد فيها في كل الموضوع من جهة ما الموضوع موصوفا بصفة لا تفارقه . فنال المطلقة الأولى قولنا كل

ف ٢٩ ظ

١- (٣) مقدمات ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : حدروف .

٢- (٤) تسترط ل ، م : يشترط ف ، ق ، د ، د ، ش .

٣- (٥) المنتجة ف ، ق ، م ، د : النتيجة ل ، ش .

٤- (٦) من ف ، م ، د ، د ، ش : في ل ؛ — ق .

٥- (٧) ائني ... لذلك ف : — ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛

ماش متحرك ومثال الضرورية كل إنسان ناطق . وليست المطلقة ما يحكى عن الإسكندر ولا ما حكى عن ثاوفرسطس^(٤) ، وقد بينا ذلك في مقالة أفردناها لذلك^(٥) ، وأن الضرورية تقال على ما كان موجودا بالفعل ومشرطا فيه هذه الزيادة .

30* 2-6

(٨٤) وجهة البيان فيما يأتي من المنتج في الشكل من الاضطرارية هو بعينه جهة البيان فيما يأتي من المطلقة . وذلك أنه لا فرق بين المقول على الكل أو المقول ولا على شيء ، وهو الشرط الذي به يكون القياس^(٦) في الشكل الأول منتجا في المادة المطلقة أو الضرورية . وذلك أن معنى المقول على الكل فيما إنما هو أن تكون آ مقولة بإيجاب أو سلب على كل ما هو بالفعل ب سواء كان ما هو بالفعل موجودا بزيادة شرط الضرورة أو بغير زيادة ذلك . وأما شرط المقول على الكل المستعمل في المادة الممكنة فمخالف لشرط المقول على الكل المستعمل في هاتين المادتين . وهذا هو الذي^(٧) هو ظاهر كلام أرسطو ، وهو الحق في نفسه على ما سيبين^(٨) بعد . وكذلك جهة البيان فيما يأتي من المنتج في الشكل الثاني والثالث من المقدمات الاضطرارية هي بعينها جهة البيان فيما

(٤) ثاوفرسطس : ثاوفرسطس ف .

(٥) في الشكل ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٦) هو الذي ف : — ل ، ق ، م ، د ، د هو ش .

(٧) سدين ف ، م ، د ، ش : سيتين ل ؛ سدين ق .

(٨) انظر الفقرة ١١ . وانظرا أيضا القول في المقدمة الوجودية والمطلقة في « مسائل في المنطق والطبيعات لأبي الوليد بن رشد » تحقيق جمال الدين العلوي ، مجلة كلية الآداب بفسس

٢ — ٣ (١٩٧٩ — ١٩٨٠) ص ٣٢٧ — ٣٤٢ .

(٩) انظر الفقرة ١١١ .

يأتلف من ذلك في الشكل الثانى والثالث من المقدمات المطلقة ، وذلك فيما كان منها يتبين برجوعه إلى الشكل الأول بعكس إحدى مقدمتيه . وذلك أن وجود العكس في المقدمات المطلقة والضرورية هو واحد وكذلك ما كان منها يتبين بالفرض .

30^a 6-14

- ٥ (٨٥) وأما ما كان منها بين^(١) بالخلف ، وهى متى كانت المقدمة الكلية موجبة والحزئية سالبة ، فليس الأمر فيه واحدا . وذلك أن القياس الذى يؤدى إلى الاستحالة يكون مؤلفا من إحدى مقدمتي^(٢) القياس ومن تقيض النتيجة فى الجهة والسلب . فيكون مختلطا من مقسمة ضرورية ومطلقة أو ممكنة . ولم يتبين^(٣) بعد جهة النتيجة اللازمة عن هذا التأليف . ولكن الذى تبين^(٤) بالخلف هناك^(٥) بين هاهنا^(٦) بالافتراض بأن نفرض البعض المسلوب عنه شيئا مشارا إليه ويكون المحمول مسلوبا عن جميعه ، فيرجع إلى العنصر الذى يكون فى ذلك الشكل من كليتين إحداهما موجبة والثانية سالبة .

(١) منها بين ل ، م : تبين منها ف ؛ منها يتبين ق ، د ؛ تبين ش .

(٢) مقدمتى ل ، م ، د ؛ مقدمتين ف ، ق ، ش .

(٣) يتبين ل ، ق ، م ، د ، ش : بين ف .

(٤) تبين ف ، م ، ش : بين ل ؛ يتبين ق ، د ؛

(٥) هناك ف ، م : هناك ل ، ق ، د ، ش .

(٦) هاهنا ف ، ق ، م ، د ، ش : هناك .

القول في المقاييس المختلطة من الضرورية والوجودية

30 15-33

(٨٦) والمقاييس المنتجة في هذه المختلطة هي بعينها المقاييس المنتجة في غير المختلطة إلا أنها ضعفها ، وذلك أن الصنف الواحد بعينه يكون صنفين . مثال ذلك أن الذي من كليتين مثلا في الشكل الأول يكون صنفين . أحدهما أن تكون الكبرى هي الضرورية والصغرى الوجودية . والصنف الثاني عكس هذا . فتكون المقاييس المنتجة في كل شكل هاهنا ضعف المنتجة في كل شكل من الضرورية^(١) . والشئ الذي به يقين^(٢) المنتج من غير المنتج هناك هو الذي به يقين هاهنا — أعنى في المختلطة . وإنما الذي يقى أن ننظر فيه هاهنا من أمر هذه المختلطة هو جهة نتاجها — أعنى لأى / جهة تكون تابعة من جهتي المقدمتين . وأرسطو^(٣) يقول إنه إذا كانت المقدمة الكبرى في الشكل الأول ضرورية فإن النتيجة تكون ضرورية ، وإن لم تكن ضرورية لم تكن النتيجة ضرورية . فليكن كل ما هو ج فهو ب بالفعل وكل ما هو ب فهو آ بالضرورة^(٤) أو ليس آ بالضرورة . فاقول إن هذين الصنفين من الشكل الأول ينتج أحدهما أن آ بالضرورة في كل ج والآخر ولا شئ من ج بالضرورة هو آ . برهان ذلك أن ج

ل ٣٢ د

١٠

١٥

(١) (٨٦) الضرورية ف : العرفل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) يقين ف ، ق ، م ، د ، د : يقين ل ؛ يقين ش .

(٣) أرسطو ل : أرسطو ليس ف ، م ، ش ؛ أرسطو ليس ق ؛ أرسطو ليس د .

(٤) بالضرورة ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : بالضرورة ف .

(٤) هي جزء من بَ إذ كان من شرط الشكل الأول أن تكون الصغرى فيه موجبة

ومن شرط هذا الاختلاط أن تكون جَ جزءا من بَ بالفعل و بَ كلا لَجَ بالفعل لا بالإمكان كالحال في المقاييس الممكنة. وإذا حمل شيء على الكل فهو يحمل على الجزء ضرورة بالجهة التي بها حمل على الكل. وذلك بين بنفسه، فإن الجزء منطوق في الكل وداخل تحته. وأما إن كانت الكبرى ليست الضرورية لكن

كانت الضرورية الصغرى فإنه ليس تكون النتيجة ضرورية. / مثال ذلك قولنا كل جَ فهو بَ باضطرار وكل بَ فهو آ بالفعل أولا شيء من بَ آ بالفعل: فأقول إنه ليس ينتج في هذا التأليف أن كل جَ فهو آ باضطرار أو ليس آ

باضطرار. برهان ذلك أنه إن كان ذلك ممكنا فلنضع أن كل جَ هو آ باضطرار، وقد فرضنا أن كل جَ هو بَ باضطرار، فينتج لنا في الشكل الأول و الثالث أن بعض بَ هو آ باضطرار. وقد وضعنا أن كل بَ هو آ لا باضطرار، هذا خلف لا يمكن. وبمثل هذا تبين إذا وضعنا المقدمة الكبرى مالبة ليست

ف ٣٠ ر

١٠

(١) هـ ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : هـ ل .

(٢) اـ ل ف ، ق ، ش : اـ ر ل ل ، م ، د .

(٣) ب ا ل ، م ، د ، ش : ا ب ف ، ق .

(٤) هـ هـ ف : هـ ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) ا ف ، م ، ش : — ل ، ق ، د .

(٦) اـ ل ر ل ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧) تـ يـ ن ف : تـ يـ ن ل ، تـ يـ ن ق ، م ، ف ، يـ تـ يـ ن د ، ش .

(٨) انظر الفقرة ٤٢ .

(٩) انظر الفقرة ٣٥ والفقرة ٦٣ .

بضرورة . وقد بين أيضا ذلك من أن جـ هي جزء من بـ . فإذا كانت آ محمولة على كل ما هو جزء لبـ — التي هي الكل . بغير ضرورة — فهي محمولة على جـ بغير ضرورة ، إذ كانت جزءا من بـ وهو أيضا بين من الحدود أن النتيجة ليست ضرورية . مثال ذلك أن نضع هـ و ض آ متحركا و ع و ض بـ حيا و ع و ض جـ إنسانا ، فنقول كل إنسان حي باضطراب وكل حي متحرك لا بالضرورة فتكون النتيجة كل إنسان متحرك لا بالضرورة ، إلا أن الحدود إنما تعطى أنها ليست تنجح ضرورية دائما لا أنها ليست تنجح ضرورية أصلا كما يعطى ذلك قياس الخلف ومعنى المقول على الكل .

30⁶ 34-30⁶

(٨٧) وأما^(١) المقاييس الجزئية في هذا الشكل — أعنى التي تنتج نتائج جزئية — فإنه إذا كانت المقدمة^(٢) الكلية اضطرارية وهي الكبرى فالنتيجة اضطرارية . وإن كانت الجزئية وهي الصغرى اضطرارية والكبرى ليست باضطرارية^(٣) ، فليست النتيجة اضطرارية موجبة كانت الكبرى أو سالبة ، والبرهان على ذلك هو البرهان على المقاييس الكلية — أعنى من جهة المقول على الكل ، ومن جهة الخلف ، ومن جهة المواد — وذلك إذا وضعنا بدل آ متحركا وبدل بـ حيا وبدل جـ أبيض ، نيألف^(٤) القياس هكذا : بعض الأبيض حي بالضرورة وكل حي متحرك لا بالضرورة فينتج بعض الأبيض متحرك لا بالضرورة .

١٠

١٥

(١) (٨٧) ا م ا ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٢) المقدمة ف ، ق ، م : المقدمات ل ، د ، ش .

(٣) باضطرارية ف : اضطرارية ل ، ق ، م ، د ، ش — (ضمن فقرة ش) .

(٤) فيألف ف ، ق ، م ، د ، ش : بألف ل .

- (٨٨) فأرسطو بين من أمره أنه يرى في هذا الصنف أن جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى . إن كانت المقدمة ^(١) الكبرى مطلقة فالنتيجة مطلقة ، وإن كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية . وثاؤفرسطس ^(٢) وأوديپوس ^(٣) من قدماء المشائين وثامسطيوس من متأخريهم ومن تبعهم يرون أن جهة النتيجة تابعة ^(٤) لأخس الجهتين — أعنى أنها توجد أبدا في مثال هذا التأليف تابعة لأقدمة المطلقة ، فإن الوجود المطلق أخس من الوجود الضروري . ومن أقوى ما يتسكون به في ذلك أنهم يرون أن كل شيء كان فيه شيء يجرى مجرى الجزء والكل فإنه متى حل شيء حملا ما على الكل فيجب أن يحمل على الجزء بتلك الجهة بعينها ، ومتى حل أيضا الجزء على شيء ما حملا بجهة ما فيجب أن يحمل الكل على ذلك الشيء بتلك الجهة بعينها . ولما كان كل قياس فيه شيء يجرى مجرى الكل ويجرى الجزء فمتى كانت إحدى المقدمتين مطلقة والأخرى ضرورية ، فلا يخلو ذلك من أن تكون الضرورية هي الصغرى والمطابقة هي ^(٥) الكبرى أو الضرورية هي الكبرى والمطلقة هي ^(٦) الصغرى . قالوا : فإن كانت الضرورية هي الصغرى ، ففيها شيء يجرى مجرى الكل وفيها شيء يجرى مجرى الجزء . أما الذي يجرى مجرى الكل فالحد الأوسط ، وأما الذي يجرى مجرى الجزء فالحد الأصغر .

ل ٣٢ ظ

(١) المقدمة ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .

(٢) ثاؤفرسطس م ، د : ثاؤفرسطس ف ؛ ثاؤفرسطس ل ؛ ثاؤفرسطس ق ؛ ثاؤفرسطس ش .

(٣) أوديپوس ف ؛ أذيثس ل ؛ أوديپوس ق ، م ، د ، ش .

(٤) تابعة ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ تابع ف .

(٥) هي ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل ، ش .

(٦) هي ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

فيجب متى حمل شيء بجهة ما على الككل الذى هو الحد الأوسط أن تكون بتلك^(١) الجهة بعينها تحمل^(٢) على الجزء الذى هو الطرف الأصغر . ومتى كانت الضرورية هى المقدمة الكبرى كان الككل والجزء موجودا فيها أيضا . أما الذى يجرى بجرى الككل فالطرف الأكبر ، وأما الذى يجرى بجرى الجزء فالحد الأوسط . فيجب متى حمل الجزء الذى هو الحد الأوسط على الطرف الأصغر بجهة ما أن تكون تلك الجهة بعينها هى جهة حمل الككل الذى هو الطرف الأكبر عليه . قالوا : فكيف ما كان يجب أن تكون جهة الحمل فى النتيجة تابعة لجهة المقدمة المطلقة .

(٨٩) وهذا القول الاختلال فيه بين . وذلك أن اعتبار الككل والجزء فى القياس من جهة ما هو قياس منتج فى الشكل الأول^(٣) بحسب المقبول على الككل إنما هو فى المقدمة الصغرى . ولذلك اشترط فيها أن تكون موجبة ، واشترط فى الكبرى أن تكون كلية ولم يشترط فيها أن تكون موجبة . وإذا كان ذلك كذلك فلا اعتبار بالككل والجزء الموجود فى المقدمة الكبرى إن وجد ، سواء كان ضروريا أو لم يكن ، بل الواجب اعتبار الككل والجزء فى الموضوع الذى هو شرط فى وجود القياس ، وهو الككل والجزء الموجود فى المقدمة الصغرى . وإذا كان ذلك كذلك فتكون جهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى على ما يراه أرسطو . ولو سلمنا لهم أن الجزء والككل يعتبر فى كل واحدة من المقدمتين ، لم يكن لنا أن

ف ٣٥ ط

(١) بتلك ف ، ق ، م ، د ، د ؛ تلك ل ، ش .

(٢) تحمل ل ، م ؛ يحمل ف ، ش ؛ يحمل ق ، د .

(٣) (١) (٢) (٣) الاول ل ، ق ، م ، د ، د ؛ ش ؛ — ف .

نجعل في موضع الاعتبار بالجزء والكل الذي يكون في المقدمة الصغرى وفي موضع الاعتبار بالجزء والكل الموجود في الكبرى حتى يتحكم على القياس هذا التحكم . وأيضا فتى اعتبرنا الجزء والكل في المقدمة الكبرى ولم نعتبره في الصغرى ، لم يكن قياس إلا بالمرض لأنه ليس يجب أن يكون الطرف الأصغر منظوبا في الحمل تحت المقدمة الكبرى ، وذلك بين بنفسه .

(٩٠) وأما ما يحتجون به من أنه يجب أن تكون جهة النتيجة تابعة لأخس جهتي المقدمتين كالحال في الإيجاب والسلب - أعنى أنه متى كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة أن النتيجة تتبع السالبة التي هي أخس - فإن هذا قياس شبيه . وذلك أن النتيجة ليس تتبع المقدمة السالبة دون الموجبة من جهة أن السالبة أخس من الموجبة ، بل من جهة ما هي سالبة . والمطلقة وإن كانت أخس فهي موجبة لاسالبة . واختلال هذا القول ظاهر بنفسه .

(٩١) وأما ما يحتجون به أيضا من أنه قد يوجد في بعض المواد ما ينتج المطلق ، وهو مؤلف من مطلقة صغرى وضرورة كبرى - مثال ذلك قولنا كل إنسان يمشى أى بالفعل وكل ماش متحرك باضطراب فكل إنسان متحرك لا باضطراب - فإن وجه التعليل في ذلك أن المشاى ليس هو متحرك^(١) باضطراب من جهة ماهو إنسان ، وإنما هو < متحرك > من جهة ماهو ماش . فإذا اشترط هذا الشرط المأخوذ في المقدمة الكبرى في النتيجة ، كانت ضرورية - وهو أن كل إنسان متحرك باضطراب من جهة ماهو ماش . وليس ينبى أن يجاب في هذا بأن يقال إنما عرض في هذا التأليف أن تكون النتيجة مطلقة والكبرى ضرورية من^(٢)

(٩١) (١) متحرك ف : متحركا ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) من ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : ١٤١ ل .

- أجل أن هذه المقدمة الضرورية ليس يوجد فيها شرط المقول على الككل الذى استعمله أرسطو على العموم فى هذا الكتاب - وهو أن تكون آ محمولة بالضرورة على كل ما يوصف بـ ب بإيجاب ، كان موصوفاً بـ ب بالفعل أو بالضرورة أو بإمكان - فإنه لا فائدة فى هذا الاشتراط إذا لم يكن صادقا فى جميع المواد، وإنما ينبغى أن يشترط الشيء الصادق فى جميع المواد . ونحن إذا استقرينا المواد ظهور لنا / أن قولنا كل ماهو ب هو آ بالضرورة أو هو آ بإطلاق أن فى بعض المواد معناه كل ماهو ب بالفعل فهو آ باضطرار - مثل قولنا كل ماش متحرك باضطرار - وفى بعض المواد معناه كل ماهو ب بالقوة أو بالفعل فهو آ باضطرار - مثل قولنا كل متحرك جسم . وكذلك الأمر فى القضية المطلقة .
- وإذا كان الأمر هكذا فإذن المقول على الككل الصادق فى كل مادة فى المقدمة الضرورية والمطلقة هو أن تكون آ موجودة بالضرورة أو بإطلاق على كل ماهو بالفعل ب إذ كان فى بعض المواد يصدق على كل ماهو بالقوة والفعل ب وفى بعضها على ماهو بالفعل فقط ، لأن آ إذا صدقت على كل ماهو بالقوة ب فهى تصدق على ماهو بالفعل ب ، وليس ينمكس هذا - أعنى أنه ليس إذا صدقت على كل ماهو بالفعل ب فهى تصدق على كل ماهو بالقوة ب . ولهذا ما يجب أن يكون شرط المقول على الككل فى الضرورية والمطلقة أن يكون الطرف الأكبر محمولا على كل ماهو الحد الأوسط بالفعل - أعنى على كل ما يحمل عليه

(١) آ ف ، ق ، م ، د ، ش : - ل .

(٢) كل ف ، م : - ل ، ق ، د ، ش .

(٣) كل ف ، ق ، م ، د ، ش : - ل .

(٤) هوف ، ق ، م ، د ، ش : م ل .

الحُد الأوسط بالفعل لا بالإمكان . ولذلك متى كانت المقدمة الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية أو مطلقة ، لم يكن القياس منتجا بحسب المقول على الكل في كل مادة على ما صرح به أرسطو بعد لأنه إنما يكون منتجا بحسب المقول على الكل في بعض المواد — وهي التي يصدق فيها أن آباطلاق أو بالضرورة على كل

- ماهو بـ بالفعل أو بالقوة ^(١٤) ، وما يكون من قبل المواد فغير معتبر هاهنا . فتأمل هذا ، فإن أبانصر قد وهم على أرسطو فيه . وأما المقدمة الممكنة الكبرى فإنه يوجد فيها في جميع المواد الشرط الذي ظن به ^(١٥) أبو نصر أنه شرط أرسطو ^{كحكي} المقول على الكل ^(١٦) في جميع أصناف المقدمات . وذلك أن قولنا كل ماهو بـ فهو آباطلاق يصدق على ما كان بالقوة أو بالفعل بـ . ولذلك متى كانت الكبرى ممكنة ، كانت النتيجة ممكنة في أي ضرب كان من الاختلاط على ماسيدين ^(١٧) بعد ^(١٨) .

١٠

/ فليس إذن شرط المقول على الكل في جميع المقدمات الثلاث — أعني المطابقة والضرورية والممكنة — هو واحد على ما ظنه أبو نصر من أن يكون المحمول باطلاق أو بالضرورة أو بإمكان على كل ماهو بـ بأي واحد كان من هذه الأصناف الثلاثة — أعني بإمكان أو باضطرار أو بالفعل . ولا هو أيضا

ف ٣١ ر

(٢) به ف ، م : — ل ، ق ، د ، ش .

(٣) في ... الكل ف ، م : — ل ، ق ، د ، ش .

(٤) سيدين ف : سنيين ل ، سنيين ق ، م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ١١١ .

(٦) انظر الفقرة ١١٠ وأيضا الفقرة ١١١ .

ما ذكره عن الإسكندر من أن شرط المقول على الكل المستعمل في هذا الكتاب هو أن تكون آ محمولة باضطرار أو بإمكان أو بالفعل على كل ما هو بالفعل ب فقط . فإنه لو كان الأمر هكذا لم تنتج التي من ممكنتين بحسب المقول على الكل . وهذا واضح فتدبره .

٩٢) والاستقراء شاهد لمذهب أرسطو ، فإنه لا فائدة في شرط لا يطابق المواد — على ما ذهب إليه أبو نصر — ولا في شرط لا يعم جميع أصناف المقدمات — على ما ذهب إليه الإسكندر . وبهذا تحمل الحيرة التي عرضت للناس في مذهب أرسطو في اختلاط الممكن مع الوجودي والضروري على ما سيبين من قولنا إذا وصلنا إلى ذلك الموضوع إن شاء الله^١ . فقد تبين أن الحكم في اختلاف الضرورية مع المطلقة لا مقدمة الكبرى في الشكل الأول .

القول^٢ في اختلاط المطلقة والضرورية في الشكل الثامن

30 b 7-18

٩٣) وأما الشكل الثامن فإنه متى كانت المقدمة السالبة فيه هي الضرورية فإن النتيجة ضرورية ، وإن كانت الموجبة اضطرارية فليست النتيجة اضطرارية فإتكن أولا السالبة الكلية الكبرى اضطرارية والموجبة الكلية الصغرى مطلقة .

عكران (٢) القول د : - ف ، ل ، ق ، م ، ش .

(٦) انظر الفقرات ١١٦ ، ١١٧ ، ١٣١ .

مثال ذلك قولنا كل جـ هو بالفعل بـ ولا شيء من آ هو بـ بالضرورة . فلأن السالبة تنعكس يرجع^(١) هذا الضرب إلى الصنف من الشكل الأول الذي كبراه سالبة ضرورية وصغراه مطلقة ، فالنتيجة لا عمالة ضرورية ، على ما تبين^(٢) .

ل ٣٣ ظ

وكذلك يعرض هذا بعينه إن صيرت السالبة الكليّة الاضطرابية صغرى / والمطلقة

- كبرى ، لأنه ينعكس قولنا ولا شيء من جـ هو بـ فيصير معنا ولا شيء من بـ هو جـ بالضرورة وكل آ هو بـ بإطلاق فينتج في الشكل الأول ولا شيء من آ هو جـ بالضرورة ، على ما تبين قبل^(٣) . فإذا انعكست هذه النتيجة حصل المطلوب .

(٩٤) فإن كانت المقدمة^(٤) الموجبة هي الاضطرابية وكانت السالبة

30b 19-38

هي المطلقة أنتجت مطلقة ، لأن السالبة المطلقة هي التي تكون إذا انعكست كبرى

- في الشكل الأول . وقد تبين أنه إذا كانت الكبرى في الشكل الأول غير ضرورية أن النتيجة تكون^(٥) غير ضرورية بل مطلقة^(٦) . وقد بين بطريق الخلف أن النتيجة ليست ضرورية بل مطلقة متى كانت الموجبة هي الضرورية . وذلك أنه إن وضع أن نتيجة هذا القياس هي^(٧) ولا شيء من جـ هو آ بالضرورة وقد كان معناه

(١) (٩٣) يرجع ف : فيمرد ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) (٩٤) المقدمة ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ل .

(٣) تكون ف ، م : — ل ، ق ، د ، د ، ش .

(٤) هي ف : هول ، ق ، م ، د ، د ، ش .

٢- (٩٥) انظر الفقرة ٨٦ .

(٦) انظر الفقرة ٨٦ وأيضا الفقرة ٨٧ .

مقدمات هذا القياس أن كل جـ هو بـ بالضرورة ، فإذا عكسنا الموجبة الكلية كان معنا بعض بـ هو جـ ولاشئ ، من جـ هو آ بالضرورة ، فالنتيجة على ما تبين في الشكل الأول أن بعض بـ ليس هو آ بالضرورة ، وقد كان معنا أن آ ليس هو بـ بإطلاق ، فإذا عكسها صادق أيضا — وهو أن بـ ليس هو آ بإطلاق .
 وإذا كانت بـ ليست هي آ بإطلاق ، فقد يمكن أن يكون كل بـ هو آ بإطلاق ، لأن المطلق من طبيعة الممكن وقد كانت النتيجة أن بعض بـ ليست آ بالضرورة ، هذا خلف لا يمكن . وهذا البيان بعينه بين ذلك متى كانت الاضطرارية الموجبة هي الكبرى والسالبة المطلقة الصغرى وهو الذي ينتج بعكسين . وكذلك تبين ^(٣٣) أيضا من الحدود أن النتيجة في هذين الصنفين ليست اضطرارية . فليكن بدل آ أبيض وبدل بـ حى وبدل جـ إنسان .
 فيألف القياس هكذا : كل إنسان بالضرورة حى ولا أبيض واحد بالفعل حى .
 فينتج ^(٣٤) ولا إنسان واحد أبيض . وذلك ليس بضروري ، لأنه قد يمكن الإنسان أن يكون أبيض وأن لا يكون .

31٠ 1-6

(٩٥) وكذلك توجد جهة ^(٣٥) النتيجة في القياسين الجزئيين من هذا الشكل تابعة لجهة المقدمة السالبة . وبيان ذلك بهذه الطريق بعينها — أعني

- (٣) واذاف ، د : فاذا ل ، راذق ؛ وهو اذا م ، ش .
 (٣٦) تبين ف ، م ، ش : بين ل ؛ تبين ق ، د .
 (٣٧) بـ حى ف ، ق ، م ، د ، ش : بأحوال .
 (٣٨) انسان ف ، ق ، م ، د : انسانا ل ؛ انسان ش .
 (٣٩) فينتج ف ، ق ، م ، د ، ش : يخرج ل .
 (٩٦) (٧) جهة ف ، ق ، م ، د ، ش : — ل .
 (٤٠) الجزئيين ل ، ق ، م ، ش ؛ الجزئيين ف ؛ الجزئيين د .
 (٤١) انظر الفقرة ٨٧ .

بالمعكس وبالخلف في الموضوع الذي استعمل فيه الخلف^(١) في القياسين الكليين من هذا الشكل — وبذلك الحدود بأعيانها .

تأليف الوجودى والاضطرارى

في الشكل الثالث

- ٥ . (٩٦) وأما الشكل الثالث فإن جهة النتيجة تكون فيه أبدا تابعة لجهة المقدمة التي لا تنعكس ، لأن تلك المقدمة هي بالقوة المقدمة الكبرى في الشكل الأول . وقد تبين أن جهة النتيجة في الشكل الأول تابعة للمقدمة الكبرى^(٢) ، بخلاف ما عليه الأمر / في الشكل الثاني — أعنى أن جهة النتيجة فيه تابعة لجهة المقدمة المنعكسة إذ كانت المنعكسة في هذا الشكل هي الكبرى في الشكل الأول بالقوة^(٣) . وذلك أن الصغرى في الشكل الثاني هي بعينها كما هي في الشكل الأول والكبرى هي التي تنعكس فيه . والكبرى في الشكل الثالث هي بعينها كما هي في الشكل الأول ، والصغرى هي التي تنعكس فيه ، وهذا القانون مطرد فيما يبين منها إتجاهه بالمعكس وما يبين بالافتراض ، فإن الأصناف التي تدعى^(٤) بالافتراض أيضا قوتها قوة الأصناف التي تدعى^(٥) بالمعكس .

ف ٣١ ظ

(١) فيه الخلف ف : الخلف قول ، م ؛ الخلف فيه د ، ش ؛ الخلف رق .

(٢) (٩٦) هي ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + بالقوة ل ، ق ، م ، د ؛ + بالقوة ش .

(٣) بالقوة ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) تدعى ف : تبين ل ؛ يتبين ق ، م ؛ (مرتين) د ؛ — ش .

(٥) تدعى ف ، م : تبين ل ، ش ؛ يتبين ق ؛ (م) د .

(٦) انظر الفقرة ٨٦ وأبضا الفقرة ٨٨ .

31*19-21

(٩٧) فإذا أصبحت لنا هذه الجملة فإنه متى كانت المقدمتان في هذا الشكل — كما يقول أرسطو — وكلاهما موجبة فأياها كانت ضرورية ، فإن النتيجة^(١) تكون ضرورية ، وذلك بتعمد عكسنا المطلقة الكلية جزئية ، فيصير في الشكل الأول ما كبراه كلية ضرورية و صغرها مطلقة جزئية ، ينتج^(٢) نتيجة جزئية ضرورية^(٣) على ماتيين^(٤) . فإن كانت التي عكسنا هي الصغرى من هذا الشكل — وذلك إذا كانت الضرورية هي الكبرى منه — فالأمر في ذلك بين — أضحى أنه ينتج من غير عكسنا للنتيجة . وإن عكسنا الكبرى / لكونها مطلقة ، فكانت الكلية الضرورية في هذا الشكل هي الصغرى . يبين ذلك بعكسين — عكس المقدمة وعكس النتيجة ، على ماتيين^(٥) .

ل ٣٤ ر

31* 22-24

(٩٨) وإن كانت إحدى الكليتين موجبة والأخرى سالبة بلجهة النتيجة تابعة ضرورة بلجهة السالبة ، لأن العكس إنما يكون في الموجبة فتصير السالبة كبرى في الشكل الأول ، فإن كانت ضرورية كانت النتيجة ضرورية على ماتيين^(٦) ، وإن كانت مطلقة فمطلقة^(٧) .

١٠

(١) النتيجة ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : ٤ ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) ينتج ف : فنتج ل ، م ، د ، د ، ش ؛ — ق .

(٣) ضرورية ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ — ف .

(٤) يبين ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : يبين ف .

(٥) انظر الفقرة ٨٧ وانظر أيضا الفقرة ١٣ والفقرة ١٤ .

(٦) انظر الفقرة ٦٨ وانظر أيضا الفقرة ١٣ والفقرة ١٤ ؛

(٧) انظر الفقرة ٨٧ والفقرة ٧٦ .

(٩٩) وإن كانت إحدى المقدمتين في هذا الشكل — أعنى في المنتج منها — كلية والأخرى جزئية وكانتا موجبتين فإن النتيجة تابعة للكلية منهما لأنها التي لاتنكس في هذا الشكل ، لأنها إن انعكست كان القياس من جزئيتين وقد تبين أنه غير منتج^(١٤) . وإذا لم تنعكس فهي التي تكون كبرى في الشكل الأول . وإن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة فإن نتيجة تابعة بلجهة السالبة ، لأن السالبة إن كانت في هذا الشكل هي الكلية فهي الكبرى في الشكل الأول ، إذ كانت الصغرى لا يمكن أن تكون في الشكل الأول سالبة . وإن كانت الجزئية قوتها عند البيان بالافتراض قوة السالبة الكلية ، على ما تبين من الافتراض^(١٥) .

١٠

القول في المقاييس

التي تألف من المقدمات الممكنة

(١٠٠) قال : وينبغي الآن أن يقال متى يكون القياس من مقدمات

ممكنة وكيف يكون وبماذا يكون . والممكن بالجملة هو الذي ليس بالضروري ومتى وضع موجودا لم يعرض من ذلك محال . ونعنى بالذي^(١٦) هاهنا ما يشتمل^(١٧)

(٩٨) (٢) وان ف ، ق ، م ، د ، ش : فان ل .

(١٠٠) (٤) بالذي ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + ليس بالضروري ل ، م .

(١٠١) يشتمل ف ، ق : يشتمل ل ، م ، د ، ش .

(١٠٢) انظر الفقرة ٧٠ والفقرة ٧٦ .

(١٠٣) انظر الفقرة ٧٠ وانظر أيضا الفقرات ٣٦ ، ٣٩ — [٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥]

الشيء الموجود بالفعل والمعدوم ، وبالضرورة جميع أصناف ما يقال عليه
الضرورة — أعني الضروري المطابق والضرورة بالإضافة إلى وقت ما إما في
الماضي وإما في الحاضر وإما في المستقبل ، ^(١)الموجب من كل هذه والسالب ^(٢)
— لا ما يقال عليه الضروري باشتراك الاسم ، وهو الممكن الذي قصدنا حده
ها هنا ^(٣)، ^(٤)

32a 22-29

(١٠١) فاما أن هذا هو حد ^(١)الممكن فذلك يظهر من أنه ليس يمكن أن
يصدق ^(٢)المتناقضان معا ، لأن القول بأن الشيء لا يمكن أن يكون ومحال أن
يكون وباضطرار أن لا يكون يتناقضه قولنا يمكن أن يكون وليس بمحال ^(٣)أن
يكون ولا باضطرار أن لا يكون . وذلك أن هذه يلزم بعضها بعضا — أعني أنه
يلزم قولنا لا يمكن أن يكون قولنا محال أن يكون وقولنا باضطرار أن لا يكون، كما
يلزم قولنا يمكن أن يكون قولنا ^(٤)ليس بمحال أن يكون ولا ضروري أن لا يكون .
وإذا كان ذلك كذلك وكان كل واحد من الأشياء واجبا إما أن تصدق عليه
السالية أو الموجبة ، فإذن قولنا يمكن أن يكون واجب أن يصدق عليه قولنا

١٠

(١) المرجب . . . السالب : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) ها هنا ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) حد ف ، ق ، م ، د : الحد ، ش .

(٤) يصدق ل ، ق ، م ، د ، ش وتصديق ف .

(٥) بمحال ل ، ق ، م ، د ، ش : محال ف .

(٦) قولنا ل ، ق ، م : — ف ، د ، ش .

(٧) انظر الفقرة ٢٤ .

ليس بالضرورة أن لا^(١) يكون إذ كان يكذب عليه قولنا بالضرورة لا^(٢) يكون .
 ولذلك يتعكس هذا حتى نقول كل ممكن فليس بضروري^(٣) أن يكون وأن لا يكون^(٤)
 وما ليس بضروري^(٥) أن يكون وأن لا يكون^(٦) فهو ممكن . ولذلك يشبه أن يكون
 جنس هذا الحد ما يبدل عليه لفظ الذي — وهو الشيء الذي يشمل الموجود والمعدوم
 كما قلنا^(٧) — وفصله قولنا ليس بضروري^(٨) إذ كان بقي الدائم الوجود والدائم
 العدم . ويكون ما زيد فيه من أنه إذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال خاصة من
 خواص الممكن لا فصلا من فصوله . وهذا هو مذهب أبي نصر في هذا الحد .
 ويحتمل أن يكون هذا القول هو الفصل الأخير في الحد ويكون المفهوم من
 قولنا^(٩) ما^(١٠) ليس بضروري أي ليس وجوده في المستقبل بالضرورة، مثل كسوف
 القمر . ولأن قولنا ليس / وجوده بالضرورة^(١١) يصدق على المتعز زيد فيه ومتى^(١٢)
 أنزل موجودا لم يعرض عنه^(١٣) محال . فيكون على هذا جنس الممكن هو المعدوم ،

ف ٣٢ ر

(١) ان لاف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) لاف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

٣- (٣) ان ... يكون ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) إذ ... العدم ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) قولنا ل ، ق ، م ، د ، ش : قوله ف .

(٦) ما ف ، م : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧) بالضرورة ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش (ضمن فقرة) ش .

(٨) متى ف : متى (ح يدأ) ل ، د ، د — ق ، م ، د ، بل متى ش ، ل .

(٩) حرف ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : من ذلك (ح يدأ) ل .

(١٠) انظر الفقرة ١٠٠ .

والفصل الذى يخصه هو إذا وضع موجودا لم يلزم عنه محال . وهذا هو مذهب
جل المفسرين من المشائين .

32^a30 -
32^b4

ل ٣٤ ط

(١٠٢) ومما يخص المقدمات الممكنة أن الموجبة منها تلزم السالبة ،
والسالبة تلزم الموجبة - أعنى السالبة الممكنة لاسالبة الممكن ، وهى التى توجب
الإمكان وتسلب الوجود لا التى تسلب الإمكان ، لأن تلك هى المناقضة للممكنة
على ما تبين فى بارى ارميناس^(١) / وذلك أنه يلزم قولنا ممكن أن يكون قولنا ممكن
أن لا يكون ، إذ كانت هذه هى طبيعة الممكن - أعنى أنه يتبأ أن يوجد
الشيء وأن لا يوجد . وهذا اللزوم موجود فى جميع أصناف المتقابلة الموجودة فى
هذه المادة . وذلك أنه يلزم قولنا ممكن^(٢) أن يكون فى كل الشيء ممكن أن
لا يكون فى شيء منه ، وقولنا ممكن^(٣) أن يكون فى كله قولنا ممكن أن لا يكون
فى بعضه ، وعكس هذين . والبرهان على ذلك هو أن الممكن هو ما ليس بضرورى
الوجود ، وما ليس بضرورى الوجود فيمكن أن لا يوجد . فإذن ما يمكن أن
يوجد يمكن أن لا يوجد ، وما يمكن أن لا يوجد يمكن أن يوجد إذ كان ليس
بضرورى أن لا يوجد . وهذه المقدمات التى تعدها هنا سوالب هى فى الحقيقة

(٢) (١٠٢) م ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٣) يمكن ل ، م ، د ، ش ؛ يمكن ف ، ق .

(٤) يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ يمكن ف .

(١) انظر تلخيص كتاب العبارة الفقرة ٧١ وانظر أيضا الفقرة ٦٩ .

موجبات معدولة^(١) على ما تبين في باري أرميناس ، إذ كان حرف لا لا يقرون فيها بالجهة وإنما يقرون بالكلمة الوجودية ، وذلك مثل ما يقرون بالموضوع في القضايا التي ليست بذات جهة^(٢) .

(١٠٣) والممكن يقال على ثلاثة أضرب . أحدها الممكن على الأكثر — مثل

32 5-21

أن يشيب الإنسان في سن الشيخوخة وينحى في سن الشباب . والثاني الممكن على الأقل ، وهو الذي يقابل الممكن على الأكثر — مثل أن لا يشيب الإنسان في سن الاكتمال ، ولا ينحى في سن الشباب . والثالث الممكن على التساوى ، وهو الذي يمكن أن يكون وإن لا يكون على التساوى — مثل تمزق هذا الثوب أو لا تمزقه .

فأما الممكن الذي على التساوى فإنه يلزم^(٣) الموجبة منه السالبة ، والسالبة منه الموجبة على التساوى . وأما الذي على الأكثر فإنه يلزم^(٤) الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على الأقل . وأما الذي على الأقل فإنه يلزم^(٥) الموجبة منه السالبة والسالبة منه الموجبة على الأكثر . وذلك أنه إن كان يمكن أن يشيب الإنسان على الأكثر في سن الاكتمال فيمكن أن يشيب على الأقل . والممكن الذي على الأقل وعلى

(١) معدولة ف ، ق ، م ، د ، ش : معدولات ل .

(٢) (١٣٣) (٣) مل ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٤) يلزم ل ، ق ، د ، ش : تنزف م ، ف .

(٥) ق ، م ، د : — ف ، ل ، ش .

(٦) يلزم ل ، ق ، د : تنزف م ، ف — (ضمن فقرة) ش .

(٧) انظر تلخيص كتاب العبارة الفقرات ٦٥ — ٦٨ و ٩٠ — ٥٠ .

التساوى فليس تستعمله صناعة البرهان ، وقد تستعمله صنائع كثيرة - مثل الخطابة - فإنها قد تستعمل الممكن على التساوى . وأما الزجر والتكهن فإنها قد تستعمل الذى على الأقل .

32٥ 24-
25, 38

(١٠٤) والفرض هاهنا إنما هو القول فى تعريف متى يكون قياس ومتى لا يكون من المقدمات الممكنة بإطلاق - أى من جهة ما هى ممكنة سواء كانت فى الأكثر أو فى الذى على التساوى أو فى الأقل ، إذ كان هذا الكتاب إنما ينظر فيه فى صورة القياس ، لا فى مادته . وإذ قد تقرر هذا فلنقل فى المقاييس التى تأتلف من المقدمات الممكنة فى الشكل الأول ، ولنبدأ من هذه أولاً بالصرقة ثم بالمخاطبة .

> القول فى المقاييس التى تأتلف من

المقدمات الممكنة الصرقة فى الشكل الأول <

32٥ 38-
33٥ ٥

(١٠٥) فنقول : إن عدد المقاييس الكاملة المنتجة فى هذه المادة هى بأعيانها عدد المقاييس المنتجة فى المادة المطاة والضرورية . وذلك أنه إن كان كل ما هو ج فهو ب بإمكان وكل ما هو ب فهو آ بإمكان ، فواجب أن يكون كل ج هو آ بإمكان . وذلك بين أيضا من معنى المقول على الكل أو المسلوب عن الكل ، وذلك أن معنى قولنا كل ب آ بإمكان - أى كل ما يوصف ب ب بإمكان أو بالفعل ، أى كل ما هو ب بالفعل أو بالقوة فإنه آ بإمكان ، أى

(١) تستعمله ل ، ق ، م : تستعملها ف ؛ يستعمله د ، ش .

(٢) فإنا ل ، ق ، م ، د ، ش : فانه ف .

(٣) الذى ل ، ق ، م ، د ، ش : التى ف .

(٤) كل ف : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) معنى ف : ق ، م ، د ، ش : معنالى .

فإن آ محولة عليه بإمكان . فإذا وضعنا أن جـ موصوفة ببـ بإمكان ، فيجب أن تكون جـ هي آ بإمكان . وكذلك إن كانت المقدمة الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة كلية — مثل قولنا كل جـ هو بـ بإمكان ولا شيء من بـ هو آ بإمكان فإنه يجب أيضا من جهة أن جـ جزءه بإمكان لبـ أن تكون آ مسلوبة عن كل جـ بإمكان .

- 33^b6-21 (١٠٦) وأما إذا كانت الموجبة من المقدمتين الكليتين الكبرى والسالبة الصغرى فإنه لا يكون قياس ، إذ كان لا يوجد فيها شرط المقول على الكل — وهو أن يكون الطرف الأصغر متصفا بالأوسط ، أعني متصفاً بالأوسط وصف إيجاب على ما قيل . وأما من جهة لزوم المقدمة / الموجبة في هذه المسألة عن السالبة فقد يكون قياس إلا أنه غير تام ، / إذ كان تبين^(١) بشيء زائد على^(٢) المقول على الكل — وهو^(٣) الذي يسميه أرسطو في هذه المسألة عكسا . وذلك أنه إذا وضعنا بدل المقدمة السالبة اللازم عنها — وهي الموجبة — كان واجبا أن يكون من ذلك الصنف الأول في هذا الشكل — وهو الذي يكون من موجبتين كليتين . وأكثر ما ينتفع بمثل هذا القياس إذا كانت السالبة الكلية أقلية ، فإنها تنعكس إلى الأكثرية وهي المستعملة أكثر ذلك . وكذلك إذا كانت المقدمتان الكليتان في هذا الشكل سالبين فإن يكون قياس تام ، إذ كان ليس يوجد فيها معنى المقول على الكل . وقد يكون قياس غير تام إذا عكسنا السالبين إلى الموجبتين اللازمين^(٤) لها ، أو عكسنا السالبة الصغرى إلى الموجبة اللازمة لها . وأكثر

(١) (١٠٦) تبين ف ، ق ، د : بين ل ؛ يتبين م ؛ (هـ) ش .

(٢) عل ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + معنى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) هو ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + لزوم ل ؛ ق ، م ، د ، ش .

(٤) اللازمين د : اللازمة ف ، ل ، ق ، م ، ش .

ما ينتفع بهذا العكس إذا كانت السوب أقلية ، فإن أمثال هذه المقاييس هي نافعة في الجدل وهي حيلة جيدة في تلك الصناعة . وذلك أن السائل قد يقصد أن يتسلم مقدمات موجبة أكثرية لنتج منها موجبة أكثرية ، فيخاف إن هو صرح بالسؤال عن المقدمات التي تنتج له تلك النتيجة أن لا يسألها له المحيب فيسأل عن سوالها الأقلية فلا يشعر المحيب^(٤) بما يلزم عن ذلك فيسألها .

33^a 21-34

(١٠٧) وأما إذا كانت إحدى المقدمتين في هذه المسألة كلية والثانية جزئية وكانت الكلية هي الكبرى والصغرى هي الجزئية ، فإنه إذا كانت الصغرى موجبة يكون قياس تام كانت الكلية الكبرى سالبة أو موجبة ، وذلك بين من معنى المقول على الكل . وأما إذا كانت الصغرى سالبة فإنه لا يكون قياس تام ، لكن يكون غير تام إذا عكست الصغرى إلى الموجبة اللازمة عنها .

33^a 35-
33^b 17

(١٠٨) وأما إذا كانت المقدمة الكبرى جزئية والصغرى كلية ، فإنه لا يكون القياس بنة^(٥) لا تام ولا غير تام موجبتين كأننا معاً أو سالبتين أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة . وذلك أنه لا يوجد فيها معنى المقول على الكل لا بانعكاس ولا من نفس المقدمات . وذلك أنه إذا قلنا كل ج هو ب وبعض ب هو آ ، لم يمتنع أن تكون ج داخلية تحت البعض الذي تفضل به ب على آ — أعنى الذي يساب^(٦) عن آ سلباً ضرورياً . فلا يلزم لذلك أن يكون كل ج هو آ بإمكان ، ولا أن لا يكون في شيء منها بإمكان ، لأنه إذا لم

(٤) المحيب ف ، ق ، م ، د ، ش : المرجع ل .

(٥) قياس بنة ف : قياس مع ل ؛ مع قياس ق ، م ، د ، ش .

(٦) يساب ف ، ق ، م ، ه ، ش : تسلب ل .

- يكن كل جـ آ بإمكان فليس يصدق كل جـ آيس هو آ بإمكان . وكذلك إذا لم يصدق أيضا أن يكون بعض جـ هو آ بإمكان ، فلن يصدق أيضا أن بعض جـ ليس هو آ بإمكان . وقد يتبين^(١٢) في جميع هذه الأصناف أنها غير متتجة جزئيتين كانتا معا أو الكبرى جزئية والصغرى كلية من الحدود ، لأنها تنتج الموجب تارة والسالب تارة — أعني السالب الضروري والموجب الضروري . فالحدود التي تنتج الموجب^(١٣) مثل الإنسان والأبيض والحي ، ذلك أن بعض الإنسان^(١٤) أبيض بإمكان وبعض الأبيض حي بإمكان وبعض الناس — وهي النتيجة — حي بالضرورة . والتي تنتج السالب اثوب والأبيض والحي ، وذلك أن بعض الثياب أبيض بإمكان وبعض الأبيض حي بإمكان ولا ثوب واحد حي ، وهي النتيجة . وكذلك يعرض متى أخذنا الصغرى كلية — مثل أن نقول كل إنسان ممكن أن يكون أبيض وبعض الأبيض ممكن أن يكون حيا فنكل إنسان حي ، وكل ثوب ممكن أن يكون أبيض وبعض الأبيض حي بإمكان ولا ثوب واحد حي ، وهي النتيجة . وكون الحدود المأخوذة في هذا التأليف ينتج مرة^(١٥) موجبة ضرورية^(١٦) ومرة سالبة ضرورية يدل على^(١٧) أن هذا التأليف ليس بقياس أصلا لنتيجة / من النتائج من أى مادة كانت

ل ٣٥ ظ

(١) هول ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ف .

(٢) يتبين ف : يتبين ل ، ق ، د ، د ، ش ؛ يتبين م .

(٣) الموجب ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : + والسالب ف .

(٤) الانسان ف ؛ الناس ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) موجبة ضرورية ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : ضرورية موجبة ف .

(٦) ملق ، م ، د ، د : — ف ، ل ، ش .

— أعنى مطلقة فرضت أو ضرورية أو ممكنة . وذلك أن بإتجاهه السالب
الضرورى نارة والموجب الضرورى نارة يدل على أنه ليس ينتج ^(١٤) نتيجة واحدة
ضرورية . ^(١٥) وبكونه ينتج الضرورى ^(١٦) يدل على أنه ليس ينتج لانيةجة مطلقة
ولا ممكنة ، لأن المطلقة والممكنة ليست بضرورية .

(١٠٩) فتكون المقاييس المنتجة فى هذا الشكل فى هذه المادة ثمانية
أصناف إذا لم تعد المهملة غير الجزئية ، أربعة تامة — وهى التى تنتج فى المواد
الأخر — وأربعة غير تامة — وهى الخاصة بهذه المادة . وما يقوله تامسطينوس
فى أن هذه الأربعة الغير تامة ^(١٧) لاغناء لها أصلا لأنه إن كانت السوالب التى
وضعت أولا أكثرية انعكست إلى الأقبية وتلك لا تستعمل فى صناعة أصلا وإن
كانت أقلية فتلك مقدمات غير مسؤولة عنها فى صناعة / من الصنائع التى تضع
المقدمات بالسؤال ولا موضوعة أيضا ابتداء فى الصنائع التى لا تستعمل السؤال ،
فهو قول باطل لأننا قد بينا الوجه الذى به تستعمل وينتفع بها فى صناعة الجدل ^(١٨) .
هذا إن سلمنا أن المقدمات الأقلية لا تستعملها صناعة . فإنه يشبه أن يكون الذى
يفحص عن هذه الطبيعة يحتاج إلى استعمالها ، وذلك هو صاحب العلم الإلهى .

(١) ينتج ل ، ق ، م ، د ، ش : تنتج ف .

(٢) وبكونه ... الضرورى ف ، ق : ولكونه تنتج الضرورية ل ؛ ولكونه ينتج الضرورية

م — د ؛ ولكونه ينتج الضرورية ش .

(٣) تامة ف : التامة ل ، ق ، م ، د ؛ — ش .

(٤) انظر الفقرة ١٠٦ .

تأليف الممكن والوجودي في الشكل الأول

(١١٠) ونقول إنه إذا كانت إحدى المقدمتين مطلقاً والثانية ممكنة فإن

33b 25-31

كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة ، فإن أصناف المقاييس

- التي توجد في هذا التركيب تكون تامة - أي بيئة الإنتاج بحسب المقول على الكلى - وهي أربعة أصناف - أعنى التي^(١) تنتج الموجب الكلى والسالب الكلى والجزئى السالب والجزئى الموجب - وتكون نتائجها ممكنة حقيقة^(٢) .
وأما إذا كانت الكبرى هي المطلقة^(٣) والصغرى هي الممكنة فإن المقاييس المتبعة في هذا النوع من الاختلاط تكون في هذا الشكل غير تامة . وتكون النتيجة الموجبة منها ممكنة كانت كلية أو جزئية ، والسالبة إما ممكنة وإما ضرورية جزئية أو كانت كلية .

(١١١) فلتكن أولاً الكبرى هي الممكنة والصغرى هي المطلقة ولتكونا

33b 34-40

كليتين ، فأقول إنها تنتج نتيجة ممكنة . مثال ذلك أن يكون كل ج هـ بـ

بالفعل وكل ما هو بـ فهو آ بإمكان فلهذا ينتج أن كل ج هـ آ بإمكان .

- وذلك أن معنى^(٤) قولنا كل ما هو بـ فهو آ بإمكان أى كل ما هو بـ

(١) (١٤٠) الت ف ، د : الذى ل ، ق ، م ، ش .

(٢) حقيقة ف ، ق ، م : يقينية ل ، حقيقة د ، ش .

(٣) المطلقة ف : الوجودية ل ، ق ، م ، د ؛ - (ضمن فقرة) ش .

(٤) (١٤١) معنى ق ، د ، ش : معناه ل ، م ، م .

بالقوة أو بالفعل فهو آ بإمكان ، وذلك أن هذا هو شرط المقول على الكل
 المأخوذ في المقدمة الكبرى الممكنة بخلاف شرط المقول على الكل المأخوذ في
 الكبرى الوجودية أو الاضطرارية وذلك أنه متى قلنا إن كل ب هو آ بالفعل
 أو بالضرورة^١ فهو بين أن في كثير من المواد إنما تصدق هذه المقدمات على
 كل ما هو بالفعل فقط — مثل قولنا كل إنسان يمشي وكل إنسان ناطق ، فإن
 هاتين المقدمتين إنما تصدقان على ما هو إنسان بالفعل لا على ما هو إنسان بالقوة
 — وفي كثير منها يصدق على الأمرين جميعا — أعني على كل ما هو بالقوة وما هو
 بالفعل — وبخاصة الضرورية — مثل قولنا كل متحرك جسم ، فإنه يصدق
 على المتحرك بالفعل والمتحرك بالقوة . فإذا كان الأمر كذلك فالعالم في كل
 مادة في هاتين المقدمتين — أعني الضرورية والمطلقة — إنما هو أن يكون
 المحمول موجودا لما هو بالفعل الحسد الأوسط — أعني أن تكون آ موجودة
 بالضرورة أو بالفعل لكل ما هو ب بالفعل .^٢ فإذا لم يكن في هذا التأليف
 مقول على الكل لأن المقول < على الكل > هو الذي يوجد دائما في كل مادة
 من التأليف الواحد بعينه ، فقول أبي نصر إنه قد يوجد في هذا التأليف مقول
 على الكل لا معنى له^٣ . ولذلك ما يقول أرسطو في هذا الاختلاط أنه متى كانت
 الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة إن القياسات تكون غير تامة ، لأن الصغرى

(١) بالضرورة ف ، ق ، م ، د ، ش : بالضرورة ل .

(٢) فإذا لم يكن ... له ف ، م ، ش : — ن ، ق ، د .

إذا / كانت ممكنة والكبرى مطلقة أو ضرورية لم يتضمنها شرط المقول على الكل العام في كل مادة فوجب أن يتجنب ما ينتج بحسب بعض المواد كما يتجنب إنتاج الموجبتين في الشكل السابق وإن كانت قد تنتج في بعض المواد! . وأما المقدمة الممكنة الكبرى^(١) فالأمر فيها بخلاف ذلك — أعني أنه في كل مادة يصدق فيها أن آ مقولة بإمكان على كل ماهو بّ بالقوة أو بالفعل . وذلك أن قولنا

• كل ماهو إنسان فهو ممكن أن يمشى يصدق على^(٢) ما هو إنسان بالقوة وإنسان بالفعل . وكذلك الأمر في سائر المواد . وهذا أمر ظاهر بنفسه من استقراء المواد . ولا أدري كيف خفي هذا على المفسرين ، والأمر في ذلك في غاية البيان . وإذا^(٣) تقرر هذا فتقول إنه متى كان معنا^(٤) قولنا إن كل بّ هو آ بإمكان — أى أن كل ماهو بّ بالفعل أو بالقوة أن آ محمولة عليه بإمكان — ثم وضعنا أن جّ هو بّ بالفعل ، فظاهر أن آ تكون مقولة على جّ بإمكان . وكذلك يبين الأمر متى كانت الكلية الممكنة الكبرى^(٥) سالبة والصغرى المطلقة موجبة كلية أن النتيجة تكون سالبة ممكنة من معنى المقول على الكل بعينه المشترط في المقدمة الكبرى السالبة الممكنة . وذلك أن معنى قولنا إنه ولا شيء من بّ هو آ بإمكان

(١) الكبرى ق ، م ، د ، د ، ش : — ف ، ل .

(٢) على ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + كل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) إذ ف ، ل ، ق ، م ، د : + ل ، ق ، ل ، م ، د ، د ، ش .

(٤) معنا ف : معنى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) كل ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : + ماهو ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٦) الكبرى ق ، م ، د ، د ، ش : — ف ، ل .

- أى ولا شيء مما هو بّ بالقوة كان أو بالفعل هو آ بإمكان - ثم نضع أن
 جّ هي بّ / بالفعل ، فيجب أن يكون جّ ليس شيئاً من آ بإمكان . ف ٣٣ ظ
- 34^a 1-5 (١١٢) وأما إذا كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى هي الممكنة ، فإنه
 لا يكون قياس تام لأن شرط الحمل المطابق الصادق في كل مادة - كما قلنا -
 هو أن يكون على أشياء موجودة بالفعل لا بالقوة . فتمت وضعتنا أن كل بّ
 هو آ بالفعل - أى كل ما هو بّ بالفعل فهو آ بالفعل - وأضافنا إلى ذلك
 أن جّ هو بّ بالإمكان ، فيبين أن جّ ليست داخلية تحت شرط المقبول على
 الكل وأن هذا النوع من المقاييس غير بين الإنتاج بنفسه - أعنى من المقدمات
 أنفسها - بل من شيء آخر ولكن هو مأخوذ من المقدمات الموضوعية فيه .
 وهذا هو شرط القياسات الغير كاملة^(٣١) . ١٠
- 34^a 6-24 (١١٣) فإذلك مقال أرسطو في أصناف المقاييس التي تكون الكبرى فيها
 في هذا الاختلاط مطلقة والصغرى ممكنة إنها مقاييس غير تامة ، ورام بيانها
 بالجلف . وهو يوطئ لبيان إنتاج هذه المقاييس الغير تامة^(٣٢) أن الكذب المحال
 ليس يلزم عن الكذب الممكن . وهو أيضا يوطئ أولاً لبيان هذا المعنى أنه متى
 كان شيئان يلزم وجود أحدهما عن الآخر^(٣٣) - أى الثاني عن الأول^(٣٤) ، مثل
 لزوم النتيجة عن القياس ، أعنى أنه يجب ضرورة متى وجدت المقدمات أن توجد
 ١٥
-
- (٣٠) يكون ف ، ق ، ش ، تكون ل ، م ، د (أ) د .
 (٣١) (١١٢) كاملة ف : الكاملة ل ، ق ، م ، د ، ش .
 (٣٢) (١١٣) تامة ف : التامة ل ، ق ، م ، د ، ش .
 (٣٣) الآخر . . . الأول ف : الثاني ل ، ق ، م ، د ، ش .
 (٣٤) انظر الفقرة ١١١ وكذلك الفقرة ٨٣ .

- النتيجة - فإنه يلزم في ذلك^(١٢) الشبثين إذا وجد الأول منهما بالضرورة - الذى هو متبوع - فإن الثانى يوجد - الذى هو تابع بالضرورة . وإذا وجد الأول بإمكان فإن اللازم يوجد أيضا بإمكان - أعنى بالإمكان العام، وهو الذى يقابل المنع . مثال ذلك أنه إذا فرضنا أنه متى كانت آ موجودة فإن ب تكون موجودة بالذات عن وجود آ وتوهما بدل آ مثلا القياس المتصح وبدل ب النتيجة، فأقول إنه متى كان وجود آ ضروريا كان وجود ب ضروريا ومتى كان وجود آ ممكنا كان وجود ب ممكنا ومتى كانت آ موجودة بإطلاق فإن ب موجودة بإطلاق . فلنكن آ أولا ممكنة ، فأقول إن ب اللازم وجودها عن وجود آ تكون ممكنة . برهان ذلك أنه إن كانت ب غير ممكنة - وأعنى هاهنا بغير ممكنة رفع جميع المعانى التى يدل عليها اسم الممكن وهو السالب^(١٣) الذى يصدق على المنع، وكان الممكن في وقت ما هو ممكن هو الذى يجوز أن يخرج إلى الفعل، وغير الممكن هو الذى لا يجوز أن يخرج إلى الفعل - فإن آ إذا فرضناها ممكنة و ب غير ممكنة ، فإنه قد يمكن أن توجد آ وتخرج^(١٤) إلى الفعل من غير أن توجد ب . وقد كنا وضعنا أنه إذا وجدت آ وجدت ب ، فيجب أن تكون ب موجودة وغير موجودة معا ، هذا خلف لا يمكن . فإذا ن واجب متى كانت آ ممكنة أن تكون ب / ممكنة - أعنى أى نوع اتفق مما يقال عليه اسم الممكن .

ل ٣٦ ط

(١٢) ذلك ف ، د ، ش : ذلك ل ، ق ، م .

(١٣) كان ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + ل .

(١٤) رتبى ... بإطلاق ف : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٥) فلنكن ف ، م : فليكن ل ، ق ، د ، ش .

(١٦) السالب ف و - ل ؛ السلب ق ، م ، د ، ش .

(١٧) توجد ... تخرج ف ، م : توجد آ ويخرج ل ، ق ، د ، ش .

34ⁿ 25-32

(١١٤) وإذا تقرر هذا فأقول إنه ليس يلزم عن الكذب الممكن كذب مستحيل . ومثل ذلك ^(١) إذا وضعنا ^(٢) وجود آ كاذبا ممكنا - وهو الممكن الذى يتزل موجودا في الوقت الذى هو غير موجود - فأقول إن وجود ب يكون كاذبا ممكنا ، لا كاذبا ممتنا - وهو الدائم الكذب . ومثال ذلك أن تكون مقدمات القياس أو إحداها كاذبة ممكنة ، فإنه ليس يمكن أن تكون النتيجة كاذبة مستحيلة . وذلك أن آ إذا كانت كاذبة . فهي في وقت كذبها ممكنة حقيقية . وقد كنا فرضنا أن آ إذا كانت ممكنة حقيقة ^(٣) أن ب تكون ممكنة ، والممكن ليس بكاذب مستحيل ، فتكون ب ممكنة غير ممكنة معا ، وذلك خالف لا يمكن . فإذا متى كانت إحدى مقدمات القياس أو كليهما كاذبة ممكنة فليس تكون النتيجة كاذبة مستحيلة ، بل كاذبة ممكنة .

34ⁿ 34-35⁶

(١١٥) فإذا تقرر هذا فلنضع مقدمتين كليتين ، كبراهما موجبة مطلقة ، وصفرهما موجبة ممكنة - مثل أن تكون كل ج هـ ب بإمكان وكل ب هـ آ بالفعل ، فأقول : إن هذا التأليف يذبح دائما أن ج ممكنة أن تكون آ . برهان ذلك أنه إن لم تكن كل ج ممكنة أن تكون آ فليكن نقيضها - وهو قولنا ليس يمكن أن يكون كل ج آ - ومعنا ^(٤) أن كل ج ممكنة أن تكون ب .

(١) (١١٤) ذلك ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + ا ل ، ن ، م .

(٢) وضعا ف : فرضنا ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) حقيقة ف ، ق ، م ، ش : - ل ، حقيقة د .

(٤) (١١٥) هر ل ، م ، ش : هرف ؛ فهى ق ، د .

(٥) هر ل : هرف ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) معان ف ، ق ، م ، د ، ش : معنى ل .

(٧) ان تكون ف ، م ، د : ان يكون ل ، ش ؛ فيكون ق .

فإذا أزلنا هذه المقدمة ^(١) موجودة بالفعل — وهي أن كل جـ هي بـ بالفعل — كانت كذبا غير محال . فإذا أضفناها إلى اللازم عن قولنا ليس يمكن أن يكون كل جـ آ ، نتج لنا في الشكل الثالث أن بعض بـ بالضرورة ليست في آ لأن قولنا ليس يمكن أن يكون كل جـ آ يصدق معه قولنا بعض جـ ليس آ بالضرورة . فيكون معنا في الشكل الثالث مقدمتان إحداهما وجودية موجبة والثانية سالبة ضرورية جزئية ، فهي تنتج ضرورة سالبة / ضرورية جزئية على ما تقدم — وهو بعض بـ ليس آ بالضرورة . لكن قد كان موضوعا لنا أن كل بـ هو آ بالفعل وهو نقيض النتيجة ، هذا خالف لا يمكن . فالكذب المحال إنما لزوم ضرورة عن المقدمة التي أضفناها إلى المقدمة الكاذبة الممكنة — وهي قولنا ليس يمكن أن يكون كل جـ آ باضطرار — إذ كان الكاذب الممكن لا يلزم عنه كاذب مستحيل على ما تبين ^(٢) . وما لزم عنه محال فهو محال . وإذا كذب قولنا بعض جـ ليس آ باضطرار اللازم عن قولنا ليس يمكن أن يكون كل جـ آ ، فقولنا إنه ليس يمكن أن يكون كل جـ آ كاذب ، وإذا كان هذا كاذبا فنقيضه هو الصادق — وهو قولنا كل جـ ممكنة أن تكون آ .

ف ٣٤ ر

١٥ (١١٦) فقد تبين من هذا أن نتيجة هذا القياس هي ممكنة . وإنما يمرض لهذا التأليف أن يكون متجا بهذه الجهة — أعني أن لا ينتج مرة الإيجاب الضروري ومرة السلب الضروري كالحال في المقاييس الغير متجهة ^(٣) متى أخذت

34٦6-11

(١) المقدمة ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : المقدمات ف .

(٢) بعض ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : كل ل .

(٣) جـ ف ، ل ، ق ، م ، د ، د + هول ، ق ، م ، د ؛ هوش .

(٤) نتيجة ف : المنتجة ل ، ق ، م ، د ، د — ش .

(٥) انظر الفقرة ٩٩ .

(٦) انظر الفقرة ١١٥ .

المطلقة الحقيقية ، وهى التى يصح فيها الحمل الكلى المطلق ، ^١ أعنى التى يشاهد بالحس وجود المحمول فيها لجميع الموضوع فى جميع الزمان أو فى أكثره . وهذه هى المقدمات التى تنشأ عن الاستقراء الذى يستوفى فيه جميع الجزئيات — مثل أن كل غراب أسود وكل نلج أبيض . والفرق بينها ^(١) وبين الضرورية أن هذه يخطر بالبال إمكان عدمها فى الأقل من الزمان المستقبل ، والضرورية لا يخطر ذلك فيها بالبال لأن الذهن يشعر فيها بالنسبة الذاتية التى بين المحمول والموضوع . ومن هذه المطلقة ^(٢) — كما يقول أرسطو — تعمل أكثر المقاييس . وأما المطلقة التى توجد فى الأقل من الزمان — مثل أن كل متحرك إنسان — فهو بين أنه لا يعمل منها قياس — وبخاصة مع الممكنة — كما لا يعمل فى الممكنة الأقلية قياس . وهذه المطلقة — أعنى التى لا يصح فيها الحمل الكلى إلا فى ^٣ زمان معين متى أخذت ^٤ الكبرى والصغرى ممكنة — فإنها توجد مرة تنتج الموجب ومرة تنتج السالب . والسبب فى ذلك أن هذه المطلقة / إنما تصدق الكلية فيها فى الزمان الحاضر ، والمقدمة الصغرى من جهة ما هى ممكنة ليست بمنطوية تحت الكبرى إذ كان الممكن هو الموجود فى الزمان المستقبل .

ل ٣٧ و

(١١٧) فهذا هو عندى معنى إبقاء أرسطو أن تكون المقدمات الكلية ^٥ المأخوذة صادقة على الأزمنة الثلاثة ، لا ما يظنه أبو نصر من أن هذه الوصية

(٢) أعنى ... المطلقة ل ، ق ، م ، د ، ش : مادام الموضوع بصفة مخصوصة كما تقدم

ويمكن أن ترتفع عنه تلك الصفة وكذلك الامر فى الثانية التى فى هذا الجنس ف .

(١) بينها م ، د : بينها ل ، ق ، ش .

(٢) زمان معين ف : أقل الزمان ل ، م ، د ، ش ؛ — ق .

(٣) أخذت ف : جعلت ل ، م ، د ، ش ؛ — ق .

(٤) (١١٧) على ... الثلاثة ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .

- هى فى معنى المقول على الكل ؛ فإنه ليس يمكن أن يوجد المقول على الكل فى المقدمة الكبرى الوجودية الحقيقية عاما ^(١) على الأزمنة الثلاثة إلا فى بعض المواد — وهى التى يصدق فيها أن آ موجودة بالفعل لكل ما هو ب بالقوة أو بالفعل . وإذا وجد الأمر بهذه الصفة فالتأليف من ذلك يكون منتجاً بحسب المقول على الكل . فإن كان ^(٢) أرسطو وصى أن لا تستعمل المقدمات المطلقة إلا فى هذه المادة فما باله قد قال إنها غير منتجة بحسب المقول على الكل — أعنى المطلقة إذا اختلطت مع الممكنة — وبين إنتاجها بالخلف ، وما باله قد قال فيها إنها تنتج الموجب مرة والسالب أخرى . فإذا نوجب أن تكون هذه المطلقة هى غير المطلقة التى بين أنها تنتج بطريق الخلف ، ويكون السبب عن إعراضه ^(٣) عن المنتج منها بحسب المقول على الكل العام صدقه فى بعض المواد لا فى كلها . وليس هذه الوصية أيضاً مما يفهم منها أن المقدمة الوجودية عنده هى التى تشمل الضرورى والممكن كما فهم ذلك ^(٤) فامسطيوس ، فإن هذه المقدمة — أعنى المطلقة التى بهذه الصفة — ليس لها وجود خارج الذهن ، والقصد هاهنا إنما هو إحصاء جهات المقدمات المطابقة لأصناف الوجود أو للمعارف الأول . فأما إن كان قصد أرسطو بالجهات إحصاء فصول المقدمات من جهة الوجود والمعرفة فليس ينتفع

(١) فى ... الثلاثة ، ق ، م ، د ، ش — ف .

(٢) يصدق ل ، ق ، م ، د ، ش : تصدق ف .

(٣) فإن كان ف : لأن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) واجب ف : ويجب ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) إعراضه ف : اضربه ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) ذلك ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + عنه ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧) ليس ف ، ق ، م ، د ، ش : سئل .

بالمطلقة على رأى ثاوفرسطس^(١) ونامسطيوس . وإن كان أراد إحصاءها من جهة المعارف الأول التي لنا بالطبع فقد ينتفع بها ، فإن^(٢) كثيرا ما نعلم أن المحمول موجود للوضوع ونجهل هل هو موجود بإمكان أو باضطرار . ويشبه أن يكون قصد بالمطابقة الأمرين جميعا — أعنى المطلقة بحسب الوجود والمعرفة — وهى التى حددنا^(٣) ، لا التى يذكرها الإسكندر فإن تلك لا يأتلف منها قياس إلا بالعرض — أى فى وقت ما^(٤) مخصوص . وإذا خلطت^(٥) مع الممكن فليس يأتلف منها قياس أصلا — أعنى أن تكون الصغرى ممكنة . فعلى هذا للتأويل تتحل^(٦) الشكوك الواردة على كلام هذا الرجل ، مع أنه التأويل الحقيقى اللائق بمذهبه فى هذه الصناعة .

34^b11-18

(١١٨) وأرسطو يبين من الحدود المأخوذة من المسواد أنه إذا أخذت فى مثل هذا الاختلاط المطلقة الموجودة فى^(٧) زمان معين^(٨) بالفعل أنه لا يكون قياس منتج أصلا ، لأنه ينتج / حينما سالباً ضرورياً وحينما موجبا ضرورياً . والحدود التى تنتج السالب هى الإنسان والمتحرك والفرس . والأصغر هو الإنسان والأوسط هو المتحرك والأكبر هو الفرس . وذلك أن كل إنسان يمكن

(١) ثاوفرسطس ل ، م ، د ، د ، ش : ثاوفرسطس ف ؛ ثاوفرسطس ق .

(٢) فان ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : فانا ل .

(٣) حددنا ف : حددنا هـ ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٤) ما ف : — ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) خلطت ل ، ق ، د : اعطت ف ؛ اختلطت ل ؛ اختلطت ش .

(٦) تتحل ف ، ق ، م ، د : ترتفع ل ، د ؛ يرتفع ش .

(٧) (١١٨) زمان معين ف : الأقل من الزمان ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

أن يكون متحركا ، وكل متحرك قد يكون في وقت ما فرسا إذا لم يوجد شيء متحرك إلا فرس ، والنتيجة سالبة ضرورية — وهي ولا إنسان واحد فرس . والحدود التي تنتج الموجب < هي > الإنسان والمتحرك والحي . فإن كل إنسان يمكن أن يكون متحركا ، وكل متحرك في وقت ما قد يكون حيا إذا توهمنا أنه لا يتحرك في ذلك الوقت شيء إلا الحيوان ، والنتيجة موجبة ضرورية — وهي (١) أن كل إنسان حي . وإذا كان الأمر هكذا فلتكن المطابقة المأخوذة هاهنا هي التي لا تختص بزمان دون زمان ، وسواء علم من أمرها أنها ليست ضرورية أو جهل ذلك فإن أكثر المقدمات هذه هي ^٢حالها .

(١١٩) ولتكن المقدمة الكلية الكبرى سالبة مطلقة والصغرى الكلية

34^b 19-35²

- ١٠ موجبة ^٣ممكنة ، فأقول إنه ينتج سالبة مطلقة باشتراك الاسم — أعنى التي تقال على الممكنة والضرورية . ومعنى قولنا في أمثال هذه / المقاييس إنها منتجة — أى ليست ^٤تنتج الموجب مرة والسالب مرة ، بل إنما تنتج إما ^٥الموجب فقط وإما السالب فقط ^٦ — لكن السالب والموجب فيها هو مقول على أكثر من معنى واحد ، فهذا هو أحد الأسباب التي من أجله قيل فيها إنها غير تامة . مثال ذلك قولنا كل جـ فهو بـ بإمكان ولا شيء من بـ هو آ بإطلاق ، فأقول إنه ينتج هذا أنه ولا شيء من جـ هو آ بإمكان . فمرة تكون النتيجة

ل ٣٧ ط

(١) هي ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : هوف .

(٢) وسواء... حالها ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ، : — ف .

(٣) موجبة ف : الموجبة ل ، ق ، م ، د ، ش . (١١٩)

(٤) ليست ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ف .

(٥) أمال ل ، ق ، م ، ش : — ف ، (ضمن فقرة) د .

(٦) فقط ل ، ق ، م ، ش : — ف ، (ضمن فقرة) د .

ولاشيء من جـ هو آ بالضرورة، ومرة تكون ^(١) ولا شيء من جـ هو آ بإمكان.
 برهان ذلك أنه إن لم يكن الصادق قولنا إنه يمكن أن يكون ولا شيء من جـ هو
 آ ، فليكن قتيضه هو الصادق — وهو أنه ليس يمكن أن يكون ولا شيء من
 جـ هو آ . وإذا لم يمكن أن يكون ولا شيء من جـ هو آ فبعض جـ هو آ
 بالضرورة، وذلك بين اللزوم بنفسه. فإذا كان معنا أن بعض جـ هو آ بالضرورة
 وأن كل جـ هو بـ بالفعل — وذلك بنقل المقدمة الممكنة في هذا الشكل
 إلى الوجودية — كان معنا قياس في الشكل الثالث من مقدمتين موجبتين ،
 إحداهما جزئية ضرورية كبرى والثانية كلية مطلقة صغرى . وقد تبين أن هذا قد
 يفتح جزئية ضرورية بالافتراض ^(٢) . وذلك أنه يرجع من موجبتين كليتين في الشكل
 الثالث كبراهما ضرورية — وهي أن بعض بـ هي آ باضطرار — وقد كان
 موضوعا لنا في القياس أنه ولا شيء من بـ آ ، هذا خلف لا يمكن . والخلاف
 لم يلزم عن الكذب الممكن وإنما لم يلزم عن وضعنا أن بعض جـ آ بالضرورة ،
 لكن إذا كذب هذا فتقيضه هو الصادق — وهو قولنا ليس بالضرورة جـ
 هو آ — وهذا يصدق معه أن يكون جـ ليس آ بإمكان ، و ليس آ ^(٣)
 بالضرورة ، فلذلك تكون نتيجة هذا القياس مرة سالبة ضرورية ، ومرة سالبة
 ممكنة . وقد بين هذا المعنى من الحدود . فليكن بدل جـ إنسان وبدل بـ

(١) تكون ف ، م : يكون ل ، ق ، ش ؛ — (ضمن فقرة) د .

(٢) بالضرورة ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + بعض ف ؛

(٣) يكون ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ تكون ل .

(٤) ليس آ ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .

(٥) انظر الفقرة ٩٩ .

مفكر وبدل آ غراب، فيألف هكذا^(٩) كل إنسان يمكن أن يكون مفكرا ولا مفكر واحد غراب ينتج ولا إنسان واحد غراب - وهي سالبة ضرورية . ولكن ج أيضا إنسانا و ب عالم و آ متحركا ، فيألف القياس هكذا : كل إنسان يمكن أن يكون عالما ، ولا عالم واحد متحرك بعلمه ، فتكون النتيجة كل إنسان يمكن أن لا يكون متحركا بعلمه^(١٠) - وهي سالبة ممكنة .

(١٢٠) وقد شك أبو نصر في هذا المثال لما اعتقد أن الوجودية هي التي يوجد المحمول فيها لكل الموضوع في زمان مشار إليه - مثل ما حكاه عن الإسكندر - وقال : إن قولك ولا مفكر واحد < غراب > هو ضروري لا وجودي ، إلا أن تريد بالتفكير التخيل . وهذا كله لعدم التفاته إلى الفرق بين المطلقة والضرورية عند أرسطو ، لأن الضروري عند أرسطو هو الذاتي . وليس امتناع الفكرة من الغراب من الواجب الضروري عند جميع الناس مثل سلب الإنسان عن الغراب . والوجودية هي الصادقة عنده فقط ، والصادق أيضا هو غير الضروري عنده . وبالجملة إذا أخذ الفكر بالفعل كانت المقدمة ضرورية بالعرض مطلقة بالذات^(١١) .

(٩) هكذا ل : هذا ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - (ضمن ققرة) د .

(١٠) بعلمه ل ، ق ، د ، د ، ش ؛ - ف ، م .

(١١) (١٢٠) وقد ... بالذات ف : ينبغي إذا اريد ان يحصل من هذا يقين ار ما يقارب اليقين

ان يستقر الامر في هذا التأليف في اكثر من مادة واحدة فانه - يوجد الامر فيه هكذا اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة ل ، م ، د ، ش ؛ لا ينبغي اذا ار يد ان يحصل من هذا العين ار ما لغارب اليقين ان يستقر الامر في هذا التأليف في اكثر من مادة واحدة فانه سيوجد الامر فيه هكذا اعني انه ينتج مرة سالبة ضرورية ومرة سالبة ممكنة ق .

35^a 3-24

(١٢١) فإن كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة ممكنة ، فإنه لا يكون قياس تام إذ كان من شرط الإنتاج في هذا الشكل أن تكون الصغرى موجبة^(٤) .
 لكن إذا عكست السالبة الممكنة إلى موجبة ممكنة ، كان القياس الذي تقدم .
 وكذلك يمرض متى كانت المقدمتان في هذا الاختلاط سالتين وكانت الصغرى هي الممكنة — أعنى أنه لا ينتج شيئا — حتى تعكس الممكنة إلى موجبة . فإن كانت الصغرى في هذا الشكل سالبة^(٥) مطلقة ، فإنه لن يكون قياس / منتج كات الكبرى سالبة ممكنة أو موجبة ممكنة . والحدود التي تنتج الموجب الضروري هي الثلج والحلى والأبيض . وذلك أنه ولا نالج واحد حتى وكل حتى يمكن أن يكون أبيض ، والنتيجة كل نالج أبيض — وهي موجبة ضرورية . والحدود التي تنتج السالب هي الغاز والحلى والأبيض . وذلك أن كل قار ليس بجي وكل حتى يمكن أن يكون أبيض ، والنتيجة ولا قار واحد يمكن أن يكون أبيض — وهي سالبة ضرورية .

ف ٣٥ ر

35^a 25-30

(١٢٢) فقد تبين إذا كانت المقدمتان كليتين في هذا الاختلاط متى يكون قياس منتج ومتى لا يكون ، وإذا كان فما منه تام وما منه غير تام . وتبين ما يكون بين الإنتاج من غير التام بقياس الخلف وما يكون بينا بالانعكاس .

35^a 31-35^b 11

ل ٣٨ ر

(١٢٣) فاما إذا كانت إحدى المقدمتين من هذا الاختلاط كلية والأخرى جزئية وكانت المقدمة الكبرى ممكنة كلية سالبة / كانت أو موجبة والصغرى الجزئية موجبة ، فإنه يكون قياس تام على نحو ما كان الأمر إذا كانت

(١٢١) (٢) سالبة ل ، ف ، م ، د ، ش : — ف .

(١٢) انظر الفقرات ٣٤ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٣ .

- المقدمتان كليتين وكانت الكبرى ممكنة والصغرى مطلقة . وتكون جهة النتيجة هي جهة تلك الكبرى^(١) بعينها — أعنى ممكنة — إلا أن هذه جزئية وتلك كلية ، وذلك بين من معنى المقول على الكل كما كان الأمر في تلك . فإن كانت المقدمة الكبرى كلية ومطلقة غير ممكنة وكانت المقدمة الصغرى جزئية ممكنة كانت المقدمتان موجبتين أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، فإنه يكون من ذلك قياسات منتجة غير تامة . فنها ما يبين بالخلف ، وهي نظير ما بان^(٢) بالخلف في هذا الاختلاط الذي فيه المقدمتان كليتان^(٣) . ومنها ما يبين بالعكس ، وهي متى كانت الصغرى الجزئية سالبة ممكنة ، كالحال فيها إذا كانت سالبة كلية . وأما إذا كانت الصغرى سالبة مطلقة ، فإنه لن يكون قياس . والحدود التي تنتج الموجب هي الثلج والحي والأبيض . وذلك أن بعض الثلج ليس بحي وكل حي يمكن أن يكون أبيض ، والنتيجة بعض الثلج أبيض . والتي تنتج السالب فالقار والحي والأبيض . وذلك أن بعض القار ليس بحي وكل حي يمكن أن يكون أبيض ، والنتيجة بعض القار ليس بأبيض — وهي سالبة ضرورية جزئية . وإذا أخذت هذه الحدود مهملة ، قامت مقام الجزئية ولم توهم ماتوهم الجزئية في مثل قولنا بعض الثلج ليس بحي أن بعض الثلج^(٤) حي . وهذا شئ، ينبغي أن يعتمد في الحدود التي تؤخذ عامة للجزئية والمهملة .

(١) الكبرى : النتيجة ف ، ل ، م ، د ، ش ، هـ — ق .

(٢) بان ف ، م ، هـ ، ش : باق ل هـ — ق .

(٣) أن ... الثلج ل ، ق ، م ، د ، ش : أو بعضه ف .

(٤) انظر الفقرة ١١٥ .

35^b 12-22

(١٢٤) فإن كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى سالبة كانت أو موجبة ممكنة أو مطلقة ، فإنه ليس ^(١) يكون من ذلك قياس . وكذلك إذا كانت المقدمتان جزئيتين أو مهملتين ، فإنه لا يكون قياس كانت الكبرى هي المطلقة والصغرى الممكنة أو بالعكس . والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم على هذه الأصناف في المواد الغير مختلطة ^(٢) . والحدود التي تنتج الموجبة الضرورية في هذه إذا كانت الكبرى جزئية ، الإنسان والأبيض والحلى . والأصغر هو الإنسان ، والأبيض الأوسط ، والحلى الأكبر . وأما التي تنتج السالب ، فالثوب والأبيض والحلى . فقد تبين من هذا ما المنتج في هذا النوع من الاختلاط في هذا الشكل - أعنى الأول - وما غير المنتج وما كان من المنتج تاما وما لم يكن تاما .

القول في تأليف الضروري والممكن في الشكل الاول

35^b 23-36

(١٢٥) وإذا كانت إحدى مقدماتي القياس ممكنة والثانية اضطرارية ، فإن أنواع المقاييس المنتجة تكون على عدد المقاييس المنتجة في المختلطة من الممكن والوجودى التامة منها وغير التامة . والتامة تكون هاهنا إذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة كما كانت هنالك ، وغير التامة إذا كانت الكبرى هي الضرورية والصغرى هي الممكنة . وأما النتائج هاهنا فتكون إذا كانت المقدمتان موجبتين ممكنة تامة كانت المقاييس أو غير تامة كلية كانت النتائج أو جزئية . وأما إن

(١) ليس ف ، ق ، م ، د ، ش : إن ل .

(٢) مختلطة ف : المختلطة ل ، م ، د ؛ المختلطة ق ؛ المختلطة ش .

(٣) انظر الفقرة ١٠٨ وأيضا الفقرة ٤٨ والفقرة ٧٧ .

- كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة اضطرارية
والسالبة ممكنة، فإنه تكون النتيجة ممكنة. فإن كانت المقدمة السالبة اضطرارية،
تكون النتيجة مرة سالبة ممكنة ومرة سالبة مطلقة، كما أنه إذا كانت السالبة
في اختلاط الممكن والوجودي وجودية كانت النتيجة مرة سالبة ضرورية ومرة
سالبة ممكنة^(١٤). وهذا كله سواء كانت المقدمتان كليتين أو إحداهما كلية والأخرى
جزئية — أعنى إذا كانت الكلية هي الكبرى / والجزئية الصغرى، فإنه إذا
كانت الجزئية هي الكبرى لم يكن متجا أصلا. ولم يقل^(١٥) إن هاهنا قياسا ينتج
سالبة ضرورية لأن ذلك جزئى وفي بعض المواد، وإن كان يوجد قياس / ينتج
سالبة الاضطرار فإن سالبة الاضطرار غير السالبة الاضطرارية. كما أنه لم
يقول^(١٦) إن هاهنا قياسا ينتج موجبة ضرورية، فإن ذلك أيضا جزئى وفي بعض
المواد كالحال في إنتاج الشكل الثانى موجبة.

- (١٢٦) فلتنك المقدمتان موجبتين كليتين ولتنك الكبرى هي الضرورية
والصغرى هي الممكنة، فأقول إنه ينتج ممكنة لاضرورية وإن القياس في ذلك
يكون غير تام. مثال ذلك قولنا كل ج هو ب بإمكان وكل ب هو آ
بالضرورة، فأقول إنه ينتج^(١٧) كل ج هو آ بإمكان وإنه قياس غير تام
لأن شرط المقول على الكل في المقدمة الضرورية أن تكون آ محمولة على ما هو

(١٤) (١٢٥) يقل د، ش: (س) ف؛ تقل ل، م؛ — ق.

(١٥) يقل ف، ق، ش: تقل ل، م؛ (س) د.

(١٦) (١٢٦) أنه ينتج ف: إن النتيجة هي ل، ق، م، د، ش.

(١٧) إن ف، ق، م، د، ش: بان ل.

(١٨) انظر الفقرة ١١٩.

بـ بالفعل لا بالقوة ، فأما ما به يتبين ^(٤) أن النتيجة ممكنة بقياس الخلف على النحو الذي بان في نظير هذا من الاختلاط الآخر ^(٥) . وذلك بأن نأخذ ^(٦) نقيض النتيجة — وهي سالبة ضرورية لأن غير الممكن يصدق على السالبة الضرورية — ونضيف إليها المقدمة الممكنة من القياس — وهي الصغرى — بعد أن ننقلها إلى الوجود فيلزم عنه نقيض المقدمة الكبرى — وهي السالبة الضرورية لأن الكبرى كانت موجبة ضرورية . فأما إذا كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى الضرورية فإنه يكون في ذلك قياس تام — وذلك بين من معنى المقبول على الكمال على ما تقدم — وتكون النتيجة ممكنة ^(٧) .

36 = 8-22

(١٢٧) فإن كانت إحدى المقدمتين الكليتين موجبة والأخرى سالبة وكانت السالبة اضطرارية وكبرى والصغرى ^(٨) ممكنة، فإنه يكون قياس منتج غير تام ينتج ^(٩) نتيجتين إحداهما سالبة مطلقة والثانية سالبة ممكنة . ولم يقل إنه ينتج سالبة ضرورية ، إذ ذلك ^(١٠) إنما يمكن إذا كان الطرف الأصغر داخلا بالقوة تحت الأوسط وذلك لا يصدق إلا في بعض المواد . ولكن يبين أيضا بقياس الخلف أنه ينتج نتيجة مطلقة سالبة وممكنة . فليكن معنا أن كل جـ هو بـ بإمكان وأنه ولا شيء من بـ هو آ بالضرورة ، فأقول إنه ينتج ولا

(٨) يتبين ف ، ق ، د : بين ل ، ش ؛ بن م .

(٩) ناخذ ل ، ق ، م ، د : ناخذ ف ؛ ياخذ ش .

(١٠) (١٣٧) (١٥) الصغرى ل ، م ، ش ؛ صغرى ف ، ق ، د .

(١١) ينتج ل ، ق ، م ، د : (مرتين) ف ؛ (١٥) ش .

(١٢) ذلك ف ؛ ذلك ل ؛ كان ذلك ق ، م ، د ، ش .

(١٣) انظر الفقرة ١١٥ .

(١٤) انظر الفقرة ١١١ .

- شيء من جـ هو آ بالفعل أو بإمكان . برهان ذلك أنه إن لم تكن هذه النتيجة صادقة ، فليكن تقيضا هو الصادق — وهو أن بعض جـ هي آ باضطراب ، وذلك أن هذه هي المناقضة للنتيجة في الكيفية والنكية والجهة — ولنضف إليها المقدمة السالبة الكلية الضرورية من القياس — وهو أن بـ ليس آ بالضرورة — فينتج في الشكل الثاني أن بـ غير ممكنة أن تكون في بعض جـ ، وقد كان موضوعا لنا أن كل جـ هو بـ بإمكان ، هذا خلف لا يمكن . وإذا كذبت الموجبة الضرورية صدق تقيضا — وهي السالبة المطلقة . فإذا صدقت السالبة الوجودية ، أمكن أن تصدق معها السالبة الممكنة إذ المطلق ممكن الوجود . فإن كانت المقدمة الكبرى سالبة ممكنة والصفري موجبة اضطرابية ، فإنه يكون قياس تام وتكون النتيجة ممكنة — على ما تبين من معنى المقول على الكل ^(١٢٨) .

- (١٢٨) وأرسطو يقول إنه ليس يمكن أن يتبين بقياس الخلف أنه ينتج مطلقة . فإن كانت المقدمة السالبة صفري وكانت ممكنة فإنه لا يكون قياس تام ، لكن يكون قياس غير تام بعكس السالبة الممكنة إلى الموجبة — على ما تقدم ^(١٢٩) .
- فإن كانت الصفري السالبة اضطرابية لم يكن قياس ، ولا إذا كانتا جميعا سالبتين وكانت الصفري هي الاضطرابية . والحدود التي تنتج الموجب الناتج والحي والأبيض . وذلك أنه ولا ناتج واحد حي والحي أبيض بإمكان ، والنتيجة موجبة ضرورية — وهي أن كل تلج أبيض . والحدود التي تنتج السالب الفار والحي والأبيض . وذلك أن النتيجة ولا قار واحد أبيض — وهي سالبة . وكذلك إذا

(١) ف ف ؛ ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) م و ف ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ هـ ل .

(٣) انظر الفقرة ١١١ .

(٤) انظر الفقرة ١٢١ .

أخذنا^(١) سالتين . وذلك أن القار ليس بحى والحي ليس بأبيض والقار ليس بأبيض^(٢) . وأيضا فإن الثلج ليس بحى والحي ليس بأبيض بإمكان والتابع أبيض .

36^o 32 -36^o 11

ل ٣٩ و

(١٢٩) وأما إذا كانت إحدى المقدمتين جزئية وكانت الكبرى ضرورية وسالبة ، فإن النتيجة تكون سالبة مطلقة وسالبة / ممكنة كما كانت الحال إذا كانتا كليتين الكبرى سالبة ، وتبين ذلك بالخلف كما بان ذلك في الكليتين^(٣) . وأما إذا كانت الصغرى جزئية موجبة وضرورية^(٤) وكانت الكبرى سالبة ممكنة فإن النتيجة تكون ممكنة جزئية ، وذلك بين من معنى المقول على الكل . وأما إذا كانتا موجبتين^(٥) وكانت الكبرى كلية^(٦) وضرورية ، فإن النتيجة تكون ممكنة . والبرهان / على ذلك هو البرهان الذى تقدم إذا كانتا معا كليتين^(٧) . فإن كانت المقدمة الكلية هي الصغرى والجزئية هي الكبرى وكانت الجزئية اضطرابية والكلية ممكنة موجبة كانت أو سالبة ، فإنه لا يكون قياس . والحدود التى تنتج الموجب الإنسان والأبيض والحي . وذلك أن كل إنسان يمكن أن يكون أبيض وبعض الأبيض ليس بحى ، والإنسان حى بالضرورة . والإنسان يمكن أن لا يكون أيضا أبيض وبعض الأبيض حى والإنسان^(٨) حى بالضرورة . وأما

ف ٣٩ ر

١٠

(١) (١٢٨) اخذتاف م : اخذتاك ء ق ، د ، ش .

(٢) بأبيض ف ء ل ، ق ، م ، ش : + ايضا ل — (ضمن فقرة) د .

(٣) (١٢٩) وضرورية ف : ضرورية ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) موجبتين ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + معال ء ق ، م ، د ، ش .

(٥) الكبرى كلية ف ، ق ، م ، د ، ش : الكلية كبرى ل .

(٦) والإنسان ف ، ق ، د ، ش : فالإنسان ل ، م .

(٧) انظر الفقرة ١٢٧ .

(٨) انظر الفقرة ١٢٦ .

- الحدود التي تنتج السالب فالثوب والأبيض والحى . وذلك أن الثوب يمكن أن يكون أبيض و بعض الأبيض ليس بحى ، والثوب ليس بحى . وأيضا فإن الثوب يمكن أن لا يكون أبيض و بعض الأبيض حى ، والثوب لا يمكن أن يكون حيا ، سواء كانت الصغرى سالبة أو موجبة إذا كانت كلية وممكنة ، فإنها غير متشعبة .
- وكذلك إذا كانت الصغرى كلية واضطرارية^(١) سالبة كانت أو موجبة والكبرى ممكنة جزئية ، فإنه لا ينتج أصلا . والحدود التي تنتج الموجب إذا كانت سالبة الغراب والأبيض والحى . وذلك أن الغراب ليس بأبيض بالضرورة و بعض الأبيض حى بإمكان ، والغراب حى بالضرورة — وهى النتيجة . وأما الحدود التي تنتج السالب فالقار^(٢) والأبيض والحى . وذلك أن القار ليس بأبيض و بعض الأبيض حى ، والقار ليس بحى^(٣) . وأما الحدود التي تنتج الموجب إذا كانت الصغرى كلية موجبة واضطرارية فهى الققمس والأبيض والحى . وذلك أن كل ققمس أبيض بالضرورة و بعض الأبيض حى ، والنتيجة وكل ققمس حى — وهى ضرورة . والتي تنتج السالب فالثلج والأبيض والحى . وذلك أن الثلج أبيض و بعض الأبيض حى ، والثلج ليس بحى بالضرورة — وهى النتيجة .
- (١٣٠) وكذلك لا يكون أيضا في هذا الصنف قياس^(٤) إذا كانت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين^(٥) أو إحداهما مهملة والأخرى جزئية كانت الكبرى هى

36*12-18

(١) واضطرارية ف : اضطرارية ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) والأبيض والحى : والحى والأبيض ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) بحى ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : بأبيض ف .

(٤) والثلج ف : فالثلج ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) أيضا ... قياس ف : قياس في هذا الصنف أيضا ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٦) مهملتين أو جزئيتين ل ، م ، د ، ش : مهملتان أو جزئيتان ف ؛ مهملتين أو جزئيتين ق .

الممكنة والضرورية هي الضرورية أو ^(١٦) بالعكس . والحدود العامة لهذه الأصناف كلها ، أما التي تنتج الموجب فالإنسان والأبيض والحى ، وأما التي تنتج السالب فالغير متنفس ^(١٧) . والأبيض والحى . وتركيبها قريب على من تأملها .

(١٣١) فقد تبين من هذا القول أن أصناف المقاييس المركبة في هذا الشكل من اختلاط الممكن والمطلق هي مساوية لأصناف المقاييس المركبة من الممكن والضرورى ، المنتج منها لا ينتج وغير المنتج لغير المنتج والمنتج التام للنتج التام والمنتج غير التام لغير التام . والطريق الذى يبين به غير التام هو فهما واحد بعينه ^(١٨) وتبين أن النتائج منها في الموجبات ممكنة وكذلك في السوالب ، إذا كانت المقدمات الكبر منها هي الممكنة ^(١٩) ، وأما إذا كانت الضرورية أو الوجودية فإنها تكون أما في المختاطة من الممكنة والوجودية فسالبة ضرورية أو ممكنة ^(٢٠) ، وأما في المختاطة من الممكنة والضرورية فسالبة مطلقة أو سالبة ممكنة ^(٢١) .

(١٣٢) وقد يسأل سائل فيقول : كيف قال

أرسطو في المقاييس المختاطة التي كبرها سالبة مطلقة

(١) ارف ، ق ، م ، د ، د ، ش : دل .

(٢) متنفس : متنفس ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) (١٣١) دل ، ق ، م ، د ، د ، ش : بهاف .

(٤) بعينه ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : بهناف .

(٥) (١٣٢) الفقرات من رقم ١٣٢ إلى ١٣٩ قد انفردت بها نسخة ل . وهذا النص يمثل إجابة ابن رشد على مسائل حول موقف أرسطو من المقاييس المختاطة .

(٦) انظر الفقرة ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٥ - ١٢٥ .

(٧) انظر الفقرة ١١٩ .

(٨) انظر الفقرة ١٢٧ وأيضاً الفقرة ١٢٩ .

- وصفها موجبة ممكنة - وهي السالبة الغير تامة في هذا الاختلاط - إنها تنتج نتيجتين إحداهما سالبة ممكنة والثانية سالبة ضرورية ، أو إنها تنتج مع السالبة الممكنة السالبة الضرورية ، وصكت عن النتيجة المطلقة وهو قد ينتجها ، وبرهان الخلف الذي استعمل أرسطو في بيان أنه ينتج سالبة ضرورية وممكنة يقتضى أنه قد ينتج المطلقة وبالجملة سالبة ممكنة باشتراك الاسم - أعنى / الممكن المقول على الثلاث جهات ^(١٤) . وكيف قال في المقائيس التي كبرها سالبة ضرورية وصفها موجبة ممكنة - وهي الغير تامة في هذا الاختلاط - إنها تنتج أيضا نتيجتين إحداهما سالبة مطلقة والأخرى سالبة ممكنة، وقال إنه ليس يوجد في هذا الصنف برهان على أنه ينتج السالب الضرورى ويبين من أمره أنه قد ينتج الضرورى ، وبرهان الخلف الذى استعمل في بيان إنتاجه السالب الممكن والسالب المطلق يدل على إمكان ذلك ^(١٥) . وهل في هذا كله فرق بين الموجبات والسوالب في هذا الاختلاط الذى يسماه غير تام - وهو الذى لا تكون الكبرى فيه ممكنة ^(١٦) .
- فإن الذى فهم عنه من ذلك المفسرون الذين وصلتنا أقوالهم

(١٤) انظر الفقرة ١١٩ .

(١٥) انظر الفقرة ١٢٧ .

(١٦) انظر الفقرة ١٢٥ .

هو أن التأليفات الموجبة في هذين النوعين من الاختلاط بخلاف السوالب ، وأن الموجبات منها تنتسج محكنات حقيقية . وهذا الذى قاله المفسرون هو الذى يقتضيه ظاهر ألفاظه أو ليس فى ذلك فرق بين الموجبات والسوالب ، بل كلئى الصنفين ينتسج نتائج ممكنة باشتراك الاسم على ظاهر ما يقتضيه برهان الخائف المستعمل فى ذلك وعلى ظاهر ما يذهب إليه أبو نصر فى تفسيره هذا الموضوع .

(١٣٣) فنقول نحن الآن : إن الإنتاج بالجملة إما أن يكون سبب الانطواء وإما أن يكون سبب الاتصال . وأعنى بالانطواء تضمن القول على الكل جهة المقدمة الصغرى وانطوائها تحت حمل الحد الأكبر على الأصغر . وأعنى بالاتصال تضمن المقول على الكل كون الحد الأوسط محمولا بإيجاب على الأصغر فقط من غير أن يتضمن الجهة — أعنى جهة المقدمة الصغرى — وإنما يتضمن جلسها — وهو الإيجاب فقط . والاتصال منه تام وهو أن تكون كئى المقدمتين موجبتين ، ومنه غير تام وهو أن تكون الكبرى كلية سالبة والصغرى موجبة فقط .

(١٣٤) فأرسلولما نظر فى هذه المختلطات وجد منها ما ينتج بحسب الانطواء دائما وفى كل مادة — أعنى أن المقدمة الكبرى فيه تتضمن جهة النتيجة — فحكم فى هذه حكما جزما أن جهة النتيجة تابعة للمقدمة الكبرى ،

- وذلك في اختلاط الوجودى مع الضرورى وفي اختلاط
 الممكن مع الضرورى والوجودى في الصنف التام منه —
 أعنى إذا كانت المقدمة الكبرى هي الممكنة — فإن الانطواء
 موجود في هذه التأليفات على ما تبين من قولنا ^(١) . ولما نظر
 في الصنف من اختلاط الممكن مع الضرورى والوجودى
 القدى تكون المقدمات الصغرى فيه ^(٢) ممكنة ، وجد الانطواء
 فيها جزئيا — أعنى في بعض المواد — فرفض الإنتاج
 الذى يكون في هذا الاختلاط من قبل الانطواء وعاد
 إلى تعيين الإنتاج الذى يكون في هذه من قبل الاتصال
 إذا كان هو الدائم ^(٣) . ومعنى دوامه أنه إذا رفعت نتيجته
 عن القياس لم يكن بعد قياسا ، ولزم عنه الخلف . وفعل
 ذلك في الصنفين من الاتصال جميعا — أعنى التام ،
 وهو الصنف الموجب ، والناقص ، وهو الصنف
 السالب — وعرف ما يلزم كل واحد منهما من النتائج
 من جهة الاتصال وما لا يلزمه ، وأن الموجب في ذلك
 بخلاف السالب . فابتدأ فعرف في الموجب الذى ياتلف
 من مقدمة كبرى مطلقة وصغرى ممكنة ^(٤) أن النتيجة

(١) (٢) فيه : فيال .

(٣) ممكنة : يمكن ل .

(٤) انظر الفقرات ٨٨ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ .

(٥) انظر الفقرات ١١١ ، ١١٥ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٢٧ .

بحسب الاتصال يجب أن تكون ممكنة حقيقية وأنه ليس
 يمكن أن يكون غير ذلك ، إذ الإنتاج لهذا الضرب إنما هو
 من جهة الاتصال ^(١) . وذلك بأن يبين أنه متى وضعت
 نتيجة هذا القياس سالية ضرورية كلية ، أنه يعرض
 عن ذلك محال . وإذا كذبت السالبة الكلية الضرورية
 أمكن أن تصدق الموجبة الممكنة الكلية والموجبة المطلقة
 والضرورية . لكن اطرح المطلقة لأنها إنما تكون بحسب
 الانطواء ، وسقطت الضرورية لأن الاتصال تام وليس
 في المقدمتين جهمة ضرورية ، فبقى أن تكون ممكنة
 حقيقية .

٥

١٠

(١٣٥) وليس ينبغي أن يفهم هذا الموضوع عاما على
 ما يقتضيه ظاهر برهانه من أنه لما أخذ تقيض النتيجة
 الممكنة - وهي غير الممكنة - فلزم عنها الضرورى
 السالب بين كذب السالب ، فلما بين كذب السالب
 كذب الذى لزم عنه السالب الضرورى - وهو غير
 الممكن - وإذا كذب غير الممكن صدق / الممكن العام ،
 فتكون النتيجة على هذا ممكنة باشتراك الاسم ، فإن هذا
 الفهم محال . وذلك أنه إذا كانت آ محمولة على ب
 بإطلاق و ب محمولة على كل ج بإمكان ، فأقول إنه
 ليس يمكن أن تحمل آ على ج بإضطرار لأنه إن كان في هذا

١٥

٢٠

ل٤٠٠ ر

(ب) انظر الفقرة ١١٥ وأيضا الفقرات ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢١ .

الحمل انطواء فآ موجودة ليج من الاضطراب وبإطلاق
 معاً، وذلك خلف . فإن المطلق من طبيعة الممكن على
 ما تبين . وإن لم يوجد فيها غير معنى الاتصال ، فظاهر
 أيضا أن آ موجودة ليج بإمكان لأنه إذا كانت ألف
 موجودة لكل بّ بالفعل و بّ موجودة لكل جّ
 بإمكان فإن آ بالضرورة تكون موجودة ليج بإمكان
 لا باضطراب ، فإنها وجدت ليج بتوسط وجود بّ
 لها و بّ وجدت لها بإمكان ، فآ موجودة لها ضرورة
 بإمكان . وذلك أنه لو وجدت آ بالضرورة ليج من
 جهة مشاركتها لبّ ، لوجب في بّ أن تكون موجودة
 بالضرورة ليج وقد كانت فرضت بإمكان . وكذلك
 يبين أيضا أنها لا تنتج من قبل الاتصال مطلقة ، لأن
 النتيجة تكون أبدا في الإنتاج الذي بحسب الاتصال التام
 تابعة لأخص المقدمتين ^(١) ، لأنه لما كانت النسبة التي بين
 الحد الأوسط والأصغر هي نسبة الكل إلى الجزء فظاهر
 متى حمل شيء على الكل حلا مخالفا بلهجة حمل الكل
 على الجزء أنه إن كان ذلك الحمل أنقص جهة من حمل
 الكل على الجزء أنه يحمل على الجزء بالهجة التي حمل على
 الكل ، فإن كان حمل الكل على الجزء أنقص جهة من
 حمل ذلك الشيء على الكل أن ذلك الشيء يحمل على الجزء
 حمل الكل على الجزء .

(١) انظر الفقرة ٨٨ .

(١٣٦) وهذا هو الذى ظهر لأوديموس^(١) وناو فرسطس من قدام المشائين من أن النتيجة تكون أبداً في المختلطة جهتها تابعة لأخص جهتى المقدمتين^(٢) . وما قالوه صحيح في الإنتاج الذى يكون بحسب الاتصال — أعنى التام — لا بحسب الانطواء وهو الذى ذهب على القوم . فقد تبين من هذا أن الاختلاط ليس ينتج أصلاً نتيجة ضرورية ولا مطلقة من جهة الاتصال الذى قصد أرسطو بيانه ، إذ كان ذلك جزئياً وفي بعض المواد وكأنه يضرب من العرض إذ كان ذلك إنما يكون من قبل الانطواء ، والانطواء أمر عارض لهذا التاليف . ويتنل هذا بين في الاختلاط الذى يكون من كبرى ضرورية موجبة وصغرى ممكنة موجبة أن النتيجة تكون أيضاً من قبل الاتصال ممكنة حقيقية — أعنى بذلك النوع من برهان الخلف — واطرح الضرورية لأنها بالعرض لهذا التاليف^(٣) . وأما المطلقة فليس يمكن أن توجد فيه ، إذ كان ليس توجد في إحدى جهتى المقدمتين والاتصال تام . فإذن ما فهمه مفسرو المشائين من أن النتائج في هذه المخاططات الموجبات ممكنة حقيقية هو الصحيح .

(١) (١٣٦) لارديموس: لارديموس ل .

(٢) انظر الفقرة ٨٨ .

(٣) انظر الفقرة ١٣٦ .

- (١٣٧) وأما الأقبسة السالبة في هذا النوع من الاختلاط — وهو الذى اتصالحا غير تام من قبل أن الكبرى فيه سالبة والسالب هو انفصال الانصال — فإن أرسطو أيضا نظرت في جهات نتائجها من قبل الانصال لا من قبل الانطواء ، إذ كان عارضا في هذا النوع من الاختلاط أيضا . فيبين في الاختلاط الذى يكون من كبرى سالبة مطلقة وصغرى موجبة ممكنة أن جهة النتيجة في هذا الضرب من الاختلاط مرة تكون ممكنة حقيقية — أعنى سالبة — ومرة تكون سالبة ضرورية ^(١) . وذلك بأن بين أنه متى وضعت نتيجة هذا الشكل موجبة جزئية ضرورية أنه يعرض عن ذلك محال ، وإذا كذبت الموجبة الجزئية الضرورية أمكن أن تصدق السالبة الكلية الضرورية وأمکن أن تصدق السالبة الممكنة والسالبة المطلقة ، وهذا شيء عرض لهذا التأليف من قبل نقصان الانصال — أعنى أنه ينتج جهة ليست هى جهة واحدة من المقدمتين المأخوذة فيه . وذلك أنه ليس يمتنع أن يوجد شيء واحد مسلوب عن شئيين أحدهما باضطرار والآخر بإطلاق وأحد الشئيين موجود للآخر بإحكام ، إذا لم يوجد فيهما ^(٢) الانطواء — مثل أن تكون آ غير موجودة لـ ب باضطرار ولـ ب بإطلاق و ب آ

(١) (٢) فيما : فيقال .

(٣) انظر الفقرة ١١٩ .

بإمكان - فسكت هاهنا عن السالبة المطلقة ، لأنها
 إنما تلزم عن الانطواء . وأما الاختلاط الذي يكون من
 سالبة كبرى ضرورية وموجبة ممكنة ، فإنه قال فيه أيضا
 بحسب الاتصال إنه ينتج سالبة مطلقة وسالبة ممكنة فإنه
 بين أنه متى وضعت في هذا الشكل موجبة جزئية ضرورية
 لزم عنها محال ، وبين أنه متى كذبت الجزئية الموجبة
 الضرورية أنه يمكن أن تصدق السالبة المطلقة والسالبة
 الممكنة والسالبة الضرورية ، / إلا أنه اطرح السالبة
 الضرورية إذ كانت إنما تنتج بحسب الانطواء - وهو
 جزئي . ولذلك قال إنه ليس يوجد قياس يبين به أن هذا
 التاليف ينتج سالبا ضروريا - يريد دائما - كما يبين
 وجود السالب الممكن دائما حيث يوجب الانطواء
 دائما - أعنى في الضرب الثام من هذا الاختلاط .

ل . ه . ط

(١٣٨) وليس الأمر في هذا البيان الذي استعمله
 أرسطو على ما يظن من أنه إذا كذبت الموجبة الجزئية
 الاضطرارية صدقت السالبة الممكنة ، فإن ذلك غير صادق .
 وقد بين ذلك أرسطو عندما فحص عن عكس السالبة
 الممكنة فيخص المنتج من قبل الاتصال الناقص أنه ينتج
 نتيجتين إحداهما بحسب أحسن المقدمتين والأخرى
 برائية - أعنى ذات جهة غير موافقة لإحدى جهتي
 المقدمتين المأخوذة في القياس . وتحصيل جهات هذه

التأنيح على مذهب أرسطو أن التأليف لا يخلو أن يوجد فيه معنى الانطواء دائماً أو لا يوجد فيه معنى الانطواء دائماً . فإن وجد فيه معنى الانطواء دائماً ، فجهة النتيجة تابعة لجهة المقدمة الكبرى ، وذلك دائماً ^(١) . وإن لم يوجد فيه معنى الانطواء دائماً وإنما وجد فيه معنى الاتصال ، فجهة النتيجة تابعة عنده لحكم الاتصال لا لحكم الانطواء . فإن كان الاتصال تاماً بجهة النتيجة موافقة لأخرس جهتي مقدمتي القياس . وإن كان ناقصاً بجهة النتيجة مرة تكون موافقة لأخرس جهتي المقدمتين ومرة تكون برائبة - أعنى غير موافقة بجهتها لإحدى جهتي مقدمتي القياس . فهكذا ينبغي أن يفهم الأمر عن أرسطو في هذه النتائج .

(١٣٩) وأحسب أن هذا المقصد من التفسير هو شئ - ذهب على جميع المفسرين اللهم إلا الاسكندر ، فإنه لم تصل إلينا أقواله في هذه الأشياء ، والرجل عظيم القدر جدا . وأما تامسطيوس فإننا نجد قد ذهب عليه هذا الأمر ، كما ذهب على قدماء المشائين ، وكذلك يشبهه أن يكون هذا المعنى ذهب على أبي نصر ، وذلك بين من شرحه لهذا الموضوع . فإعجب شأن هذا الرجل وما أشد مباينة فطرته للفظر الإنسانية حتى كأنه الذي أبرزته العناية الإلهية لتوقفتنا معشر الناس على وجود الكمال الأقصى في

(١) انظر الفقرات ٨٨ ، ١١٠ ، ١٢٥ .

النوع الإنساني محسوسا ومشارا إليه ، فـ هو إنسان ،
 ولذلك كان القدماء يسمونه الإلهي . ونحن في تلخيصنا
 هذه المواضع قديما أجرينا العبارة فيها على ما يعطيه مفهوم
 قوله في بادى الرأي — وهو الذى فهمه المقصرون —
 لنجد بذلك سبيلا إلى حل الشكوك الواردة فيه إلى أن
 ظهر لنا فيها هذا القول . فمن أحب أن يحول العبارة
 فيها إلى مالا يتطرق إليه شك فليفعل ، وإن أمهل الله
 في العمر فسنشرح هذا الموضوع من كلامه على اللفظ ، فإن
 هذا الموضوع إلى هذه الغاية فيما أحسب لم يشرح شرحا
 تاما^(١) .

القول في تأليف الممكن فى الشكل الثانى

(١٤٠) وإذا كانت كلتا المقدمتين ممكنة في الشكل الثانى فإنه لا يكون
 قياس متنج ، ووجبتين كانتا أم مائتين أم إحداهما موجبة والثانية سالبة ،
 كائين كانتا^١ أو جزئيتين معا^٢ أو إحداهما كلية والأخرى جزئية . وأما إذا
 كانت إحداهما مطلقة والأخرى ممكنة فإنه إن كانت الموجبة هي المطلقة والسالبة

(١٤٠) (٢) أو . . . صاف ، م ، د ، ش ، معا ام جزئيين ل ؛ أو جزئيين معا ق .

(٣) انظر « الفصول في جهات نتائج المقدمات المختلطة من الممكن والضرورى وانمكن »

وأيضا « في لزوم جهات النتائج بجهات المقدمات » في « مسائل في المنطق والطبيعيات

لأبي الوليد بن رشد » ، النشرة المذكورة ، ص ٣٥٦ - ٣٦٥ وص ٣٦٦ - ٣٧٥ .

هي الممكنة ، فإنه لا يكون قياس متنج . وأما إذا كانت السالبة المطلقة وكانت كلية ، فإنه يكون قياس متنج . ومثل هذا يعرض إذا كانت إحدى المقدمتين أيضا ضرورية والأخرى ممكنة . والممكن هاهنا يذني أن يفهم في نتائج هذه المقاييس على نحو ما فهم فيما تقدم .

- ٥ (١٤١) ويذني أن نسين هاهنا أولا أن الكلية السالبة الممكنة لا تنعكس محفوظة الكلية والكيفية كما تنعكس السالبة الضرورية والسالبة المطلقة . فلنضع أولا ^(١) أن كل ج يمكن أن لا يكون شيئا من آ ، فأقول إنه ليس يلزم عن هذا أن تكون كل آ ممكنة أن لا يكون شيئا من ج . برهان ذلك أنه إن أمكن ذلك فنستصدق ^(٢) معها الموجبة الممكنة الكلية — وهي قولنا كل آ يمكن أن يكون ج — لأن الموجبات الممكنة ترجع على سوابها الكلية للكلية والجزئية / الجزئية . وذلك أن قولنا كل ج يمكن أن لا يكون شيئا من آ تصدق معها الموجبة المضادة لها — وهي قولنا كل ج يمكن أن يكون آ — فإذا نصدق ^(٣) مع قولنا كل ج يمكن أن يكون آ قولنا كل آ يمكن أن يكون ج ، فالموجبة الممكنة الكلية تنعكس كلية وقد تبين / أنها لا تنعكس ^(٤) ، هذا خلف لا يمكن . وأيضا فإن كونها لا تنعكس دائما يظهر من المواد . وذلك أنه إذا كان كل ج يمكن أن لا يكون شيئا من آ فقد يمكن أن يكون بعض آ ليس هو ج بالضرورة . مثال ذلك أن كل إنسان يمكن أن لا يكون أبيض وبعض الأبيض ليس هو إنسانا ^(٥) بالضرورة

36^b 35 -
37^a 9

ل ٤١ ر

ب ٣٦ ظ

(١) (١) ارفا ف : ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) فنستصدق ل : فنيصدق ف ، ش ؛ فبصدق ق ، م ، د .

(٣) يصدق ف ، ق ، م ، د ، ش : تصدق ل .

(٤) انسانا ل ، د : انسان ف ، ق ، م ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٢٤ .

— مثل الثلج وقفنس — وإذا أمكن أن يكون بعض آ بالضرورة ليس هو ج ،
فليس يصدق مع ذلك أن كل آ يمكن أن لا يكون ج ، لأن بعضه واجب
وضروري أن لا يكون .

37 * 10-32

(١٤٢) قال : وقد يظن أن السالبة الممكنة قد تبين انمكاسها بطريق
الخلق . ومثال ذلك أن يقول قائل : إن قول القائل كل آ يمكن أن لا يكون
شيثا من ب ينمكس صادقا — وهو أن كل ب يمكن أن لا يكون شيئا من آ
برهان ذلك أنه إن لم يكن صادقا قولنا كل ب يمكن أن لا يكون آ فنيضه إذن
هو الصادق — وهو كل ب غير ممكن أن لا يكون آ — ولما كان قولنا كل
ب غير ممكن أن لا يكون آ يلزمه أن بعض ب بالضرورة آ وكان هذا قد تبين
أنه ينمكس إذ كانت جزئية ضرورية ، فبعض آ ب بالضرورة وقد كنا فرضنا
أن كل آ يمكن أن لا يكون ب ، هذا خلف لا يمكن . لكن في هذا القول
مغالطة . وذلك أنه ليس اللازم عن قولنا كل ب غير ممكن أن لا يكون في شيء
من آ قولنا إن بعض ب بالضرورة آ ، بل وقد يلزمه أن بعض ب بالضرورة
ليست آ لأنه يناقض قولنا كل ب يمكن أن لا يكون آ قولنا بعض ب
بالضرورة ليست آ كما يناقض قولنا بعض ب بالضرورة آ قولنا كل ب
ممكن أن يكون آ . ولما كان قولنا إن كل ب يمكن أن يكون آ يلزمه

(١٤٢) (٢) هذا : — ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) يمكن ف ، ق : يمكن ل ، م ، ش ؛ — د .

(٤) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) يكون ل ، ق ، م ، ش : تكون ف ؛ (٥) د .

(٦) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(ب) انظر الفقرة ٢٢ .

- أن كل ب̄ يمكن أن لا يكون آ وكان قولنا كل ب̄ ممكن أن يكون آ يناقضه قولنا بعض ب̄ بالضرورة آ وقولنا كل ب̄ يمكن أن لا يكون آ يناقضه قولنا بعض ب̄ بالضرورة ليست آ ، فإذا قولنا كل ب̄ ممكن أن يكون آ يناقضه قولنا بعض ب̄ بالضرورة آ وبعض ب̄ بالضرورة ليست آ .
- وكذلك يناقض هاتين الجزئيتين المقدمة السالبة الممكنة — وهي قولنا كل ب̄ يمكن أن لا يكون آ — والذي يناقض هذا يلزم تقيضه . فإذا قولنا كل ب̄ ممكن أن لا يكون آ يناقضه شيئا ، أحدهما بعض ب̄ بالضرورة ليست آ ، والثاني بعض ب̄ بالضرورة هو آ . فقولنا في قياس الخلف كل ب̄ غير ممكن أن لا يكون آ قد يلزمه مرة أن بعض ب̄ بالضرورة آ ومرة أن بعض ب̄ بالضرورة ليست آ . فإن كان اللازم هو السالبة الجزئية الضرورية لم يفض القول إلى محال لأنه ليس تنعكس السالبة الضرورية ، بل قد يكون كل آ ممكن أن لا يكون ب̄ وبعض ب̄ ليس بالضرورة آ — مثل قولنا كل إنسان يمكن أن يكون أبيض وبعض الأبيض ليس هو إنسانا بالضرورة ، مثل التاج وقتنس .

- ١٥ (١٤٣) فإذا ^(١) قد تبين أن السوالب الممكنة لا تنعكس ، فلنضع مقدمتين كليتين ممكنتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة في الشكل الثاني — مثل قولنا كل ج̄ هو ب̄ بإمكان وكل آ يمكن أن لا يكون ب̄ — فاقول إن هذا التأليف لا ينتج

(١) يلزم ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ يلزم ل .

(٢) يمكن ف ؛ يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) والثاني ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف ؛

(٤) يمكن ل ؛ يمكن ف ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) (١٤٤) فإذا ف ، د ، ش ؛ وإذا ل ؛ فإذا ق ، م .

لم يصدق أن كل آ ممكنة^(١) أن تكون في ج ولا كل آ ممكنة أن لا تكون في ج لأنها تنعكس على الموجبة. فن هاهنا تبين^(٢) أن هذا التأليف ليس بمنتج نتيجة ممكنة لاسالبة ولا موجبة. وقد تبين / ذلك أيضا من أنه ينتج في بعض المواد موجبة ضرورية. وذلك إذا أخذنا بدل الفرس الحى، وذلك أنه ينتج كل إنسان حى — وهى موجبة ضرورية. وليس يمكن أن يصدق معها لا الموجبة الممكنة ولا السالبة الممكنة، وذلك أن مناقضتها للسالبة الممكنة بين بنفسه ومناقضتها للوجبة الممكنة من أجل لزومها للسالبة الممكنة. وكذلك تبين^(٣) أنه لا يكون قياس في هذا الشكل وإن غير مكان السالبة — أعنى إن جعلت صفرى بعد أن كانت كبرى أو بالعكس. وكذلك تبين^(٤) أنه لا يكون قياس وإن أخذت كلتا المقدمتين موجبتين أو سالبتين. والبرهان على ذلك بهذه الحدود بأعيانها، وإن يعسر ذلك على من تأملها.

ف ٣٧ ر

تأليف الوجودى والممكن فى الشكل الثانى

(١٤٤) وإذا كانت إحدى المقدمتين فى هذا الشكل مطلقة والأخرى

37ⁿ 19-29

ممكنة وكانت السالبة هى الممكنة، فإنه لا يكون^(١) عن ذلك قياس^(٢) أصلا كلية

(١) آ ممكنة ف : ب يمكن ل ؛ آ يمكن ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) تكون ف ، ق ، م ؛ يكون ل ، ش ؛ (٣) د .

(٤) هاهنا ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ هنا ف .

٤- (٥) تبين ف : بين ل ، م ؛ يتبين ق ؛ (٦) د ؛ بين ش .

(٦) (١٤٤) عن . . . قياس ف : قياس من ذلك ل ، ق ، م ، د ، ش .

١٥

كانت كلتا المقدمتين أم^(١) جزئية . والبرهان على ذلك هو البرهان الذى استعمل إذا كانتا معا ممكنتين وبتلك الحدود بأعيانها^(٢) — أعنى أنها توجد مرة تنتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية^(٣) . فإن كانت المقدمة السالبة هى المطلقة والموجبة هى الممكنة وكانتا معا كليتين ، فإنه يكون قياس . وذلك أن السالبة المطلقة تنعكس ، فيكون الشكل الأول — على ما تقدم — وسواء كانت السالبة هى الكبرى أو الصغرى^(٤) . لكن إذا كانت الصغرى تبين ذلك بعكسين عكس المقدمة وعكس النتيجة على ما سلف .

(١٤٥) فإن كانت كلتا هما — أعنى الكليتين^(٥) — سائبتين وكانت

إحدهما ممكنة والأخرى مطلقة ، فإنه يكون قياس غير تام إذا انعكست السالبة الممكنة إلى الموجبة التى تلزمها ، لأنه يكون مؤتلفا من مقدمتين مطلقه سالبة وممكنة موجبة . وإن كانت كلتا المقدمتين موجبتين فإنه لن يكون قياس^(٦) ، وذلك تبين^(٧) من أنها تنتج مرة موجبة ومرة سالبة . أما الحدود التى تنتج الموجب^(٨) فهى الإنسان والصحة والحى . وذلك أن كل إنسان يمكن أن يكون صحيحا وكل حى هو صحيح وكل إنسان حى باضطرار — وهى النتيجة . وأما التى تنتج السالب فالإنسان والصحة والفرس . وذلك أن كل إنسان يمكن أن يكون صحيحا وكل فرس هو صحيح ، والنتيجة ولا إنسان واحد فرس — وهى سالبة ضرورية .

(١) أم ف : ما ارل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) بأعيانها ل : بيتها ف ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) الكليتين ف : كليتين ل ، ق ، م ، د ، ش . (١٤٥)

(٤) قياس ف : ق ، م ، د ، ش ، قياسا ل .

(٥) تبين ف : بين ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) الموجب ل ، ق ، م ، د ، ش : الموجبة ف .

(٧) انظر الفقرة ١٤٣ .

(٨) انظر الفقرة ١١٩ وأيضا الفقرة ١٢٠ .

- (١٤٦) وإذا كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية ، فإنه يمرض في ذلك مثل ما عرض فيها إذا كانتا^(١) كليتين معا - أعني أن شرط المنتج فيها هو شرط المنتج في تلك^(٢) ، وغير المنتج فيها هو غير المنتج في هذه . وذلك أنه متى كانت الموجبة هي المطلقة الكلية كانت أو الجزئية ، فإنه ان يكون في ذلك قياس . وذلك يبين كما يبين ذلك إذا كانتا كليتين وبذلك الحدود بأعيانها .
- وَأما إذا كانت الكلية هي المطلقة وكانت سالبة فإنه / يكون قياس بالعكس إلى الشكل الأول^(٣) . وإن كانت كليتهما سالبتين وكانت إحداها مطلقة ، فإنه يكون أيضا قياس غير تام إذا انكسرت السالبة الممكنة إلى الموجبة الممكنة - على ما تبين^(٤) . فإن كانت السالبة المطلقة جزئية فإنه لا يكون قياس موجبة كانت المقدمة الأخرى أم سالبة . وكذلك لا يكون قياس إذا كانتا المقدمتين مهملتين أو جزئيتين ، أو إحداها مهملة والثانية جزئية موجبتين كانتا معا أم سالبتين . والبرهان على ذلك هو البرهان المتقدم وبحدود واحدة بأعيانها .

ل ٤٢ ر

تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثاني

- (١٤٧) وإذا كانت إحدى المقدمتين في هذا الشكل ممكنة والثانية اضطرارية وكانتا كليتين معا وكانت السالبة هي الضرورية ، فإنه يكون قياس

(١) كانتا م : كانت ف ، ل ، ق ، د ، ش .

(٢) تلك ف : ذلك ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) أيضا قياس ف ، : قياس أيضا ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) أم ف ، ق ، م ، ش : أول ، د .

(٥) انظر الفقرة ١١٩ .

(٦) انظر الفقرة ١٤٥ وأيضا الفقرة ١١٥ والفقرة ١١٩ .

بعكس السالبة إلى الشكل الأول الذي كبراه سالبة ضرورية^(١١) وصغراه موجبة ممكنة . وقد تبين أن هذا ينتج سالبة مطلقة وممكنة سالبة ، وسواء كانت السالبة الضرورية هي الكبرى أو الصغرى^(١٢) .

38° 17 -
38° 6

(١٤٨) فاما إذا كانت الموجبة هي الضرورية فإنه لا يكون قياس . وبيان ذلك من الحدود أن نقرض^(١٣) الطرف الأصغر إنسانا والأوسط أبيض والأكبر قفنس . وذلك أن كل إنسان يمكن أن لا يكون أبيض وكل قفنس فهو أبيض بالضرورة ، والنتيجة أنه ولا إنسان واحد قفنس — وهي سالبة ضرورية . وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن أن ينتج دائما ممكنة لا موجبة / ولا سالبة . وهو بين أيضا أنه لا ينتج نتيجة سالبة ضرورية دائما ، لأن الضرورية إنما تكون عن مقدمتين ضروريتين ، أو عن قياس تكون الضرورية فيه سالبة والموجبة وجودية لا ممكنة — هل ما تبين^(١٤) . وكذلك تبين أيضا أنه لا ينتج مطابقة ، لأن المطلقة من طبيعة الممكن . وقد يظهر أيضا من الحدود أنه لا ينتج سالبة ضرورية ، فإنه مرة ينتج سالبة ضرورية ومرة موجبة ضرورية . فالحدود التي تنتج سالبة ضرورية هي التي تقدمت . وأما التي تنتج موجبة ضرورية فهو اليقظان والمتحرك والحى . وذلك أن كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حى يمكن أن لا يكون متحركا وكل يقظان حى بالضرورة . فإذا لا يكون في هذا التاليف قياس منتج أصلا ، وسواء كانت الموجبة الضرورية هي الصغرى أو الكبرى .

(١١) (١٤٧) (١) ضرورية ل ، ق ، م ، د : ضرورة ف ؛ — ش .

(١٢) (١٤٨) (٢) قرض ف ، م ، ش : بقرض ل ، ق ، (٨) د .

(١٣) انظر الفقرة ١٢٧ .

(١٤) انظر الفقرات ٨٢ — ١٨٨ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٨ ، وأيضاً الفقرات ١٢٥ —

(١٤٩) فإن كانت المقدمتان متشابهتين في الكيفية فإنهما إن كانتا سالبتين ، فإنه يكون قياس إذا انعكست السالبة الممكنة إلى الموجبة التي تلزمها ، لأنه يكون تأليفاً من مقدمتين الموجبة ممكنة والسالبة ضرورية . وقد تبين أن هذا منتج ، وسواء كانت السالبة هي الصغرى أو الكبرى ^(١) .

38^b7-13

- ٥ . (١٥٠) فإن كانت المقدمتان الكليتان موجبتين ، فإنه إن يكون قياس لأنه بين أن النتيجة ليس يمكن أن تكون سالبة لا مطلقة ولا اضطرارية ، لأنه لم يؤخذ في القياس مقدمة سالبة ^(٢) — لا اضطرارية ولا مطلقة — ولا أيضاً سالبة ممكنة ولا موجبة اضطرارية ، لأنه تبين ^(٣) من الحدود أنها تنتج سالبة ضرورية وما ينتج سالبة ضرورية فليس يمكن أن ينتج دائماً لا موجبة ضرورية ولا ممكنة ولا مطلقة ، وكذلك لا يمكن أن ينتج سالبة ممكنة . فأما الحدود التي تنتج السالب الضروري ، فالإنسان والأبيض والفقنس . فإن كل إنسان يمكن أن يكون أبيض وكل فقنس أبيض ، والنتيجة ولا إنسان واحد فقنس .

38^b14-22

(١٥١) فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل في هذا الضرب من الاختلاط وغير المنتجة ، إذا كانت المقدمتان كائيتين .

- ١٥ . (١٥٢) فإن كانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، فإنه إن كانت المقدمة السالبة هي كلية واضطرارية فإنه يكون قياس ينتج ^(٤) إما سالبة ممكنة وإما سالبة مطلقة ، لأن السالبة الاضطرارية تنعكس فترجع إلى الشكل الأول

38^b23-36

(١) (١٤٠) تبين ف ، م : بين ل ؛ بين ق ، (٥) د ؛ — (ضمن فقرة) ش .

(٢) (١٤٢) منتج ف : منتج ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) انظر الفقرة ١٢٥ وأيضاً الفقرة ١٢٧ .

(٤) انظر الفقرة ٦٠ .

الذى يأتلف من موجبة ممكنة صغرى ، وسالبة كبرى ضرورية ^(١) . وأما إذا كانت الموجبة هي الاضطرارية / فإنه لا يكون أيضا قياس البتة . والبرهان على ذلك هو البرهان بعينه إذا كانتا كليتين ، وبذلك الحدود بأعيانها التى سافت . وكذلك لا يكون قياس إذا كانتا كلناهما موجبتين . والبيان فى ذلك هو البيان الذى تقدم إذا كانتا كليتين ^(٢) . فإن كانت كلتا المقدمتين — أعنى الكلية والجزئية — سالبتين وكانت إحدهما كلية اضطرارية ، فإنه يكون فى ذلك قياس غير تام . وذلك أنه إذا انعكست الممكنة السالبة إلى المرجسة فإنه يكون قياس كما يكون إذا كانتا كليتين — على ما تقدم .

38^b 37-38

(١٥٣) وكذلك لا يكون قياس إذا كانت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين . والبرهان فى ذلك هو البرهان الذى استعمل فيما تقدم وبذلك الحدود بأعيانها ^(٣) .

38^b 39 -
39^a 2

(١٥٤) فقد تبين أنه متى وضعت المقدمة السالبة كلية ^(٤) اضطرارية أنه يكون ضرورة قياس ينتج ^(٥) إما سالبة مطلقة وإما سالبة ممكنة ، وأنه متى وضعت الموجبة اضطرارية أنه لا يكون قياس . وهو بين أن ترتيب واحد للحدود فى المقاييس المطلقة والضرورية يكون قياس أو لا يكون . وهو بين أن هذه المقاييس كلها غير تامة .

(١) (١/٤) كلية ف : الكلية ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) انه ف : فإنه ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) ينتج ف : منتج ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) انظر الفقرة ١٢٩ .

(٥) انظر الفقرة ١٥٠ .

(٦) انظر الفقرة ١٥٠ .

تأليف الممكن في الشكل الثالث

(١٥٥) وإذا كانت المقدمتان في هذا الشكل ممكنتين كليتين ، فإنه

39^a14-28

يكون قياس وتكون النتيجة جزئية ممكنة على نحو ما تكون في المطلقة الصرف^(١)

والضرورية الصرف^(٢) - أعني^(٣) بتلك الشروط بأعيانها - والبرهان على ذلك هو

البرهان على تلك^(٤) . ونخص^(٥) هذه المسألة أنه متى كانتا سالبتين فإنه يكون من

جميعها^(٦) قياس غير تام إذا انعكست إحدى السالبتين إلى الموجبة اللازمة لها ،

لأنه يعود من ممكنتين إحداهما موجبة ، والثانية سالبة .

(١٥٦) فإن كانت إحداهما كلية والأخرى جزئية ، فإن المقاييس المنتجة

39^a 29-39^b 1

منها^(٧) وغير المنتجة تكون كما كانت في المسألة المطلقة والضرورية وبتلك الشروط

بأعيانها^(٨) . ويخص هذا أنه إذا كانتا معا سالبتين ، كان قياس بالانعكاس -

أعني بالانعكاس السالبة إلى الموجبة اللازمة لها - لأنه لا يكون قياس من سالبتين

في شيء من التأليفات لا البسيطة ولا المركبة .

(١٥٥) (١) الصرف : الصرفة ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) الصرف ف : - ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) اعني ف ، د ، ش : واعني ل ، ق ، م .

(٤) نخص ف : يخص ل ، ق ، م ، د (٥) د ، ش .

(٦) جميعها ف ، ق ، د : جميعها ل ، م ، ش .

(٧) منها ل ، ق ، م ، د ، ش : فيها ف .

(٨) انظر الفقرات ٦٣ - ٦٧ ، ٨٢ - ٨٤ ، ٨٤ ، ١١١ .

(٩) انظر الفقرات ٦٨ - ٧٤ ، ٨٣ - ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٥ ، ٩٩ .

- 39٥ 2-6 (١٥٧) وأما إذا أخذت المقدمتان مهملتين أو جزئيتين فإنه لا يكون أيضا قياس ، لأنه ينتج / مرة موجبة ضرورية ومرة سالبة ضرورية . أما الحدود التي تنتج الموجبة فإنسان وأبيض وحى ، وذلك أن بعض الأبيض يمكن^(١١) أن يكون إنسانا والأبيض يمكن أن يكون حيا ، والإنسان بالضرورة حى . والتي تنتج السالبة الإنسان والأبيض والفرس . وذلك أن الأبيض يمكن أن يكون إنسانا والأبيض يمكن أن يكون فرسا ، والنتيجة ولا إنسان واحد فرس .
- (١٥٨) وهذه الحدود بأعيانها يتبين^(١٢) ذلك إذا كانتا سالبتين أو إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، لأنها يمكن أن تؤلف هذا التأليف .

تأليف الممكن والوجودى

في الشكل الثالث

- 39٦ 7-16 (١٥٩) وإذا كانت إحدى المقدمتين في هذا الشكل مطلقة والثانية ممكنة وكلاهما موجبتان كليتان ، فإن النتيجة تكون ممكنة جزئية . وذلك يقين^(١٣) بانعكاس الصغرى . فإن كانت هى الممكنة عادت من الشكل الأول إلى ماصغراه ممكنة وكبراه مطلقة ، وقد تبين فيما سلف أن نتيجته ممكنة^(١٤) . فإن كانت الصغرى هى المطلقة عادت إلى ماصغراه فى الشكل الأول ، طلقة وكبراه ممكنة ، وقد تبين أن هذا أيضا ينتج ممكنة^(١٥) .

(١) يمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) يتبين ف ، ق : يبين ل ؛ يتبين م ، د ، د ، ش .

(٣) يتبين ف ، م ، د ، د : يبين ل ، ش ؛ يبين ق .

(٤) انظر الفقرة ١١٥ .

(٥) انظر الفقرة ١١١ .

39^b 17-25

(١٦٠) فإن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة وكان أيهما اتفق مطلقة - أعنى الكبرى أو الصغرى - وكانت السالبة هي الكبرى، فإن النتيجة تكون ممكنة . فإن كانت السالبة هي الممكنة كانت النتيجة ممكنة حقيقية ، وإن كانت السالبة هي المطلقة كانت النتيجة سالبة ممكنة بإشتراك الاسم - أعنى أنه ينتج نقيضتين سالبة / ضرورية وسالبة ممكنة ^(١٤) . فإن كانت السالبة هي الصغرى وكانت ممكنة أو كانتا ^(١٥) جميعا سالبتين ، فإنه لا يكون قياس إلا إذا انعكست الممكنة السالبة إلى الممكنة اللازمة عنها ^(١٦) ، لأنه يعود إما إلى ما هو من موجبتين وإما إلى ما كبراه سالبة وصغراه موجبة ^(١٧) .

ل ٤٣ و

39^b 26-39

(١٦١) وأما إذا كانت إحدى المقدمتين كلية والأخرى جزئية وكان كلاهما موجبتين أو كانت الكلية هي السالبة ^(١٨) الكبرى والجزئية ^(١٩) الموجبة ، فإنه يكون قياس برجوعها إلى الشكل الأول بانعكاس الجزئية الموجبة - على ما تبين - ونتيجته تكون هل نحو ما كانت نتيجة المقدمتين الكليتين ^(٢٠) . فإن كانت الموجبة هي الكلية والسالبة الجزئية وكانت الصغرى هي المطلقة الموجبة والكبرى السالبة الجزئية الممكنة ، فإنه يكون قياس ^(٢١) . وبيان ذلك يكون بقياس

(١٦٠) (٢) كاتال م ، كانت ف ، ق ، د ، ش .

(٣) عناف ، ق ، م ، د : - ل ، مهاش .

(١٦١) (٣) الكبرى والجزئية ف ، ق ، م ، د ، ش : والكبرى الجزئية ل .

(٤) انظر الفقرة ١١١ وأيضا الفقرة ١١٩ .

(٥) انظر الفقرة ١٢١ وأيضا الفقرات ١١٠ - ١١١ ، ١١٥ ، ١١٩ .

(٦) انظر الفقرة ١٢٣ وأيضا الفقرات ١١١ ، ١١٥ ، ١١٩ .

(٧) انظر الفقرة ١٢٣ .

الخلف . فليكن ^(١) كل بَ فهو جَ وبعض بَ ليس هو آ بإمكان ، فأقول إن بعض جَ ممكن ^(٢) أن لا يكون آ لأنه إن لم يكن هذا صادقا فنقيضه هو الصادق — وهو أن كل جَ هو آ بالضرورة — لأن هذه هي المناقضة في الجهة والكلية ، وقد كان معنا ^(٣) أن كل بَ فهو جَ بإطلاق ، فإذن ينتج في الشكل الأول أن كل بَ هو آ بالضرورة ، وقد كان معنا أن بعض بَ ليس ^(٤) هو آ بإمكان ، هذا خلف لا يمكن . وأما ^(٥) إن كانت الكبرى الجزئية هي الوجودية والصغرى هي الممكنة ، فإنه يكون قياس يبين بالافتراض . فإن كانت الصغرى هي السالبة وكانت مطلقة ، فإنه لا يكون قياس لأن خاصة الشكل الثالث أن لا تكون صفراء سالبة ^(٦) . وإن كانت ممكنة فإنه يكون قياس إذا انعكست إلى الموجبة — على ما سلف ^(٧) .

40* 1-3

(١٦٢) وإذا كانت كانتا المقدمتين مهماتين أو جزئيتين ، فإنه لا يكون

قياس . وبرهان ذلك هو البرهان المستعمل في الأصناف الكلية في هذا الباب — أعني في الممكن الصرف — وبذلك الحدود بأعيانها ^(*) .

(١) فليكن ل ، ق ، م ، د ، ش : فلتكن ف .

(٢) يمكن ف ، ق ، د ، ش : يمكن ل ، م .

(٣) معناه : مثال م ، د ، مناق ، ش .

(٤) ليس ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + آ ف .

(٥) وأما ف : فإما ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) انظر الفقرة ٧٦ -

(٧) انظر الفقرة ١٥٨ وأيضا الفقرة ١٢٢ .

(*) انظر الفقرة ١٠٦ .

تأليف الممكن والاضطراري في الشكل الثالث

(١٦٣) وإذا كانت^(١) كلتا المقدمتين كليتين وكانت إحدهما اضطرارية

40^a 4-5, 16

والأخرى ممكنة وكانتا مسموحتين ، فإنه يكون عن ذلك قياس ينتج نتيجة ممكنة . وذلك بين^(٢) بالانعكاس إلى الشكل الأول^(٣) .

(١٦٤) فإن كانت إحدهما موجبة والأخرى سالبة وكانت الموجبة هي

40^a 6-11,
21-38

الضرورية وهي الصغرى ، فإن النتيجة تكون سالبة ممكنة . وذلك بالانعكاس الموجبة ورجوع التأليف من^(٤) الشكل الأول إلى ما كبراه سالبة ممكنة وصغراه موجبة^(٥) ضرورية . فإن كانت السالبة هي الاضطرارية الكبرى ، فإن النتيجة

تكون سالبة ممكنة وسالبة مطلقة^(٦) يرجوعها بالعكس إلى ما كبراه في الشكل الأول سالبة ضرورية وصغراه موجبة ممكنة^(٧) . فإن كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية ، فإنه لا يكون قياس إلا بعكس السالبة الممكنة إلى الموجبة الممكنة . وإن كانت الصغرى سالبة ضرورية فإنه لا يكون قياس .

(١) (١٦٣) كانت ل ، ق ، م ، د ، ش وكانا ف .

(٢) بين ف ، ق ، م ، د ، ش : بين ل ، د — (ضمن فقرة) ش .

(٣) (١٦٤) من ف ، ق ، د ، م ، د ، ش .

(٤) موجبة ق ، م ، د ، ش : جزئية ف ، ل .

(٥) مطلقة (ح يد ل ، ل ، ق ، م ، د ، ش : ضرورية ف ، ل .

(٦) انظر الفقرة ١٢٦ .

(٧) انظر الفقرة ١٢٧ .

(*) انظر الفقرة ١٢٧ .

فالحدود التي تنتج الموجب هي الإنسان والثائم والفرس . وذلك أنه ولا ^(١) إنسان واحد فرس ^(٢) وكل إنسان ^(٣) يمكن أن يكون ثائماً ، والنتيجة فكل فرس ^(٤) يمكن أن يكون ثائماً . والحدود التي تنتج السالب الإنسان يقطان والثائم والفرس . وذلك أنه ^(٥) ولا فرس واحد إنسان يقطان ^(٦) وكل فرس ^(٧) يمكن أن يكون ثائماً ، والنتيجة ولا إنسان واحد / يقطان هو ثائم ^(٨) .

ف ٣٨ ط

40 a 39 -
40 b 12

(١٦٥) فإن كانت إحدى المقدمتين كلية والثانية جزئية وكانت كليهما موجبتين ، فإنه يكون قياس بالرجوع إلى الشكل الأول وتكون النتيجة ممكنة كماها في الأصناف التي ترجع إليها من الشكل الأول ^(١) . فإن كانت إحدى المقدمتين سالبة والأخرى موجبة وكانت السالبة هي الكبرى ، فإنه إن كانت اضطرارية فإن النتيجة تكون مطلقة أو ممكنة ، لأنها ترجع بالعكس إلى الصنف ^(٢) من الشكل الأول الذي ينتج هاتين النتيجةين إن كانت كلية وإن كانت جزئية فبالافتراض والخلاف ^(٣) . / وإن كانت السالبة هي الممكنة فإنها

ل ٤٣ ط

(١) إنسان ... فرس ف : فرس واحد إنسان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) إنسان ف : فرس ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ ما د .

(٣) فرس ف : إنسان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) ولا فرس . . . يقطان ل : ولا إنسان يقطان فرس ف ؛ والإنسان واحد فرس ق ؛

ولا إنسان واحد يقطان فرس يقطان م ، ش ؛ ولا إنسان واحد فرس د .

(٥) فرس ل : إنسان ف ، د ؛ يقطان إنسان ق ؛ إنسان يقطان م ، ش .

(٦) ترجع ل ، ق ، م ، د : يرجع ف ، ش .

(٧) الصنف ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : الثاني ل .

(٨) يوجد غلط هاهنا في الحدود وفي التأييف وذلك يوجد أيضا في الترجمة العربية ؛ فالحدود

التي توجد في نص أرسطو هي الفرس الثائم والإنسان والثائم ، والفرس الثائم هو الحد

الأصغر والإنسان هو الحد الأوسط .

(٩) انظر الفقرة ١٢٩ .

(١٠) انظر الفقرة ١٢٩ وكذلك الفقرة ١٢٧ .

تكون النتيجة ممكنة حقيقية ، كما لها في الصنف من القياس الذي يرجع ^(١) إليه في الشكل الأول . فاما إن كانت السالبة هي الصغرى فإنه إن كانت ممكنة كان قياس ^(٢) بمكسها إلى الموجبة الممكنة ، وإن كانت هي الضرورية لم يكن قياس . وذلك بين ^(٣) على نحو ما تبين إذا كانتا كليتان ، وبذلك الحدود بأعيانها ^(٤) .

- (١٦٦) فقد تبين متى يكون في هذا الضرب قياس ، وكيف يكون ، وأي نتيجة ينتج أى قياس ، وأياها تامة وغير تامة ، كالحال في الأصناف التي تكون في هذا الشكل . وهنا انقضى القول في جميع المقاييس المحلية .

(١) يرجع ل ، ق ، ش : ترجع ف ، م ، د .

(٢) قياس ل ، ق ، م ، د : القياس ف ؛ قياسا ش .

(٣) بين ف : بين ل ، ق ؛ بين م ، د ؛ (٥) ش .

(٤) انظر الفقرة ١٦٤ وأيضا الفقرة ١٢٧ .

الفصل ^(١) > الأول <

40^b18-22 (١٦٧) قال : وبين ^(٢) نحو ما قيل في الأشكال الوجودية أن جميع المقاييس التي في هذه الأشكال أيضا ترتقي إلى الشكل الأول الذي فيها . فأما أن جميع أجناس المقاييس الموجودة على الإطلاق ترجع كلها بأسرها إلى الشكل الأول ، فذلك بين إذا تبين أن جميع أجناس المقاييس الحلية هي هذه الثلاثة فقط وأن ^(٣) ماعداها من المقاييس أتى ليست بحلية فكلها مضطرة إلى الحماية .

40^b23-29 (١٦٨) فنقول : إن كل قياس بالجملة فهو إما بين إما أن الشيء موجود وإما أنه غير موجود . وكل واحد من هذين إما أن يكون ^(٤) كليا وإما جزئيا . وكل ما بين أن الشيء موجود أو غير موجود فأما أن يبينه على جهة الحمل وإما أن يبينه على جهة الاشتراط ، وإما أن يبينه بقياس مركب من هذين — وهو الذي يدعى بقياس الخلف . والغرض الآن إنما هو التكلم في المقاييس الحلية ، وشروط المنتج منها من غير المنتج على الإطلاق . فإنه إذا تبينت هذه تبينت المقاييس المضطرة ^(٥) إلى هذه في الإنتاج — وهو قياس الخلف والقياس الذي يكون بشرطة .

عنوان (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) بين ف : بين ل ؛ بين ق ، م ؛ (م) د ؛ بين ش ؛

(٣) ان ف ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ ان ل .

(٤) يكون ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ + ان ل .

(٥) الى . . . الإنتاج ف : في الإنتاج الى هذه ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(١٦٩) فنقول : إنه متى احتجنا أن نبين أن شيئا موجود في شيء - مثل أن نحتاج أن تبين أن \bar{A} محمولة على \bar{B} - إما على جهة السلب وإما على جهة الإيجاب ، فهو من الظاهر أنه يجب أن نأخذ في بيان ذلك على جهة الحمل أن شيئا موجود لشيء ومحمول على شيء . فإن أخذنا في ذلك أن \bar{A} محمولة على \bar{B} ، فمن البين أننا قد أخذنا الشيء في بيان نفسه ، وذلك مستحيل وغير مفيد علما زائدا في المطلوب . وكذلك إن أخذنا في ذلك قضية مباينة بالمحمول والموضوع للمطلوب ، فهو بين أيضا أنه ليس يلزم عنه شيء في المطلوب لا لإيجاب ولا سلب - مثل قولنا إن \bar{A} محمولة على \bar{B} لأن \bar{B} محمولة على \bar{D} . وإذا امتنع هذان الوجهان ، فلم يبق إلا أن يكون القول المأخوذ في بيان أن \bar{A} موجودة في \bar{B} إما قول مشارك له في أحد الطرفين أو مشارك لهما معا . ثم إن كان مشاركا لأحد الطرفين ، فلا يخلو أن يكون محموله هو محمول المطلوب بعينه وموضوعه غيره ، أو يكون موضوعه موضوع المطلوب ومحموله غيره ، أو يكون محمول المطلوب هو موضوعه أو موضوع المطلوب هو محموله . فإنه لا يخلو القول المشارك لأحد الطرفين من هذه الأقسام . ثم لا يخلو أيضا هذا المشارك^(٢) إما أن يوجد حكما واحدا بنفسه من غير أن يشاركه حكما آخر أو^(٣) قضية أخرى وإما أن يوجد مشاركا لقضية أخرى - وذلك من غير أن يتصل بالمطلوب . فإن أخذ المشارك لأحد طرفي

(١) قولنا : إن قول ل ، م ؛ إن يقول ق ، د ، ش .

(٢) ب ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + الألف .

(٣) المشارك ف ، ل ، ق ، م ، د ؛ + لأحد الطرفين من هذه الأقسام ثم ل ؛ لأحد

الطرفين من هذه الأقسام م ، ش ؛ الآخر لأحد الطرفين من هذه الأقسام د .

(٤) اول ، ق ، م ، د ، ش ؛ ر ف .

(د) المطلوب الذي هو آ و ب قضية واحدة فقط - مثل أن نأخذ أن آ مشاركة لـ ج - بحمل أحدهما على صاحبه ، فهو بين أنه ليس يلزم عن ذلك أن تكون آ مشاركة لـ ب - أي محمولة بإيجاب أو بسلب^(١٢) على ب - ما لم يشارك ج ب . وإن أخذنا آ مشاركة لـ ج و ج مشاركة لـ د بحمل بعضها على بعض ، فهو بين أيضا أنه يكون عن ذلك قياس إلا أنه لا يكون / قياس على المطلوب الذي طلب - أعني على وجود آ في ب أو سلبها عنه . وإو أخذنا الأمور المشاركة لأحد الطرفين إلى غير نهاية من غير أن يشارك الطرف الآخر^(١٣) - مثل أن نأخذ آ مشاركة لـ ج و الج لـ د والد لـ ه - فإنه ليس يلزم عن ذلك أن تكون آ مشاركة لـ ب إما بحمل إيجاب أو سلب ما لم يكن المشارك الألف مشاركا لـ ب . فإن القياس الغير محدود^(١٤) إنما يكون عن مقدمات غير محدودة - أعني أن القياس يكون على غير مطلوب محدود . / وأما القياس المحدود - أعني^(١٥) الذي يكون على مطلوب محدود - فإنه يجب أن يأتلف من مقدمات محدودة مشاركة لطرفي المطلوب ، ولذلك ما يجب أن يكون أقل القياس المحدود إنما يأتلف من مقدمتين تشتركان^(١٦) بحد أوسط وتختلفان^(١٧) بطرفي المطلوب وإلا لم يمكن أن يبين أن شيئا محمول على

ل ٤٤ د

ن ٣٩ د

١٠

(١) مشاركة ف ، ق ، د : مشترك ل ، م ، ش .

(٢) بسلب ف ، م ، د ، ش : سلب ل ؛ السلب ق .

(٣) بحمل ف ، م ، د ، ش : بحمل ل ؛ بحمل ق ؛ (هـ) د ؛ إن يحمل ش .

(٤) الإحرف ، ق ، م ، د : الإحرف ، ش .

(٥) محدود ف : المحدود ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) أعني ف : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧) تشتركان ف ، م : يشتركان ل ، ق ، د ، ش .

(٨) تختلفان ف ، م : يختلفان ل ، ق ، ش ؛ (هـ) د .

شيء من أجل حمل شيء على شيء — مثل أن تكون آ مشاركة للـجـ والـجـ مشاركة للـبـ ، فينبغي يجب أن تكون ألف^(١١) مشاركة للـبـ . فقد تبين من هذا أن كل قياس فإنه يكون من مقدمتين وثلاثة حدود — حد أصغر وأوسط وأكبر .

- ٥ (١٧٠) وأما أن كل قياس حملى مؤلف على مطلوب محدود فإنه يكون أحد هذه الثلاثة الأصناف من المقاييس الحلية — أعنى الشكل الأول والثاني والثالث — وأنه ليس يوجد شكل رابع ، فهو ظاهر من أن الحد الأوسط الذي يؤخذ مشاركا للطرفين — مثل أن نأخذ الجـ مشاركة للـبـ والألف اللذين هما طرفا المطلوب — لا يخلو من ثلاثة أحوال ، إما أن يكون موضوعا للطرف الأكبر محمولا للأصغر — مثل أن تكون آ مقولة على جـ و جـ مقولة على بـ — وهذا هو الشكل الأول ، أو يكون محمولا عليهما جميعا — وهذا هو الشكل الثاني — أو يكون موضوعا لهما — وهذا هو الشكل الثالث . وأما أن يؤخذ محمولا على الأكبر موضوعا للأصغر فليس يمكن ، لأن المحمول على الأكبر محمول على الأصغر إذ كان الأكبر محمولا في الطلب باطبع على الأصغر فيكون الشيء بعينه محمولا على نفسه ، وذلك مستحيل . ^(١٢) هذا إذا اعتبر الحد الأوسط بحسب المطلوب المقروض^(١٣) . وأما إذا اعتبر بحسب المشاركة فإنه ينتج غير المطلوب
- ١٥

(١١) ألف : آل ، ق ، م ، د ، هـ — ش .

(١٢) (١٧٠) الجـ ... اللـ ف : الجسيم مشاركة لـبـ ، ل ، ق ، ش ؛ اللـ مشاركة لـبـ ؛ الجيم مشاركة لـبـ .

(١٣) للأصغر ، ق ، م ، د ، هـ ، ش : للطرف الأصغر ل .

(١٤) هذا ... المفروض ل ، ق ، م ، د ، هـ ، ش : — ف .

الذى هو عكسه . فهو بهذه الجهة إن عد هذا التاليف شكلا وإسا كما يضمه جالينوس ، فإنما يكون ^(١١) صنفا من أصناف الشكل الأول على المطلوب غير مفروض لاشكلا رابعا ^(١٢) . ولذلك ليس تقع عليه فكرة بالطبع ، ولا يوجد في كلام قياىي ولا ^(١٣) برهاني ولا ظني . فقد تبين من هذا القول أن كل قياس حملي فإنه إنما يكون ضرورة أحد هذه الأصناف الثلاثة ، وإن كان المطلوب الواحد بعينه بين ^(١٤) بأوساط كثيرة — مثل أن يبين أن ألف موجودة في الب — بوجود آ في الج ^(١٥) والـج في اللد ، والـلد في الهـ والهـ في الب — فهو قياس مركب من واحد من هذه الأشكال الثلاثة أو من اثنين منها أو ثلاثة ^(١٦) .

41٥ 21-38

(١٧١) وأما أن قياس الخلف أيضا مركب من واحد من هذه الأشكال الثلاثة ومن القياس الشرطى ، فذلك يبين من أن قياس الخلف إنما يكون بسياقة الكلام فيه إلى المحال بقياس حملي ومن أن المطلوب فيه الأول إنما يلزم وبين بقياس شرطى — مثل أن نقول إن القطر إما أن يكون مشاركا لضلع المربع أو مباينا له ^(١٧) ، ثم تبين المستثنى من هذا القياس الشرطى — وهو أنه لا يكون مشاركا — بقياس حملي يؤدي إلى المحال . وذلك بأن نقول : لأنه إن كان مشاركا

(١) صفا . . . رابعا ف : قياسا على غير المطلوب المفروض ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) ولا ف : — ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) يبين ف : يبين ل ، ق ، يبين م ؛ (هـ) د ، ش .

(٤) الف ف : آل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) الب ف : بـل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٦) الج ف : جـل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٧) فهو ... ثلاثة ف : — ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٨) له ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

كانت نسبة مربع أحدهما إلى الآخر نسبة عدد مربع إلى عدد مربع ، فيلزم عن ذلك أن تكون نسبة مربع الضلع إلى مربع القطر نسبة عدد مربع إلى عدد مربع . وقد تبين في العاشرة^(١) من كتاب الاسطفسات^(٢) أن نسبة المربعين أحدهما إلى الآخر ليست نسبة^(٣) عدد مربع إلى عدد مربع — وهي نسبة الإثنين إلى الواحد

ل ٤٤ ظ

/ — هذا خلف لا يمكن . فإذا تبين أنه غير مشارك استثنيناه من القياس الشرطى الذى استعملناه أولاً — وهو قولنا القطر إما مياين وإما مشارك — فقلنا لكنه غير مشارك ، فهو ضرورة مياين ، وهذا هو القياس الشرطى المنفصل الذى يأتاقت من المتعاندات التامة العناد الذى متى استثنى^(٤) أحدهما أنتج مقابل^(٥) الثانى ، على ما قيل فى المقاييس الشرطية . فالجمال^(٦) — كما قلنا — فى هذا القياس يبين بقياس جملى ، والمطلوب يبين بقياس شرطى .

(١٧٢) وأما القياس الشرطى فإنه تبين أيضاً من أمره أنه لا يستثنى عن القياس الجملى ، وذلك أن القياس الشرطى جنسان أولان . أحدهما القياس المتصل ، وهو الذى يتركب من المتلازمات ويرتبط بمحروف الشرط التى تعطى الاتصال — مثل قولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . والثى الذى يلزم عنه الشىء يسمى المقدم ، واللازم التالى ، وهو صنفان ، أحدهما يستثنى فيه

(١) العاشرة ل : الاول ف ، ق ، م ، د — د ، ش .

(٢) نسبة ف : كنسبة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) استثنى ف ، ق ، م ، د ، ش : استثنى ل .

(٤) مقابل ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٥) فالجمال ف ، ق ، م ، د ، ش : والجمال ل .

(٦) انه ل ، ق ، م ، د ، ش : لانه ف .

(٧) انظر كتاب الاسطفسات لاطليس المقالة العاشرة .

المقدم بعينه فينتج التالي بعينه ^(١) — مثل قولنا لكن الشمس طالعة فالنهار موجود — والثاني يستثنى فيه . مقابل التالي فينتج مقابل المقدم — مثل قولنا لكن النهار غير موجود فالشمس ليست بطالعة . والجنس الثاني الشرطي المنفصل ، وهو ^(٢) يتركب من المعاندة التامة العناد وتقرن ^(٣) به حروف الشرط التي تدل على الانفصال — مثل قولنا هذا الوقت إما ليل وإما نهار . وهذه أربعة أصناف .

وذلك أنه يستثنى فيه المقدم بعينه فينتج مقابل التالي ، ويستثنى فيه التالي / بعينه فينتج مقابل المقدم ، ويستثنى فيه مقابل المقدم فينتج التالي ، ويستثنى فيه مقابل التالي فينتج المقدم . وذلك أنا قد نقول : لكنه ليس بليل فهو نهار ، ولكنه ليس بنهار فهو ليل ، أو لكنه ليل فليس بنهار ، أو لكنه نهار فليس بليل .

ف ٣٩ ظ

(١٧٣) وإذا كانت أجناس القياسات الشرطية ^(٤) الأول هي هذان الجنسان فكلاهما إذا توأم الأمر فيهما ظهر أن المطلوب فيهما هو الذي يبين ^(٥) فيها بجهة الشرط . وأما المستثنى فإنه يحتاج إلى أن يبين بقياس حمل في الشرطي المنفصل والمتصل ، إذا كان التعاند والانفصال فيها بينا بنفسه . وذلك أنه إذا كان الإنفصال فيها بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه ، كان اللازم بينا بنفسه . وذلك ظاهر جدا في الشرطي المنفصل ، فإنه إذا كان التعاند بينا بنفسه والمستثنى بينا بنفسه فالمطلوب بين بنفسه ، لأنه إن كان بينا أن العالم لا يخلو أن

(١) بعينه ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ، — ف .

(٢) هوف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ، — الذي ل .

(٣) تقرن ف : يقرن ل ، ق ، د ، د ، ش ؛ يقرن م .

(٤) الشرطية ف ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ — ل .

(٥) يبين : يبين ف ، ق ؛ يبين م ، د ؛ (هـ) ل ، ش .

يكون إما محدثاً وإما قديماً وكان ^(١٦) بينا بنفسه أنه ليس بقديم ، فكونه محدثاً ^(١٧) بين بنفسه ضرورة . ويشبه أن يكون الأمر كذلك في الشرطي المتصل ، فإنه إذا كان وجود الحركة بينا بنفسه ووجودها عن الطبيعة بينا بنفسه من غير وسط فوجود الطبيعة بين . وكذلك إن كانت أفعال النفس بينة الوجود بنفسها وبينة الوجود عن النفس ^(١٨) فالنفس بينة الوجود بنفسها . وكذلك إن كانت الحركة معلومة الوجود ومعلوم بنفسه وجودها عن محرك ، فالمحرك معلوم الوجود بنفسه . وإن كان مدم الحركة في شيء ما بين الوجود بنفسه ، فعدم المحرك هنالك بين الوجود بنفسه . وبالجملة فانت إذا تأملت البراهين التي تخرج مخرج الشرط في العلوم — وذلك في المطلوبات بالطبع — وجدت إما الاتصال فيها بينا بوسط وإما الاستثناء ، وهذا إنما يلزم في المقاييس الشرطية التي ليست هي عملية بالقوة وهي الشرطية الحقيقية . وأما التي هي بالقوة حماية فذلك عملية أخرجت مخرج الشرط . ولذلك أمكن في هذه أن يبين بها المطلوب بذاتها ومفردة بزيادة مقدمة . وهذا النوع من الشرطيات هو الذي يشارك المقدم التالي بمحد ^(١٩) واحد . وقد تقصينا ذلك في قول أفرديناه لذلك ^(٢٠) .

١٥ (١٧٤) وأما إذا كان الأمران في القياس / الشرطي معلومين بأنفسهما ، فإنه لا يستعمل أصلا في بيان شيء مجهول بالطبع ، وإن كانت قد تستعمل في بيان

41*39-

41^h 1

ل ٤٥ و

(١) كان ف ، ق ، م ، د ، ش : ذلك ل .

(٢) محدثا ل ، ق ، م ، د ، ش : محدث ف .

(٣) النفس ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + بنفسه ل ، ش + بينة بنفسه د .

(٤) بمحد ل ، ق ، م ، د ، ش : بجزء ف .

(٥) لذلك ف ، ق ، م : إلى ذلك ل ، د ، ش .

(٦) انظر « القول في القياس الحمل والشرطي ونقد القياس الاتقاني الشرطي عند ابن سينا »

في « مسائل في المنطق والمابجيات » ، النشرة المذكورة ، ص ٣٠٣ - ٣١٠ .

ما هو أقل خفاء من المجهول بالطبع — مثل استعمال الاستقراء وما أشبهه . وليس لقائل أن يقول إنه كما قد تكون المقدمتان في القياس الحملى معلومتين بأنفسهما والنتيجة مجهولة ، كذلك قد يتفق أن يكون الأمر في القياس الشرطى — أعنى أن تكون المقدمتان معلومتين بأنفسهما ، الشرطية والمستثناة ، وتكون النتيجة مجهولة — فإنه إنما اتفق أن كانت المقدمتان في القياس الحملى معلومتين والنتيجة مجهولة لأن المقدمتين لم تتألف بعد في الذهن التأليف الذى يلزم عنه النتيجة . وأما المقدمتان في القياس الشرطى فإنها ليست محتاجة إلى التأليف في لزوم ما يلزم عنها ^{لأن} اللزوم هو أحد المقدمات ، ولذلك لا يدخل تحت حد القياس — كما ظن أبو نصر — إذ اللزوم في القياس الحملى يتولد عن المقدمتين ، وهو في القياس الشرطى أحد ما يوضع . فإذ قاله أبو نصر من أنه يدخل تحت حد القياس لكونه من مقدمتين إحداهما المقدم والثانى اللزوم ليس بصحيح ، لأن اللزوم ليس هو جزءا من القياس وإنما هو تابع . ولو كان القياس الشرطى قياسا ، لكان يوجد قياس من مقدمة واحدة لأن اللزوم هو فعل القياس^١ . فهكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضع من^(٢) أرسطو ، لا على ما يقوله في ذلك أبو نصر ولا على ما يشكك^ك في ذلك^٣ عليه ابن سينا . وبالجملة فبالاستقراء الذى أرشدنا إليه يظهر ما يقوله أرسطو في هذا الأمر ظهورا بينا ، لأنه قد تبين من قولنا أن كثيرا من الأشياء المعلومة بأنفسها — مثل وجود النفس وغيرها — إنما علمناها بهذا النحو من البيان . ومحال أن يكون طريق واحد بعينه يستعمل في الوقوف على المعلوم بنفسه والمجهول بالطبع .

(١) (١٧٤) لان... القياس ف : — ن ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) من : عن ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) في ذلك ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

وهي أن كل لذة خير . فإن أخذت المقدمة مهملة — وهو أن اللذة خير — لم تأمن^(١) أن تكون هذه المهملة تصدق من اللذات على غير اللذة الموسيقية ، فلا يتضمن المطلوب — وهو أن اللذة الموسيقية خير . وكذلك إن صرحنا أيضا فيها بالسور الجزئي ، فقلنا بعض اللذات خير . ولذلك إن أتجت أمثال هذه دائما ، فغير المطلوب — مثل أن يكون قولنا بعض اللذات خير صادقا على لذة العلم . وكذلك المهملة نتج عن ذلك أن لذة العلم خير^(٢) ، إلا أنه^(٣) ليس هو المطلوب . وأما إن أخذ المطلوب نفسه فهو بين أنه ليس يكون قياس . فملا بد في القياس المنتج من أن يكون الطرف الأصغر منطويا تحت الأوسط انطواء الجزئي في الكل^(٤) حتى تكون نسبة إحداهما^(٥) إلى الأخرى^(٦) هي نسبة الجزء إلى الكل ، وذلك بالفعل في الشكل الأول وبالقوة في الشكل الثاني والثالث ومن هنا تبين^(٧) أنه واجب أن تكون المقدمة المنطوية تحت المقدمة الكلية موجبة ، لأنها إن كانت سالبة لم تتطو تحتها ، ولا وجدت فيها هذه النسبة . ولذلك كان معنى المقول على الكل الذي يتضمن هذه النسبة موجودا بالفعل في الشكل الأول وفي الثاني والثالث بالقوة^(٨) .

41b 23-27

(١٧٧) فقد تبين من هذا القول أن كل قياس فواجب أن تكون فيه مقدمة كلية وموجبة ، وأن النتيجة الكلية إنما تبين عن مقدمات كلية ، وأن النتيجة

(١) تأمن ف ، م : يأمن ل ، ق ، د ، ه ، ش .

(٢) إلا أنه ف : لأنه ل ، ق ، م ، د ، ه ، ش .

(٣) الكل ف : الكل ل ، ق ، م ، د ، ه ، ش .

(٤) إحداهما ف : أحدهما ل ، ق ، م ، د ، ه ، ش .

(٥) الأخرى ف ، م : الأخرى ل ، ق ، د ، ه ، ش .

(٦) تبين ف ، م ، د ، ه ، ش : يبين ل ، ق ، د ، ه ، ش .

(٧) وفي ... بالقوة ف ، ق ، م : وبالقوة في الشكل الثاني والثالث ل ، ق ، د ، ه ، ش .

بالقوة د ، ه ، ش : وفي الثاني والثالث بالقوة ش .

الجزئية قد تبين عن مقدمتين إحداهما جزئية - وذلك في الشكل الأول والثاني -
وقد تبين عن مقدمتين كليتين - وذلك في الشكل الثالث . وإذا / كان ذلك
كذلك فالنتيجة الكلية لا تبين ضرورة^(١١) إلا عن مقدمتين كليتين . وأما النتائج
الجزئية فقد تبين عن الصنفين جميعا - أعنى عن الكليتين وعن الكلية والجزئية .

ل ٤٥ ط

• (١٧٨) وهو بين أيضا أنه واجب أن تكون كلتا المقدمتين أو إحداهما 41^b28-33

شبيهة في جهتها وكيفيةها بالنتيجة - أعنى أنه إن كانت النتيجة ضرورية أو ممكنة
أو مطلقة ، فإنه إما أن تكون كلتا المقدمتين بتلك الجهة أو إحداهما - وذلك
في المقاييس التي تنتج نتيجة واحدة ، وهي المنتجة بما تتضمن من معنى المقول
على الكل .

١٠ (١٧٩) وهو بين أيضا مما قيل متى يكون قياس منتج ومتى يكون غير 41^b33-35

منتج ، والمنتج أيضا متى يكون ناقصا ومتى يكون تاما ، وأنه متى كان قياس حملي
فبالضرورة أن تكون الحدود فيه مرتبه أحد تلك الأئحاء الثلاثة التي وصفنا .

(١٨٠) وهو بين أيضا أن كل نتيجة فإنها تكون بثلاثة حدود لا أقل من 41^b36-42^a7

ذلك ولا أكثر ، إن لم تكن النتيجة الواحدة بعينها تبين بمقاييس كثيرة . وذلك

١٥ يكون على ضربين ، أحدهما أن تكون النتيجة الواحدة بعينها تبين بمقاييس كثيرة
كل واحد منها كان في إنتاج النتيجة - أعنى مفردا وبذاته . وتعلم^(١٢) أن ذلك
ممكن بنحوين ، أحدهما مثل أن تبين نتيجة هـ مثلا بمقدمتي آ ب على حدة
وبمقدمتي ج د على حدة ، أو بمقدمتي آ ب على حدة وبمقدمتي آ ك على حدة

(١١) (١٧٧) ضرورة ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ ضرورية ل .

(١٢) (١٨٠) تعلم ف ؛ لتعلم ل ؛ لتعلم ق ؛ لتعلم م ؛ لتعلم د ؛ لتعلم ش .

أو بَ لَ على حدة . والضرب الثاني أن تكون المقدمتان المتجتان للنتيجة المفروضة نتأج عن مقدمات أخر إما كلاهما وإما إحداها . مثال ذلك أن تكون نتيجة هـ منتجة بمقدمتي آ و بَ وتكون مقدمة آ منتجة بمقدمتي دَ هـ ومقدمة بَ منتجة بمقدمتي وَ زَ ، أو تكون مقدمة آ منتجة بمقدمتي دَ هـ وتكون مقدمة بَ مينة بالاستقراء أو بنسبة بنفسها من أول الأمر . فعلى الجهة الأولى تكون المقاييس كثيرة والنتيجة واحدة . وعلى هذه الجهة تكون المقاييس كثيرة والنتائج كثيرة لأنها في هذا المثال ثلاثة ، وهي هـ التي هي النتيجة الأخيرة ، و آ و بَ اللذان هما مقدمتا نتيجة هـ ، ونتيجتا مقدمتي دَ هـ و زَ و . فأما متى لم تكن مقاييس كثيرة لنتيجة واحدة وإنما هو قياس واحد ، فإنه لا يمكن أن تكون ^(٢) نتيجة واحدة عن أكثر من ^(٣) حدود ثلاثة ^(٤) ، لأنه قد تبين هاهنا ^(٥) أنه لا يكون قياس عن أقل من مقدمتين .

42 « 8-24
ف ٤٠ ظ

(١٨١) فلنزل أنه يكون / عن قياس واحد نتيجة واحدة من أربع مقدمات وستة حدود — مثل أن نزل أن هـ مثلا منتجة ^(٦) عن مقدمتي آ بَ ومقدمتي جَ دَ . ولأنه قد تبين أنه إن كان مزما أن يكون عن مقدمتي آ بَ قياس أن تكون نسبة إحداها إلى الأخرى نسبة الجزء إلى الكل . فإن كانت نسبة إحداها إلى الأخرى نسبة الجزء إلى الكل ، فإنه يكون عنهما ضرورة نتيجة .

(١) مقدمة ل ، ق ، م ؛ المقدمة ف ؛ مقدمة ا د ؛ مقدمته نتيجة ش .

(٢) تكون ف ، م ؛ يكون ل ، ق ، ش ؛ (٥) د .

(٣) حدود ثلاثة ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ ثلاثة حدود ل .

(٤) هاهنا ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) (٢٨١) منتجة ف ؛ نتيجة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) انظر الفقرة ١٧٦ .

- فإن كانت عنهما نتيجة ، فلا تخلو من ثلاثة أحوال إما أن يكون عنهما نتيجة هـ المفروضة ، وإما أن تكون النتيجة إحدى مقدمتي جـ د ، وإما أن تكون شيئا آخر غير هذين . ثم في كل واحد من هذه الأحوال الثلاثة لمقدمتي آ ب لا تخلو أيضا مقدمتا جـ د من أن تكون نسبة إحداهما إلى الأخرى نسبة الكل إلى الجزء^(٤) ، أو لا تكون^(٥) . فإن كانت فتجدت عنهما ضرورة نتيجة هـ . ثم هذه النتيجة أيضا لا تخلو من تلك الثلاثة الأحوال إما أن تكون نتيجة هـ المطلوبة ، وإما أن تكون النتيجة إحدى مقدمتي آ ب ، وإما أن تكون النتيجة شيئا آخر غير هذين . فإن كانت النتيجة الحادثة عن مقدمتي آ ب هي نتيجة هـ المطلوبة وكانت عن مقدمتي جـ د نتيجة ما بأن تكون نسبة إحداهما إلى الأخرى نسبة الكل إلى الجزء ، فإنه إن كانت تلك النتيجة هي نتيجة هـ أو هي إحدى مقدمتي آ ب فإنه تكون قياسات كثيرة على نتيجة واحدة ، / وذلك شيء غير ممنوع . وإن كانت نتيجة مقدمتي جـ د غير نتيجة هـ وغير إحدى مقدمتي آ ب فإنه تكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة غير متصل بعضها ببعض . وأما إن لم تكن نسبة مقدمتي جـ د إحداهما إلى الأخرى نسبة الكل إلى الجزء ، فإنه ليس يكون لها غناء في نتيجة هـ إلا أن تؤخذ على جهة الاستقراء لتصحيح مقدمتي القياس أو لستر النتيجة وإخفاها أو لغير ذلك من الأشياء التي تؤخذ لها^(٦) المقدمات التي ليست ضرورية في الإنتاج — على ما تبين في الثامنة من الجدل .

ل ٤٦ ر

(٤) الكل ... الجزء ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ الجزء إلى الكل ل .

(٥) تكون ف ، م ؛ يكون ل ، ق ، د ، د ، ش .

(٦) الأحوال ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ الأحوال ف .

(٧) ترخف م ؛ يؤخذ ل ، ق ؛ يوجد د ، ش .

(٨) لصال ؛ لف ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٩) انظر تلخيص كتاب الجدل الفقرات ٣٠٣ - ٣١٧ .

42*25- 30

(١٨٢) فهذا ما يلزم متى فرضنا أن نتيجة مقدمتي آ ب هي ه . وأما إن كانت نتيجة مقدمتي آ ب غير اله^(١) وغير إحدى مقدمتي ج د ، فإنه أيضا لا يتخلو أن تكون نتيجة مقدمتي ج د إما نتيجة ه ، وإما إحدى مقدمتي آ ب ، وإما شيئا آخر غير هذين ، وإما أن تكون مقدمتا ج د غير متجة أصلا . فإن كانت نتيجة مقدمتي آ ب غير اله^(٢) وغير إحدى مقدمتي ج د وكانت نتيجة مقدمتي ج د غير اله^(٣) وغير إحدى مقدمتي آ ب ، فإنه ليس يكون قياس على مطلوب واحد فضلا على المطلوب وتكون مقاييس كثيرة . وإن كانت نتيجة مقدمتي ج د هي اله^(٤) ، فإنه أيضا تكون مقاييس كثيرة على مطالب كثيرة . وإن كانت نتيجة مقدمتي ج د إحدى مقدمتي آ ب ، فإنه تكون^(٥) أيضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد إلا أنه غير المطلوب . وإن كانت مقدمتا ج د غير متجة فإنه لا يكون لها غناء في نتيجة مقدمتي آ ب مع أن نتيجة مقدمتي آ ب هي غير المطلوب . وأما إن كانت نتيجة مقدمتي آ ب إحدى مقدمتي ج د ، فإن مقدمتي ج د لا يتخلو أيضا من تلك الثلاثة الأحوال^(٦) إما أن تكون متجة له ، وإما لإحدى مقدمتي آ ب ، وإما لشيء آخر غيرها . فإن كانت نتيجتهما ه فإنه تكون مقاييس كثيرة على المطلوب الواحد، وقد تبين أن ذلك غير ممتنع . وإن كانت نتيجتهما إحدى مقدمتي آ

(١) (١٨٢) الهـ ف : هـ ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) الهـ ف : هـ ق ، م ، ش ؛ ل ، د .

(٣) تكون ف ، م : يكون ل ، ق ، ش ؛ (هـ) د .

(٤) الاحوال ل ، ق ، م ، د ، ش : احوال ف .

(٥) انظر الفقرة ١٨١ .

بَ فإنه يكون البيان دورا ، ولا يكون هنالك قياس على المطلوب . وإن ^(١) كانت
 نتيجهما — أعنى مقدمتي جَ دَ — غير اله ^(٢) وغير إحدى مقدمتي آ بَ ، فإنه
 تكون أيضا مقاييس كثيرة على مطلوب واحد ، إلا أنه غير المطلوب . وأما إن
 كانت مقدمتا جَ دَ غير متباعدة أصلا ، فإنه ليس يكون لها غناء في الإنتاج
 • ويكون باطلا ، ويكون هنالك قياس واحد لكن على غير المطلوب .

•

(١٨٣) فقد تبين أن جميع الوجوه التي يمكن أن يتصور بها أن مطلوبها
 واحدا يبين عن قياس واحد مركب من أكثر من مقدمتين مستحيلة ^(٣) . وبهذا بعينه
 يبين ^(٤) أنه لا يمكن أن يبين مطلب واحد بقياس واحد هو مركب من أكثر من
 ثلاثة حدود ، وذلك ما قصدنا بيانه . وإذ تبين أن كل قياس بسيط فإنه لا يكون
 من أكثر من ثلاثة حدود وكانت الثلاثة الحدود ^(٥) هي مقدمتان فقط ، فكل
 قياس لا يكون بأكثر من مقدمتين وثلاثة حدود . وقد كان تبين أنه لا يكون
 بأقل . فكل قياس بسيط فلا يكون بأكثر من ثلاثة حدود ولا بأقل .

١٠

42^a 31-40

(١٨٤) وإذا تبين هذا فهو بين أيضا أن كل قياس بسيط أو مركب من
 مقاييس بسيطة تام التركيب غير ناقص منه مقدمة من المقدمات الضرورية في
 النتيجة الأخيرة فهو مؤلف من مقدمات أزواج وحدود أفراد لأن الحدود أكثر من
 المقدمات بواحد ، وأنه أي قياس كان بهذه الصفة ولم تكن مقدماته أزواجا فإنه

١٥

42^b 1-5

(١) وان ل ، ق ، م ، د ، ش : فان ف .

(٢) اله ف : د ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) (١٨٣) مستحيلة ل ، ق ، م ، د ، ش : مستحيل ف .

(٤) يبين ل ، م ، د ، ش : تبين ف ، ش ؛ بين ق .

(٥) الحدود ل ، ق ، م ، د ، ش : حدود ف ؛ — (ضمن فقرة) ش .

- غير منتج إلا أن / يكون أخذ فيه مقدمة ليست ضرورية في الإنتاج أو حذف منه بعض المقدمات الضرورية ، وخاصة هذا القياس أن تكون النتائج فيه نصف المقدمات ، لأن عن كل مقدمتين نتيجة . والقياس المركب الذي بهذه الصفة يسمى الموصول ، وهو الذي يصرح فيه - كما قلنا - بجميع المقدمات الضرورية في إنتاج المطلوب ويصرح فيه بالمقدمات الوسط مرتين ، مرة من حيث هي نتائج ، ومرة من حيث هي مقدمات - وأهني بالوسائط المقدمات التي بين المطلوب الأول وبين المقدمات الأول التي اشتقت منها الأقيسة البسائط التي إليها يخل القياس المركب ، وهي المعروفة بنفسها - مثل أن نبين أن آ موجودة في ب بمقدمتي ج و د وتبين كل واحدة / من هاتين المقدمتين بمقدمتين أيضا . مثال ذلك أن يبين مقدمة ج بمقدمتي هـ ز ومقدمة د بمقدمتي ح ك وتكون مقدمات هـ ز ح ك الأربعة بيئة بنفسها ، فتكون جميع مقدمات هذا القياس ما خلا هذه الأربع مرة هي نتائج ومرة هي مقدمات - أعني نتائج بالإضافة إلى ما تحتها ، مقدمات بالإضافة إلى ما فوقها .

- (١٨٥) وأما القياس المركب الذي يسمى الموصول - وهو الذي إنما يصرح فيه إما بجميع المقدمات فقط دون النتائج اللازمة عنها وإما ببعض المقدمات - فإنه من جهة أنه ليس يصرح فيه بجميع المقدمات تكون خاصته أن الحدود التي فيه تزيد أبدا على المقدمات بواحد إلا أنه ليس تكون المقدمات أبدا أزواجا والحدود أفرادا كما كانت في القياس المركب الموصول ، بل خاصة هذا أنه متى كانت المقدمات أزواجا كانت الحدود أفرادا ومتى كانت المقدمات أفرادا

كانت الحدود أزواجاً ، لأن هذه هي خاصة الأعداد التي يزيد^(١) أحدهما على الآخر بواحد ، فتي كانت المقدمات أفراداً والحدود أزواجاً وزيد هناك فرد آخر انعكس الأمر ، فعادت^(٢) المقدمات أزواجاً والحدود أفراداً .

(١٨٦) ولما كان يلحق هذا القياس أن المقدمات فيه يتصل بعضها

42b 17 - 27

- ببعض إذ ليس محمول بينهما^(٣) النتائج التي يصرح بها في القياس الموصول بل تحذف هاهنا حذفاً ، وجب أن تحدث^(٤) فيه مع كل ثلاثة حدود نتيجة . فمنها ما لها غناء في إنتاج المطلوب ، ومنها ما ليس لها غناء - وهي النتائج المسمّاة قوائد . وإذا كان هذا هكذا كانت النتائج الحادثة في هذا القياس أكثر كثيراً من الحدود والمقدمات - أعنى متى كانت الحدود أكثر من أربعة . ومتى زيد حد واحد تزيد نتائج أقل من الحدود التي زيد عليها الحد الواحد ، لأنه لا يجتمع من الحد المزيد ومن الحد الذي يلبه نتيجة ، وإنما يجتمع منه ومن الحد الثالث ، ثم منه ومن الرابع ، وهكذا إلى آخر الحدود ، وسواء كان الحد المزيد في الطرف الأسفل - وهو أن يكون موضوعاً للوضوع^(٥) الأول - أو في الطرف الأعلى - وهو أن يكون محمولاً على المحمول الأخير - أو كان أيضاً مزيداً في الوسط ، وذلك أنه إذا كان في الوسط ، عمل^(٦) أيضاً مع الحدود التي فوقه والتي تحته نتائج ما خلا

(١) يزيد ، ق ، م ، د ، ش : يربدل .

(٢) فعادت ف : فعادت ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) بيناتق ، م ، د ، ش : بينهما ف ، ل .

(٤) تحدث ل ، م : تحذف ف ؛ يحدث ق ، ش ؛ (هـ) د .

(٥) للوضوع ف ، ق ، م ، د ، ش : للوضوع ل .

(٦) عمل ف ، ق ، م ، د ، ش : يجول ل .

الحدين اللذين يليانه اللذين أحدهما من فوق والآخر من أسفل . مثال ذلك أنه إذا كانت معنا حدود أربعة — وهي حدود آ ب ج د — فإنه يكون عن هذه الحدود ثلاث نتائج نتيجة لحدود آ ب ج^(١٤) ، ونتيجة لحدود آ ج د^(١٥) ، ونتيجة لحدود ب ج د . فإن زيد عليها حد واحد — وهو مثلاً هـ — حدثت ثلاث نتائج — نتيجة لحدود هـ د ج ، ونتيجة لحدود هـ ج ب ، ونتيجة أيضاً لحدود هـ د آ — فتكون أكثر من الحدود وتكون النتائج الحادثة عن الحد المزيد أقل من الحدود التي أضيف إليها الحد المزيد بواحد .

(١٨٧) فهذه السبارات يمكن أن يوقف^(١٤) على معرفة نوعي القياس المركب الموصول والمفصول ، فإنه إذا لم تلف فيه^(١٥) هذه الخواص ولم تكن هنالك مقدمات زيدت لغرض من الأغراض التي تزد فيها^(١٦) المقدمات التي ليس لها غناء في إنتاج المطلوب ، فهو بين أن القول ليس بقياس مركب أصلاً لا موصول ولا مفصول . وما وجدت فيه خواص الموصول فهو موصول ، وما وجدت فيه خواص المفصول فهو مفصول .

(١٤) معال ، ق ، م ، د ، د ، ش : مع ف .

(١٥) ج ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : ب د ل .

(١٦) لحدود ف ، ق ، م ، د ، د : ل ، (ضمن فقرة) ش .

(١٧) (١٨٧) فهذه ف : فهذه ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(١٨) يوقف ف ، م ، ش : توقف ل ، ق ، د .

(١٩) فيل ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ف .

(٢٠) فيال ، م : فيف ، ق ، د ، د ، ش .

(٢١) موصول ... مفصول ف : موصولاً ولا مفصولاً ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

[فصل]

(١٨٨) ولأن ضروب النتائج التي تكون عن المقاييس عندنا معلومة وفي

42b 28-32

كم من شكل تكون النتيجة الواحدة بهيئتها وفي كم من صنف في ذلك الشكل تكون ، قد يظهر لنا من ذلك أى ضرب من ضروب النتائج والمطلوبات يكون وجود^(١) القياس عليه أصعب وأى ضرب من ضروب النتائج يكون وجود القياس عليه أهمل ، لأنه من البين أن الضرب الذي يتبين^(٢) عن مقاييس أكثر أشكالاً وأكثر أصنافاً من أصناف / الشكل الواحد بهيئته أهمل من التي تتبين عن مقاييس أقل / أشكالاً وأقل أصنافاً .

ف ٤١ ظ

ل ٤٧ ر

(١٨٩) فأما الموجب الكلي فقد تبين أنه لا يبين إلا^(٣) في الشكل الأول .

42b 33-

43 a 11

وذلك في صنف واحد منه^(٤) . وأما السالب الكلي فقد تبين أيضاً أنه يبين^(٥) في شكلين - في الأول وفي الثاني - ويبين في الأول في صنف واحد فقط وفي الثاني في صنفين اثنين^(٦) . وأما الموجب الجزئي فقد تبين أيضاً أنه ينتج في الشكل الأول والثالث ، أما في الشكل الأول ففي صنف واحد منه ، وأما في^(٧)

(١) وجود ل ، ق ، م ، د ، ش : - ف .

(٢) يتبين ف : يبين ل ، ش ؛ تبين ق ، م ، د .

(٣) لا ف ، ق ، م ، د ، ش : ل .

(٤) يبين ل ، م : يتبين ف ، د ؛ تبين ق ، ش .

(٥) الأول في ل ، ق ، م ، د ، ش : الاصل ف .

(٦) ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + الشكل ل .

(٧) انظر الفقرة ٣١ .

(٨) انظر الفقرة ٣٢ والفقرة ٤٧ .

الثالث ففى ثلاثة أصناف منه ^(٤) . وكذلك تبين أن السالب الجزئى ينتج فى الأشكال كلها ، أما فى الأول ففى صنف واحد ، وأما فى الثانى ففى صنفين ، وأما فى الثالث ففى ثلاثة أصناف ^(٥) . وإذا كان هذا كله كما وصفنا فظاهر أن أعسرها إثباتا هو الموجب الكلى إذ كان يثبت بطريق واحد ، وأنه أصمها كلها إبطالا إذ كان يبطل بإثبات السالب الجزئى . والسالب الجزئى أسهلها إثباتا ، إذ كان يثبت بأكثرها طرقا وأبضا فإنه يثبت بالسالب الكلى . وبالجملة فإبطال الكلى أسهل من إثباته ، إذ كان يبطل بثبوت نقيضه — وهو الجزئى — وبثبوت مضاده — وهو الكلى . والسالب الكلى يثبت فى شكلين ويبطل فى شكلين إلا أن إبطاله أسهل من إثباته ، وذلك أنه يبطل بإثبات الجزئى الموجب والكلى الموجب ويثبت بجهة واحدة — وهو إنتاجه نفسه . وأما المطلوبات الجزئية فإثباتها أسهل من إبطالها ، وذلك أنها تثبت من جهتها أنعمها وهى تبين ^(٦) بأشكال كثيرة وفى أصناف كثيرة ومن جهة إثبات الكلى الذى ^(٧) يشتمل عليها وتبطل ^(٨) من جهة الكلى المناقض لها فقط . ولذلك كان أعسرها إبطالا هو السالب الجزئى ، إذ كان إنما يبطل بأعسرها إثباتا — وهو الموجب الكلى .

(٤) تبين ل ، م ، د ، ش : تبين ف ، ق .

(٥) الذى ل ، ق ، م ، د ، ش : التى ف .

(٦) تبطل ف ، م : يبطل ل ، ق ، ش ، (٥) د .

(٧) انظر الفقرات ٣٥ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ .

(٨) انظر الفقرات ٣٥ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧١ .

43ⁿ 12-16

(١٩٠) وبالجملة فإثبات الموجب أعمر من إثبات السالب ، وذلك أن السالب الجزئى يتبين^(١) بطرق أكثر من الطرق^(٢) التى يتبين^(٣) بها الموجب كجزئى وكذلك السالب الكلى يتبين بطرق أكثر من التى يتبين بها الموجب^(٤) الكلى . ولأن إثبات السلب هو إبطال الوجود ، فعمل هذه الجهة قد يصحح أن يقال إن الإبطال أسهل من الإثبات . وأما إذا أخذ الإثبات والإبطال للكلى والجزئى ، كان إبطال الكلى أسهل من إثباته والجزئى بالعكس .

43ⁿ 17-19

(١٩١) فقد تبين مما قبل كيف يكون ترتيب الحدود فى المقاييس ، ومن كم من حد ومن كم من مقدمة يكون ، وكيف ينبغى أن تكون نسبة المقدمات بعضها إلى بعض ، وأى مطلوب يبين^(٥) فى أى شكل ، وما يبين منها فى أشكال قابلة وما يبين منها فى أشكال كثيرة . وهنا انقضى الفصل الأول من هذه المقالة .

(١) (١٩٠) يتبين ف ، م ، د ، ش : يبين ل ؛ يتبين ق .

(٢) الطرق ف : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) يتبين ف ، م ، د ، ش : يبين ل ؛ يتبين ق .

(٤) الجزئى الموجب ف ، ق ، م ، ش : - ل ، د .

(٥) (١٩١) يبين ل ، ق ، د : يبين ف ؛ يتبين م ، ش .

الفصل الثاني

43° 20-24 (١٩٢) قال : وقد^(١) ينبغي أن تعلم^(٢) كيف يستنبط القياس على كل مطلوب تقصد^(٣) معرفته وبأى سبيل تأخذ مقدمات كل قياس . فإنه ليس ينبغي لنا أن نكون عالمين بالقياس فقط ، بل وأن نكون عندنا قوانين نقدر بها على أن نكون بها^(٤) عاملين للاقياس . وذلك يتم بمعرفة صنفين من القوانين ، أحدهما معرفة القوانين التي بها يستنبط القياس ، والثاني معرفة القوانين التي بها تستخرج مقدمات القياس .

43° 25-45 (١٩٣) فنقول : إن الأشياء الموجودة منها ما لا يحمل على شيء البتة إلا بالعرض وعلى غير المجري الطبيعي ويحمل عليها غيرها ، وهي أشخاص الجواهر المحسوسة — مثل زيد وعمرو وخالد — فإننا قد^(٥) نقول إن زيدا هذا هو إنسان وهو حيوان ، فنحمل^(٦) عليه غيره ولا نحمّله على غيره إلا بالعرض — مثل أن نقول إن هذا الأبيض هو زيد . ومنها ما يحمل عليها شيء وتحمل هي على شيء ، وهذه هي مثل حملنا الأنواع على الأشخاص ، وحمل الأجناس على الأنواع . مثال ذلك

(١) قد ، ف ، ق ، م ؛ — ل ، د ، د ، (ضين فقرة) ش .

(٢) تعلم ف ؛ يعلم ل ، ق ، م ؛ (هـ) د ، د — (ضين فقرة) ش .

(٣) تقصد ف ، ق ، م ؛ تفصل ، ش ؛ (هـ) د .

(٤) بها ف ؛ — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) قد و — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) فنحمل ف ؛ فيحمل ل ، ق ، م ، د ، ش .

حمل الحيوان على الإنسان وحمل الإنسان على زيد وعمرو . وهذان الصنفان بين وجودهما بنفسه . ومنها صنف ثالث وهى الأشياء التى تحمل على شئ ، ولا يحمل عليها شئ ، أصلا وذلك على المجرى الطبيعى ، وسذين وجود هذا الصنف من المحمولات فى كتاب البرهان ، فإن هناك يبين أن الأشياء المحمولة بعضها على بعض تنتمى ^(١١) بالجملة إلى محمول أخير ليس يحمل عليه محمول أصلا ^(١٢) . وإذا تقرر هذا وكان بيننا أن أكثر الفحص والطلب إنما هو فى الأشياء المتوسطة بين هذين الطرفين — أعنى التى تحمل على شئ ويحمل عليها شئ — فهو بين أن كل مطلوب يكون فى هذا الجنس أن المحمول فيه والموضوع بإحقه أنه يحمل كل واحد منهما على شئ ويحمل عليه شئ .

- ١٠ (١٩٤) وإذا تقرر هذا ^(١٣) / أيضا فالسبيل التى بها تصل فى الجملة إلى مقدمات كل مطلوب يكون داخلا فى هذا الجنس من الموجودات — أعنى المتوسطة — تكون بأن تقسم أولا المطلوب إلى حدية اللذين هما المحمول والموضوع ، إذ كل مطلوب ينقسم إلى / هذين الحدين . ثم ننظر فى الأشياء التى توجد لكل واحد من هذين الحدين — أعنى الأشياء التى توجد لمحمول المطلوب والتى توجد لموضوعه ، وتلك هى الحدود والأجناس والفتصول والخواص والأعراض اللاحقة للشئ — وفى الأشياء أيضا التى يوجد لها كل واحد من جزئى المطلوب — أعنى الأشياء التى يوجد لها موضوع المطلوب

(١) تنتمى م : يتسمى ف ، ق ، د ، ش ؛ (أ) ل .

(٢) (١٩٤) هدف ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ل .

(٣) يوجد ف ، م : توجد ل ، ق ؛ (أ) د ، ش .

(٤) انظر تلخيص كتاب البرهان الفقرات ٦٤ — ٧٤ وخاصة الفقرات ٧٠ — ٧٢ .

والأشياء التي بوجب لها محموله - وفي الأشياء أيضا التي تسلب عن كل واحد من هذين الحدين ، وهي بأعيانها الأشياء التي يسلب عنها كل واحد من هذين الحدين إذ كانت السوالب قد تبين أنها تنعكس .

43٥ 7-11

(١٩٥) ويذنبى عندما نفعل هذا أن نميز أى من هذه المحمولات هي حدود لأحد الحدين^(٢) أو لكليهما وأى هي أجناس وأى هي خواص وأى هي أعراض لاحقة ، وكذلك يذنبى أن نميز أيضا أى من هذه هو^(٣) حد بالحقيقة أو جنس أو خاصة أو عرض وأى منها هو حد بحسب الرأى المشهور أو جنس أو خاصة أو عرض ، لنستعمل من ذلك الالاتق بصناعة صناعة ، فما كان من ذلك بالحقيقة استعمال في صناعة البرهان ، وما كان من ذلك بحسب الرأى المشهور استعمال في صناعة الجدل . وبالجملة فكما أكثرنا من اكتساب أنواع المقدمات كان أسرع لوجود المطلوب .

43٥ 12-38

(١٩٦) ويذنبى أن لا يؤخذ من اللواحق إلا اللواحق العامة لكلا^(٤) الحدين - وهي المحمولة على كل واحد منهما - لا اللواحق الخاصة - وهي الجزئية ، أعنى المحمولة على بعضها . مثال ذلك أنه إن كان المطلوب هل الإنسان كذا ، فإنه ليس يذنبى أن نختار ما هو لاحق لإنسان^(٥) ، بل ما هو لاحق لكل إنسان لأنه لا يكون قياس إلا من المقدمات الكتابية - كما تبين^(٦) . وكذلك لا يذنبى أن تؤخذ المقدمات مهمله ، لأن المهمله قوتها قوة الجزئية - على ماتين -

(١) (١٩٥) (٧) الحدين ل ، ق ، م ، د ، ش : الجزين ف .

(٢) حرف ، ق : - ل ، م ، د ، ش .

(٣) (١٩٦) (٤) لكلاف ، ق ، م ، د ، ش : لكل ل .

(٥) لسان ل ، ق ، م ، د ، ش : بالسان ف .

(٦) انظر الفقرة ١٣ .

(٧) انظر الفقرة ١٧٥ وأيضا الفقرة ١٧٦ .

- وليس بين من أمرها هل هي كلية أم ليست بكلية^(١) . وكذلك ينبغي أن نختار من الأشياء التي يلحقها كل واحد من الحدين الأشياء الكلية . مثال ذلك أن نختار ما يلحقه الإنسان كله لابعضه . والسور أبدا إنما يجب أن يقرن بموضوع المقدمة المستنبطة لا بمحمولها ، لأنه إذا قرن بمحمولها كان إما مستجيلا وإما غير نافع في القياس — على ما تبين في الكتاب المتقدم^(٢) . وإذا كان أحد الحدين من المطلوب الذي نلتمس^(٣) أخذ لاحقه محاطا بأمر كلي فلا فرق في هذا الموضوع بين أن نلتمس^(٤) لاحقه نفسه أو لاحق ذلك الكلي المحيط به . مثال ذلك أنه إذا التمسنا لواحق الإنسان — مثل الحي — وقد علمنا أن الحي محيط بالإنسان ، لم يكن في هذا الموضوع فرق بين أن نجد لاحقا من لواحق الإنسان أو لاحقا من لواحق الحي ، لأن كل مالحق المحيط بالإنسان فقد يلحق الإنسان^(٥) .
- وكذلك أيضا متى التمسنا لاحق أحد الحدين وكان الحد الذي التمس لاحقه محيطا بموضوعات ما ، فليس ينبغي أيضا هاهنا أن نشغل بتصحیح أن ما هو لاحق لذلك الحد فهو لاحق لموضوعه ، إذ كان معلوما أن مالحق الشيء فهو لاحق لما يحيط به ذلك الشيء . وإنما ينبغي أن تصحیح أن ذلك الحد الذي أخذ لاحقه يحيط بذلك الموضوع . مثال ذلك أنه إذا كان الحي لاحقا للإنسان^(٦)

(١) الكتاب المتقدم ل ، ق ، م ، د ، ش : الكتب المنقذة ف .

(٢) نلتمس ف : يلتمس ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) نلتمس ف م : يلتمس ل ، ق ، د ؛ (هـ) ش .

(٤) لاحقه ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) الإنسان ف ، ق ، م ، د ، ش : للإنسان ل .

(٦) إن ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .

(٧) انظر الفقرة ٣ .

(٨) انظر تلخيص كتاب العبارة الفقرة ٢٥ .

ومحيط به ، فهو بين أنه لاحق لكل ما يحيط به الإنسان ، وإنما الذى يذنبى أن نصحح أن هذا الشئ يحيط به الإنسان أو ليس يحيط به . ويذنبى أن نختار من هذه اللواحق اللواحق المناسبة للطلب . فإن كان المطلوب فى الممكن الأكثرى^(١) أخذنا من اللواحق الممكنة الأكثرية ، لأن قياس المطالب التى تكون فى الممكنة الأكثرية إنما تكون من مقدمات أكثرية ، كما أن قياس المطالب التى تكون فى / المادة الضرورية إنما تكون من مقدمات ضرورية .

ل ٤٨ و

(١٩٧) فهذه هى القوائين التى^(٢) يتشمس^(٣) اكتساب المقدمات فى كل قياس تقصد عمله^(٤) .

(١٩٨) وأما القوائين التى^(٥) بها يتشمس^(٦) القياس نفسه — أعنى صورته — فهى حل ما أقوله . وذلك أن كل مطلوب يتشمس القياس عليه فلما أن يكون موجبا كليا أو سالبا كليا أو موجبا جزئيا أو سالبا جزئيا .

١٠

43 b 39 44

(١٩٩) فإن كان المطلوب موجبا كليا وأردنا إنتاجه ، فإنه يذنبى أن ننظر فى موضوعات محموله ومحولات موضوعه . فإن ألقينا بعض موضوعات المحمول فيه هى بأعيانها بعض محولات موضوعه ، فبالضرورة ما يكون المحمول منه فى كل الموضوع . وذلك بين من أن هذا الوضع بعينه هو وضع الشكل الأول ، إذ كان الموجب الكلى إنما ينتج فى هذا الشكل^(٧) . ومثال ذلك أن يكون

١٥

(١) الأكثرى ف : الاكترل ، م ، د ، ش ؛ الاكترية ق .

(٢) (١٩٧) بها يتشمس ف : يتشمس بها ل ، د ؛ يتشمس لما ق ؛ بها يتشمس م ؛ يتشمس ما ش .

(٣) عمله ف : عمله ل ، م ، د ، ش ؛ قياسه علم ق .

(٤) (١٩٨) بها يتشمس ل ، ق ، م ، ش : يتشمس بها ف ؛ يتشمس د .

(٥) انظر الفقرة ٣١ وأيضا الفقرة ١٨٩ .

مطلوبنا هل كل جزء من أجزاء العالم محدث ، فنجد العالم . ووصوفاً بالمؤلف^(١١) ونجد المؤلف^(١٢) موضوعاً للمحدث ، فيأنتلف القياس هكذا : كل جزء من أجزاء العالم مؤلف وكل مؤلف محدث ، فكل جزء من أجزاء العالم محدث .

(٢٠٠) فإن أردنا أن نتيج موجبة جزئية / من مقدمات كلية ، فإن ذلك

43¹ 44-44¹

ف ٤٢ ظ

- يمكننا أن نأخذ موضوعات الحدين معا . فإن ألفينا شيئاً واحداً بعينه موضوعاً لكليهما ، فبالضرورة ما يجب أن يكون المحمول منه موجوداً لبعض الموضوع . وذلك بين من وضع الشكل الثالث^(١٣) . مثال ذلك أن يكون مطلوبنا هل حركة ما أزيلية ، فنجد شيئاً واحداً موضوعاً لهذين الحدين — وهو الجرم السماوي فيأنتلف القياس هكذا : الجرم السماوي متحرك والجرم السماوي أزل ، ينتج بعض المتحرك أزل . وقد يتفق ذلك في الشكل الأول متى ألفينا أحد موضوعات المحمول هو بعينه أحد المحمولات على بعض موضوع المطلوب .

(٢٠١) فإن أردنا أن نتيج سالباً كلياً فإن ذلك يتفق بأحد وجهين . إما

44* 2-9

- ١٥ أن ننظر في لواحق موضوع المطلوب وفيها^(١٤) لا يمكن أن يكون موضوعاً لمحمول المطلوب ، فإن ألفينا لاحق موضوع المطلوب هو بعينه الموضوع الذي لا يمكن أن يوضع للمحمول ، أنتج لنا ذلك في الشكل الأول أن^(١٥) محمول المطلوب ليس يمكن أن يوجد في شيء من موضوع المطلوب^(١٦) . مثال ذلك أن يكون مطلوبنا

(١) (١٩٨) (١) بالمؤلف ل ، م ، د ، ش : بالمؤلف ف ؛ المؤلف ق .

(٢) المؤلف ل ، م ، د ، ش : المؤلف ف ؛ — ق .

(٣) (٢٠١) (٢) فيقال ، ق . م ، د ، ش ؛ بما ف .

(٤) ان ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + ا ف .

(٥) انظر الفقرات ٦٣ ، ٦٨ — ٦٩ وأيضاً الفقرة ٣٥ والفقرة ١٨٩ .

(٦) انظر الفقرة ٣٢ وأيضاً الفقرة ١٨٩ .

هل النفس غير مائة ، فنجد المتحرك من تلقائه لاحقا من لواحق موضوع هذا المطلوب — وهو ^(١١) بعينه الموضوع الذي لا يمكن أن يوجد فيه محمول هذا المطلوب — فيألف القياس هكذا : كل نفس متحركة من ذاتها ولا شيء متحرك من ذاته مائة ، ينتج عن ذلك أن كل نفس غير مائة . والوجه الثاني أن ننظر في لواحق الحد المحمول ، فإن ألفينا فيها ما هو مسلوب عن الموضوع أنتج لنا عن ذلك في الشكل الثاني أن المحمول مسلوب عن جميع الموضوع ^(١٢) . مثال ذلك أن يكون مطلوبنا هل الخلاء أحد الموجودات الطبيعية ، فنجد الموجود المحسوس موجبا للموجودات الطبيعية ومسلوبا عن الخلاء ^(١٣) فيألف القياس هكذا : الخلاء ليس بمحسوس ، والموجودات الطبيعية محسوسة ، النتيجة فالخلاء ليس واحدا من الموجودات الطبيعية .

44 10-12

(٢٠٢) فإن أردنا أن نتج سالبة جزئية فإن ذلك يتفق على وجوه ثلاثة ، إذ قد تبين أن هذا المطلوب ينتج في الأشكال الثلاثة ^(١٤) . أحدها أن ننظر في لواحق الموضوع وفيما لا يمكن أن يكون في المحمول ، فإن كان بعض اللواحق هو بعينه ما لا يمكن أن يكون في المحمول فإنه ينتج في الشكل الثاني أن المحمول ليس في بعض الموضوع ^(١٥) . مثال ذلك أن يكون مطلوبنا هل بعض الأنفس غير

(١١) وهو ف : قول ، ق ، م ، ش ؛ د .

(١٢) الموجود ف ، ق ، م ، د ، ش : المرصوف ل .

(١٣) الخلاء ل ، م ، د ، ش : الخلاف ف ؛ تحمل ق .

(١٤) انظر الفقرة ٤٧ وأيضاً الفقرة ١٨٩ .

(١٥) انظر الفقرة ١٨٩ .

(١٦) انظر الفقرة ٥١ .

مائة ، فوجد بعض الأنفس يلحقها أن يكون فعلها جوهرها والمئات ليس فعله جوهره ، فيألف القياس في الشكل^(١) الثاني هكذا : بعض الأنفس فعله جوهره وكل مائة ليس فعله جوهره ، فيرجع إلى الشكل الأول بعكس السالبة^(٢) فينتج فيه أن بعض الأنفس غير مائة . وقد بين^(٣) / ذلك في الشكل الثالث بأن نأخذ موضوعات موضوع المطلوب والأشياء التي يسلب عنها المحمول . فإن وجدنا من هذه شيئا هو واحد بعينه ، أنتج لنا في الشكل الثالث أن المحمول مسلوب عن بعض الموضوع^(٤) . وقد يتفق هذا في الشكل الأول بأن نجد لواحق الموضوع هي بعينها ما لا يمكن أن يوجد فيها المحمول ، إلا أنه ينتج هذا المطلوب بمقدمات كلية في الشكل الثالث فقط^(٥) .

- ١٠ (٢٠٣) وقد كانت الوصية هاهنا أن تخير المقدمات الكلية . وينبغي أن نختار من اللواحق للطرفين والموضوعات لها ما هو أكثر عموما وأكثر كلية ، لأنه إذا وجد القياس من أمثال هذه المقدمات فقد وجد القياس مما^(٦) هو أقل عموما منها إذ هو منطوق فيها ، وإذا لم يوجد القياس مما هو أكثر عموما فقد يمكن أن يوجد مما هو أقل عموما وقد يمكن أن لا يوجد . مثال ذلك أنه إذا وجدنا القياس على أن الإنسان مركب من الأضداد من جهة أنه متغذ فقد وجدنا القياس على ذلك من جهة أنه حساس إذ كان الحساس أخص من المتغذى ومتطوبا

44a 36-40,
44b 3-6

(١) الشكل ق ، م ، د : - ف ، ل ، (ضمن فقرة) ش .

(٢) السالبة ل ، ق ، م ، د ، ش : الثانية ف .

(٣) بين ف : تين ل ، م ، د ، ش ؛ يتون ق .

(٤) م م ف ، ل م ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٧٠ والفقرة ٧١ .

(٦) انظر الفقرة ٣٥ وايضا الفقرة ٦٤ .

فيه ، ومتى وجدنا الأضداد في المتغذى فقد وجدناها في الحساس ، ومتى وجدنا المتغذى في الحساس فقد وجدنا المتغذى^(١) في الإنسان ، فإذا متى وجدنا الأضداد في الإنسان بتوسط المتغذى^(٢) فقد وجدناها فيه بتوسط الحساس . وإن لم نجد القياس على ذلك من جهة^(٣) أنه متغذ فقد يمكن أن نجد القياس على ذلك من جهة أنه حساس وقد يمكن أن لا نجد .

44٧-8 (٢٠٤) وهو بين أن هذا النظر ليس يتجاوز أن يكون بمقدمتين وثلاثة حدود — على ما تبين من أمر القياس — وأنه لا يكون قياس إلا في الأشكال الثلاثة التي ذكرت ومن هذه في النتيجة منها^(٤) .

44٥20-37 (٢٠٥) ولذلك ما ينبغي أن يتجنب في اكتساب المقدمات وأخذ اللواحق والموضوعات ما يأنف منه شكل غير متبع — مثل أنه ليس ينبغي أن نأخذ اللاحق / للطرفين إذا كانا أمرا واحدا بعينه لأنه يكون من ذلك موجبتان في الشكل الثاني ، وقد تبين^(٥) أنه غير متبع^(٦) . وكذلك لا ينبغي أن نأخذ ما هو مسلوب عن الطرفين ، لأنه قد تبين أنه لا ينتج من سالتين^(٧) . وكذلك إذا

(١) المتغذى : التغذى ل ، ن ، م ، د ، ش .

(٢) جهة ق ، م ، د ، ش — ف ، ل .

(٣) تبين ق ، م ، د ، ش : تبين ف ؟ يبين ل .

(٤) انظر الفقرة ١٨٠ وأيضا الفقرات ٣١-٣٢ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٦ ،

٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٧ — ٧١ ،

٧٦ — ٧٧ .

(٥) انظر الفقرة ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٧ ، ٥٩ — ٥٦ .

(٦) انظر الفقرة ٣٣-٣٤ ، ٤١ ، ٤٩ — ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٤ ،

٧٦ — ٧٧ .

كان موضوع محمول المطلوب وما يسلب^(١) عن موضوع المطلوب شيئا واحدا
فليس ينبغي أن نأخذه لأنه تكون المقدمة الصغرى سالبة في الشكل الأول ، وقد
تبين أن ذلك غير متشج^(٢) .

(٢٠٦) وهو بين أنه إنما يكون قياس إذا أخذ شيء واحد مكررا مرتين

- أعني إذا نسب إلى الحدين نسبة حمل أو وضع — وهو الحد الأوسط ، وأنه
إن كان الحد الأوسط شيئين لم يكن قياس إذ لا يكون قياس بموجب
أن أحد الطرفين موجود للآخر أو مسلوب عنه . وأما ما يظن أنه قد يكون
قياس إذا أخذ شيئا للطرفين مختلفان كالأضداد وبالجملة ما لا يمكن أن يجتمعا
في شيء واحد ، فإن ذلك راجع إلى أن قوة ذلك قسوة أخذ شيء واحد . ويجب
لأحدهما مسلوب عن الآخر ، ولولا ذلك لم يكن متجا . مثال ذلك^(٣) إن بين
مبين أن اللذة ليست بغاية إنسانية من قبل أن اللذة شر والغاية الإنسانية خير ،
فإنه إنما ينتج من هذا أن اللذة ليست بغاية إنسانية من جهة أنه ينتج أولا أن
اللذة ليست بخير من جهة أنها شر . فإذا أضف إلى هذه النتيجة أن الغاية الإنسانية
خير ، أنتج له أن اللذة ليست بغاية إنسانية . فإذن أمثال هذه المقاييس هي
أقيسة مركبة من أكثر من شكل واحد ، لا أنها قياس رابع بسيط . فمن اعتقد

(١) ما يسلب ل ، م ، د ، د ، ش : مسلوب ؛ ما سلب ق .

(٢) (٢٠٦) ان ف ، ق ، م ، د ، ش : اذال

(٣) شيئين ... اذ ل ، ق ، م ، د : شيئا أنه ف ؛ شيئا إن لم يكن قياس اذ ش .

(٤) منه ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٥) ذلك ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + انه ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٦) انظر الفقرة ٣٣ - ٣٤ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

في مثل هذا أنه قياس واحد فهو بمنزلة من اعتقد فيها هو مركب أنه بسيط، ومن اعتقد ذلك لم يعرف ما هو القياس البسيط، ومن لم يعرف ما هو القياس البسيط لم يعرف القياس بإطلاق .

36 24 45

(٢٠٧) وأقضية الخلف إنما تكون بهذا النحو من النظر—أهني بالأشياء

التي تنسب إلى كل واحد من الحدين — وهي ثلاثة كما قلنا ، إما أشياء توضع

ل ٤٩ ر

له ، وإما أشياء تحمل عليه ، وإما أشياء / تسلب عنه إما على جهة الحمل وإما على جهة الوضع إذ كان ذلك غير مختلف في السلب على ما قيل ^(١) . وذلك ظاهر

من أن كل مطلوب يبين بقياس حملي يمكن أن يبين بتلك ^(٢) الحدود بأعيانها بقياس

الخلف . وكذلك كل مطلوب يبين بقياس الخلف فيمكن ^(٣) أن يبين بتلك

الحدود بأعيانها بقياس حملي . مثال ذلك أنه إذا كان عندنا أن $\bar{ب}$ موجودة

في كل $\bar{آ}$ وغير موجودة في شيء من $\bar{هـ}$ ، وأردنا أن نبين بهاتين المقدمتين

أن $\bar{آ}$ غير موجودة في شيء من $\bar{هـ}$ بطريق الخلف، قلنا إن $\bar{آ}$ غير موجودة لشيء

من $\bar{هـ}$ ، وإلا فلتكن $\bar{آ}$ موجودة لبعض $\bar{هـ}$ وقد كان معنا أن $\bar{ب}$ موجودة

في كل $\bar{آ}$ ، فينتج لنا أن $\bar{ب}$ موجودة في بعض $\bar{هـ}$ ، وقد كانت غير موجودة

في شيء من $\bar{هـ}$ ، وهذا خلف لا يمكن . وإن أردنا أن نتيج ذلك على طريق

الحمل ، قلنا إن $\bar{آ}$ غير موجودة في شيء من $\bar{هـ}$ ، لأن $\bar{ب}$ غير موجودة في شيء

من $\bar{هـ}$ و موجودة في كل $\bar{آ}$.

(٢٠٧) (٢) بتلك ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : تلك ف .

(٣) فيمكن ف : يمكن ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٤) $\bar{ب}$ ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : الباف .

(٥) انظر الفقرة ٢٠٦ وأيضا الفقرة ١٩٤ مع الفقرات ٢٧-٢٨، ١٦٨-١٦٩ في

- (٢٠٨) وكذلك يبين الأمر^(١) في جميع المطالب ، وذلك أن كلا القياسين — أعنى الجسري والسائق^(٢) إلى المحال — إنما يكتسبان بأخذ لواحق الطرفين أو بموضوعاتهما^(٣) ، وبأخذ شيء واحد يكرر^(٤) فيهما . وإنما الفرق بينهما أن القياس السائق إلى المحال يأتلف من مقدمتين ، إحداهما المقدمة الحق والأخرى كذب ، فينتج تقيض^(٥) المقدمة الحق الثانية . والقياس الحملي يأتلف من المقدمتين الحق لا غير . فلا بد في كل قياس منهما من الاعتراف بمقدمتين ، وذلك يكون بالطرق التي وصفنا^(٦) . فإن اكتفى بهما كان القياس حمليا ، وإن أخذ تقيض المطلوب وأضيف إليه أحدهما كان قياس^(٧) خاف . وسيدين^(٨) ذلك أكثر إذا تبينت أنواع المقاييس الحملية الواقعة في قياس الخلف^(٩) . وكذلك المقاييس الشرطية مضطرة إلى هذا النحو من النظر ، إذ قد تبين أنه لا يبين مطلوب بالطبع بقياس شرطي دون أن يقترن به قياس حملي — وهو الذي تبين^(١٠) به إما صحة المستثنى وإما صحة الانصاف^(١١) . فهذا النحو من النظر يبين كل مطلوب كان في مادة ضرورية أو في مادة ممكنة .

- (٢/٨) (١) الامر ، ق ، م ، د : الانال ، ش .
(٢) السابق ، ق ، م ، د ، ش : السابق .
(٣) بموضوعاتهما ، م ، د ، ش : بموضوعاتها ، ق .
(٤) يكرر : يكون ل ، مكرر ، م ، د ، ش .
(٥) تقيض ، ق ، م ، د : بعض ف ؛ بفصل ش .
(٦) قياس ف ، ق ، م ، د ، ش : القياس ل .
(٧) سيدين ف : سيدين ل ؛ سيدين ق ، م ، د ، ش .
(٨) يبين ف ، م : يبين ل ؛ يبين ق ، د ، ش .
(٩) انظر الفقرة ١٦٩ وأيضا الفقرات ١٩٨ — ٢٠٦ .
(١٠) انظر الفقرات ٣٠٤ — ٣١٩ .
(١١) انظر الفقرات ١٧٢ — ١٧٤ .

45^b 36 -
46^a 2

(٢٠٩) وهو بين أيضا أنه ليس فقط^(١) بهذه السهولة يمكن أن يستخرج كل قياس ، بل وإنه ليس يمكن أن يستخرج قياس بغير هذه السهولة ، لأنه قد تبين أن كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال الثلاثة وأن هذه الأشكال الثلاثة إنما تكون من الأمور المحمولة على الطرفين أو الموضوعه للطرفين^(٢) .
فإذن ليس يمكن أن يوجد قياس إلا من النظر في هذه الأشياء — أعني اللاحقة والموضوعه . فإن كان أيضا بينا أن كل قياس إنما يكون من النظر في هذه الأشياء ، فهو بين من ذلك أن كل / قياس إنما يكون بواحد من الأشكال الثلاثة ومن مقدمتين وثلاثة حدود .

ف ٤٣ ط

46^a 3-17

(٢١٠) وهذا الطريق في اكتساب المقدمات والمقاييس على المطلوبات هو عام في جميع الصنائع وفي كل تعليم كان حقيقيا أو مشهورا ، لأنه تؤخذ^(٣) اللواحق والموضوعات في الحقيقي حقيقية^(٤) وفي المشهور مشهورة . وبين أن هذا الطريق نافع لأن معرفة في اكتساب المقدمات في جميع المطالب ، وإلا كنا جدرا متى لم تكن عندنا هذه الطريق أن نقصد^(٥) في استنباط أى مطلوب اتفق إلى أى شئ اتفق من المقدمات وإلى مقدمات واحدة بعينها في المطلوبات الموجبة والمطلوبات السالبة . وليس هذا فقط ، بل وكان يمكن أن يمرض لنا أن نروم استنباط جميع أنواع المطالب الأربعة — أعني الإيجاب الكلي والسالب الكلي

(١) فقط ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٢) (٢١٠) (٢) نوجد ل ، م ، د ، ن : يوجد ق ، ش .

(٣) حقيقة ل ، م ، د ، ن : حقيقة ف ، ق ، ش .

(٤) نقصد ف ، ق ، م ، د ، ن : نقصد ل ، ف ، م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرات ١٧٠ - ١٧١ ، ١٩٢ - ١٩٤ ، ٢٠٧ - ٢٠٨ .

والموجب الجزئي والمالب الجزئي - بطريق واحد من مقدمات واحدة بأعيانها . وأما متى كان عندنا هذا الطريق كان قصدنا في مطلوب مطلوب من أشياء محدودة معروفة قليلة العدد .

(٢١١) ويذبحي إذا استعملنا هذا الطريق أن نختار في كل مطلوب

46^a18-27

- المقدمات الخاصة بالجنس الذي فيه ذلك المطلوب المناسبة له - مثل أنه إن كان المطلوب عمليا أن نختار المقدمات المناسبة للأموال الإرادية ، وإن كان علميا احتقنا^(١) الأشياء المناسبة للأموال النظرية الخاصة بذلك الجنس الذي تنظر^(٢) فيه تلك الصناعة النظرية . ولذلك ما يحتاج في معرفة المقدمات الأوائل في كل جنس - أعني الخاصة به المناسبة له - إلى التجربة . مثال ذلك أنه^(٣) يحتاج في معرفة علم النجوم - أعني علم الهيئة - إلى التجربة الموقفة على حركات النجوم . ولذلك لما علمت^(٤) بالتجربة والرصد حركات الكواكب المتحركة ، أمكن أن توجد البراهين على معرفة أفلاكها . وكذلك الأمر في كل صناعة وفي كل علم الحاجة فيه إلى التجربة ضرورية . فإنه إذا اكتسبنا بالتجربة جميع الأوائل والمقدمات الموجودة في ذلك الجنس ، أمكننا^(٥) بسهولة أن نجسد البراهين على جميع الأشياء المطلوبة في ذلك الجنس وأن نعرف ما يمكن أن يبرهن^(٦) في ذلك الجنس مما لا يمكن .

(١) اختزال ، ق ، م ، د : اخذنا ف ؛ بالاخرش .

(٢) تنظر ف ، م : ينظر ، ق ، ش ؛ (هـ) د .

(٣) انه ف ، ان ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) علمت ف ؛ علمنا ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) امكننا ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ امكننا ل .

(٦) يبرهن ف ؛ يبرهن ل ، م ؛ يبرهن ق ؛ - د ؛ (هـ) ش .

46^a 28-31

(٢١٢) فقد قلنا على العموم كيف ينبغي أن نكتب^(١) المقاييس والمقدمات . وأما القول على الاستقصاء والخصوص بمجنس جنس من أجناس المطالب فسيقال فيه^(٢) في كتاب الجدل^(٣) .

46^b 32-34

(٢١٣) قال : وأما طريق القسمة فإنه جزء صغير من هذا النحو . النظر ، لأنه قد يعين في اكتساب المقدمات التي تكون من الفصول اللاحقة . والسبب في أنه جزء صغير كون القسمة كأنها قياس ضعيف لا قياس حقيق ، لأن الذي يقيس بطريق القسمة يضع فيها ما ينبغي أن يبرهن^(٤) بالقياس وينتج فيها أبدا شيئا خارجا عن المقدمات غير منطوق فيها ، وذلك بخلاف ما عليه الأمر في القياس .

46^a 35 -
46^b 37

(٢١٤) قال : والقدمات لما كانوا يظنون بطريق القسمة أنه قياس يبرهن به حدود الأشياء كان غلطهم في طريق القسمة في موضعين ، أحدهما في ظنهم أن الحد يبرهن ، والثاني في ظنهم أن طريق القسمة قياس . فإذا لم يعلموا ما يمكن أن يبرهن مما لا يمكن أن يبرهن ، ولا علموا أن ما تبين^(٥) بالقياس وإنما تبين بهذه المقاييس التي ذكرناها . وإنما كانت القسمة ليست قياسا في الحقيقة لأن الحد الأوسط في القياس يكون أبدا أخص من الطرف الأول ، والطرف الأول — الذي هو محمول المطلوب — أعم منه ، وفي القسمة الأمر بالعكس — أي أن الحد الأوسط أعم من الطرف الأعظم الذي هو محمول المطلوب . مثال

(١) نكتب ف : نكتب ل ، م ؛ يكتب ق ، ش ؛ (أ) .

(٢) فهو ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ل .

(٣) (٢١٣) (٤) يبرهن ف ، ق ، م ، د ؛ يبرهن ل ؛ (أ) ش .

(٥) (٢١٤) (٥) تبين ف ، ق ، م ؛ يبين ل ؛ (أ) د ، ش .

(٦) تبين ف ، م ، د ، ش ؛ يبين ل ؛ يبين ق .

(٧) انظر تلخيص كتاب الجدل الفقرات ١٩ — ٢٧ وأيضا الفقرات ٢٨ — ٤٩ .

ذلك إذا كان عندنا مجهولا أن الإنسان مائت أو غير مائت وكان معلوما عندنا بمقدمتين إحداهما أن الإنسان حيوان والمقدمة الثانية أن الحيوان إما مائت أو^(١) غير مائت ، وأردنا^(٢) أن نبين من هاتين المقدمتين أن الإنسان إما حيوان مائت وإما غير مائت — أعنى أحد هذين المتقابلين — ليحصل لنا من ذلك حده —

- وهو أنه حيوان مائت أو غير مائت — فالفنا القول هكذا : الإنسان حيوان والحيوان إما مائت أو^(٣) غير مائت ، فالذى يلزم عن هاتين المقدمتين هو أن الإنسان إما مائت أو^(٤) غير مائت ، لا أنه أحدهما على التحصيل — الذى كان مطلوباً لنا — إلا^(٥) إن كان بيننا بنفسه أو معلوما بقياس من الأقيسة المذكورة . فإذن الحد الأوسط فى هذا القياس — الذى هو الحيوان — أعم من المطلوب — الذى هو المائت أو غير المائت . وكذلك إن كان معلوما عندنا أن الإنسان حيوان مائت وأن المائت منه ذو رجلين ومنه ذو أرجل كثيرة وأردنا أن نعرف أى هو الإنسان من هذين ، / لم نستفد ذلك من طريق القسمة بوجه من الوجوه . فإذن القسمة ليست قياساً بوجه من الوجوه ، لا فى مطلوب مطلق — مثل أن الشيء موجود أو غير موجود — ولا فى مطلوب مقيد — مثل أن يطلب^(٦) هل الشيء عرض أو جنس أو خاصة أو حد — ولكننا نافعة فى القياس .
- ١٥

ف ٤٤ و

(٢١٥) فقد قيل من أى شيء تكتسب المقابيل وكيف تكتسب وإلى

46^b 38-40

أى شيء يبنى أن تقصد فى كل نوع / من أنواع المطالب .

ل ٥٠ و

(١) ارف : واما ل ، ق ، م ، د ، د ؛ اما ش .

(٢) واردة ناف : فاذا اردنا ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) ارف ، ق ، م ، د ، د ، ش : واما ل .

(٤) ارف ، م ، ش ، واما ل ، ق ، د .

(٥) الا ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : لاف .

(٦) مثل ... يطلب ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : — ف .

الفصل الثالث

46^{هـ} 40-
47^و 9

(٢١٦) قال : وقد بقي علينا بعد ذلك أن نقول كيف تكون لنا قدرة على رد المقاييس المستعملة في الكتب والمحاطبات إلى هذه الأشكال وتحليلها إليها، إذ كانت ليست تستعمل في الكتب والمحاطبات على الطريق الذي ذكرناه، لأن هذا هو الأمر الثالث الذي بقي علينا أن ننظر فيه من أمر المقاييس لأنه إذا عرفنا أنواع المقاييس وكانت لنا قدرة على عملها وقدرة على أن نرد جميع ما يقع منها في الكلام والمحاطبة إلى الأشكال التي ذكرناها فقد تم لنا غرضنا الأول من معرفة القياس مع أنه يمرض لنا عندما نتكلم في حل المقاييس^(١) إلى الأشكال التي ذكرنا أن نزداد يقينا بما قيل من أن كل قياس إنما يكون بواحد من الأشكال المتقدمة لأنه إذا وجدنا جميع المقاييس المستعملة في الكتب والمحاطبات ترجع إلى هذه الأشكال حصل لنا بضرب من الاستقراء أن هذه الأشكال هي اسطعسات جميع المقاييس^(٢). وهذا هو شأن الشيء الذي يقوم عليه البرهان — أعني أن يوجد حقا من كل وجه يتأمل منه ومتفقا من كل جهة من جهاته . فإن الحق كما يقول أرسطو^(٣) شاهد لنفسه ومتفق من كل جهة — يعني أنه تشهد منه جهة لجهة .

(١) المقاييس ف : القياس ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) كما ... ارسطو ل ، م ، د ، د ، ش : يقول ف ؛ كالفول ارسطو ق .

(٣) انظر الفقرة ١٧٠ والفقرة ١٧١ .

- (٢١٧) فأول ما ينبغي أن يفعله من يريد حل المقاييس إلى هذه الأشكال أن يروم وجود المقدمتين في ذلك القول القياسي . فإن المقدمتين هي أعظم أجزاء القياس ، وقسمة الشيء إلى أعظم أجزائه أسهل من قسمته إلى أصغر أجزائه . ثم من بعد ذلك فينبغي^(١) أن يعلم^{كبر} أيما هي^٢ المقدمة الكبرى وأي هي الصغرى ، وذلك بين من طرفي المطلوب ، وهل صرح بهما . ما في ذلك الكلام القياسي أم إنما صرح بأواحدة منهما . وإن كان صرح بأواحدة وسكت عن واحدة فأى هي المسكوت عنها المحذوفة ، هل الكبرى أو الصغرى . فإنه كثيرا ما يعرض في الكلام المنطوق والمقروء أن يصرحوا بالكبرى ويحذفوا الصغرى أو يصرحوا بالصغرى ويحذفوا الكبرى . وكثيرا أيضا ما يضعون في القياس من^(٣) مقدمات ليست نافعة لا في إثبات النتيجة ولا في إبطالها ، وذلك إما للإيضاح وإما للإقناع وإما لغير ذلك من الوجوه التي عددت في الثامنة^(٤) من الجدل^(٥) . فينبغي لذلك أن نفحص هل أخذ في ذلك القول القياسي مقدمة زائدة أو نقص منه^(٦) مقدمة ضرورية لرفض الزائد ونقض الناقص حتى نجد المقدمتين اللتين منهما اختلف القياس ، لأنه متى لم نجد المقدمتين لم يمكن أن نرد القول القياسي إلى أحد الأشكال المتقدمة . ومن الكلام القياسي ما تسهل معرفة ما فيه من الزيادة والنقصان ، ومنه ما يهمل ، ومنه ما يظن أنه قياس ما — من جهة أنه يلزم عنه شيء باضطرار

(١) (٢١٧) فينبغي ف : ينبغي ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) أيما هي ف ، ق ، م : أيما ل ؛ أيما د ، ش .

(٣) من ف ، د ، د ، ش : ل ، ق ، م .

(٤) الثامنة ل ، ق ، م ، د : الثامنة ف ، ش .

(٥) م ، ف ، م : منال ، ق ، د ، د ، ش .

(٦) انظر تلخيص كتاب الجدل الفقرات ٣٠٢ — ٣٣٠ .

— وليس بقياس، إذ ليس كل ما يلزم^(١) عن شيء باضطرار فهو لازم لزوما قياسيًّا بل ما لازم باضطرار عن مقدمتين نسبة إحداهما إلى الأخرى نسبة الكل إلى الجزء فهو قياس . فمثال ما هو ناقص ويعسر^(٢) معرفة ما ناقص منه قول من قدم لإنتاج أن أجزاء الجوهر — جوهر أن بطلان غير الجوهر — ليس يبطل الجوهر — وبطلان أجزاء الجوهر — يبطل الجوهر ، فإن هذه النتيجة هي لازمة عن هذا القول لكن تتقصد المقدمة الكبرى — وهي أن ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر — وهذه المقدمة هي لازمة من المقدمة التي صرح بها في هذا القول — وهو أن ما ليس بجوهر فليس يبطل الجوهر ببطلانه — وذلك أنه إذا صححت لنا هذه المقدمة صح لنا عكس نقيضها — وهو أن ما يبطل الجوهر ببطلانه فهو جوهر ، فإذا أضفنا إلى هذه الصغرى — وهو^(٣) أن أجزاء الجوهر يبطل ببطلانها الجوهر — أنتج لنا في الشكل الأول أن أجزاء الجوهر جوهر^(٤) . وقد يمكن أن نحل هذا القول إلى غير هذا الشكل — مثل أن يقال أجزاء الجوهر ببطلانها / يبطل الجوهر وما هو غير جوهر فبلا يبطل ببطلانه الجوهر ، فينتج في الشكل الثاني أن أجزاء الجوهر ليست غير جوهر ثم يضاف إلى هذا وما ليس هو غير جوهر فهو جوهر فينتج أن أجزاء الجوهر جوهر^(٥) . ومثال ما ناقص^(٦) منه بعض المقدمات — ومعرفة ذلك سهل — قوانا إن كان الإنسان موجودا فالحي موجود وإن

(١) يلزم ف : لزم ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) يعسر ف ، ق ، م ، د : تسرل ، ش .

(٣) هو ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : هي ل .

(٤) قص ل ، م ، د ، د ، ش : قضي ف ، ق ،

(٥) انظر الفقرة ٣١ .

(٦) انظر الفقرة ٤٧ .

ف ٤٤ ظ

كان الحى موجوداً فالجوهر موجود ، فإن كان الإنسان موجوداً / فالجوهر موجود ، وذلك أنه نقص من هذا وكل إنسان حى وكل حى جوهر .

47^a 32-
47^b 8

(٢١٨) وسبب الغلط في هذا هو أن يظن بما لزم باضطرار أنه لازم لزوما

قياسيا . فإذا متى وجدنا شيئا قد لزم عن شيء فليس يذنبى أن نتوهمه قياسا تاما

- إلا إذا وجدنا فيه المقدمتين مرأ . فإذا وجدنا^(١) مقدمتى القياس بهذا الفعل فيذنبى أن تقسم المقدمتين أيضا إلى الثلاثة الحدود^(٢) ونميز الحد الأوسط الذى هو الحد المشترك للحدين اللذين هما طرفا المطلوب ، فإنه لا بد في كل قياس من حد

أوسط . فإن ألفينا الحد الأوسط محولا على الأصغر وموضوعا للأكبر أو محولا على الأصغر مسلوبا^(٣) عن الأكبر ، فإنه يكون الشكل الأول^(٤) . فإن كان الحد

- ١٥ الأوسط محولا في أحدهما مسلوبا عن الآخر على جهة الحمل لا على جهة الوضع ، فإنه يكون الشكل الثانى^(٥) . وإن كان الحد الأوسط موضوعا للطرفين إما على

طريق الإيجاب أو لأحدهما على طريق الإيجاب وللثانى على طريق السلب ، فإنه يكون الشكل الثالث^(٦) . لأنه قد يبرهن أنه ليس ها هنا نسبة رابعة للحد الأوسط

- ١٥ إلى الطرفين والطرفان على المجبرى الطبيعى في الحمل ، وسواء كانت المقدمتان كلية أو كانت إحداهما كلية والثانية جزئية ، ما لم تقع الجزئية كبرى في الشكل الأول

والثانى ، فإن الحد الأوسط وضعه في ذلك واحد^(٧) .

(٢١٨) (١) وجدنا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + فهل ، ف ، م ، د ، ش .

(٢) الحدود ل ، ق ، م ، د ، ش : حدود ف .

(٣) مسلوبا ف : م : مسلوبا ل ، ق ، د ، ش .

(٤) وضعه ... ذلك ف : في ذلك وضعه ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٢٩ .

(٦) انظر الفقرة ٤٥ وأيضاً الفقرة ٦٠ .

(٧) انظر الفقرة ٦١ وأيضاً الفقرة ٧٦ .

(٨) انظر الفقرات ٧٨ ، ١٧٠ ، ٣٦٠ ، ٦٠ .

47١8-14

(٢١٩) وإذا كان هذا هكذا فهو بين أن أى قول لم يوجد فيه شيء واحد مكرر مرتين أن ذلك القول ليس بقياس، لأنه إذا لم يوجد فيه حد واحد مكرر مرتين فليس فيه حد أوسط، وإذا لم يكن هنالك حد أوسط فليس هنالك قياس. ولأنه قد تبين أنه ليس يبين كل مطلوب في كل شكل وأن منها ما يبين في شكل واحد - وهو الكلى الموجب - ومنها ما يبين في شكلين - وهو السالب الكلى والموجب الجزئى - ومنها ما يبين في الثلاثة الأشكال - وهو السالب الجزئى - فهو بين أنه ليس يبنى أن تتحتمس المطلوب في أى شكل أتفق لكن في الشكل الخاص به ^(١)، فكل ما كان من المطلوبات ^(٢) يتبين ^(٣) بأكثر من شكل واحد وإنما يعرف الشكل الذى به تبين ^(٤) بوضع الحد الأوسط فيه من الطرفين. وكل ما كان إنما تبين ^(٥) في شكل مخصوص فقد يعرف الشكل الذى يبين به من المطلوب ^(٦) نفسه كما تعرفه من وضع الحد الأوسط. وما كان منها يتبين ^(٧) في شكلين إنما ^(٨) تتحتمس فيه أن نجد وضع الحد الأوسط فيه الوضع الذى يكون في ذلك الشكلين فقط فهذه هى التى منها يمكن أن نقف على شكل القياس الذى به ^(٩) أنتج المطلوب في القول القياسى المكتوب أو المتلو.

(١) مكرر ... واحداً : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) المطلوبات : ق ، م ، د ، ش : المطلوب ل .

(٣) يتبين : ق ، م ، د ، ش : يبين ل .

(٤) - ٥) تبين : ق ، م ، د ، ش : يبين ل ، م ، د ، ش .

(٦) المطلوبات : ق ، م ، د ، ش : المطلوبات ل .

(٧) يتبين : ق ، م ، د ، ش : يتبين د .

(٨) فاناً : فاناً ل ، ق ، م ، د ، ش : فاناً ش .

(٩) يفت : م ، د ، ش : ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٠) انظر التمرة ١٨٩ .

(٢٢٠) وقد يعرض لنا مرارا كثيرة الغلط والخدمة بأن نظن عند تحليل القول فيما ليس بقياس أنه قياس وعكس ذلك لأسباب شتى . أحدها إذا ظننا أن المقدمات كلية وليست في الحقيقة كلية ، وذلك يعرض إذا أخذت مهملة فإن شكل القياس يغلطنا في ذلك . مثل أن نأخذ أن الإنسان حيوان وأن الحيوان غير كائن ولا فاسد ، فيظن أنه يلزم عن ذلك / أن الإنسان غير كائن ولا فاسد ، وذلك كذب . والمقدمة الصغرى صادقة بالكل — وهو أن الإنسان حيوان — وأما الكبرى فإنما هي صادقة بالجزء لا بالكل — وذلك أنه ليس كل حيوان هو غير كائن ولا فاسد — وإنما يصدق ذلك على الحيوان الكلي المعقول لاعلى^(١) كل واحد من أشخاص الحيوان .

47^b 15-18,
38-40

ل ٥١ ر

- ١٠ (٢٢١) وقد يعرض الكذب والخدمة من قبل فساد نسبة الحدود بعضها إلى بعض في الوضع حتى نظن^(٢) فيما هو قياس أنه ليس بقياس ، وذلك بأن تؤخذ على الجهة التي هي بها غير صادقة . مثال ذلك أن يقول قائل إن كل إنسان قابل للمرض والمرض ليس يمكن أن يقبل الصحة ، فالإنسان ليس يمكن أن يقبل الصحة ، وذلك كذب . وسبب ذلك أن الحدود في هذه المقدمات لم تؤخذ في الحمل على ما ينبغي ، وذلك أنه أخذ بدل موضوع الصحة والمرض الصحة والمرض نفسه — أعنى أنه أخذ بدل قولنا صحيح صحة وبدل قولنا مريض مرض — ولذلك إذا غيرنا ذلك فقلنا الإنسان يمكن أن يكون مريضا والمريض يمكن أن يصح ، أنتج لنا أمرا صادقا — وهو أن الإنسان يمكن أن يصح .

48^a 1-16

(١) (٢٢٤) حل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٢) (٢٢١) نظن ف : يظن ل ، ق ، م ، د ، ش .

48^a 17-28

(٢٢٢) فتى لم يحفظ بهذا في أمثال هذه المقدمات فإن يكون قياس .
فإنه إذا أخذت الأحوال والملكات بدل القابل للملكات ، فليس يظن أنه ليس
قياساً في الشكل الأول فقط بل ولا في الثلاثة الأشكال لأنه قد يقول قائل
الإنسان يمكن أن يقبل الصحة والمرض ليس يمكن أن يقبل الصحة . وهذا تأليف
في الشكل / الثاني غير منتج إذ كان ينتج كذباً - وهو أن الإنسان ليس يمكن أن يقبل
المرض^(١) . وكذلك يمكن أن لا يوجد لهذا التأليف نتيجة في الشكل الثالث .
وذلك أن المرض والصحة والعلم والجهل يوجدان في شيء واحد وليس يوجد أحدهما
في الثاني ، وهذا تأليف الشكل الثالث^(٢) . فذلك يظن لهذه العلة أن الأشكال
الثلاثة غير منتجة . والسبب في ذلك أنه أخذ بدل الموضوع للملكات والأحوال
الأحوال أنقسمها والملكات . ولذلك كان واجبا في أمثال هذه المقدمات أن
نأخذ القابل للحال مع الحال ، وحينئذ نصيره حدا موضوعا أو محولا .

48^a 29-39

(٢٢٣) والحدود التي ينحل إليها القياس وبخاصة الحد الأوسط فليس
ينبغي أن نطلبها أبدا من حيث يدل عليها اسم مفرد ، لأن كثيرا ما يدل عليها بقول
مركب وبخاصة إذا كان ذلك الحد ليس له اسم مفرد . ولذلك قد يعسر أن نرد
أمثال هذه الأقاويل إلى الأشكال المتقدمة ، وينطأ في ذلك فيظن أنه قد يكون
قياس من غير حد أوسط . مثال ذلك قولنا إنما صار المثلث زواياه مساوية
لثلاثين لأن الخارجة منه^(٣) مساوية للداخلتين . فذلك ما ينبغي أن لا يطلب^(٤)

(١) (٢/٢) ليس قياسا ، قياس ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) كذلك ل ، ق ، م ، د ، ش : كذبا ف .

(٣) (٢/٣) م ، ق ، م ، د ، ش : منها ل .

(٤) يطلب ف ، ق ، ش : نطلب ل ، م ، د .

(٥) انظر الفقرة ١٤٠ والفقرة ١٤٣ .

(٦) انظر الفقرة ١٥٧ .

الحد الأوسط في كل قياس قولاً ولا لفظاً مفرداً ، بل أحياناً يكون قولاً وأحياناً يكون لفظاً مفرداً .

(٢٢٤) وأيضاً ليس يجب أن نطلب للحدود الموجودة في القياس إذا حمل

48^a 40-
48^b 33

بعضها على بعض إما على جهة الساب وإما على جهة الإيجاب نسبة واحدة من

الجمال - مثل أنه إذا أخذنا أن الطرف الأكبر موجود في الأوسط والأوسط في الأخير ، فإنه ليس ينبغي أن يفهم من ذلك في كل موضع أن الأول صفة للأوسط والأوسط صفة للأخير وأن الأول في الأخير أيضاً صفة . وكذلك متى

سلبنا حداً عن حد فليس ينبغي أن يفهم منه سلبه على أنه صفة وموصوف ، بل

إنما ينبغي أن يفهم^(١) من ذلك واحداً من أنحاء النسب التي بها توجب شيئاً

لشيء ، أو نسلب شيئاً عن شيء أو أكثر من نحو^(٢) واحد منها إن كان يوجد منها أكثر من نحو واحد من أنحاء النسب . مثال ذلك أنه يصدق قولنا للأضداد علم واحد وقولنا الأضداد علمها واحد وليس يصدق قولنا الأضداد علم واحد .

وقد يتفق أن يكون الطرف الأول صفة للأوسط ولا يكون الأوسط صفة

للتالث . مثال ذلك قولنا الحكمة علم والحكمة للفاضل / والنتيجة أن العلم للفاضل .

ل ٥١ ظ

وقد يكون عكس هذا - أعني أن يكون الحد الأوسط صفة للأخير والأول غير

صفة للأوسط ، مثل أنه إن وضعنا^(٣) في كل ضد علماً والخير ضد فإن النتيجة

تكون إن في الخير علماً . وقد يتفق أن لا يكون الأول صفة للأوسط ولا الأوسط

للاخير ويكون الأول صفة للأخير ، وهي النتيجة . مثال ذلك أن في الخير علماً

(١) يفهم ف ، ق ، م ، د ، ش : تفهم ل .

(٢) نحوف : نوع ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) وضمان ل ، ق ، م ، د ، ش : - ف ؛ + ان ش . .

والعلم له جنس ، والخبر جنس . وعلى هذا ينبغي أن يفهم الأمر في السلب .
فإنه ليس متى سلب شيء عن شيء يدل على أن هذا هو غير هذا ، بل أحيانا على
أن هذا ليس لهذا أو ليس في هذا وما أشبه ذلك من ضروب النسب . مثال
ذلك أنه يصدق قولنا ليس للحركة حركة ولا يصدق قولنا الحركة ليست هي
حركة ، وكذلك نقول الكون ليس له كون ولا نقول الكون ليس هو كوننا . فإذا
أضفنا إلى هذا أن اللذة كون ، أنتج أنه ليس للذة كون لأن اللذة ليست كوننا .

48 b 40 .

49 a 6

(٢٢٥) وقال ^(١) بالجملة وبالقول الكلى : أما الحدود الموضوعة فينبغي أن
تؤخذ بالجهة التي بها تؤخذ مفردة — يريد بالرفع — لأنه بهذه الجهة يستدل على
المقدمات منها . وأما المقدمات فينبغي أن تؤخذ على النحو الذي تكون به صادقة
سواء كانت مرفوعة أو غير مرفوعة . فغير مرفوعة ^(٢) مثل قولنا العشرة ضعف
للخمسة ^(٣) ، والتوب من كتمان .

49 a 7- 11

(٢٢٦) والحدود الموجبة للشيء ليست تكون أبدا مفردة ولا مطلقة ،
بل قد تكون مركبة كما تكون مقيدة . فينبغي أن يؤخذ كل على النحو الذي
هو به صادق من تركيب أو أفراد أو إطلاق أو تقييد ، وكذلك الحدود المحمولة
على جهة السلب .

49 a 12-26

(٢٢٧) فأما الحدود التي تكرر في المقدمات في بعض المواضع ثلاث مرات
فينبغي أن تكرر ^(٤) مع الحسد الأكبر لا مع الحسد الأوسط . مثال ذلك قولنا

(١) (٢٢٥) (١) وقال ف : قال ل ؛ قال ر ق ؛ م ، د ، ش .

(٢) مرفوعة ف : المرفوعة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) للخمسة ف : الخمسة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) (٢٢٧) (٤) تكرر ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + الثلاثة ف ؛ + الثلاثة ل ، م ، د ، ش ؛ + الثالث ق .

الإنسان^(١) محسوس والمحسوس يتلف من جهة ما هو محسوس فالإنسان^(٢) يتلف من جهة ما هو محسوس ، فإنه إن كررنا قولنا من جهة ما هو محسوس مع الحد الأوسط فقلنا الإنسان محسوس من جهة ما هو محسوس كان ذلك كذبا . وكذلك قولنا العدل خير والخير يعلم من جهة أنه خير فالعدل يعلم من جهة أنه خير ، فإن وضمانه مع الحد الأوسط فقلنا العدل خير من جهة أنه خير كان كذبا وخير مفهوم . وإنما يحتاج إلى هذا التكرير لأن به تكون المقدمة صادقة ، لأنه متى قلنا إن الإنسان يتلف ولم يشترط من جهة ما هو محسوس كان كذبا .

(٢٢٨) / قال : وليس وضع الحدود في مقدمات القياس الذي^(٣)

49^a 27-49^b 2

ف ٤٥ ظ

نتيجته مطلقة مثل وضعها في القياس الذي نتيجته مقيدة ومشترط فيها شرط ما . مثال ذلك أنه إذا بين مبين أن الخير معلوم أو أنه معلوم بواسطة^(٤) أنه موجود ، فينبغي أن يبين^(٥) أنه معلوم ما بان يأخذ^(٦) في بيان ذلك أنه موجود ما ، لا موجود على الإطلاق . وإن كان قصده أن يبين أنه معلوم على الإطلاق أخذ في بيان ذلك أنه موجود على الإطلاق . وذلك أنه متى قلنا الخير موجود ما وذلك الموجود معلوم كانت النتيجة أن الخير معلوم ما — أى يخصه — وذلك أن ما المشددة إنما

(١) الانسان ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : للانسان ل .

(٢) فالانسان ف : والانسان ل ؛ فان الإنسان ق ، م ، د ، د ، ش .

(٣) القى : القى ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٤) بواسطة ل ، م ، د ، د ، ش : بواسطة ف ؛ بواسطة ق .

(٥) يبين د : يبين ف ، ل ، م ، د ، ش ؛ يبين ق .

(٦) يأخذ ف ، ق : ناخذ ل ، م ، د ، ش ؛ (٥) د .

تدل على الذات الخاصية بالشيء . ومتى قلنا إن الخير موجود والموجود معلوم
فإنما ينتج لنا أن الخير معلوم من جهة أنه موجود لا من جهة ما يخصه .

49b3-9

(٢٢٩) وينبغي أن تبدل الأسماء في الحدود إذا كانت غير واضحة بأسماء
أوضح منها ، وكذلك تبدل القول المركب بالقول المركب^١ الذي هو أوضح
منه إذا كان يدل عليه بقول مركب ، وإذا كان الحد الذي يدل عليه بقول مركب
له اسم فينبغي أن نأخذ اسمه مكان ذلك القول لأنه أسهل وأخص . مثال ذلك
أنه إذا كان لا فرق بين قولنا إن المتوهم ليس جنسه / المظنون وبين قولنا إن
المتوهم ليس هو مظنوناً^٢ ، فينبغي أن يستعمل^٣ في القياس قولنا المتوهم ليس
هو مظنوناً^٤ بدل قولنا المتوهم ليس جنسه المظنون .

٥٢٧ ر

49b 10-13

(٢٣٠) وبالجملة فينبغي أن يحفظ بأن تكون العبارة في المقدمات على النحو
الذي يكون في النتيجة — أعني أن لا يزداد في النتيجة حرف ليس يؤخذ^٥ في
المقدمات ولا ينقص منها حرف قد أخذ في المقدمات . وذلك أنه إن كانت
النتيجة أن اللذة هي الخير فينبغي أن يؤخذ^٦ الخير في المقدمات التي تنتج هذه
النتيجة معرفاً بالألف واللام . وإن كانت النتيجة أن اللذة هي خير بغير تعريف ،

(٢٢٩) (١) بالقول المركب ل ، ق ، م ، د ، ش : — ف .

(٢) مظنوناً ، ق ، م ، د ، ش : مظنون ف .

(٣) يستعمل ف ، ق ، م ، د ، ش : نستعمل ل .

(٤) مظنوناً ل ، ق ، م ، د ، ش : مظنون ف .

(٥) يؤخذ ل ، ق ، م ، د ، ش : يوجد ف .

(٦) يؤخذ ل ، ق ، م ، د ، ش : يوجد ف ؛ تؤخذ ق .

فينبغي أن يؤخذ الخير في المقدمات على هذا النحو، لأن بونا كثيرا بين قولنا اللذة خير وقولنا اللذة هي الخير . وذلك أن القول الأول يدل على أن اللذة من الخير ، والقول الثاني يدل على أن اللذة وحدها هي الخير .

(٢٣١) وإذا أخذت الحدود محسولة بعضها على بعض فينبغي أن يحفظ

49b14-33

- فيها بالمقول على الكل . وذلك أنه فرق كبير بين أن نقول في المقدمة الكبرى إن الذى توجد^(١) فيه الباء توجد^(٢) الألف في كله وبين^(٣) أن نقول إن الألف توجد^(٤) في كل ما توجد^(٥) فيه الباء . فإنه إذا أضفنا إلى قولنا إن الألف توجد^(٦) في كل ما فيه الباء أن الباء موجودة في كل الجسيم ، أنتج لنا بالضرورة أن آ موجودة في كل الجسيم^(٧) . وأما متى أضفنا إلى قولنا أن الذى يوجد فيه الباء توجد^(٨) الألف في كله أن الباء توجد^(٩) في كل الجسيم ، لم يلزم عن ذلك أن تكون الألف موجودة في كل الجسيم إذ كان الشرط إنمسا هو أن الشيء الذى توجد فيه الباء توجد الألف في كله ، فقد يكون ذلك الشيء بعض ما توجد^(١٠) فيه الباء لا كله . فليس يلزم عن ذلك أن تكون الألف موجودة في كل الجسيم ، إذ قد يمكن أن تكون الجسيم من البعض الذى يتصف بالباء ولا توجد^(١١) فيه الألف . وكذلك متى كانت الكبرى

(١) توجد : (٥) ف ، د ، د ؛ يوجد ل ، ق ، م ، ش .

(٢) توجد ش : (٥) ف ، د ؛ يوجد ل ، ق ، م .

(٣) وبين ق ، م ، د ؛ اربين ف ، ل ؛ بين ش .

(٤) توجد ف ، م ، د ، ش ؛ يوجد ل ، ق ، ن .

(٥) توجد ف : يوجد ل ، ق ، م ، د ؛ يقصد ش .

(٦) توجد ف ، ق ، م ؛ يوجد ل ، د ؛ (٥) ش .

٨ - (١١) توجد ف ، د ، ش ؛ يوجد ل ، ق ، م ، د .

(٧) انظر الفقرة ٣١ .

سالبة - أعنى أنه فرق كبير بين أن نقول إن آ مسلوبة عن كل الشيء الذى توجد فيه الباء وبين أن نقول إن آ مسلوبة عن كل ما فيه الباء . فهو بين أنه إذا أخذ في الحدود أن آ مقولة على كل الشيء الذى يقال ^(١) عليه الباء وأن الباء مقولة على كل الجسيم ، أنه ليس يلزم أن تكون آ مقولة على كل الجسيم . وإن أخذ أن الألف مقولة على كل ما يقال عليه الباء ، لزم أن تكون الألف مقولة على كل الجسيم .

49 b 34 .
50 a 4

(٢٣٢) قال : وليس ينبغي أن يتوهم أنا نحيل ^(٢) في قولنا إن الألف هي بـ والباء هي الجسيم - أى تأتي في ذلك بقول مستحيل . فإننا لسنا نمتعمل هذه الحروف على أنها الشيء المشار إليه المطلوب بيانه ، وإنما نأخذها بدل المواد كما يأخذ المهندس الخط الذى رسمه بدل الخط الذى يقصد البرهان عليه . ولذلك قد يضع المهندس أن هذا الخط طول مقدار قدم وأن هذا الخط هو طول لا عرض له ، وليس كذلك في الحس . ولذلك وإن كانت الألف المكتوبة ليست هي الباء ولا الباء هي الألف ، فلصنا نريد بقولنا إنه متى ^(٣) لم تكن آ مقولة على كل ما هو بـ وكانت الجسيم موضوعة للباء أنه ليس يلزم أن تكون الألف مقولة على الجسيم . إلا أنه إذا لم يكن شيء نسبته إلى آخر كنسبة الكل إلى الجزء وأخر نسبته إلى هذا كنسبة الكل إلى الجزء فإنه لا يكون عن ذلك قياس ^(٤) . لكن أخذنا بدل الأمثلة الداخلة تحت هذا القول الحروف لأنه أسهل في التعاميم إذ كان إعطاء المثال ضروريا في التعاميم .

(١) يقال ل : يقال ف ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) (٢٣٢) نحيل ق ، م ، د ، د ، ش : نحيل ف ، د ، م ، ل .

(٣) لم تكن ف ، ق ، م ، د ، ل ، لم يكن د ، يكون ش .

(٤) انظر الفقرات ٨ ، ١٧٦ ، ٢٠٦ ، ٢١٧ :

32-16 50

(٢٣٣) قال : فبهذا النحو من النظر يمكننا أن نحل المقاييس . وليس ينبغي

ف ٤٦ ر

أن نطلب حل هذا النحو / حل القياس الشرطي لأنه ليس يمكن أن يحل^(١)

القياس الذي تبين على جهة الشرط لأن ذلك إنما يكون على جهة الوضع والاصطلاح بين المتكلمين - مثل أنه إن وضع واضح على جهة الاصطلاح أنه

إن كانت توجد قوة واحدة غير قابلة للاضداد فإنه ليس يكون للاضداد علم واحد

ثم تبين^(٢) أنه توجد قسوة واحدة غير قابلة للاضداد فيلزم عنه أن لا يكون

للاضداد علم واحد . فالذي يمكن أن يحل من هذا القول ليس هو ما وضع على

جهة الشرط - وهو قولنا إنه ليس للاضداد علم واحد - لكن الذي يمكن أن

يحل هو الشيء الذي / يبين على جهة القياس الحلي - وهو قولنا إنه توجد قوة

ل ٥٢ ظ

واحدة غير قابلة للاضداد - لأنه قد كان على ذلك قياس - وهو قولنا^(٣)

المرض والصحة أضداد والمرض والصحة ليست قوتها واحدة فيجب^(٤) عن ذلك

في الشكل الثالث أن ليس كل الأضداد قوتها واحدة ، لأنه لو وجد ذلك لوجد

الشيء صحيحاً مريضاً معاً . وإنما كان ذلك لأن القياس الشرطي إنما يتبين فيه

المستثنى بقياس حلي^(٥) . وكذلك قياس الخلف ليس يحل منه إلا القياس الحلي

الذي يسوق إلى المحال ، لا القياس الشرطي ، لأنه قد تبين أنه مركب من

١٥

النوعين من القياس^(٦) .

(١) (٢٣٣) (١) يحل ، ق ، م ، ش : محل ؛ (٥) د .

(٢) تبين ، ق ، بين ؛ يبين ؛ (٥) د ، ش .

(٣) غير ، ق ، م ، د ، ش : - ف .

(٤) قولنا ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + لأنه ليس ف .

(٥) فيجب ، ل ، ق ، م ، د ، ش : فيجب ف .

(٦) انظر الفقرات ٦٤ ، ١٧٢ - ١٧٣ .

(٧) انظر الفقرة ١٧١ .

50^b 5-51^{a2}

(٢٣٤) وهو أيضا بين أن ما كان من المطالب بين في أكثر من شكل واحد أنه قد يمكن أن يحل القول الذى استعمل في بيان ذلك^(١) المطلوب إلى أكثر من شكل واحد . والقانون في ذلك أن ما كان من أصناف القياسات التى فى الشكل الثانى والثالث التى تشارك الأول فى بيان بعض أنواع المطالب - مثل مشاركة الصنف الأول والثانى من الشكل الثانى للصنف الثانى من الشكل الأول فى إنتاج السالب الكلى ، ومثل مشاركة الأصناف التى تنتج الجزئى السالب فى الشكل الثانى والثالث للذى^(٢) ينتج السالب الجزئى فى الشكل الأول - فما كان من هذه الأصناف فى الشكل الثانى والثالث مما يبين إنتاجه بالعكس سواء كان بعكسين أو بعكس واحد فقد يمكن ما يكون منه فى الشكل الثانى والثالث أن يرد إلى الأول وما كان من ذلك فى الأول فقد يمكن أن يرد إلى الثانى والثالث^(٣) . وأما ما تبين^(٤) إنتاجه من هذه الأصناف فى الشكل الثانى أو الثالث بطريق الخلف أو الاقتراض فإنه لا يمكن رجوع ذلك القول إلى الشكل الأول - مثل الضرب الرابع من الشكل الثانى الذى ينتج السالب الجزئى فليس يمكن رجوعه إلى الصنف من الشكل الأول الذى ينتج السالب الجزئى^(٥) . ولذلك ما نرى أن ما كان من صائب كلى فيمكن فيه أن يحل القول المنتج له إلى الشكل الثانى وإلى الشكل الأول . وأما السالب الجزئى الذى ينتج فى الشكل الثانى وفى الثالث فليس يرجع منه شئ إلى

(١) (٢٣٤) ذلك ف : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) لذى ف ، الذى ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) تبين ف ، ق ، م ، د ، ش : بين ل .

(٤) انظر الفقرة ٣٢ مع الفقرة ٤٧ وأيضا الفقرات ٥١ ، ٤٤ ، ٦٤ ، ٧١ مع الفقرة ٣٥ .

(٥) انظر فى الفقرة ٥١ القياس الذى الكبرى فيه كناية موجبة والصغرى سالبة جزئية .

- الشكل الأول ، ولا ما كان في الشكل الأول منه يرجع إلى هذين إلا في التي لا
 يبين إنتاجها بالافتراض^(١) . وأما التي^(٢) يبين إنتاجها بالافتراض في الشكلين فلا
 يمكن ذلك فيها . وأما^(٣) رجوع ما كان في الشكل الثاني إلى الثالث — أعني من
 التي تنتج^(٤) السالب — ورجوع ما كان من ذلك في الثالث إلى الثاني فإنما يمكن
 ذلك في الأصناف التي يمكن فيها عكس المقدمتين معا . وذلك يكون متى كانت
 المقدمة السالبة كلية — أعني أن كل واحد منهما يرجع إلى صاحبه — لأن
 السالبة الكلية تنعكس والموجبة الجزئية تنعكس . وأما متى كانت السالبة في
 الشكل الثاني جزئية فإن الجزئية السالبة لا تنعكس والكلية أيضا إن انعكست
 تكون جزئية . وكذلك التي في الشكل الثالث إذا كانت السالبة هي الكلية أمكن
 رجوع مقدماتها إلى الشكل الأول ، لأن السالبة الكلية تنعكس والموجبة تنعكس
 جزئية كانت كلية أو جزئية^(٥) . وإن كانت السالبة هي الجزئية فإن القياس لا ينحل
 إلى الشكل الثاني ، لأن السالبة الجزئية لا تنعكس^(٦) .

- (٢٣٥) فقد تبين من هذا القول أى أصناف القياسات التي تشترك في
 مطلوب واحد من الأجناس الثلاثة من أجناس القياس يمكن فيها أن يحل بعضها^(٧)
 إلى بعض وأبها لا يمكن ذلك فيها .

51٥ 3-5

(١) بالافتراض ل ، م ، د ، د في الافتراض ف ، ق ، ش .

(٢) التي ف ، د ، ش : الذي ل ، ق ، م .

(٣) وأما ف : فاما ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) تنتج ق : ينتج ف ، م ، د ، د (هـ) ل ، ش .

(٥) (٢٣٥) يحل ف : يحل ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٦) انظر الفقرة ٦٤ والفقرة ٧ .

(٧) انظر الفقرة ٧٠ .

51^b 6-11

(٢٣٦) وقد يوقع خدعة في القياس أن يظن بالقضية المدولة أنها والسالبة قضية واحدة بعينها ، وذلك أنه يعرض من ^(١) ذلك أحد أمرين . إما أن يظن ^(٢) بالمنتج أنه غير منتج ، وذلك إذا وقعت القضية المدولة في الموضوع الذي إذا وقعت فيه السالبة يمنع ^(٣) القياس أن يكون قياسا وظن بالمعدولة أنها سالبة ، فإنه يظن فيما هو قياس أنه ليس بقياس . وإما أن يظن بالنتيجة المدولة أنها سالبة وهي في الحقيقة معدولة ، وذلك إذا وقعت المقدمة المدولة التي ظن بها أنها سالبة في موضع لا يمنع القياس أن يكون منتجا .

51^b 12-36ف ٤٦ ظ
د ٥٣ ر

(٢٣٧) والذي يرفع هذه الخدعة أن يعلم / أن قولنا / في الشيء إنه لا أبيض وإنه ليس بأبيض ^(٤) ليس بدلان منه على معنى واحد ، وأنه ليس سالبة قولنا زيد أبيض قولنا زيد لا أبيض بل قولنا زيد ليس بأبيض . وذلك أن نسبة قولنا زيد أبيض إلى قولنا زيد لا أبيض هي نسبة قولنا زيد يمكن أن يمشى إلى قولنا زيد يمكن أن لا يمشى ، ونسبة قولنا زيد يوجد أبيض إلى قولنا زيد ليس يوجد أبيض هي نسبة قولنا زيد يمكن أن يمشى إلى قولنا زيد ليس يمكن أن يمشى . فكما أن الممكنين ^(٥) قضيتان موجبتان - على ما تبين في الكتاب المتقدم - كذلك قولنا زيد أبيض ، زيد لا أبيض ^(٦) . فإن كان ^(٧) قولنا زيد لا أبيض بمنزلة قولنا زيد ليس

(١) من ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) نظن ف ؛ يظن ق ، م ، ش ؛ (هـ) ل ، د ، د .

(٣) يمنع ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ منع ف .

(٤) بابيض ف ، ل ، ق ، م ، د ؛ +رف ؛ ابيض ش .

(٥) الممكنين ف ؛ الممكنين ل ، م ، د ، ش ؛ الممكنتان ق .

(٦) كان ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٧) انظر تلخيص كتاب العبارة الفقرات ٤٢ - ٤٦ ، ٤٩ - ٥٣ ، ٥٥ - ٦٨ .

- بأبيض ، فيجب أن يكون كل شيء إما أبيض وإما لا أبيض كما يجب أن يكون كل شيء إما أبيض وإما ليس بأبيض . وهو بين أن الأشياء المدونة وكثرة^(١) من الأشياء الموجودة لا يصدق عليها أنها بيض ولا أنها لا بيض ، وأما أنها بيض أو ليست بيض فيصدق على جميع الأشياء . وأيضاً لو كان قولنا زيد هو قادر أن لا يمشي بمترلة قولنا زيد ليس هو قادر أن يمشي ، لكان الإيجاب والسلب مجتمعان^(٢) في شيء واحد بعينه لأنه كما أن قولنا في زيد إنه قادر أن يمشي وأن لا يمشي يصدقان معا كذلك كان يجب أن يكون قولنا فيه إنه قادر وأنه ليس بقادر — أثنى أو كان معنى السلب في ذلك هو معنى العدل . وبين أن قولنا قادر وليس بقادر لا مجتمعان معا في شيء واحد بعينه . فالقضية المعدولة تفارق السلب ، أما حينما فبأنها توجد هي ومقابلتها معا^(٣) في شيء واحد ، وأما حينما فبأنها^(٤) قد يخلو الموضوع من كل واحد منهما^(٥) . وأما القضية السالبة والموجبة فيخصصها^(٦) أنهما لا مجتمعان في شيء واحد ولا يخلو من أحدهما شيء من الأشياء . ولذلك كان قولنا في سقراط إنه عادل ولا عادل^(٧) عادل كاذبين^(٨) معا إذا كان سقراط ميتا ، وقولنا إنه عادل أو ليس بعادل يقتضيان الصدق والكذب — أعنى أنه ليس يخلو

(١) كتره : كثير ل ، ق ، م ؛ كثير د ، ش .

(٢) زيد ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ف .

(٣) مجتمعان ف ؛ مجتمعين ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) سلب ، ق ، م ، د ، ش ؛ — ل .

(٥) فبأنها ؛ فبأنه ف ، م ، د ، ش ؛ — ق .

(٦) الموضوع ... منهاف ؛ من كل واحد منهما الموضوع ل ، م ، د ، ش ؛ من كل واحد منها المخرج ق .

(٧) ولا ف ؛ رانه لال ، ق ، م ، د ، ش .

(٨) كاذبين ل ، ق ؛ كاذبان ف ، م ، ش ، كاذبا د .

صقراط من أن يوصف بواحد منهما كان ميتا أو حيا . وكذلك قولنا في زيد إنه يقدر أن يمشى ويقدر أن لا يمشى المتقابلان ^(١٤) معا فيه ، وقولنا فيه إنه يقدر أن يمشى وليس يقدر أن يمشى أحدهما صادق والآخر كاذب . وإذا كانت القضايا المعدولة موجبات فلها سوالب . وإذا قيست القضايا البسيطة والمعدولة الموجبات فيها والسوالب ظهر لبعضها إلى بعض نسبتان - نسبة تقابل ونسبة لزوم .

51٥37-
52٥14

(٢٣٨) فلنرض بدل الموجبة البسيطة - وهي قولنا زيد خير - حرف آ وبدل سالبها ^(١٥) - وهي قولنا زيد ليس بخير - حرف الباء ^(١٦) ، وبدل الموجبة المعدولة - وهي قولنا زيد لا خير - حرف الدال ^(١٧) ، وبدل سالبها - وهي قولنا زيد ليس هو لا خير - حرف جيم ^(١٨) ، ولنضع تحت الألف ج وتحت الباء د . فكل شيء إما أن يوجد فيه آ وإما ب ، وليس يمكن أن يجتمعا في شيء واحد إذ كانت إحداهما موجبة والثانية ^(١٩) سالبة . وكذلك حال ج مع د ، إذ كانت إحداهما أيضا موجبة والأخرى سالبة . وهو بين أيضا أن كل

(١٤) صادقان : صادقين ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(١٥) سالبها ، ق ، م ، د ، د ، ش : سالبه ف .

(١٦) الباء : ب ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش . - (ضمن فقرة) ش .

(١٧) الدال : د ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش . - (ضمن فقرة) ش .

(١٨) جيم ف : ج ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(١٩) الباء : ب ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢٠) كانت : كان ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢١) احداهما ف ، ق ، د ، د ، ش : احداهما ل ، م .

(٢٢) الثانية ف ، ق : التان ل ، م ، د ، ش ؛ الأخرى د .

- ما يوجد فيه \bar{D} بالضرورة يوجد في \bar{C} ، لأنه إن كان قولنا في زيد
إنه لا خير صدقا فواجب أن يكون قولنا فيه إنه ليس بخير أيضا صدقا ، لأنه
واجب أن يصدق عليه قولنا إنه خير أو إنه ليس بخير . وإذا كذب عليه أنه خير
فواجب أن يصدق عليه أنه ليس بخير ، فإذن كل ما يوجد فيه \bar{D} يوجد فيه \bar{C}
فبـ لاحقة لـ \bar{D} وموجودة حيث وجدت . وليس ينعكس هذا حتى تكون \bar{D}
موجودة في كل ما يوجد فيه \bar{C} ، لأنه إذا كان زيد معدوما صدق عليه أنه
ليس بخير ولم يصدق عليه أنه لا خير . فهذه حال \bar{D} مع \bar{C} في اللزوم . وأما
حال \bar{A} مع \bar{C} فبعكس هذا — أعني أن \bar{C} لاحقة للألف وموجودة حيث
وجدت . وليس ينعكس ذلك حتى تكون \bar{A} لاحقة لـ \bar{C} وموجودة حيث وجدت ،
لأن ما يصدق عليه قولنا إنه خير يصدق عليه إنه ليس لا خير لأنه إما أن يصدق
عليه قولنا إنه ليس لا خير أو إنه لا خير . وليس ينعكس هذا حتى يكون ما يصدق
عليه / قولنا إنه ليس لا خير يصدق عليه قولنا إنه خير، فإن زيد المعدوم يصدق
عليه قولنا ليس لا خير إذ كان لا بد أن يصدق عليه قولنا إنه لا خير أو إنه ليس
لا خير لأن هذين القولين أحدهما موجب والآخر سالب ، وليس يخلو من أحدهما
شيء ولا يجتمعان في شيء واحد . وإذا كان هذا هكذا فبين أنه ليس يمكن في \bar{C}
— وهي السالبة المعدولة — وفي \bar{D} — وهي الموجبة المعدولة أن يجتمعا
في شيء واحد ، لأن ما يصدق عليه \bar{A} يصدق عليه \bar{C} وما يصدق عليه \bar{C}

ل ٥٣ ظ

(٤) قولنا ، د : ل ، ق ، م ، ش .

(٥) \bar{D} ، ق ، م ، د ، ش ؛ \bar{C} ، ل .

(٦) الموجبة المعدولة ، ق ، م ، د ، ش ؛ السالبة البسيطة ل .

(٧) جيم ف : آل ؛ جيم م ، د ، ش .

(١٦) كذب عليه \bar{D} إذ إحداهما موجبة والأخرى سالبة . وأما جيم \bar{D} — وهي السالبة المدولة — وب \bar{D} — وهي السالبة البسيطة — فقد يجتمعان في شيء واحد ، لأنه ليس يلزم وجود \bar{D} فيما توجد \bar{B} وإنما الأمر بالعكس — أعني أن \bar{B} توجد فيما يوجد فيه \bar{D} .

52^a 39 -
52^b 13

(٢٢٣٩) وقد يتوهم أن \bar{A} — وهي الموجبة البسيطة و \bar{D} — وهي الموجبة المدولة — متقابلتان ، وذلك أنه لما كنا وضعنا أن \bar{D} متى كانت

(١٦) د ف ، ق ، م ، د ، ش : ب ل .

(١٧) سالبة ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + فاذن ماصدق عليه ج كذب عليه ب ل ؛ فاذن

ما صدق عليه أ كذب عليه د ق ، م ؛ فاذا صدق عليه ج كذب عليه د د ؛

فاذا ما صدق عليه ج كذب عليه د ش .

(١٨) جيم ف : د ل ؛ ج ق ، م ، د ، ش .

(١٩) السالبة ف ، ق ، م ، د ، ش : الموجبة ل .

(٢٠) ب ف ، ق ، م ، د ، ش : أ ل .

(٢١) السالبة ف ، ق ، م ، د ، ش : الموجبة ل .

(٢٢) فقد ... فيه د ف ، ل : فقد (فهام) يجتمعان على الصدق (+ دون الكذب م)

وذلك حيث تكذب الموجبتان البسيطة والمدولة ولا يجتمعان على الكذب أصلاً

(+ ود) لأنهما لو اجتمعا على الكذب اصدق (يصدق د ؛ صدق ش) مقابل كل

واحد منهما فكان يلزم اجتماع الموجبتين المدولة والبسيطة على الصدق وقد تبين امتناع

ذلك ويحصل (يحصل ، م ؛ ش) من هذا إذا صدقت (صدق ش) إحداهما لم يلزم

صدق الأخرى ولا كتبها وإذا كتبت (كذب ش) إحداهما صدقت الأخرى ضرورة

ق ، م ، د ، ش .

(٧٠) يوجد ف : يوجد ل .

(٢٣٩) (٩) وقد يتوهم ... الكلية المدولة ل ، ق ، م ، د ، ش : ب ف .

(٢٠) متقابلتان ل ، م : متقابلتان ق ؛ متقابلتان د ، ش .

(٢١) متوال ، م ، د ، ش : حتى ق .

موجودة أن بَ موجودة و بَ و آ متقابلتان ^(١) - أي متى وجد أحدهما ^(٢)
ارتفع الآخر وليس يخلو من أحدهما شيء من الأشياء - فإذا دَ و آ بهذه
الصفة . . . لكن لو كان دَ و آ متقابلتان ^(٣) على جهة السلب والإيجاب للزم
متى وجد بَ أن يوجد دَ ، وذلك كذب وخلاف ما بين لأنه كان واجبا
أن يصدق على بَ دَ إذا كان كاذبا عليه آ . وقد يمكن متى وضعنا
أن جَ لازمة للألف وأن آ ليس يلزم جَ أن يبين من ذلك أن بَ لاحقة
لـدَ وأن ذلك غير منمكس وأنه لا يمكن أن يجتمع دَ و آ ويمكن أن
يجتمع جَ و بَ ، وذلك أنه إذا كان هذا هكذا فبين أنه ليس يمكن في آ
و دَ أن يجتمعا في شيء واحد لأن بَ محصورة في دَ و حيث وجدت
بَ فليس يوجد آ لأن أحدهما موجبة والأخرى سالبة . وأما جَ و بَ

١٠

(١) متقابلتان ل ، م ، ش : متقابلان د ، متقابلان ق .

(٢) أحدهما ل ، م ، ش : أحدهما ق ، د .

(٣) متقابلتان م : متقابلان ل ، د ، ش ؛ متقابلان ق .

(٤) كاذبال : كذا بق ، م ، ش ؛ كذب د .

(٥) بين : (هـ) ل ، د ؛ بين ق ؛ بين م ؛ بين ش .

(٦) ذواق ، م ، د ، ش ؛ جوب ل .

(٧) جوب ق ، م ، د ، ش ؛ ار دل .

(٨) ار دم ، د ، ب ؛ ر ق ؛ ار ج ؛ ار ج و ش .

(٩) ب ... دل : د محصورة في ب ق ، م ، د ، ش .

(١٠) وجدت ب م : وجدت دل ؛ وجدت ب ق ؛ وجدت د ، ش .

(١١) يوجد ق ، م ، د ، ش ؛ يوجد دل .

(١٢) جوب ق ، م ، د ، ش ؛ ذوال .

(١٣) انظر الفقرة ٢٣٨ .

فقد يمكن أن يجتمعا في شيء واحد ، لأنه ليس آ محصورة في ج فقد
 توجد ج حيث لا توجد آ . وإذا كان كل شيء إما أن يوجد فيه آ وإما
 ب فقد يوجد ج مرة في آ وثارة في ب . وقد يمكن أن يبين برهان
 آخر أنه متى كانت ج لاحقة للألف أن ب لاحقة لـ د وأن د و آ
 لا يمكن أن يجتمعا معا وأن ب و ج قد يمكن أن يجتمعا . وذلك أنه إذا
 كانت ج محصورة في آ وكان كل شيء إما أن يصدق عليه د أو ج فواجب
 أن يكون صادقا منها على ب د دون ج ، لأن ج محصورة في
 مقابل ب الذي هو آ . فإذن متى كانت ج محصورة في آ فإن ب
 محصورة في د . وإذا كانت ج محصورة في آ و ب محصورة في د

- (١٨) ا ... ب ج : ج محصورة في ا ، د ، د ، د ، ش .
 (١٩) توجد ب ج : يوجد ق ؛ يوجد ج م ، د ، د ، ش .
 (٢٠) ج مرة ق ، م ، د ، د ، ش : د ثارة ل .
 (٢١) د و ا ق ، م ، د ، د ، ش : ب و ب ج ل .
 (٢٢) ب و ج ق ، م ، د ، د ، ش : د و ا ل .
 (٢٣) ج ... ا ل : محصورة في ب ق ، ش ؛ محصورة في ج م ، د ، د .
 (٢٤) صادقا منها ل : الصادق منها ق ، م ، د ، د ، ش .
 (٢٥) ب ... ج ل : ا ج د ر ن د ق ؛ ا ج د ر ن ج م ؛ ا ج د ر ن ج ر د ؛ ا د ر ن ج ش .
 (٢٦) ج ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛ ا ب ل ي س ت ق ، م ، د ، د ، ش .
 (٢٧) ج ... ا ل : محصورة في ب ق ؛ محصورة في ج م ، د ، د ، ش .
 (٢٨) ب ... د ل : محصورة في ب ق ، م ، د ، د ، ش .
 (٢٩) ج ... ا ل ؛ محصورة في ج ق ، م ، د ، د ، ش .
 (٣٠) ب ... د ل ؛ محصورة في ب ق ، م ، د ، د ، ش .

فبين أن د و آ ليس يمكن فيهما ^(٣١) أن يجتمعا في شيء واحد وأنه يمكن ذلك في ج و ب . وهذا الذي يمرض في القضايا الشخصية المعدولة والبسيطة يمرض مثله في العدمية مع البسيطة . وكما أنه ليس سالبة ^(٣٢) البسيطة الشخصية الموجبة الشخصية المعدولة الموجبة ^(٣٣) ، كذلك ليس سالبة الموجبة الكلية البسيطة الموجبة الكلية المعدولة ^(٣٤) .

(٢٣٩ ب) وقد يمكن أن يغلط في هذا الترتيب حتى نظن أن آ متى

52^b13-34

كانت موجودة — أحيى الموجبة البسيطة — أن السالبة المعدولة موجودة وأنه متى كانت السالبة المعدولة موجودة أن الموجبة البسيطة موجودة . وكذلك الأمر في السالبة البسيطة مع المعدولة . وذلك إنما يمرض متى غلطنا فظننا أن المعدولة سالبة — مثل أن يظن فيها هو خير أنه مقابل ما هو لا خير على جهة الإيجاب والسلب لاهل جهة العدل — وذلك أنه متى أخذنا آ و ب موجبة وسالبة وأخذنا أيضا آ و د المعدولة موجبة وسالبة عرض ضرورة أن يكون متى وجدت آ وجدت ج ومتى وجدت ج وجدت آ وكذلك متى وجدت ب وجدت د ومتى وجدت د وجدت ب ، وذلك خلاف الترتيب الذي تبين .

(٢١) د و آ ، م ، د ، د ، ش : ج و ب ل .

(٢٢) فيمال ، م ، د ، د ، ش : فياق .

(٢٣) ج و ب ق ، م ، د ، د ، ش : د و آ ل .

(٢٤) سالبة ل ، م ، د ، د ، ش : — ق .

ك — (٢٥) الموجبة ل ، م ، د ، د ، ش : — ق .

(٢٣٩ ب) (٧) وقد يمكن ... كالموجبة المعدولة في ... ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٨) انظر الفقرة ٢٣٨ .

فأما كيف يمرض ذلك فلأنه إذا وضعنا أن آ و ب يقتسمان الصدق والكذب على جميع الموجودات ووضعنا أن آ و د - وهي المعدولة - هي بهذه الصفة لزم ضرورة متى وجدنا ب أن توجد د ومتى وجدنا د أن توجد ب ، لأن آ و ب و آ و د لما كانا يقتسمان الصدق والكذب على جميع الموجودات لزم متى كذبت آ أن تصدق ب و د لأن آ و ب متقابلان على جهة الإيجاب والسلب وكذلك آ و د . فإذا نمتى وجدت ب وجدت د ومتى وجدت د وجدت ب ، وكذلك يلزم في آ مع ج . وهذا اللزوم المظنون من هذه الأربعة الحدود - التي هي آ و ج و ب و د - ليس هو في الوجود فقط بل في الوجود والارتفاع - أعني أنهما متلازمان في الوجود والارتفاع - وذلك خلاف ماتين . والسبب في هذا الفاظ أن ظن بالمعدولة أنها سالبة فتقسم الصدق والكذب . وإذن تقرر أن الموجبة البسيطة ليست كالموجبة المعدولة .

52*22-40

(٢٤٠) مثال ذلك أنه ليس سبب^(١) قولنا كل إنسان أبيض قولنا^(٢)

كل إنسان لا أبيض ، بل قولنا ليس كل إنسان أبيض . والعلة^(٣) في ذلك هي العلة التي ذكرنا ، وذلك أن قولنا كل إنسان أبيض وكل إنسان لا أبيض يكذبان مما وليس يوجد أحدهما بالضرورة في أي شيء كان من الأشياء كالحال في قولنا كل إنسان أبيض ، ليس كل إنسان أبيض^(٤) .^(٥) فإذا ن القياس الذي ينتج به قولنا كل إنسان لا أبيض هو غير القياس الذي ينتج به أنه

(١) سلب ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : سالب ل .

(٢) قولنا ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : وقولنا ل .

(٣) العلة ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : كانت العلة ف .

(٤) بأبيض ف ، م ، أبيض ل ، ق ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٢٣٧ .

ولا إنسان واحد أبيض ، وذلك أن قولنا كل إنسان لا أبيض هي كلية موجبة وقد تبين أنها لا تنتج إلا في الشكل الأول^(١) . وقولنا ولا إنسان واحد أبيض هي سالبة كلية وهي تنتج في الأول والثاني ، وذلك في صنف / واحد من الأول وفي صنفين من الثاني ، فهي تنتج في ثلاثة أصناف من المقاييس^(٢) . وكذلك متى

ل ٥٤ ر

- كانت المقدمة الصغرى في الشكل الأول معدولة ، فليس ينبغي أن يظن به أنه غير منتج كحالها إذا كانت سالبة ولا متى كانت المقدمتان معدولتين كحالها إذا كانتا^(٣) سالبتين^(٤) . والمقدمة المعدولة تميز^(٥) من السالبة بأن حرف العدل هو جزء من المقدمة ، ولذلك يدخل أيضا عليه^(٦) حرف السلب . وليس حرف السلب جزءا من المقدمة ، ولذلك محمول الموجبة وموضوعها هو بعينه محمول السالبة وموضوعها .
- (٢٤١) وهنا انقضت المعاني التي تضمنتها هذه المقالة^(٧) .

(١) كاتاف م : كانت ل ، ق ، د ، ش .

(٢) تميز ، ش : تميز ل ، ق ، م ، د .

(٣) أيضا عليه ف : طيه أيضا ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) وهنا ... المقالة ف : وهنا انقضت المعاني التي تضمنتها هذه المقالة الأول يسلمه

المقالة الثانية من الماوطيا الاول وهو كتاب القياس والحكمة وحده وهو المعين

لارب غيره ل ؛ انقضت المقالة الاول من القياس ، ش ؛ انقضت المقالة الاول من

القياس م ؛ انقضت المقالة الاول من كتاب القياس وصل الله على محمد وآله أجمعين .

المقالة الثانية من الماوطيا الاول د .

(٥) انظر الفقرة ١٨٩ وأيضا الفقرة ٢١ .

(٦) انظر الفقرات ١٨٩ ، ٢٣٤ ، ٤٧٤ .

(٧) انظر الفقرة ٣٣ .

المقالة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على محمد وآله

المقالة الثانية

من أنالوطيقى الأول وهو كتاب القياس

< الفصل الأول >

52b 38-
53a 14

(٢٤٢) قال : وإذ قد بينا في كم شكل تكون الأقاويل القياسية وبأى صنف من أصناف المقدمات تكون - وهى المقدمات التى فيها معنى المقول هل الكل - وبكم مقدمة تكون وأنها اثنتان^{١٣} ومتى يكون منهما قياس ومتى لا يكون - وذلك إذا لم ياف بينهما حد مشترك - وقلنا في كيفية شكل شكل من الأشكال الثلاثة - الذى هو ترتيب الحد الأوسط بين الطرفين - وقلنا مع ذلك أى شكل من الأشكال نلتسه في مطلوب مطاوب من المطالب الأربعة - أعنى الموجب الكلى والسالب الكلى والموجب الجزئى والسالب الجزئى -

عنون (١) بسم... القياس ف : بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً المقالة الثانية ل : المقالة الثانية من أنالوطيقى الاول ق ؛ المقالة الثانية من أنالوطيqa الاول بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله م ، بسم الله الرحمن الرحيم د ؛ المقالة الثانية من أنالوطيقى الاول بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وآله ش .

(٢٤٢) (٧) اثنتان ل ، ق ، م ، ش ؛ اثتان ف ، د .

وأخبرنا بعد ذلك عن كيفية البحث عن المطلوب على الإطلاق وفي أى صناعة كانت وبأى سبيل نأخذ مقدمات القياس ونعملها ^(١) وكيف نحل كل قول قياسي إلى القياس الذى تركب منه ، فنقول الآن إنه لما كانت المقاييس منها ما ينتج نتائج كلية ومنها ما ينتج نتائج جزئية فإن المقاييس التى تنتج نتائج كلية فقد يلحقها / ويعرض لها أن تنتج سوى النتيجة الأولى نتائج ^(٢) كثيرة .
 ٥ . وأما المقاييس التى تنتج ^(٣) نتائج جزئية فإن التى تنتج ^(٤) منها الموجبة الجزئية قد يعرض لها أن تنتج ^(٥) مع النتيجة الأولى نتائج كثيرة - وأما التى تنتج سالبة جزئية فليس تنتج غير النتيجة الأولى . والسبب فى ذلك أن النتائج الكلية والجزئية الموجبة تنعكس والسالبة الجزئية ليس تنعكس . والقياس الذى ينتج نتيجة كلية موجبة يعرض له أن ينتج الجزئية المنطوية تحت تلك الكلية والجزئية التى تنعكس إليها الكلية الموجبة ، والذى ^(٦) ينتج سالبة كلية ^(٧) يعرض له أن ينتج حكمها والسالبة الجزئية المنطوية تحتها ، والذى ينتج الموجبة الجزئية يعرض له أن ينتج عكسها . وأما الذى ينتج السالبة الجزئية فليس يعرض له أن ينتج غيرها ، إذ كانت غير منمكة ولا محيطية بغيرها . فمن هذه الجهة يعرض للقياس الواحد بعينه أن ينتج أكثر من نتيجة واحدة إلا أن الذى ينتج بالذات وأولاً هى واحدة ، وسائر ما ينتجه إنما ينتجه من جهة أنه يلحق النتيجة ^(٨)

ف ٤٧ ظ

(١) عملها ف ، ق ، م ، ش : بهال ؛ (٥) ه .

(٢) نتائج ف ، م ، د ، ش : بنتائج ل ، ق .

(٣) تنتج ل ، ق ، م : (مرتين) ف ؛ ينتج د ؛ (٥) ش .

٤ - (٥) تنتج ف ، ق ، م ؛ ينتج ل ؛ - د ، ش .

(٦) القبول ، ق ، م ، ه ، ش : التى ف .

(٧) كلية ف ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ل .

(٨) النتيجة ل ، ق ، م ، د ، ش : المتجهة ف .

الأولى وبوساطتها فكأنها نتائج بالعرض . ولذلك لم يعدد أمثال هذه في نتائج المقاييس في المقالة الأولى ، وغلط في ذلك قداما المفسرين فعدوها .

53* 15-25

(٢٤٣) وقد يمكن أن يظن أنه قد يكون عن القياس الواحد يمينه نتيجة أكثر من واحدة على جهة أخرى، إلا أن ذلك في الظن لا في الحقيقة . وذلك أما في الشكل الأول فإنه بعرض ذلك هل وجهين . أحدهما متى بنا أن محولا ما يوجد لموضوع ما وكان ظاهرا عندنا أن شيئا ما موضوع لموضوع المطلوب ، فقد يظن أنه إذا تبين أن محمول المطلوب موجود في موضوعه أنه قد تبين مع ذلك أنه موجود في موضوع الموضوع . مثال ذلك أن يكون المطلوب هل العالم محدث ، فإنه إذا تبين لنا أن العالم محدث تبين لنا أن السماء محدثة ، وذلك أنه ظاهر بنفسه أن السماء جزء من أجزاء العالم . فهكذا أحد ما يظن به أنه قد يكون عن قياس واحد بهذه الجهة أكثر من نتيجة واحدة . وليس ذلك حقيقيا ، فإن قولنا السماء محدثة في هذا المثال إنما أنتج بمقدمتين إحداهما أن السماء جزء من أجزاء العالم والثانية أن جميع أجزاء العالم محدث فيلزم عن ذلك أن السماء محدثة . والوجه الآخر أنه متى بنا أن شيئا ما موجود لموضوع بمقدمتين وكان ظاهرا بنفسه أن الحد الأوسط في مقدمتين منظورتحته موضوع آخر مع موضوع المطلوب ، فقد يظن أنه ينتج عن ذلك نتائح أكثر من واحدة إحداهما ^(١) النتيجة المطلوبة

(١) (٢٤٣) (١) أمثال ، ق ، م ، د ، ش : انها ف .

(٢) انه ف : — ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) احداها ل : احدها ق ، م ، د ، ش ؛

والأخرى التي موضوعها / منطو تحت^(١) الحد الأوسط مع موضوع المطلوب .
 مثال ذلك إن تبين أن العالم محدث بمقدمتين إحداهما أن العالم مؤلف والثانية أن
 المؤلف محدث . فإنه قد يظن أنه ينتج لنا من هاتين المقدمتين نتيجتان إحداهما
 أن العالم محدث والثانية أن الجسم محدث ، لأنه ظاهر بنفسه أن الجسم منطو تحت
 المؤلف على مثال انطواء العالم تحته . وأكثر ما يمرض هذا إذا كانت الكبرى بينة
 عن قياس . وهما في الحقيقة قياسان يشتركان في المقدمة الكبرى ويفترقان
 في الصغرى . وهذا بعينه يمرض في الشكل الأول الذي ينتج السوالب الكلية ،
 كما يعرض في الذي ينتج^(٢) الموجبة الكلية .

(٢٤٤) وأما الذي ينتج الجزئية^(٣) فليس يمرض فيه الصنف من النتائج

53^a 26 -
53^b 3

- ١٠ الذي يكون من قبل انطواء موضوعها تحت موضوع النتيجة لكون النتيجة جزئية
 ويعرض فيه الصنف الثاني لكون المقدمة الكبرى كلية في جميع أصناف المقاييس
 في هذا الشكل الكلية والجزئية . وأما الشكل الثاني فإنه يعرض في الأصناف الكلية
 منه أن يظن به أنه ينتج نتيجة وما هو منطو تحت موضوع النتيجة لقرب ذلك
 في بادئ الرأي . وفي الحقيقة إنما هي نتيجة قياس في الشكل الأول — أعني وجود
 الطرف الأعظم لموضوع موضوعه . وليس يظن فيه أنه ينتج مع نتيجته^(٤) ما هو
 ١٥ موضوع للحد الأوسط ، لأن ذلك إن أنتج وإنما ينتج بقرئب الشكل الثاني ،
 والفكرة لا تقع بالطبع على شهور الإنتاج في الشكل الثاني كوقوعها على ذلك

(١) تحت ل ، م ، د ، ش : تحته ف ؛ (مرتين) ق .

(٢) ينتج ل ، ق ، م ، د : تنتج ف ؛ (هـ) ش .

(٣) الجزئية ف : الجزئيات ل ، د ، ش ؛ الجزئيتان ق ، م .

(٤) نتيجته ل ، م : نتيجة ف ، ق ، د ، ش ؛

في الشكل الأول . فذلك يظهر أن وجود الطرف الأعظم لما هو موضوع
للحد الأوسط في الشكل الثاني هو بقياس ثان . وليس يظن به أنه ينتج^(١)
بالقياس الأول ، بخلاف ما هو موضوع لموضوع النتيجة . مثال ذلك قوانينا
الجسم السماوي ليس يحدث والجسم المركب يحدث ، فإنه يلزم عن هذا
القياس أن الجسم السماوي ليس بمركب وأن فلك الكواكب / الثابتة غير مركب ،
إذ كان انطوائه تحت الجسم^(٢) السماوي ظاهرا بنفسه . وأما أن يظن أنه يلزم
عن هذا القياس وجود الطرف الأعظم لما هو موضوع للحد الأوسط فيه -
مثل أن يكون بينا بنفسه أن الأسطوانات ليست بمحدثة - فإنه ليس يلزم
عن ذلك أن الأسطوانات ليست بمركبة إلا^(٣) بقياس هو غير القياس الذي لزم به
أن الجسم السماوي ليس بمركب ، وذلك في الحقيقة وفي بادئ الرأي . وكذلك
الحال في الشكل الثالث - أعني أنه ليس يظن به أنه ينتج مع نتيجته إلا وجود
الطرف الأكبر لما هو موضوع للطرف الأصغر فقط ، لا لما^(٤) هو موضوع للحد
الأوسط . ولذلك ليس يظن بالمقاييس الجزئية منها أنها تنتج غير نتيجتها ،
إذ موضوع المطلوب فيه جزئي .

(١) ينتج ف ، م ، د : منتج ل ، ق ، د ؛ - ش .

(٢) الجسم ف ، د : الجسم ل ، ق ، م ، ش .

(٣) للحد ف ، ق ، م ، د ، ش : فيحد ل .

(٤) الال ، ق ، م ، د : لاف ، ش .

(٥) فقط ... لاف : فقط لامل ؛ الاماق ، م ، د ، ش .

(٦) المقاييس ل ، ق ، م ، د ، ش : المقاييس ف .

الفصل ^(١) < الثاني >

في أنه قد يمكن أن يكون من المقدمات الكاذبة

نتيجة صادقة ومبني يكون ذلك وكيف

(٢٤٥) والمقدمتان اللتان يكون منهما القياس قد تكونان ^(٢) معا صادقتين

53^b 4-10

- وقد تكونان ^(٣) معا كاذبتين وقد تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة . والكاذبة ربما كانت كاذبة بالكل - وهى التى يصدق ضدها - وربما كانت كاذبة بالجزء ، وأما النتيجة فتكون إما صادقة باضطرار وإما كاذبة . فأما المقدمتان الصادقتان أو المقدمات الصادقة فليس يمكن أن يكون ^(٤) عنهما نتيجة كاذبة . وأما المقدمات الكاذبة فقد يمكن أن يكون عنهما ^(٥) نتيجة صادقة ، لكن ليس يمرض ذلك من قبل المقدمات بل ذلك لعله أخرى ستبين بعد ^(٦) .

١٠

(٢٤٦) فأما أنه لا يمكن أن يكون عن مقدمات صادقة نتيجة كاذبة

53^b 11-26

فذلك يبين على هذا الوجه لتأخذ ^(٧) بدل المقدمتين الصادقتين آ وتأخذ ^(٨) بدل النتيجة ب . وهو بين من حد القياس أنه إذا وضعت آ موجودة أن ب تكون

عنون (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) (٢/٥) تكونان ل ، م : يكونان ف ؛ يكونان ق ، ش ؛ (٣) د .

(٣) تكونان ل ، ق ، م : يكونان ف ؛ يكونان ش ؛ (٤) د .

(٤) يكون ف ، ق ، ش ؛ تكونان ل ، م ؛ (٥) د .

(٥) عنهما ف ؛ عنهما ل ، ق ، م ؛ مهاده ش .

(٦) (٢/٦) لتأخذ ف : لتأخذ ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧) لتأخذ ف : - ل ؛ لتأخذ ق ، م ، د ، ش .

(٨) انظر الفقرة ٢٧٦ .

موجودة لأن ألف^(١) تكون بمنزلة المقدم في القياس الشرطى المتصل و بـ
 بمنزلة التالى . وهو بين أنه إذا وجد المقدم وجد التالى وأنه إذا ارتفع التالى ارتفع
 المقدم وإلازم / أن يوجد المقدم دون وجود التالى، وقد فرض أنه إذا وجد التالى
 فيلزم أن يكون التالى موجودا وغير موجود معا ، وهذا خلف لا يمكن^(٢) . فإذن
 إن كانت ألف صادقة فباضطرار أن تكون بـ صادقة لأنه إن كانت غير
 صادقة عرض أن تكون بـ غير موجودة و آ موجودة ، وقد تبين استحالة
 ذلك . و آ ليس ينبى أن يتوهم هنا شيئا واحدا وإنما أخذت بدل المقدمتين
 الصادقتين التى نسبة إحداهما إلى الأخرى كنسبة الكل إلى الجزء ، وذلك أنه
 إذا كان قولنا آ مقولة على كل ب صادقا و ب مقولة على كل ج صادقا
 أيضا فباضطرار أن يكون قولنا آ مقولة على كل ج صادقا أيضا وإلا عرض أن
 يكون الصادق غير صادق^(٣) . ولما كان ليس يلزم من ارتفاع المقدم ارتفاع
 التالى لم يلزم إذا كانت آ كاذبة أن تكون بـ — التى هى النتيجة — كاذبة ،
 لأن لزوم النتيجة عن القياس ليس لزوما متكافئا — أعنى منعكسا . وهذا البرهان
 بعينه هو عام لقياس الذى ينتج السالب أو الموجب — أعنى أنه لا يمكن أن يكون
 فيه من مقدمات صادقة نتيجة كاذبة .

53b 27-30

(٢٤٧) وأما إذا كانت المقدمتان^(٤) في القياس كذبا فقد يمكن أن يكون
 عنهما نتيجة صادقة ، إلا أنه ليس يعرض ذلك من أيهما اتفق أن تكون الكاذبة

(١) لأن ل ، ق ، م ، د ، ش : لا ي ف .

(٢) الف : آ ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) الف : آ ف ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) (٢٤٧) المقدمتان ق : المقدمات ل ، م ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ١٧٢ .

(٦) انظر الفقرة ٣١ .

ولا بأى نوع اتفق من نوعي الكذب - أعني الكلي والجزئي . ولكن متى أخذت الكبرى وحدها كاذبة بالكليّة ، فإنه ليس يكون عن القياس الذي هذا شأنه نتيجة صادقة أصلا . وأما متى أخذت كاذبة بالجزء أو أخذت كلتا المقدمتين كاذبة أو أخذت الصغرى كاذبة فقط ، فقد يمكن أن تكون منهما نتيجة صادقة .

< القول في الشكل الأول >

(٢٤٨) فلتكن أولا المقدمتان كاذبتين بالكليّة . فأقول إنه يظهر من

53b 31-54a1

المواد أنها تنتج نتيجة صادقة . وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن تكون مثلا آ

— التي هي الطرف الأعظم — محمولة حمل صدق على ج — التي هي الطرف

الأصغر — وتكون آ غير موجودة لبّ و بّ أيضا — التي هي الحد الأوسط

— غير موجودة لـج — الذي هو الطرف الأصغر . فإذا أخذ أن آ محمولة على كل

بّ و بّ محمولة على كل ج ، كانت المقدمتان كاذبتين وكانت النتيجة صادقة —

وهي أن آ محمولة على كل ج . مثال ذلك قولنا كل إنسان حجر وكل حجر حيوان

فكل إنسان حيوان ، فهاتان مقدمتان كاذبتان بالكليّة ونتيجة صادقة . ومثال هذا

بعبته يمرض في القياس الكلي الذي ينتج السالب في الشكل الأول ، لأنه قد يجوز

أن تكون آ غير موجودة لشيء من ج — الذي هو الطرف الأصغر — وتكون

آ موجودة لبّ — الذي هو / الأوسط — و بّ غير موجودة لـج . فإذا أخذ

ف ٤٨ ظ

أن آ غير موجودة لشيء من بّ و بّ موجودة لكل ج كانتا كاذبتين ،

إلا أنه ينتج أن آ غير موجودة لـ ج — وهو صدق (١) . مثال ذلك قولنا: كل
إنسان حجر ولا حجر واحد صنم (٢) ، قولنا: إنسان واحد صنم (٣) . وكذلك يبين
متى أخذت المقدمتان كلتاها كاذبتين بالجزء .

54^a 2-15

(٢٤٩) فإن كانت المقدمة الواحدة كذبا وكانت المقدمة العظمى وكانت
كاذبة بالكل ، فأقول إن النتيجة لا تكون صدقا . وبيان ذلك أن تكون آ غير
موجودة في شيء من بـ و بـ موجودة في كل جـ ، فإذا إن أخذنا أن آ
موجودة في كل بـ — وذلك كذب — وأخذنا أن بـ موجودة في كل
جـ — وهو صدق — فمحال أن تكون آ موجودة في كل جـ — أعني أن
يكون قولنا آ في كل جـ صدقا . وذلك أنه قد كان الصادق أن آ ليست
توجد في شيء مما هو موضوع آ بـ و جـ موضوعة لبـ ، فإذا لم يمكن أن
يكون حمل آ على جـ صادقا . وذلك بين بنفسه من معنى المقول على الكل ،
وسواء كانت المقدمة الكبرى إذا أخذت كاذبة بالكل صالبة / أو موجبة .

ل ٥٦ ر

54^a 16-28

(٢٥٠) وأما إذا كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء فقد تكون النتيجة
صادقة ، لأنه يمكن أن تكون آ موجودة في كل جـ وفي بعض بـ وتكون
بـ في كل جـ . فإذا أخذت آ محمولة على كل بـ و بـ على كل جـ ،
كان حمل آ على كل بـ كاذبا بالجزء وحمل بـ على جـ صادقا بالكل ،

(١) صدق : صادق ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٢) قولنا : ق ، م ، د ، د ، ش : — ف .

(٣) صنم : ق ، م ، د ، د ، ش : معدن ل .

(٤) خلاف : غلال ، ق ، م ، د ، ش ؛ ولا ه .

(٥) صنم : ق ، م ، د ، د ، ش : معدن ل .

والنتيجة صادقة بالكل . مثال ذلك قولنا كل قفنس أبيض وكل أبيض حى ،
فكل قفنس حى ، والنتيجة صادقة ، والكبرى كاذبة بالجزء - وهى قولنا كل
أبيض حى . وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة - أعنى الكلية -
وأخذت كاذبة بالجزء . مثال ذلك كل تلج أبيض ولا أبيض واحد حى ،
والنتيجة ولا تلج واحد حى ، وهى صدق .

(٢٥١) فإن أخذت المقدمة الصغرى كلها كاذبة والكبرى كلها صادقة

54 * 29 -
54b 2

فإن النتيجة قد تكون صدقا ، لأنه ليس شىء يمنع أن تكون آ موجودة فى كل
واحدة من ب̄ و ج̄ وتكون ب̄ غير موجودة فى شىء من ج̄ . فإن أخذت آ
موجودة فى كل ب̄ و ب̄ موجودة فى كل ج̄ ، ينتج أن آ موجودة
فى كل ج̄ - وهى صدق - والصغرى كاذبة - وهى قولنا ب̄ موجودة
فى كل ج̄ . وهذا يعرض فى النوعين اللذين تحت جنس واحد - أعنى أن
الجنس يحمل عليهما جميعا ولا يحمل أحدهما على الثانى . ففى أخذ أن الجنس
موجود فى أحدهما بوجوده فى الثانى ووجود الثانى فى الذى أخذ أن الجنس فيه
أولا موجود ، فقد أخذت نتيجة صدق من مقدمتين كبراهما صدق وصغراهما
كاذبة بالكلية . مثال ذلك قولنا كل إنسان فرس وكل فرس حى ، فكل
إنسان حى . وكذلك يعرض متى كانت المقدمة الكبرى سالبة ، وهذا يعرض
فى الجنس مع الأنواع التى تحت جنس آخر - أعنى أن يكون الجنس مسلوبا
عن كل واحد من النوعين وكل واحد من النوعين مسلوب عن صاحبه . فإذا
أخذ أحدهما موجودا فى الثانى وأخذ الجنس غير موجود فيه ، أنتج أن الجنس
مسلوب عن الذى أخذ عنه مسلوبا من أجل حليه عن الثانى . مثال ذلك قولنا

١٠

١٥

٢٠

كل موسيقى طب ولا طب واحد حيوان ، فولا^(١) موسيقى واحدة حيوان ، وهو حق من مقدمتين صغراهما كاذبة بالكل وكبراهما صادقة .

54b 3-16

(٢٥٢) وكذلك إن كانت المقدمة الصغرى كاذبة بالجزء فإن النتيجة أيضا قد تكون صادقة ، لأنه قد يمكن أن تكون آ موجودة في كل واحد من بـ و جـ وتكون بـ موجودة في بعض جـ ، أو تكون آ غير موجودة في شيء من بـ و جـ وتكون بـ أيضا موجودة في بعض جـ^(٢) . فإذا أخذنا بـ موجودة في كل جـ و آ موجودة في كل بـ ، أنتج أن آ موجودة في كل جـ ، وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين كبراهما صادقة بالكل والأخرى كاذبة بالجزء . وهذا يعرض للجنس الذي يوجد في النوع وفي الفصل — كالحى فإنه موجود في كل إنسان وفي كل مشاء ، والإنسان موجود في بعض المشاء لا في كله . فإذا قيل كل مشاء إنسان وكل إنسان حى ، لزم عن ذلك نتيجة صادقة ، وهو أن كل مشاء حى . ويعرض أن تكون آ غير موجودة في شيء من بـ و جـ و بـ في بعض جـ ، كالحال في الجنس مع الفصل والنوع الذى تحت جنس آخر — كالنبات فإنه ليس في شيء من الإنسان ولا في شيء من المتخيل ، وبعض المتخيل إنسان ، فإذا قلنا كل متخيل إنسان ولا إنسان واحد نبات ، أنتج لنا ولا متخيل واحد نبات .

ف ٤٩ ر

(٢٥٣) فهذا ما يعرض للنتيجة مع المقدمات الكاذبة/ في الصنفين الكليين من الشكل الأول .

(١) فولا ف ، ل ، فلا (ح يد ٢) ل ، ق ، م ، ش ، ٤ — د .

(٢) بـ ل ، ق ، م ، د ، ش : بـ ف .

(٢٥٤) وأما في الصنفين الجزئيين منه فقد يمكن إذا كانت المقدمة الكبرى كلها كذبا والأخرى كلها صدقا أن تكون النتيجة صادقة ، وذلك خلاف ما عرض للاصناف^(١) الكلية من هذا الشكل . وقد يمكن ذلك أيضا إذا كانت كاذبة بالجزء أو كانت كلتاها كاذبتين إما بالكل وإما بالجزء .

54 b17-22

- ٥ . (٢٥٥) أما كون النتيجة صادقة / مع أن الكبرى كاذبة بالكل فذلك يمكن^(٢) لأنه ليس يمتنع أن تكون آ غير موجودة في ب̄ وموجودة في بعض ب̄ وتكون ب̄ موجودة في بعض ج̄ — كالحى فإنه غير موجود في شيء من الثلج وموجود في بعض الأبيض ، والثلج موجود في بعض الأبيض ، فإذا قيل بعض الأبيض ثلج وكل ثلج حى ، أنتج أن بعض الأبيض حى ، وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالكل وصغراها صادقة . وكذلك يمرض إذا كانت المقدمة الكبرى سالبة ، فإنه يمكن أن تكون آ موجودة في كل ب̄ وغير موجودة في بعض ج̄ وتكون ب̄ موجودة في بعض ج̄ — مثل الحى فإنه موجود في كل إنسان وغير موجود في بعض الأبيض ، وأما الإنسان فوجود في بعض الأبيض ، فإذا قيل الأبيض إنسان ولا إنسان واحد حى أنتج أن بعض الأبيض ليس بحى ، وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالكل وصغراها صادقة .
- ١٥

54 b23-35

٥٦٤ ط

(٢٥٦) وكذلك يمرض إن كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء ، لأنه ليس يمنع مانع أن تكون آ في بعض ب̄ وفي بعض ج̄ وتكون ب̄ موجودة في بعض ج̄ . مثال ذلك الحى فإنه موجود في بعض الجيد وفي بعض الكبير ،

54 b36 -

55^a 4

(١) (٢٥٤) للاصناف ، ق ، م ؛ في الاصناف ل ، د ، ش .

(٢) (٢٥٥) يمكن ف ؛ يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش .

والجيد في بعض الكبير . فإذا قيل بعض الكبير جيد وكل جيد حى ، أنتج أن بعض الكبير حى ، وهى نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصفراهما صادقة . وكذلك يعرض إذا كانت المقدمة الكبرى سالبة ، وذلك بين ^(١) بهذه الحدود بعينها بأن نقول بعض الكبير جيد ولا جيد واحد حى ، فينتج ^(٢) لنا بعض الكبير ليس بحى ، وذلك صدق عن مقدمتين كبراهما كاذبة بالجزء وصفراهما صادقة .

55-5-19

(٢٥٧) وكذلك إن كانت الكاذبة هى المقدمة الصغرى فقد يكون عن ذلك نتيجة صادقة ، لأنه يمكن أن تكون آ موجودة فى كل ب̄ وموجودة فى بعض ج̄ وتكون ب̄ غير موجودة فى شيء من ج̄ . مثال ذلك الحى فإنه موجود فى كل فقس وفى بعض الأسود ، والفقس غير موجود فى شيء من الأسود . فإذا قيل بعض الأسود فقس وكل فقس حى ، أنتج أن بعض الأسود حى ، وذلك صدق عن مقدمتين صفراهما كاذبة وكبراهما صادقة . وكذلك يعرض إذا كانت الكبرى سالبة ، لأنه قد يمكن أن تكون آ غير موجودة فى شيء من ب̄ وغير موجودة فى بعض ج̄ وتكون ب̄ غير موجودة فى شيء من ج̄ — مثل الجنس ينسب إلى نوع من جنس آخر وإلى العرض الموجود فى أنواع ذلك الجنس المنسوب . مثال ذلك الحى فإنه غير موجود فى شيء من المسدد وغير موجود فى بعض الأبيض ، والمسدد غير موجود فى شيء من الأبيض . فإذا قيل بعض الأبيض عدد ولا عدد واحد حى ، أنتج أن بعض الأبيض ليس بحى . وتلك ^(٣) نتيجة صادقة عن مقدمتين كبراهما صادقة وصفراهما كاذبة .

(٢٥٦) (١) ب̄ حى ، د : بين ل ، ق ، م ، ش .

(٢) فينتج ف : ينتج ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) تلك ف : ذلك ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢٥٨) وكذلك يعرض أن تكون النتيجة صادقة وإن كانت المقدمة الكبرى كاذبة بالجزء والصغرى كاذبة بالكل، لأنه يمكن أن تكون آ موجودة في بعض ب وفي بعض ج وتكون ب غير موجودة في شيء من ج . وذلك يعرض إذا كانت ب ضدًا لـ ج وكانا جميعًا عرضيين في جنس واحد - مثل الحى فإنه في بعض الأبيض وفي بعض الأسود ، والأبيض غير موجود في شيء من الأسود . فإذا قيل بعض الأبيض أسود وكل أسود حى ، أنتج أن بعض الأبيض حى . وتلك نتيجة صادقة من مقدمتين كاذبتين كبراهما كاذبة بالجزء . وكذلك يعرض إن كانت المقدمة الكبرى سالبة ، وذلك يبين من هذه الحدود بعينها . وذلك أنه إذا أخذ بعض الأبيض أسود ولا أسود واحد حى ، أنتج أن بعض الأبيض ليس بحى ، وذلك صدق .

١٠

(٢٥٩) وكذلك إذا كانت المقدمتان كاذبتين وكانت الكبرى كاذبة بالكل فقد يعرض أن تكون النتيجة صادقة ، لأنه قد / يمكن أن تكون آ غير موجودة في شيء من ب وموجودة في بعض ج وتكون ب غير موجودة في شيء من ج - مثل الجنس فإنه غير موجود في النوع الذى من جنس آخر وهو موجود في العرض الذى يوجد لأنواعه ، وذلك / العرض غير موجود في النوع . مثال ذلك قولنا بعض الأبيض عدد وكل عدد حى ، فبعض الأبيض حى ، وذلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين . وكذلك يعرض إذا كانت المقدمة الكبرى سالبة . مثال ذلك قولنا بعض الأسود قفنس ولا قفنس واحد حى ، فإنه ينتج أن بعض الأسود ليس بحى ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين .

١٥

55a 29-

55b 2

ل ٥٧ ر

ف ٤٩ ظ

(٢٦٠) فهذه هي أصناف ما ينتج في الشكل الأول من مقدمات كاذبة

نتيجة صادقة .

القول في الشكل الثاني

55^b3-10 (٢٦١) قال : وأما في الشكل الثاني فقد يمكن أن تكون ^(١١) نتيجة صادقة عن مقدمات كاذبة ، كانت كل واحدة من المقدمتين كاذبة وذلك إما بالكل وإما بالجزء وإما إحداهما بالكل والأخرى بالجزء ، أو كانت إحداهما كاذبة والأخرى صادقة كانت الكاذبة بالكل أو كانت بالجزء ، وذلك يكون فيه في القياسات التي تنتج الكلي والجزئي .

55^b11-16 (٢٦٢) وذلك أنه قد تكون ^(١٢) ب̄ مثلا — التي هي الحد الأوسط — غير موجودة في شيء من آ — الذي هو الطرف الأعظم — ووجوده في كل ج̄ — الذي هو الطرف الأصغر — فتكون آ غير موجودة في شيء من ج̄ على ما تبين . مثال ذلك قوانا كل إنسان حي ولا حجر واحد حي ، فولا ^(١٣) إنسان واحد حجر . فإن وضعت هذه المقدمات على ضد ما هي بأن تؤخذ ب̄ موجودة في كل آ — أعني بأن يؤخذ ^(١٤) أن كل حجر حي — وغير موجودة في شيء من ج̄ — أعني بأن يؤخذ ^(١٥) أنه ولا إنسان واحد حي — فإنه ينتج عن هاتين

(١) (٢٦١) تكون ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + فيه ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) (٢٦٢) تكون م : يكون ف ، ق ، ش ؛ (هـ) ل ، د .

(٣) فولاف ، ش : فللال ، ق ، م ، د .

(٤) يورخذل ، م : تؤخذف ؛ يورخذق ، ش ؛ (هـ) هـ .

(٥) يورخذق ، م : تؤخذف ؛ (هـ) ل ، د ، ش ؛

المقدمتين الكاذبتين النتيجة بعينها التي كانت عنها إذا^(٤) وضعت صادقتين - وهي أنه ولا إنسان واحد حجير . وكذلك يعرض إذا كان الصادق أن بَ موجودة في كل آ وغير موجودة في شيء من جَ - - أعنى أنه إذا قلبت هذه أيضا إلى ضدها أنتجت ما كان ينتج^(٥) قبل القلب إلى الكذب، وهو أن آ ليس في شيء من جَ .

(٢٦٣) وكذلك يعرض إذا كانت المقدمة الواحدة كذبا كلها والأخرى صدقا^(٦) أن تنتج أيضا نتيجة صادقة ، لأنه يمكن أن تكون بَ مثلا - التي هي الحد الأوسط - موجودة في كل واحد من آ و جَ - اللذين هما طرفا المطلوب - وتكون آ غير موجودة في شيء من جَ . وذلك يعرض للجنس مع الأنواع القسيمة التي تحتها - مثل الحى فإنه موجود في كل إنسان وفي كل فرس ، والفرس غير موجود في واحد من الناس . ففى أخذ أن الحى موجود في الواحد وغير موجود في الآخر، فإن المقدمة الواحدة تكون كلها كذبا والأخرى كلها صدقا وتكون النتيجة كلها صدقا في أى ناحية صيرت السالبة - أعنى كبرى أو صغرى . مثال ذلك قولنا ولا فرس واحد حى وكل إنسان حى ، فإنه ينتج أنه ولا فرس واحد إنسان ، وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين إحداهما كاذبة والأخرى صادقة .

(٢٦٤) وكذلك يعرض إذا كان بعض المقدمة الواحدة كذبا وكانت الأخرى كلها صدقا ، لأنه أيضا قد يمكن أن تكون بَ موجودة في بعض

(٤) إذا ل ، ق ، م ، د ، ش : اذ ف .

(٥) كان ينتج ف ، ق ، م ، د ، ش : كانت تنتج ل .

(٦) (٢/٣) صدقات ، م ، د ، ش : صدق ف ، ل .

أ و في كل ج وتكون آ غير موجودة في شيء من ج - كالحى فإنه موجود في بعض الأبيض وفي كل غراب ، والأبيض غير موجود في واحد من الغربان ، فإذا أخذ أنه ولا أبيض واحد حى وكل غراب حى ، فإنه ينتج ولا أبيض واحد غراب ، وهذه^(١) نتيجة صادق عن مقدمتين إحداهما كاذبة بالجزء - وهي قولنا ولا أبيض واحد حى - والثانية صادقة بالكل - وهي قولنا كل غراب حى . وكذلك يعرض إن كانت الكاذبة بالجزء هي الموجبة وكانت السالبة صادقة بالكل - مثل قولنا كل أبيض حى ولا زفت واحد حى ؛ فإنه ينتج ولا أبيض واحد زفت ، وهي نتيجة صادقة عن مقدمتين إحداهما موجبة كاذبة بالجزء ؛ وهي قولنا كل أبيض حى - والثانية سالبة / صادقة بالكل - وهي قولنا ولا زفت واحد حى .

ل ٥٧ ظ

55b 38 -
56a 4

(٢٦٥) وكذلك يعرض أن تكون النتيجة صادقة إذا كانت كلتا المقدمتين كاذبتين^(٢) بالجزء . مثال ذلك قولنا كل أبيض حى ولا أسود واحد حى ، فإنه ينتج عن هذا^(٣) ولا أبيض واحد أسود ، وتلك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء ، وذلك أن بعض الأبيض حى وبعض الأسود حى ، وسواء فرضت السالبة هي الكبرى أو الصغرى بأن نقول ولا أبيض واحد حى وكل أسود حى - أهنى في أنه تكون النتيجة^(٤) صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالجزء .

(٢٦٤) (١) أبيض ... وهذه ف : غراب واحد أبيض ره ل ، م ، د ، ش ؛ غراب واحد حى أبيض وهذه ق .

(٢٦٥) (٢) كاذبتين ل ، ق ، د ، ش ؛ كاذبة ف ، م .

(٣) هذا ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + انه ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) النتيجة ف : نتيجة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢٦٦) فهذه حال المقاييس الكلية^(١) مع المقدمات الكاذبة في هذا

الشكل .

(٢٦٧) وأما المقاييس الجزئية فإنه قد يعرض^٢ أيضا فيها^٣ مثل ما عرض

56^a 5-19

في الكلية . وذلك أنه قد تكون الكبرى كاذبة بالكل والجزئية صادقة ، فتكون

ف . ه . ر

النتيجة صادقة . مثال ذلك قولنا بعض الأبيض حى ولا إنسان واحد حى ، فينتج

عن ذلك أن بعض الأبيض ليس بإنسان ، وهي^(٤) صدق عن مقدمتين الجزئية

صادقة والكلية كاذبة بالكل . وكذلك يعرض إن صيرت الكلية الكاذبة هي

الموجبة . مثال ذلك قولنا بعض الأبيض ليس بحى وكل غير متنفس حى ، فينتج

عن ذلك أن بعض الأبيض غير متنفس ، وهو صدق عن جزئية سالبة صادقة

وموجبة كلية كاذبة .

١٠

(٢٦٨) وكذلك يعرض إن وضعت المقدمة الصادقة هي الكلية والكاذبة

56^a 20-32

الجزئية . مثال ذلك قولنا بعض غير المتنفس حى ولا عدد واحد حى ، فإنه ينتج

عن ذلك أن بعض غير المتنفس ليس بعدد ، وهو صدق عن جزئية كاذبة وكلية

سالبة صادقة . وكذلك يعرض إذا أخذت الكلية الصادقة موجبة والجزئية الكاذبة

١٥

سالبة ، وذلك شئ يعرض للجنس مع الأنواع الموجودة فيه وفصول تلك الأنواع .

وذلك أنه لا يصدق أن نقول بعض المشاء ليس بحى وكل إنسان حى فينتج عن

ذلك أن بعض المشاء ليس بإنسان ، وذلك صدق عن مقدمة صادقة كلية وكاذبة

جزئية .

(١) (٢٦٦) (١) الكلية ل ، ق ، م ، د ، د ، ش : - ف .

(٢) (٢٦٧) (٢) أيضا في ف ، م : فيه أيضا ل ؛ فيها أيضا ق ، د ، ش .

(٣) هي ف ، ق ، م ، د ، د ، ش : ذلك ل .

56^a 33-
56^b 3

(٢٦٩) وكذلك إذا كانت المقدمتان كاذبهما كاذبة الجزئية والكلية ، فإنه قد يكون عن ذلك نتيجة صادقة سواء كانت السالبة هي الجزئية أو الكلية . مثال ذلك قولنا كل علم هو قوة حيوانية وبعض الإنسان ليس له قوة حيوانية ، فإنه ينتج عن ذلك أن بعض الإنسان ليس له علم ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين . وكذلك يمرض إن كانت السالبة هي الكلية والجزئية الموجبة - مثل أن نقول ولا إنسان واحد له قوة حيوانية وبعض العلم هو قوة حيوانية فإنه ينتج عن ذلك أن بعض الناس ليس بعالم أو ليس له علم .

القول^(١) في الشكل الثالث

56^b 4-9

(٢٧٠) وقد يتفق أيضا في هذا الشكل أن تكون النتيجة صادقة وكلا المقدمتين كاذبتان إما بالكل وإما بالجزء وإما أحدهما بالكل والثانية بالجزء ، وكذلك إذا كانت إحداهما صادقة والأخرى كاذبة بالكل كانت أو بالجزء .

56^b 10-21

(٢٧١) وذلك أنه ليس يمنع مانع من أن يكون شيئين غير موجودين في شيء آخر وأحدهما^(٢) موجود في الثاني . فتي أخذ أن كل واحد منهما موجود في ذلك الشيء الآخر ، حدث هناك نتيجة صادقة عن مقدمتين كاذبتين بالكل . مثال ذلك قولنا كل غير متنفس مشاء وكل غير متنفس إنسان ، فإنه ينتج في هذا الشكل أن بعض المشاء إنسان ، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل . ومثال ذلك^(٣) يمرض إذا كانت الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، لأنه قد يمكن

حنوزان (١) القول ق ، م ، د ، د : - ف ، ل ، ل ؛ (مكاتها يراض) ش .

(٢) (٢٧/١) أحدهما ل ، ق ، م ، د ، د ؛ ش : أحدهما ف .

(٣) ذلك ف ، ل ، ق ، م ، د ، د ؛ ش : + ما ل ، ق ، م ، د ، د ؛ ش .

أن تكون جـ - التي هي مثال الأصغر - غير موجودة في شيء من بـ -
 الذي هو الأوسط - وتكون آ - التي هي الحد الأكبر - موجودة في كل بـ
 وغير موجودة في بعض جـ . فإذا أخذنا أن جـ موجودة في كل بـ و آ غير
 موجودة في شيء من بـ ، أنتج لنا أن آ غير موجودة في بعض جـ . / مثال
 ذلك قولنا كل قفنس أسود ولا قفنس واحد حتى ، فإنه ينتج أن بعض الأسود
 ليس بحى ، وهو صدق عن مقدمتين كاذبتين بالكل ^(١) .

لد ٥٨

(٢٧٢) وكذلك إذا كانت كل واحدة من المقدمتين ^(٢) كاذبتين بالجزء

33-21 56^b

فقد يمكن أن تكون النتيجة منهما صادقة ، لأنه يمكن أن تكون آ و جـ ^(٣)

موجودتين في بعض بـ وتكون آ موجودة في بعض جـ - كالأبيض والجيد ،

١٠ فإنهما موجودان في بعض الحى ، والجيد موجود في بعض الأبيض . فإذا وضعنا

كلنا آ و جـ موجودتين في كل بـ ، فإنه يمرض أن تكون آ في بعض جـ ،

وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء ^(٤) . مثال ذلك قولنا كل حى أبيض

وكل حى جيد ، فإنه ينتج أن بعض الأبيض جيد ، وهو صدق . وكذلك يمرض

إذا كانت الكبرى سالبة وهى مقدمة آ بـ ، لأنه لا شيء أيضا يمنع أن تكون

١٥ آ غير موجودة في بعض بـ وتكون جـ موجودة في بعض بـ وتكون آ غير

(١) مثال ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ + العرف ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) كاذبتين بالكل ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ف .

(٣) وكذلك ... المقدمتين ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ - ف .

(٤) منها ف ؛ فهما ل ؛ فهما ق ، م ، د ؛ ش .

(٥) جـ ل ، ق ، م ، د ؛ بـ ف ؛ - ش .

(٦) بالجزء ل ، م ، د ، ش ؛ - ف .

موجودة في بعض جـ - التي هي النتيجة . مثال ذلك قولنا ولا حتى واحد جيد وكل حتى أبيض، فإنه ينتج عن ذلك أن بعض الأبيض ليس بجيد، وذلك صدق عن مقدمتين كاذبتين بالجزء .

56^b34 -
57^a9

ف ه ه ظ

(٢٧٣) وكذلك قد تكون النتيجة صادقة إذا كانت إحدى المقدمتين كاذبة بالكل والأخرى صادقة ، لأنه قد يمكن أن تكون كلتا آ و جـ ^(١) موجودتين في ب وتكون آ غير موجودة في بعض جـ . فإذا أخذنا آ غير موجودة في شيء من ب و جـ موجودة في كل ب ، / أتتج لنا أن آ غير موجودة في بعض جـ ، وذلك صدق عن مقدمتين إحداهما كاذبة . مثال ذلك قولنا كل قفنس حتى ولا قفنس واحد أبيض، فإنه ينتج عن ذلك أن بعض الحى ليس بأبيض، وذلك صدق عن مقدمتين إحداهما كاذبة . وكذلك يمرض إذا كانت مقدمة ب و جـ - التي هي الصغرى - كاذبة ومقدمة آ ب - التي هي الكبرى - صادقة . والحدود التي يتبين ^(٢) ذلك منها هي الأسود وقفنس وغير المتنفس . وذلك أنه إذا وضعنا أن كل قفنس أسود ولا قفنس واحد غير متنفس ، أتتج لنا أن بعض الأسود غير متنفس ، وذلك صدق عن مقدمتين صغراهما كاذبة بالكل . وكذلك يمرض إذا أخذت كلتا المقدمتين موجبتين - أحنى الصادقة والكاذبة . والحدود التي يتبين منها ذلك هي الحى والقفنس والأسود . وذلك أنا نقول كل قفنس أسود وكل قفنس حتى ، فينتج لنا عن ذلك أن بعض الأسود حتى ، وهو

(١) (٢٧٤) ا و جـ ل ، ق ، م ، د ، ش : ا ب ف .

(٢) ب و جـ ... مقدمة ف : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) يتبين ل ، ش : يبين ف ؛ يتبين ق ، م ، د ، ه .

صدق عن مقدمتين موجبتين إحداهما كاذبة ، وصوابها كانت الصادقة هي الكبرى أو الصغرى ، والبرهان على ذلك هو بهذه الحدود بأعيانها .

57^a 10-29

(٢٧٤) وكذلك قد تكون النتيجة صادقة إذا كانت إحدى المقدمتين صادقة

والأخرى كاذبة بالجزء ، لأنه قد يمكن أن تكون \bar{C} موجودة في كل \bar{B} وتكون

آ موجودة في بعض \bar{B} وتكون آ موجودة في بعض \bar{C} — التي هي النتيجة .

مثال ذلك ذو الرجلين فإنه موجود في كل إنسان والبيد غير موجود في كل إنسان ،

والبيد موجود في بعض ذى الرجلين . فإن أخذت آ و \bar{C} موجودتين في كل \bar{B}

فإن مقدمة \bar{B} \bar{C} تكون صادقة كلها ، وبعض مقدمة آ \bar{B} كاذبة والنتيجة

صادقة . مثال ذلك قولنا كل إنسان ذو رجلين وكل إنسان جيد ، والنتيجة أن

بعض ذى الرجلين جيد . وكذلك يعرض إن أخذت مقدمة آ \bar{B} — أعنى الكبرى

— صادقة ومقدمة \bar{B} \bar{C} — أعنى الصغرى — كاذبة بالجزء . وبيان ذلك هو

بهذه الحدود بأعيانها إذا صيرنا الطرف الأصغر أكبر أو ^(١) فرضنا مطلوبنا المنتج

عكس الأول — وهو أن بعض البيد ذو رجلين . وكذلك يعرض إن أخذت

المقدمة الواحدة سالبة والأخرى موجبة ، فإنه قد تبين في الشكل الثالث أنه إذا

كانت \bar{C} في كل \bar{B} و آ غير موجودة في بعض \bar{B} فآ / غير موجودة في بعض

\bar{C} . فإن أخذت \bar{C} في كل \bar{B} و آ غير موجودة في شيء من \bar{B} ، فانه

يعرض أن تكون المقدمة السالبة كذبا وتكون الأخرى كلها صدقا وتبقى النتيجة

صادقة بعينها . وكذلك يعرض إن كان الكذب الجزئي في الموجبة ، وذلك أنه

ل ٥٨ ظ

(١) (٢٧٤) ارف : ول ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) انظر الفقرة ٧٠ .

قد تبين في الشكل الثالث أنه إذا كانت آ غير موجودة في شيء من بـ و جـ موجودة في بعض بـ أن آ غير موجودة في بعض جـ . فإذا عرض أن نأخذ أن آ غير موجودة في شيء من بـ و جـ موجودة في كل بـ ، بقيت النتيجة وبينها صادقة - وهي أن آ غير موجودة في بعض جـ - فتكون النتيجة صادقة من مقدمتين إحداهما صادقة بالكل - وهي السالبة - والأخرى كاذبة بالجزء - وهي الموجبة .

57*30-36

(٢٧٥) وهذا الذي قلنا إنه يعرض في القياسات الكلية من هذا الشكل هو بعينه يعرض في القياسات الجزئية . وبيان ذلك يكون بتلك الحدود التي بيننا الأمرها في المقاييس الكلية ، وذلك بأن نستعمل في السالبة من هذه ما استعملنا في السالبة من تلك وفي الموجبة من هذه ما استعملناه في الموجبة ، لأن المقدمة الكلية الكاذبة بالكل هي كاذبة بالجزء سواء كانت موجبة أو سالبة^(٣) ، فإذا استعملنا تلك المقدمات الكلية الكاذبة التي تمثلنا بها هنالك كلية جزئية في هذا الموضوع تبين^(٤) بها ما تبين بها هنالك .

١٠

57*37 -
57^b 17

(٢٧٦) وإذا قد تبين هذا فهو بين أنه إذا كانت النتيجة كاذبة فباضطرار أن يكون في المقدمات مقدمة كاذبة ، وإلا كان ليس يحصل عن المقدمات الصادقة نتيجة صادقة ، وذلك خلاف ما أخذ في حد القياس وما تبرهن من حاله^(٥) . وأما إذا كانت النتيجة صادقة فليس يجب لا محالة أن تكون

١٥

(٢) النتيجة ف : نتيجة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٣) (٢٧٥) موجبة ... سالبة ف : سالبة أو موجبة ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٤) تبين ف ، ق ، م ، ش : يبين ل ٤ (٨) د .

(٥) انظر الفقرة ٧١ .

(٥) انظر الفقرة ٦ والفقرة ٢٤٦ .

ف ٥٩ ر

المقدمات / صادقة . والسبب في ذلك أن الصادق أهم من الصادق الذي يبين^(١١) على طريق القياس . والصادق الذي يبين^(١٢) على طريق القياس يبين^(١٣)

أيضا عن أكثر من قياس واحد ، ولذلك ليس يلزم متى ارتفع القياس أن ترتفع النتيجة — أسمى إذا كذبت المقدمات^(١٤) أن تكذب النتيجة — ويلزم إذا

ارتفعت النتيجة — أى كذبت — أن يرتفع القياس — أى تكذب^(١٥) المقدمات

أو يكون شكل القياس فاسدا . وهذه هي حال اللازم مع الشيء الذي يلزمه إذا لم يكن لزومهما متكافئا — مثل وجود الحيوان والإنسان ، فإن الإنسان لما كان

أخص من الحيوان لزم متى وجد الإنسان أن يوجد الحيوان ومتى ارتفع الإنسان أن لا يرتفع الحيوان ومتى ارتفع الحيوان أن يرتفع الإنسان ، والإنسان هاهنا هو

مكان القياس والحيوان هو مكان النتيجة . وكذلك يظهر أيضا أنه ليس يجب ولا بد

إذا كذبت المقدمات أن تكذب النتيجة ولا أن تصدق . والبرهان على هذا هو ما أقوله : لنفرض شيئين أحدهما أول والآخرونان ونفرض أن الثاني يلزم عن الأول —

أسمى أنه متى وجد الأول وجد الثاني — وليكن على الأول علامة آ وعلى الثاني علامة ب — مثل أن يكون آ أبيض و ب عظيما — فنقول^(١٦) إنه متى كان

من شأن آ إذا وجد أن توجد ب ، فإنه ليس يلزم متى ارتفع آ أن توجد ب ، وذلك أنه قد تبين أنه متى ارتفعت ب فواجب أن ترتفع آ . وذلك أنه إن

(١) يبين ف ، ش : يتبين ل ؛ تبين ق ، م ؛ (٥) د .

(٢) يبين : تبين ف ، ق ، م ، ش ؛ (٥) ل ؛ يتبين د .

(٣) يبين ل ، ش : (٥) ف ، د ؛ تبين ق ، م .

(٤) المقدمات ف ، ق ، م ، ه ، ش : بالمقدمات ل .

(٥) تكذب ف ، م ؛ يكذب ق ، د ، ه ، ش ؛ (٥) ل .

(٦) فنقول ف ، ق ، م ، د : فالقول ل ؛ فنقول ش .

- لم ترتفع آ فلتكن موجودة ، وإذا كانت آ موجودة فإننا قد فرضنا أن ب تكون موجودة ، فتكون ب إذا ارتفعت لزم أن توجد ب ، وذلك خلف لا يمكن . وإذا تقرر هذا / الأصل فنقول : إنه متى كانت ثلاثة حدود - أول وثان وثالث - وكان الثاني يلزم الأول والثالث يلزم الثاني ، فإن الثالث يلزم الأول . وإذا تقرر هذا فنقول إنه ليس يلزم أن ترتفع آ وتوجد ب ، وذلك أنه قد تبين أن ب لما كانت لازمة عن آ أن ب متى ارتفعت ارتفع آ . فإن أزلنا أن آ إذا ارتفعت وجدت ب وقد كان معنا أن ب إذا ارتفعت ارتفع آ ، فيلزم إذا ارتفعت الباء أن توجد الباء ، وذلك خلف لا يمكن . فذلك ليس يلزم إذا كذبت المقدمات أن تصدق النتيجة ، بل الصدق لها إنما هو بضرب من العرض ، وذلك ما أردنا بيانه . وكذلك يظهر أيضا أنه ليس يلزم عن ارتفاع آ أن ترتفع ب ، لأنه يلزم أن يكون وجود آ لازما عن وجود ب وقد كانت ب لازمة عن وجود آ فيكون اللزوم متكاثرا ومنعكسا ، وذلك مستحيل . فذلك ليس يلزم إذا كذبت المقدمات أن تكذب النتيجة . فاما إذا كذبت النتيجة فإنه تكذب المقدمات ، لأنه إذا ارتفعت ب ارتفعت آ .

(١) فنقول : فاقول ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢) ترتفع ف ، م : يرتفع ل ، ق ، ه ، ش .

(٣) ا ان ف ، ق ، م ، د ، ش : ا ن ل .

(٤) المقدمات ل ، ق ، م ، د ، ش : المقدمات ف .

الفصل الثالث

القول في البيان بالدور

< الشكل الأول >

57^b 18-32

(٢٧٧) يعرض^(١) لالقياس أن يقع فيه البيان بالدور ، وهو أن تؤخذ

- نتيجته^(٢) وعكس^(٣) إحدى مقدمتيه فتبين بها المقدمة الثانية . مثال ذلك أنه إذا أنتج إنسان أن آ موجودة في كل جـ بواسطة بـ بأن يضع آ في كل بـ وبـ في كل جـ فينتج^(٤) له عن ذلك أن آ موجودة في كل جـ ، فأراد أن يبين بهذه النتيجة - التي هي آ في كل جـ - أن آ في كل بـ فإنه يأخذ أن آ في كل جـ و جـ في كل بـ - وهي عكس المقدمة الثانية - فينتج له من ذلك أن آ في كل بـ ، وهي المقدمة الثانية التي قصد تبيينها . وكذلك يعرض له إذا أراد أن ينتج بهذه النتيجة بعينها المقدمة الأخرى التي هي بـ في كل جـ - أعنى أنه يأخذ النتيجة التي هي آ في كل جـ ويضيف إليها عكس المقدمة الأخرى التي هي آ في كل بـ ، فيكون معه بـ في كل آ و آ في كل جـ ، فتكون النتيجة بـ في كل جـ ، وهي المقدمة المقصود إنتاجها من مقدمتي

(١) يعرض ف : ويرض ل ، ق ، م ، د ، هـ ، ش .

(٢) نتيجته ف ، د : نتيجة ل ، ق ، م ، هـ ، ش .

(٣) عكس (ح يد آ) ل ، ق ، م ، د ، هـ ، ش ، ف .

(٤) فينتج ل ، ق ، م ، د ، د : ينتج ف ؛ - (ضمن فترة) ش .

(٥) جـ ف ، ق ، م ، د ، هـ ، ش : جيم ل .

(٦) هـ ل ، ق ، م ، هـ ، ش : هو ف ؛ هـ ا د .

القياس . وبين أنه ليس يمكن أن تبين المقدمات من النتائج بجهة غير هذه الجهة ، لأنه متى أخذ أخذ مقدمة غريبة فأضافها إلى النتيجة - وذلك بأن يأخذ حداً أوسط ليس هو واحداً من الحدود التي في المقدمات ^(٧٦) - لم ينتج له من ذلك شيء من المقدمات المأخوذة في تلك النتيجة . مثال ذلك ^(٧٧) إن أضاف إلى

ف ٥١ ظ

النتيجة - التي هي آ في كل ج - أن ج في كل هـ ، لم ينتج له / من ذلك إلا أن آ في كل هـ ، وذلك غير قولنا آ في كل ب أو ب في كل ج اللذان هما مقدمتا هذه النتيجة . وإذا لم يمكن أن تؤخذ مع النتيجة مقدمة غريبة فقد بقي أن نأخذ معها إحدى مقدمتي القياس ، لأنه إن أخذنا المقدمتين بعينها هادت النتيجة التي كنا وضعناها مقدمة . لكن متى أخذنا أيضاً إحدى مقدمتي القياس هل ما هي عليه مع النتيجة ، لم ينتج لنا أيضاً عن ذلك ^(٧٨) المقدمة الأخرى . وذلك أنه إن أضفنا إلى النتيجة - التي هي قولنا آ على كل ج - قولنا آ على كل ب - وهي المقدمة الكبرى لهذه النتيجة - فإنه يأتي القول من موجبتين في الشكل الثاني ، وذلك غير متج ^(٧٩) . وإن أضفنا إليها الصغرى - وهي قولنا ب على كل ج - أتى من ذلك قياس من موجبتين في الشكل الثالث ينتج أن آ في بعض ب ^(٨٠) ، فلذلك يجب أن نأخذ ^(٨١) المقدمة التي نضيفها إلى النتيجة معكوسة - مثل أن نضيف كما قلناه إلى نتيجة آ في كل ج ب في كل آ ،

(٧٦) المقدمات ل ، ق ، م ، د ، ش : المقدمة ف .

(٧٧) ذلك ف ، ل ، ق ، م ، هـ ، ش : ٤ ، ٦ ، ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٧٨) ذلك ل ، ق ، م ، د ، ش : تلك ف .

(٧٩) كل ل ، ق ، م ، ش : - ف ، (ضمن فقرة) د .

(٨٠) نأخذ ف ، م : نأخذ ل ، ٤ ، ٦ ، ش : (٥) ، د ، ش .

(٨١) انظر الفقرة ٤٨ وأيضاً الفقرة ٦٠ .

(٨٢) انظر الفقرة ٢٣ وأيضاً الفقرة ٧٦ .

فيخرج لنا الصغرى وهى \bar{b} فى كل \bar{c} ، وكذلك إن أضفنا إليها عكس الصغرى
أنتجت المقدمة الكبرى .

(٢٧٨) ولذلك ما يظهر أن هذا النوع من البيان إنما يمكن^(١)

57^b 33 -
58^a 20

فى المقدمات المنعكسة . ففى كانت المقدمتان منعكستين والنتيجة منعكسة ،

كان هنالك ست مقدمات — مقدمتا القياس وعكسهما ، والنتيجة وعكسها —

وأمكن أن يبرهن كل واحد من هذه المقدمات بأقسام بعضها من بعض

/ حتى لا يبقى فيها شىء إلا يتبين^(٢) بقياس مأخوذ منها أنفسها ، فيتولد هنالك
ستة مقاييس تنتج ستة أصناف من النتائج . مثال ذلك حدود \bar{a} \bar{b} \bar{c}

ل ٥٩ ط

الثلاثة منعكسة بعضها على بعض وكذلك النتيجة المتولدة عنها . مثال ذلك^(٣)

أن تكون كل \bar{a} \bar{b} ، وكل \bar{b} \bar{a} ، وكذلك كل \bar{b} \bar{c} ، وكل \bar{c} \bar{b} ،

وكذلك كل \bar{a} \bar{c} ، وكل \bar{c} \bar{a} . فإنه إذا برهنا أن \bar{a} موجودة فى كل \bar{c}

فأخذنا \bar{a} فى كل \bar{b} ، و \bar{b} فى كل \bar{c} فإنه يمكن أن نبرهن أيضا مقدمة \bar{a}

فى كل \bar{b} — وهى الكبرى — بالنتيجة ، وعكس مقدمة \bar{b} \bar{c} — وهى

الصغرى — بأن نقول \bar{a} فى كل \bar{c} ، و \bar{c} فى كل \bar{b} ، فينتج لنا أن \bar{a} فى كل

\bar{b} — وهى الكبرى من هذا القياس . وكذلك تبين مقدمة \bar{b} \bar{c} — التى هى

الصغرى — بالنتيجة بعينها وعكس المقدمة الكبرى . وإذا كان هذا هكذا فقد

أمكننا أن نبرهن كل واحدة من مقدمتى هذا القياس . والذى بقى لنا أن نبرهن

(١) يمكن ل ، ق ، م ، د ، ش : يكون ف .

(٢) يتبين ف : بين ل ؛ تبين ق ، م ، د ، ش .

(٣) ستة ف ، ق : ست ل ، م ، د ، ش .

(٤) مثال ذلك ف : مثل ل ، ق ، م ، د ، ش :

(٥) كل ل ، م : — ف ، ق ، د ، ش .

مما أخذناه في برهان هاتين المقدمتين هو عكس كل واحدة من المقدمتين ، لأن
 النتيجة هي التي قد برهنت من أول الأمر . وذلك يتفق لنا بأن نعكس النتيجة
 ونضيف إليها المقدمة الأخرى — أعني أنه إن أردنا أن نبرهن عكس الكبرى ،
 وهي أن \bar{b} في كل a ، أخذنا عكس النتيجة والمقدمة الصغرى بمينها
 فقلنا \bar{b} موجودة في كل \bar{a} ، وهي الصغرى ^(١) ، و \bar{a} في كل a ،
 وهي عكس النتيجة ، أنتج لنا من ذلك أن \bar{b} موجودة في كل a ، وهو
 عكس الكبرى الذي استعملناه آنفاً غير مبرهن . وكذلك ^(٢) متى أخذنا عكس
 النتيجة وأضفنا إليها المقدمة الكبرى ، أنتج لنا عكس الصغرى — وهو الذي
 أخذناه قبل غير مبرهن — بأن نقول \bar{a} في كل a — وهي عكس النتيجة —
 و a في كل \bar{b} ، فينتج لنا من ذلك \bar{a} في كل \bar{b} — وهو العكس الذي
 استعملناه آنفاً ^(٣) غير مبرهن . فإذن لم يبق في هذه المقدمات شيء لم نبرهنه
 إلا عكس النتيجة — وهو القياس السادس — وذلك يبين بعكس المقدمتين
 اللتين أنتجناهما من أول الأمر . مثال ذلك أن نقول ^(٤) كل \bar{a} هو \bar{b} وكل \bar{b}
 هو a فكل \bar{a} هو a — وهذا هو عكس النتيجة . فإذن لم يبق لنا من هذه
 المقدمات شيء مأخوذ إلا قد برهنا عليه ، وهو بين أن هذا — كما قلناه —
 إنما يعرض في المقدمات المنكسة بعضها على بعض ، إلا أن هذا النحو من

(١) هل ، ق ، م ، ش : هوف ؛ — (ضن بقرة) د ؛

(٢) كلاك ف ، ل ، ق ، م ، د ، ش : + ابدال ، ق ، م ، د ، د ، ش ؛

(٣) اتفاق ، م ، د ، د ، ش : — ف ، ل ؛

(٤) كل ... ا ف : ج في كل ب و ب في كل ا ينتج ج في كل ا ل ، م ؛ ج في

كل ب و ب في كل ا ينتج في كل ا ق ، د ، د ، ش ؛

البيان - أعنى أخذ الشيء في بيان نفسه - هو نوع من المصادر . ولذلك لا يستعمل في البراهين إلا أن يكون ذلك مستعملا بجهتين ، وذلك بأن تكون المقدمات أعرف من النتيجة بجهة والنتيجة أعرف منها بجهة أخرى - مثل أن تكون المقدمات أعرف من جهة معرفة الوجود والنتيجة أعرف من جهة معرفة السبب . / والذي يختص بهذا النحو من البيان هي صناعة السفسطة . فهكذا يمرض البيان بالدور - كما قلنا - في الصنف الأول من الشكل الأول ، وهو الذي ينتج الكلى الموجب .

ف ٢٠ ر

(٢٧٩) وأما الصنف السالب منه فإنه قد يمكن أيضا أن يمرض فيه هذا

58° 21-24

النحو من البيان . فلنكن آ غير موجودة في شيء من ب̄ و ب̄ موجودة في كل

ج̄ ، فتكون النتيجة في الشكل الأول أن آ غير موجودة في شيء من ج̄ .

١٠

(٢٨٠) فإذا أردنا أن نبين في هذا الصنف المقدمة الكبرى بالنتيجة

58° 24-27

وعكس الصغرى ، فلما نأخذ أن آ غير موجودة في شيء من ج̄ و ج̄ في كل

ب̄ ، فينتج لنا ^(١١) آ غير موجودة في شيء من ب̄ - وهي المقدمة الكبرى .

(٢٨١) وأما إذا أردنا أن نتج الصغرى من النتيجة وعكس المقدمة

58° 28-32

الكبرى ، فإنه ليس يتأتى لنا ذلك من المقدمات أفهما . وذلك أنه ليس يكون

١٠

قياس من سالبين ولو كان لم ينتج إلا سالبة ، والذي يطلب إنتاجه هي الصغرى

وهي موجبة . فلذلك إذا أردنا أن نبين المقدمة الصغرى من النتيجة نفسها ^(١٢)

(٢٨٠) (١) لنا ف ، ج : - ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٢٨١) (٢) ق ، م ، د ، ش ، ع ، ك ، ف ؛ - ج .

ومن عكس المقدمة الكبرى ، فإننا نضع النتيجة على حياها من غير أن نغيرها —
وهي قولنا آ غير موجودة في شيء من ج — ثم نأخذ المقدمة الكبرى —
وهي قولنا آ غير موجودة / في شيء من ب — فنجد يلزم عنها أن تكون آ
غير موجودة في كل ما فيه ب موجودة ، فنضع عكس هذا — وهو أن تكون
ب موجودة في كل ما ليس آ فيه موجودة — فإذا كان معنا أن ب موجودة في
كل ما ليس توجد فيه آ وأضفنا إلى هذه المقدمة أن آ مسلوبة عن ج ، فهو
بين أنه ينتج لنا عن ذلك أن ب موجودة في كل ج ، وهي المقدمة الصغرى
التي قصدنا إنتاجها .

(٢٨٢) وليس هذا أصلاً ثانياً من المقول على الكل غير الأصل الذي
استعمل في أول هذا الكتاب كما نجد أبا نصر يرمي، إلى ذلك^(١) . وذلك أنه
يقول إن هذا الأصل مناقض لذلك الأصل الأول وإنه إذا استعمل هذا الأصل
وجد الغير منتج^(٢) بحسب ذلك الأصل منتجاً بحسب هذا الأصل ، وذلك أن
هذا الأصل هو أن نضع مثلاً أن آ موجودة لكل ما سلب عنه ب وأن آ
مسلوبة عن كل ما يسلب عنه ب بخلاف ما وضعنا في الأصل الأول — وهو
أن تكون آ موجودة أو مسلوبة عن كل ما هو ب — وعلى هذا ينتج ما صفراه
سالبة في الشكل الأول وينتج أيضاً ما هو من سالتين^(٣) . وذلك أن الأصل
الذي استعمل في هذا الكتاب ليس هو بالوضع ، وإنما هو مفهوم المقدمة الكلية
بعينها ودلالاتها الطبيعية — أعني قولنا كل كذا هو كذا أو ليس كذا^(٤) . وأما هذا

(١) منتج ف : المنتج ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢) أعني... كذا ف : - ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) انظر الفقرة ٨ .

(٤) انظر الفقرة ٣٣ وأيضاً الفقرات ٣٦ ، ٣٩ ، ٤١ .

- الأصل الثاني فهو شيء لازم عن المقدمة الكلية السالبة ، فذلك ليس ينفع به في الإنتاج من سالبين — أعنى إذا وضعت ^(٤) مقدمتين سالبتين — وإنما كان ^(٥) ينفع به لولزم عن قولنا آ ولا في شيء من ب̄ أن تكون آ موجودة في كل ما ليس هو ب̄ ولا بد ، وذلك شيء غير لازم . كما أنه ليس يلزم أيضا هذا العكس الذي وضعه هاهنا — أعنى أنه ليس يلزم في كل مادة إذا كانت آ مسلوبه عن كل ما هو ب̄ أن تكون ب̄ موجودة لكل ما ليس هو آ ، فإن الأبيض مسلوب عن كل ما هو أسود وليس الأسود موجودا ^(٦) لكل ما ليس بأبيض . وإنما يلزم هذا العكس في الأشياء المتقابلة التي ليس يخلو من أحدهما موجود من الموجودات . لكن إنما استعمل هذا العكس هنا ^(٧) أرسطو وإن كان جزئيا ، كما استعمل عكس الموجبة الكلية كلية ، فذلك لم يخرج في هذا المعنى عن أصله .
- ١٠ . وذلك أن عكس اللازم هو قوة عكس المقدمة ، فكأنه لم يخرج عما أخذ في بيان الدور من أنه يكون بالنتيجة وعكس إحدى المقدمتين لأن قوة عكس اللازم قوة عكس المقدمة .

(٢٨٣) فهكذا يكون البيان بالدور ^(٨) في الأصناف القياسية الكلية من

١٥

الشكل الأول .

(٤) وضعت ف : وضعت ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) كان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

(٦) قل ل ، ق ، م ، ج ، ش : — ف ، د .

(٧) موجود ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : موجود ف .

(٨) هنا ف : هاهنا ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٩) (٢٨٣) البيان بالدور ، ج ، بيان الدور ، ق ، م ، د ، ش ؛

58^a 36 -
58^b 12

(٢٨٤) وأما القياسات الجزئية التي في هذا الشكل فإنه ليس يمكن فيها أن يبرهن^(١) على طريق الدور المقدمة الكلية من النتيجة والمقدمة الجزئية ، لأن القضية الكلية إنما تبين بمقدمات كلية لا جزئية . وأيضاً فإنه لا يكون قياس من جزئيتين إذ كان البرهان بالدور من النتيجة وعكس إحدى المقدمتين . وأما المقدمة الصغرى فقد يمكن أن تبرهن على طريق الدور . فتكن \bar{A} موجودة في كل \bar{B} و \bar{B} موجودة في بعض \bar{C} والنتيجة \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} . فإذا أردنا أن نبرهن وجود \bar{B} في بعض \bar{C} على طريق الدور فإننا نأخذ \bar{A} موجودة في بعض \bar{C} — وهي النتيجة — وعكس المقدمة الكبرى الكلية — وهو قولنا \bar{B} في كل \bar{A} — فينتج لنا في الشكل الأول أن \bar{B} في بعض \bar{C} ويكون الحد الأوسط فيه \bar{A} . وكذلك إذا كان القياس الجزئي سالباً فليس يمكن أن تبرهن المقدمة الكلية للعللة التي قلنا . وأما الجزئية فقد يمكن أن تبرهن على طريق الدور إذا قلنا في المقدمة السالبة الكلية ما قلنا في القياس السالب الكلي — أعنى أن نبين أنه يلزم عن قولنا \bar{A} ولا في شيء من \bar{B} أن تكون \bar{B} موجودة لكل ما يسلب عنه \bar{A} — فإذا أضفنا إلى هذه المقدمة — وهي أن \bar{A} مسلوبة عن بعض \bar{C} — أتتج لنا أن \bar{B} موجودة لذلك البعض .

(٢٨٥) فهذا هو^(٢) وجه البيان المستعمل بالدور في الشكل الأول .

(١) (٢٨٤) (١) يبرهن ف ، م ؛ تبرهن ل ، ج ؛ يبرهن ق ، د ، ش .

(٢) (٢٨٥) (٢) هو ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ — ل ؛

الشكل الثاني^١

(٢٨٦) وأما الشكل الثاني فليس / يمكن أن تبرهن بجهة^٢ الدور فيه^٣

58¹³⁻²⁷

ل ٦٠ ط

المقدمة الموجبة ، لأنه لا ينتج إلا سالبا . وأما السالبة فيمكن أن تبرهن على هذه الجهة : فلنكن آ موجودة في كل ب و آ غير موجودة في شيء من ج

فالنتيجة في الشكل الثاني أن ب غير موجودة في شيء من ج على أن الحد الأوسط هو آ . فإن أضفت إلى هذا أن ب موجودة في كل آ — وهي عكس الكبرى — فإنه ينتج عن ذلك في الشكل الثاني أن آ غير موجودة في شيء من ج —

وهي الصغرى في القياس الأول — والحد الأوسط في هذا القياس هو ب وكان في الشكل الأول آ . فإن أخذنا المقدمة الكلية الكبرى في الشكل الثاني سالبة فإنه

يمكن بيانها بالدور لكن في الشكل الأول ، لأنه إذا قلنا إن آ غير موجودة في شيء من ب و آ موجودة في كل ج فبين أنه ينتج لنا في الشكل الثاني أن ب غير موجودة في شيء من ج إذ كان آ هو الحد الأوسط . فإذا أضفنا إلى قولنا ب غير موجودة في شيء من ج — وهي النتيجة — قولنا ج موجودة في كل آ —

وهي عكس الصغرى — أنتج لنا في الشكل الأول أن ب غير موجودة في شيء من آ

لأن ج هي الحد الأوسط . فإذا عكسنا هذه النتيجة حصل لنا آ ولا في شيء من ب ، وهي المقدمة الكبرى السالبة في الشكل الأول . ولذلك يخص البيان بالدور في هذا الصنف من الشكل أن لا يتحفظ فيه هذا الشكل بعينه ، بل يعود إلى

عنون (١) الشكل الثاني ب١ م : ل ، ق ، د ، ش ؛ (مكانها ياض) ج .

(٢) الدرر فيه ف : الدرر ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) لنا ف م : معال ، ق ، ج ، د ، ش .

(٤) انظر الفقرة ٧ ؛

(٥) انظر الفقرة ٣٢ .

الشكل الأول . وقد ^(١٤) يمكن أن تبين المقدمة الموجبة في هذا الشكل إذا كانت هي الصغرى بطريق الدور ^(١٥) إذا استعملنا الأصل المتقدم — وهو عكس لازم السالبة — وأما إذا كانت كبرى فليس يمكن إلا بعكس النتيجة ، وذلك خارج عن طريق البيان بالدور .

58b 28-38

(٢٨٧) وأما المقاييس التي تنتج الجزئية في هذا الشكل فليس يمكن أن تبرهن ^(١٦) فيها المقدمة الكلية على جهة الدور ، إذ كانت إنما تنتج أبدا جزئية . وأما المقدمة الجزئية فيمكن أن تبرهن إذا كانت الكلية موجبة والجزئية هي السالبة . مثال ذلك أن نفرض أن \bar{A} موجودة في كل \bar{B} و \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} ، فتكون النتيجة أن \bar{B} غير موجودة في بعض \bar{C} . فإذا أضفنا إلى ذلك عكس المقدمة الكبرى — وهو قولنا \bar{B} موجودة في كل \bar{A} — حصل معنا \bar{B} غير موجودة في بعض \bar{C} و \bar{B} موجودة في كل \bar{A} ، فينتج لنا أن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} ، وذلك في هذا الشكل بعينه إذ كان \bar{B} هو الحد الأوسط وهو محمول في هذا التأليف على الطرفين جميعا ^(١٧) . فإن كانت المقدمة الكلية هي السالبة — وهي مقدمة $\bar{A}\bar{B}$ — فإنه لا يمكن أن تبرهن الصغرى الموجبة — التي هي مقدمة $\bar{A}\bar{C}$ — إذا انكسرت مقدمة $\bar{A}\bar{B}$ ، لأنه لا ينتج نتيجة موجبة عن مقدمتين سالبتين أو إحداهما سالبة ^(١٨) . ولكن قد يمكن إذا

(١٤) حذف : لال ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(١٥) الدور : ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ + الال ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(١٦) (٢٨٧) تبرهن : ف ، ق ؛ يبرهن : ل ، م ، ج ، د ؛ برهن : ش ؛

(١٧) انظر الفقرة ٥١ .

(١٨) انظر الفقرات ٥٢ - ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ .

- استعمل الأصل المتقدم أن تنتج الموجبة الجزئية ، وذلك أنه إذا كان معنا أن بَ غير موجودة في بعض جَ - وهي النتيجة - وكان معنا آ ولا في شيء من بَ ، ثم عكسنا هذا فكان معنا بَ ولا في شيء من آ ، ثم أخذنا اللازم عن هذا - وهو أن كل ما فيه آ فليس فيه بَ - ثم عكسنا هذا - وهو أن كل ما ليس فيه بَ فيه آ - فيكون معنا آ موجودة في كل ما ليس فيه بَ ، فإذا أضفنا إلى هذا أن بَ غير موجودة في بعض جَ ، أنتج لنا أن آ موجودة في بعض جَ .

(٢٨٨) فهكذا يكون بيان الدور في الشكل الثاني .

< الشكل الثالث >

- ١٠ (٢٨٩) وأما ^{١٢}بيان الدور في الشكل الثالث فإنه إذا كانت كلتا المقدمتين كليتين فليس يمكن أن يبرهن بالنتيجة إحدى المقدمتين في هذا الشكل ، لأن النتيجة تكون جزئية والمقدمة التي يقصد برهانها كلية .
- 58 b 39 - 59 a 2
- (٢٩٠) فإن كانت المقدمة الواحدة كلية والأخرى جزئية فأحيانا يمكن أن تبرهن الجزئية وأحيانا لا يمكن أن تبرهن ، وذلك إذا كانت المقدمتان موجبتين وكانت الصغرى هي الكلية فإنه يمكن أن تبرهن على طريق الدور . وأما إذا كانت الكبرى ^{١٣} هي الكلية / فإنه لا يمكن أن تبرهن / على طريق الدور . ومثال
- 59 a 3-18
- ل ٦١ ر
ف ٥٣ ر
- (١) هذا ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ هكذا .
- (٢) بيان الدور ف ، م ، د ، ش ؛ ل ؛ وأما بيان الدور ف ؛ (مكانها ياض) ج .
- (٣) الكبرى ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ و ل ؛

ذلك أن تكون آ موجودة في كل ج̄ - التي هي الكبرى - و ب في بعض ج̄ - التي هي الصغرى - فتكون النتيجة آ في بعض ب̄ ، فإذا أضيف إليها عكس المقدمة الكبرى - وهي أن ج̄ موجودة في كل آ - أنتج لنا من ذلك أن ج̄ موجودة في بعض ب̄ ، وذلك لم يكن مطلوبنا وإنما كان مطلوبنا عكس هذا وهو ب̄ في بعض ج̄ ، وهو شئ، وإن كان لازماً ضرورة - إذ قد تبين أن الجزئية الموجبة تنعكس - فليس هو^(١) الذي يتبين بطريق الدور بذاته^(٢) ، بل إن كان فتوسط العكس إذ كان البيان بالدور - كما قيل - هو أن تبين المقدمة الواحدة بالنتيجة وعكس الثانية^(٣) . فإن كانت الكلية هي الصغرى - مثل أن تكون ب̄ موجودة في كل ج̄ و آ في بعض ج̄ - فإنه يتبين^(٤) أنه يمكن على طريق الدور^(٥) أن يبين أن آ موجودة في بعض ج̄ - وهي المقدمة الجزئية الكبرى . وذلك أن نتيجة هذا القياس هي آ في بعض ب̄ ، فإذا أضفنا إليها عكس الصغرى - وهي قولنا ج̄ في كل ب̄ - فإنه بين^(٦) أنه يلزم

(١) ج ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ا ب ف .

(٢) هوف ، ل ، ق ، م ، ج ، د : + الثور ل ، م ، ج ؛ شئ ، ق ، التي .

د ؛ هذا الشيء ، ش .

(٣) يتبين ف : د : بين ل ، م ، ج ؛ تبين ق ، ش .

(٤) بذاته ف ، ل ، ق ، م ، ج ، ش : + ارلا ل ، ق ، م ، ج ؛ ارلا

ش ؛ - د .

(٥) يتبين ف : بين ل ، ج ؛ تبين ق ، م ، ش ، (هـ) د .

(٦) الدررف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ + ر ل .

(٨) بين ف ، ق ، م ، ج ؛ بين ل ، م ؛ (هـ) د ، ش .

(٩) انظر الفقرة ٢٧٧ .

أن تكون آ في بعض ج ، إذ كانت ب هي الحد الأوسط وهي موضوعة للطرفين جميعا .

(٢٩١) وأما إذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى سالبة وكانت

59* 19-32

الموجبة الكلاية والسالبة جزئية ، فإنه يتأتى لنا برهان الجزئية . ومثال ذلك أن

تكون ب موجودة في كل ج و آ غير موجودة في بعض ج ، فإن النتيجة تكون آ غير موجودة في بعض ب . فإذا أضفنا إلى هذه النتيجة أن ج موجودة

في كل ب ، فإنه يلزم ضرورة أن تكون آ غير موجودة في بعض ج ، على

ماتين في الشكل الثالث إذ كانت الباء هي الحد الأوسط^(١٤) . وأما إذا كانت

السالبة هي الكلاية فإن الجزئية الموجبة لا تبرهن على طريق الدور، إلا إن استعمل

ذلك الأصل الآخر . مثال ذلك أن تكون آ غير موجودة في شيء من ج ،

و ب في بعض ج وتكون النتيجة أن آ غير موجودة في بعض ب . فإذا

أخذنا بدل قولنا آ غير موجودة في شيء من ج أن ج موجودة في كل ما ليس

فيه آ وأضفنا إلى هذا أن آ ليس في بعض ب ، فهو بين أن ب يجب أن

تكون في بعض ج — وهي المقدمة الجزئية الموجبة^(١٥) .

١٥ (٢٩٢) فقد تبين أن البيان الذي يكون بالدور أما في الشكل الأول فيكون

59* 33-42

بالشكل الأول ويكون بشيء يشبه الشكل الثالث ، وهو إذا استعملنا ذلك

الأصل المتقدم — أعني أن نأخذ بدل قولنا آ ولا على شيء من ب أن الب

(١٤) ج ، ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ب ، ل .

(١٥) بالشكل ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : في الشكل ف .

(١٦) الب ف ، ج : ب ، ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٧) انظر الفقرة ٧٠ .

(١٨) انظر الفقرة ٧١ .

موجودة في كل ما ليس فيه آ . ووجه شبهه بالشكل الثالث أن آ و بّ محمولان على شيء واحد أحدهما ^(١١) بإيجاب والآخر بسلب ، وهذا الوضع هو وضع الحد الأوسط في الشكل الثالث من الطرفين ^(١٢) . فعلى هذه الجهة قال أرسطو في هذا : إنه شكل ثالث لا على أنه شكل ثالث في الحقيقة . وأما البيان بالدور ^(١٣) في الشكل الثاني فيكون أيضا بالشكل الثاني نفسه ويكون بالأول ويكون بالبيان الذي يشبه الشكل الثالث . وكذلك البيان الذي بالدور في الشكل الثالث يكون بالأول والثالث والأصل الذي يشبه الثالث . وهو بين أن المقدمات التي قلنا إنها لا تبين على طريق الدور — وذلك في الشكل الثاني والثالث — أن قولنا ذلك فيها إما من قبل أنه لا يمكن في بعضها أن يبين على طريق الدور وإما من قبل أن فيها ما يمكن أن يبين بطريق الدور ، لكن نوعا ^(١٤) من طريق الدور ناقصا ^(١٥) .

القول في القياس المنعكس

(٢٩٣) والعكس يقال في هذه الصناعة على ضروب شتى . والذي يراد به هاهنا هو أن تبطل بمقابل النتيجة وإحدى المقدمتين المقدمة الأخرى من القياس . وكأنه ضد البيان / بالدور ، وذلك أنه يجب ضرورة إذا أخذت قبض النتيجة وأضيف إلى إحدى مقدمتي القياس أن تبطل المقدمة الثانية ضرورة ، لأنها إن لم تبطل

(١) احوال : احداضاف ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢) بالدور ، ق ، م ، ج ، د ، ش : في الدورل .

(٣) نوعا ، ق ، م ، ج ، د ، ش : بنوع ل .

(٤) ناقصا ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ناقص ل .

(٥) انظر الفقرة ٦١ وأيضا الفقرة ٧٦ .

فلم^(١١) تبطل النتيجة لأن المقدمات إذا لم تبطل فلم^(١٢) تبطل النتيجة — على ما تبين — لكن النتيجة قد بطلت بوضع نقيضها، هذا خلف لا يمكن . والإبطال الذى يكون لإحدى المقدمتين بمقابل النتيجة يختلف إذا كان المقابل المأخوذ ضدا أو نقيضا على ما تبين^(١٣) بعد^(١٤) . والمتناقضات — كما قيل — هي كل ولا^(١٥) كل وبعض ولا واحد . والمتضادة هي قولنا كل ولا واحد وبعض ولا بعض .

< القول في انعكاس الشكل الأول >

(٢٩٤) فليكن معنا في الشكل الأول أن آ على كل بّ و بّ على كل

59٥12-24

جّ ، فالنتيجة أن آ على كل جّ . فإن أخذنا المضاد لهذه النتيجة — وهو أن

آ ولا على شيء من جّ — وأضفنا إليها المقدمة الكبرى من القياس — وهي

ف ٥٣ ظ

أن آ على كل بّ — فهو بين أنه ينتج في الشكل الثالث أن بّ ولا في شيء

٤٠

من جّ^(١٦) — وهو ضد المقدمة الصغرى المأخوذة في القياس . وكذلك إن أضفنا

إلى ضد هذه النتيجة بعينها المقدمة الصغرى فإنه ينتج نقيض المقدمة الكبرى .

وذلك أنه يكون معنا آ ولا في شيء من جّ — الذى هو ضد النتيجة — فإذا

أضفنا إليها الصغرى — وهي قولنا بّ في كل جّ — فهو بين أنه ينتج في الشكل

١٥

الثالث آ ليست في بعض بّ^(١٧) — وهي نقيض المقدمة الكبرى لا ضدها .

(٢١٣) فلز ، م ، ج ، ش : ل ، د — ق ، د .

(٢٢) تبين ف ، ق ، م ، ج ، ش : بين ل ، د (٨) .

(٢٣) لاف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ليس ل .

(٢٤) انظر الفقرات ٢٩٤ — ٢٩٦ ، ٢٩٨ — ٢٩٩ ، ٣٠٠ — ٣٠٢ .

وأبضا الفقرات ٢٢٦ — ٢٤٢ .

(٢٥) انظر الفقرة ٤٧ .

(٢٦) انظر الفقرة ٦٤ .

والشكل الثالث لا يمكن أن ينتج كلية والمقاومة بالضد هي كلية . فالمقدمة الكبرى في الصنف الأول من الشكل الأول إنما تقاوم مقاومة جزئية لا كلية بهذا الطريق — أعني بأخذ^(١) ضد النتيجة . وأما الصغرى فتقاوم مقاومة كلية . ومثل هذا بعينه^(٢) يعرض في الصنف الثاني من الشكل الأول — وهو الذي ينتج ساليا كيا ، أعني أنه إذا أخذ ضد النتيجة أمكن أن تقاوم الصغرى مقاومة كلية . وأما الكبرى فإنما يمكن أن تقاوم مقاومة جزئية ، لأنه يألف القياس عند مقاومة هذه في الشكل الثالث .

(٢٩٥) وأما إذا أخذ نقيض النتيجة في هذين الصنفين من الشكل الأول^(٣)

59 25-36

فإنه لا يمكن أن تقاوم كل^(٤) واحدة من مقدمتي القياس إلا مقاومة جزئية ، لأن إحدى مقدمتي القياس المقاومة < تكون جزئية إذ كان النقيض جزئيا . ولذلك يجب أن تكون النتيجة جزئية فتكون المقاومة جزئية . فلنعد ذلك الصنف الأول من القياس — وهو أن تكون آ في كل ب و ب في كل ج ، فتكون النتيجة آ في كل ج . فإن أخذنا نقيض هذه النتيجة — وهو آ غير موجودة في بعض ج — وأضفنا إليها المقدمة الكبرى — وهي أن آ موجودة في كل ب — فبين أن نتج عن ذلك في الشكل الثاني أن ب غير موجودة في بعض ج ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى لا ضدها . وكذلك إن أضفنا إلى

(١) ياخذ : ياخذف ؛ ان تاخذق ، م ، ج ، د ، د ، ش .

(٢) بعينه ف ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ش : نفسه ل .

(٣) الأول ق ، م ، ج ، د ، د ، ش : — ف ، ل .

(٤) كل ف ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ش : — ل .

(٥) تكون ف ، م ، ج : يكون ل ، ق ، ش ؛ (٥) د .

(٦) بين ف ، م ، ج ، د ، د ، ش : بين ل ؛ فنتين ق .

(٧) انظر الفقرة ٥١ .

قولنا آ غير موجودة في بعض جـ المقدمة الصغرى - وهي أن بـ موجودة في كل جـ - فإنه ينتج من ذلك أن آ غير موجودة في بعض بـ - وهو نقيض الكبرى . فإذن متى أخذ النقيض لم تكن المقاومة كلية بل جزئية . ومثل هذا يعرض بعينه في الصنف السالب الكلي من هذا الشكل ، لأنه إذا أخذنا نقيض نتيجته - وهو قولنا آ موجودة في بعض جـ - وأضفنا إليها المقدمة السالبة الكلية - وهي أن آ غير موجودة في شيء من بـ - فإنه ينتج لنا أن بـ غير موجودة في بعض جـ . وكذلك يعرض إن أضفنا إليها الموجبة - مثل أن تكون آ في بعض جـ و بـ في كل جـ ، فإنه يلزم منه أن تكون آ في بعض بـ ، وذلك نقيض السالبة الكلية .

- ١٠ : (٢٩٦) وأما في الصنفين الجزئيين من هذا الشكل فإنه إذا أخذ فيهما نقيض النتيجة أمكن أن تبطل المقدمتان فيهما جميعا . وأما إذا أخذ الضد فإنه ليس يمكن أن تبطل ولا واحدة منهما بهذا الطريق . فلتكن النتيجة أن آ موجودة في بعض جـ بتوسط بـ ، فإن أخذ نقيضا - / وهو أن آ غير موجودة في شيء من جـ - وأضيف إليها المقدمة الصغرى - وهي أن بـ موجودة في بعض جـ - فإنه ينتج عن ذلك في الشكل الثالث أن آ غير موجودة في بعض بـ - وهي نقيض الكبرى - وإن أضفنا إلى قولنا آ غير موجودة في شيء من جـ المقدمة الكبرى - وهي أن آ موجودة في كل بـ - فإنه ينتج لنا أن بـ غير موجودة في شيء من جـ ، وذلك نقيض الصغرى . فإذن كلتا المقدمتين تبطلان^(١) إذا^(٢) عكستا الى النقيض . وإن عكسناهما الى الضد فإنه لو لم يبطل

(١) (٢٩٦) تبطلان ل ، م : يبطلان ف ، ق ، ج ، د ، ش .

(٢) إذا ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ان ل .

ولا واحدة من المقدمتين ، لأنه إن كان عكس النتيجة الموجبة الجزئية أن آ غير موجودة في بعض ج̄ وأضفنا إليها الكبرى - وهي أن آ موجودة في كل ب̄ - فإنه ينتج لنا من ذلك أن ب̄ غير موجودة في بعض ج̄ ، لكن قولنا ب̄ موجودة في بعض ج̄ وغير موجودة في بعض ج̄ قد يمكن أن يصدقا معا ، فذلك ليس يبطل ولا يبد بهذا الفعل المقدمة الصغرى . فإن أضفنا إلى هذا العكس - الذى هو قولنا آ غير موجودة في بعض ج̄ - المقدمة الجزئية الصغرى - وهي قولنا ب̄ موجودة في بعض ج̄ - لم يكن عن ذلك قياس ، لأنه يكون من جزئيتين ، وذلك غير متتح في الأشكال الثلاثة ^(١٠) . ومثل هذا يمرض في الصنف الجزئى الذى ينتج السالب من هذا الشكل - أعنى أنه إن عكست النتيجة إلى التقيض أمكن أن تبطل المقدمتان جميعا وإن عكست إلى الضد فإنه ليس تبطل ^(١١) واحدة منهما . ويبين ذلك هو البيان الذى تقدم في الجزئى الموجب .

القول في انعكاس الشكل الثانى ^(١٢)

60 = 15-18

ف ٥٤ ر

(٢٩٧) وأما ^(١٣) في الشكل / الثانى فإنه لا يمكن أن تبطل ^(١٤) المقدمة الكبرى منه إبطالا كلياً ، لا بأخذ مضادة ^(١٥) النتيجة ولا بأخذ تقيضها . أما بأخذ تقيضها

(١٢) تبطل ف ، م ، ج : يبطل ل ، ق ، د ، ش .

عنوان (١٣) القول ... الثانى ق ، م ، د : في انعكاس الشكل الثانى ف ، ش ؛ - ل ؛ (مكانها يراض) ج .

(١٤) (٢٩٧) اما ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + الانعكاس ل .

(١٥) تبطل ف ، ق : تبطل ل ، م ، ج ؛ (١٥) د ، يبطل ش .

(١٦) مضادة ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : مضاد ل .

(١٧) انظر الفقرة ٧٧ .

فبين ، وأما بأخذ الضد فإن ^(١) القياس يأتلف في الشكل الثالث فتكون النتيجة جزئية ^(٢) .

60° 19-33

(٢٩٨) وأما المقدمة الصغرى فيمكن إبطالها على النحوين — أعنى أنه

إن عكست النتيجة إلى الضد وإن ^(٣) عكست إلى النقيض . ويبين ذلك أن

تكون آ موجودة في كل ب وغير موجودة في شيء من ج ، فتكون النتيجة أن

ب غير موجودة في شيء من ج . فإن أخذنا ضدها — وهو أن ب موجودة

في كل ج — وأضيف إليها المقدمة الكبرى — وهي أن آ في كل ب —

فهو بين أنه يلزم عن ذلك في الشكل الأول أن آ موجودة في كل ج ^(٤) ، وذلك

ضد المقدمة الصغرى . فإن استعملنا هذا العكس بعينه في إبطال المقدمة الكبرى

بان نأخذ أن ب موجودة في كل ج — وهو ضد النتيجة — ونضيف إليها

آ ولا في شيء من ج — وهي الصغرى — فإن تألف القول يأتي في الشكل

الثالث وينتج أن آ ليست موجودة في بعض ب ^(٥) ، وذلك نقيض المقدمة

الكبرى لا ضدها فيكون الإبطال لها غير كلي . فإن عكست نتيجة ب ج إلى

النقيض فإن المقدمات تبطل بالنقيض — أعنى إبطالا جزئيا . وذلك أنه إن

أخذنا نقيض نتيجة الصنف من القياس المتقدم — وهي قولنا ب موجودة

في بعض ج — وأضفنا إليها المقدمة الصغرى — وهي أن آ ليست في شيء

من ج — فبين أنه ينتج في الشكل الثالث أن آ ليست موجودة في بعض

(١) فان ف : فان ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢) (٢٩٨) وان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : اول .

(٣) انظر الفقرة ٧٦ وايضا الفقرة ٦٧ .

(٤) انظر الفقرة ٣١ .

(٥) انظر الفقرة ٦٤ .

ب^(٤) ، وذلك تقيض المقدمة الكبرى . وأيضا إن أخذنا هذا التقيض بعينه - وهو قولنا ب^٢ موجودة في بعض ج^٢ - وأضافنا إليها المقدمة الكبرى - وهي قولنا آ في كل ب^٢ - فهو بين أنه ينتج في الشكل الأول أن آ في بعض ج^(٤) ، وذلك تقيض الصغرى . فقد تبين بهذا القول أن المقاييس التي تستعمل في إبطال مقدمات هذا الصنف من الشكل الثاني هي كلها جزئية وإبطالها إبطال جزئي ، ما عدا المقدمة الصغرى فإنه يمكن أن تبطل كلياً وجزئياً . وبمثل هذا تبين^(٣) ذلك في الصنف الكلي الآخر من الشكل الثاني - أعني الذي كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية .

60٦ 34-60٦

(٢٩٩) وأما الصنفان الجزئيان من هذا الشكل فإنه إذا عكست النتيجة فهما^(٤) إلى الضد لم يمكن^(٥) بذلك إبطال ولا واحدة من المقدمتين . والسبب في ذلك هو السبب بعينه الذي / من أجله عرض ذلك في الشكل الأول^(*) . فإن عكست النتيجة إلى المناقض فإنه يتأتى بذلك إبطال كل واحدة من المقدمتين . وبيان ذلك أن نضع أن آ ليست موجودة^(٦) في شيء من ب^٢ وأن آ أيضا موجودة في بعض ج^٢ ، فتكون النتيجة أن ب^٢ ليست في بعض ج^٢ . فإن وضع

ل ٦٢ ظ

(٢) تبين ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : يبين ل .

(٤) فهما ف ، ق ، م ، ج : فيها ل ، د ، ش .

(٥) يمكن ل ، م ، ج : يمكن ف ، ق ، د ، ش .

(٧) إن ل ، ق ، م ، ج ، ش : - ف ، د .

(٨) موجودة ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : موجودة ل .

(لم) انظر الفقرة ٧١ .

(لا) انظر الفقرة ٣٥ .

(*) انظر الفقرة ٢٩٦ .

- مضادها - وهو أن بَ في بعض جَ - وأضيف إلى ذلك المقدمة الكبرى -
وهي آ ولا في شيء من بَ - فإنه تكون النتيجة في الشكل الأول أن آ ليست
موجودة في بعض جَ^(٩) ، ولكن هذا ليس يناقض المقدمة الثانية - وهي أن آ
في بعض جَ - إذ قد يمكن أن تكون آ موجودة في بعض جَ وغير موجودة
في بعض آخر . وإن أضفنا إلى هذه المقدمة الجزئية فإنه لا يكون قياس ، لأنه
تكون المقدمتان كلتاها جزئيتين^(١٠) . فن هذا يتبين^(١١) أنه متى عكست النتيجة
إلى الضد فإنه لا يمكن إبطال واحدة من المقدمتين . فأما إذا عكست إلى النقيض
فإنه قد تبطل كل واحدة من المقدمتين . فلنأخذ نقيض النتيجة - وهي أن بَ
موجودة في كل جَ - فمتى أضفنا إليها آ ليست في شيء من بَ ، أنتج
في الشكل الأول أن آ ليست موجودة في شيء من جَ^(١٢) - وهي نقيض قولنا آ
موجودة في بعض جَ التي هي المقدمة الصغرى . وإن أضفنا إليها المقدمة
الصغرى - وهي قولنا آ موجودة في بعض جَ - كان معنا بَ موجودة
في كل جَ و آ موجودة في بعض جَ ، فأنتج لنا في الشكل الثالث أن آ
موجودة في بعض بَ^(١٣) ، وهي نقيض قولنا آ ولا في شيء من بَ التي هي
المقدمة الكبرى . وبهذه بعينها تبين^(١٤) هذا في الصنف الذي كبراه كلية موجبة -
أعني الصنف الجزئي الثاني من الشكل الثاني .

(٩) يتبين ف : بين ل ، تين ق ، م ، ج ، د ، ش .

(١٠) يتبين ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : بين ل .

(١١) انظر الفقرة ٣٥ .

(١٢) انظر الفقرة ٧٧ وأيضا الفقرة ١٧٦ .

(١٣) انظر الفقرة ٣٢ .

(١٤) انظر الفقرة ٦٨ .

القول في انعكاس الشكل الثالث^(١)

- 60٥7-9 (٣٠٠) وأما^(٢) في الشكل الثالث فإنه إذا عكست نتيجه إلى الضد لم يمكن أن تبطل^(٣) بذلك ولا واحدة من مقدمتيه ، وذلك في جميع الأصناف التي في هذا الشكل . وأما إذا عكست إلى التقيض فإنه يمكن أن تبطل بذلك كل واحدة من مقدمتي القياس بإضافة جزئيتها إلى العكس ، وذلك في جميع / أصناف هذا الشكل .
- 60٥10-26 (٣٠١) فلتكن أولا آ موجودة في كل ج ، و ب موجودة أيضا في كل ج ، فهو بين أنه ينتج عن ذلك أن آ موجودة في بعض ب ، وذلك أن هذا هو المصنف الأول من الشكل الثالث . فإن أخذنا ضد هذه النتيجة — وهو قولنا آ غير موجودة في بعض ب — وأضفنا إليها المقدمة الصغرى — وهي قولنا ب في كل ج — فإن ذلك يكون غير متيج لأن الكبرى تكون جزئية في الشكل الأول^(٤) ، ولا أيضا إن أضفنا إليها المقدمة الكبرى — وهي قولنا آ في كل ج — لأنه يكون قياس في الشكل الثاني كبراه جزئية ، وذلك أنه يكون معنا آ غير موجودة في بعض ب و آ موجودة في كل ج . وبمثل هذا يبين إذا كانت إحدى المقدمتين الموجبتين جزئية — أعنى أنه لا يمكن أن تبطل^(٥) فيها واحدة
- هيكلان (١) القول ... الثالث ف ، م ، د ، د — ل ؛ الشكل الثالث ق ؛ (مكاتها باض ،) ج ؛ في انعكاس الشكل الثالث ش .

(٢/٥) (٢) اما ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ش ؛ + الانعكاس ل .

(٣) تبطل ف ، م ، ج ؛ يبطل ل ، ق ، د ، د ، ش .

(٣/١) (٧) تبطل ف ؛ يبطل ل ، ق ، م ، ج ، د ، د ؛ — (ضمن فقرة) ش .

(٤) انظر الفقرة ٦٢ .

(٥) انظر الفقرة ٣٦ .

(٥/٥) انظر الفقرة ٦٥ .

من المقدمتين بعكس النتيجة إلى الضد — وذلك أنه إن ريم إبطال المقدمة الكلية كان القياس من جزئيتين وإن ريم إبطال الجزئية أنت الكبرى جزئية، وعلى هذا لا يكون قياس في الشكل الأول ولا الثاني وهما الشكلان اللذان بهما تبطل مقدمات هذا القياس . فقد تبين أنه متى عكست النتيجة إلى الضد في الأصناف الموجبة من هذا القياس أنه ليس يمكن أن تبطل ^(١) بذلك ولا واحدة ^(٢) من المقدمتين .

فأما إن عكست النتيجة إلى النقيض فإنه يمكن أن تبطل كل واحدة من المقدمتين بالمقدمة الثانية والعكس . وبيان ذلك أنا إذا عكسنا قولنا آ موجودة في بعض ب — وهي التي فرضناها نتيجة المصنف الأول من هذا الشكل ، أعني الثالث — إلى نقيضها — وهي قولنا آ ولا في شيء من ب — فإنه متى

- ل ٦٣ ر
- ١٠ أضفنا إليها قولنا ب في كل ج — وهي إحدى مقدمات القياس — فإنه / ينتج عن ذلك في الشكل الأول أن آ غير موجودة في شيء من ج ، وذلك ضد قولنا آ موجودة في كل ج التي هي المقدمة الثانية من القياس المفروض . وكذلك إن أضفنا إلى قولنا آ غير موجودة في شيء من ب المقدمة الثانية — وهي قولنا آ موجودة في كل ج ، فهو بين أنه ينتج في الشكل الثاني أن ب ولا في شيء من ج ^(٣) ، وذلك ضد قولنا ب في كل ج التي هي المقدمة الصغرى .
- ١٥ ومثل هذا يعرض إذا كانت إحدى المقدمتين الموجبتين جزئية ، لأنه إن كانت آ غير

(١) تبطل ف ، ج : يبطل ل ، ق ، م ، د ، د ، ش ،

(٢) واحدة ف ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ش : واحد ل .

(٣) ضد ق ، م ، ش : نقض ف ، ل ، ج ، د ،

(٤) ضد ق ، م ، د ، ش : نقض ف ، ل ، ج ،

(٥) انظر الفقرة ٣٢ .

(٦) انظر الفقرة ٤٧ .

موجودة في شيء من \bar{B} التي هي تقيض النتيجة ^(١) - وأضفنا إليها \bar{B} موجودة في بعض \bar{A} التي هي المقدمة الجزئية - أنتج لنا في الشكل الأول أن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{A} . فإن أضفنا إلى هذه النتيجة المقدمة الكلية كان معنا \bar{A} ولا في شيء من \bar{B} ، و \bar{A} موجودة في كل \bar{B} ، وذلك ينتج في الشكل الثاني أن \bar{B} غير موجودة في شيء من \bar{B} ، وذلك تقيض المقدمة الموضوعية الجزئية .

60^b27-
61^a4

(٣٠٢) وكذلك يعرض في القياس الكلي السالب من هذا الشكل - أضي الذي يكون من مقدمتين كائيتين إحداهما سالبة - وفي القياس الجزئي السالب - أضي القياس الذي إحدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية وإحداهما سالبة - مثل ما عرض بعينه في الموجب الكلي والجزئي - أعني أنه متى عكست النتيجة فيها إلى الضد لم يمكن أن تبطل بذلك ولا واحدة من المقدمتين وإن عكست إلى التقيض أمكن أن تبطل بذلك كل واحدة من المقدمتين . والسبب في ذلك بعينه هو السبب في الصنف الموجب الكلي والجزئي ، والبرهان على ذلك هو ذلك البرهان بعينه .

61^a5-18

(٣٠٣) فقد تبين مما قيل كيف يكون القياس في كل شكل إذا عكست النتيجة إلى الضد وإلى التقيض ، ومتى يكون إبطال ومتى لا يكون ، وإذا كان فمتى يكون كلياً ومتى يكون جزئياً ، وأن المقاييس المبطله لكل

(١) تقيض ق ، م ، ج ، د ، د ، ش : ضد ، ل .

(٢) عكست ق ، م ، ج ، د ، د ، ش : انكست ل .

(٣) انظر الفقرة ٣٥ .

(٤) انظر الفقرة ٤٧ .

واحدة من مقدمتي الشكل الأول إذا انعكست نتيجة فتكون^(٢١) في الشكل الثاني والثالث . أما الذي يبطل منه بالشكل الثاني فالمقدمة الصغرى ، وأما الذي يبطل منه بالشكل الثالث فالمقدمة الكبرى . وكذلك تبين أن المقاييس التي تبطل كل واحدة من مقدمتي الشكل الثاني إذا انعكست نتيجة تكون في الشكل الأول والثالث ، أما إبطال الصغرى في الشكل الأول وأما إبطال الكبرى في الشكل الثالث ، وأن المقاييس أيضا المبطله لمقدمتي القياس التي في الشكل الثالث إذا انعكست نتيجة تكون في الشكل الأول والثاني ، أما الكبرى فتبطل بالشكل الأول وأما الصغرى في الشكل الثاني .

القول في قياس الخلف

- ١٠ (٣٠٤) وأما قياس الخلف فإنه يكون إذا وضعنا نقيض النتيجة المقصود بيانها وأضفنا إلى ذلك مقدمة أخرى / معترفا بها فنتج لنا أمرا مستحيلا . وهذا النوع من القياس قد تبين أنه مركب من شرطى وحمل ، وهو السابق إلى المحال ، وهذا القياس يقع في قياس الخلف في الأشكال الثلاثة كلها^(٢٢) . وقياس الخلف شبيه بعكس القياس لأن كليهما يبطل به^(٢٣) . وإنما الفرق بينهما أن القياس المنعكس تكون^(٢٤) من أخذ النقيض فيه والمقدمة المضافة إليه بعد وجود القياس حتى يكون النقيض هو نقيض نتيجة ذلك القياس والمقدمة المضافة هي إحدى

61-19-32

ف ٥٥ ر

(٢١) فتكون ف ، ج : تكون ل ، ق ، م ؛ يكون د ، ش .

(٢٢) (٣٠٤) ب ف : بهما ل ، م ؛ بهما ق ، ج ، د ، ش .

(٢٣) تكون ف : يكون ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢٤) انظر الفقرة ١٧١ .

مقدمتي ذلك القياس ، وأما القياس على طريق الخلف وإنما يأخذ^(١) نقيض المقصود بيانه لا نقيض^(٢) نتيجة قياس ونضيف إليه مقدمة صادقة لا مقدمة قياس مفروض . وأيضا فإن عكس القياس إنما يتأتى به إبطال الشيء الكاذب بأن يتسلم نقيض المحال الذي هو الصادق . وفي قياس الخلف إنما يتبين^(٣) النتيجة بوضع المحال نفسه . وكل ماتين^(٤) بقياس حملي — وهو الذي يسمى المستقيم — يمكن أن يبين تلك المقدمات بعينها بقياس الخلف ، وحينئذ يكون قياس الخلف أشبه شيء بالقياس المنعكس ، وذلك أن صورته تكون تلك الصورة بعينها . وسبب ذلك أن القياس المستقيم إذا رد إلى الخلف تكون الحدود والمقدمات فيها واحدا بعينه . مثال ذلك أن نفرض أن آ موجودة في كل ب بقياس مستقيم بأن تكون آ موجودة في كل ج و ج موجودة في كل ب ، فينتج لنا أن آ موجودة في كل ب . فإن أردنا بيان هذه النتيجة بالخلف قلنا إن آ إن لم تكن في كل ب فليكن عكسها إلى التقيض صادقا — وهو أن آ ليست في بعض ب — ولننصف إليها أن آ موجودة في كل ج ، فيلزم عن ذلك ضرورة في الشكل الثاني أن تكون ج غير موجودة في كل ب ، وذلك نقيض المقدمة الصغرى وهو محال ، فإذا ن الموضوع — وهو نقيض النتيجة أو ضدها — محال ، وإذا كذب^(٥) النقيض الموضوع صدق نقيضه — وهي النتيجة . وهذا بعينه

ل ٦٣ ط

١٠

١٥

(١) يأخذ ، ق ، ج : ناخذ ، م ؛ (٢) د ؛ حدش .

(٣) تقيض ، ق ، م ، ج ، د ، ش : نقيضه ، ف .

(٤) يتبين ، م ، د ؛ تبيين ، ل ، ق ، ش ؛ تبيين ، ج .

(٥) تبيين ، ف ، ق ، ش ؛ بين ، ل ؛ يتبين ، م ، ج ، د .

(٦) النقيض الموضوع ، ل ، م ، ج ، د ، ش : نقيض الموضوع ؛ النقيض الموضوع ، ق .

هو صنته عكس القياس . وكذلك يعرض في سائر الأشكال ، لأن كل قياس يقبل الانعكاس يقبل بيان نتيجته على طريق الخلف .

(٣٠٥) وجميع المطالب الأربعة تبيين بالخلف في كل الأشكال ما خلا

الموجبة الكلية ، فإنها لا تبين بالشكل الأول ، وتبين بالثاني والثالث . فاما أنه

لانبين الموجبة الكلية في قياس الخلف بالشكل الأول فذلك يظهر هكذا . لتزل
 • أن المقدمة التي تزيد بيانها هي أن آ في كل ب . فإذا رما بيان ذلك بطريق الخلف فإن ذلك يكون إن كان إما بأن نأخذ تقيضا - وهو أن آ غير موجودة

في كل ^(١) ب - أو ضدها - وهو أن آ غير موجودة في شيء من ب . ثم

إذا ^(٢) أضفنا إلى أحد هذين المتقابلين ^(٣) مقدمة أخرى يكون تأليفها مع مقابل

النتيجة تأليف الشكل الأول ، فإنه يجب أن تكون ج ^(٤) إما محمولة على آ وإما
 ١٠ أن تكون موضوعة للـ ب - مثل أن نقول ج على كل آ أو ب على كل ج .

فإن كان المقابل الموضوع تقيضا - وهو أن آ ليست في كل ب - فهو

بين أنه ليس يكون قياس في الشكل الأول إلى أي الطرفين وضعت ^(٥) المقدمة

الأخرى ، وذلك أنه إن كانت الصادقة أن ج في كل آ كان معنا ج

١٥ في كل آ ، و آ ليست في كل ب ، وذلك غير متج في الشكل الأول لأن

الصفرى سالبة . وإن وضعناها من ناحية ب يكون معنا آ ليست

(١) (٣/٥) كل ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : بضل .

(٢) إذا ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ، ل .

(٣) انقبا لين ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : المقاب لين ل .

(٤) ج ق ، م ، ج ، د ، ش : - ف ، ل .

(٥) وضعت ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : وضعت ل .

(٦) انظر الفقرات ٣٣ - ٣٤ ، ٤٢ .

في كل بَ و بَ في كل جَ وهذا أيضا غير منتج في الشكل الأول لأن الكبرى فيه جزئية وقد قيل إن ذلك غير منتج^(١) . فإن أخذنا ضد الموجبة التي رمنا إثباتها وأضفنا إليها المقدمة المعروفة صدقها من ناحية البَ — مثل أن نضع آ ولا في شيء من بَ و بَ في كل جَ — فإنه ينتج في الشكل الأول أن آ ولا في شيء من جَ^(٢) ، وذلك محال . فإذن ما وضعنا محال — وهو قولنا آ ولا في شيء من بَ — إلا أنه ليس يلزم متى كذب قولنا آ ولا في شيء من بَ أن يصدق ضدها — وهو قولنا آ في كل بَ الذي كان مطلوبنا ، إذ كان المتضادان قد يكذبان معا كما سلف في الكتاب المتقدم^(٣) . فإن أضيفت المقدمة الصادقة من ناحية آ لم يحدث قياس ، لأنه تكون الصغرى سالبة في الشكل الأول . فهو بين أن كل قياس حل طريق الخلف وإنما يكون بأخذ الضد أو بأخذ النقيض وبإضافة مقدمة صادقة إلى إحداهما . وكان قد تبين أنه إذا أخذ نقيض الموجبة الكلية وأضيف إليها مقدمة كلية صادقة أنه لا يكون قياس ، وأنه إذا أخذ الضد فإما أن لا يكون قياس وإما أن يكون قياس لكنه لا ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق / الموجبة الكلية المطلوب بيانها . فإذن ليس يمكن أن تبين الموجبة الكلية بقياس خلف يكون الحمل السائق فيه إلى المحال في الشكل الأول .

ف ٥٥ ظ

(١) فان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : وان ل .

(٢) المقدمة ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

(٣) انظر الفقرات ٣٦ — ٣٧ ، ٤٢ .

(٤) انظر الفقرة ٣٢ .

(٥) انظر تلخيص كتاب العبارة الفقرة ٢٤ .

61^b 11-18

ل ٦٤ ر

(٣٠٦) وأما الجزئية الموجبة فإنه يمكن بيانها بالخلف في الشكل الأول إذا أخذنا المقابل لها السالبة الكلية الذي هو النقيض / لا السالبة الجزئية التي هي ضدها ، وذلك أيضا متى كانت المقدمة الصادقة من ناحية ب لا من ناحية آ . فلنضع أن آ إن لم يكن صادقا وجوده في بعض ب فلا شيء من آ ب ، ثم نضيف إلى هذا أن كل ب ج فينتج أن آ ولا في شيء من ج ، وذلك كذب . فإذا لم يكن الكاذب — وهو قولنا آ ولا في شيء من ب — وإذا كذب هذا صدق نقيضه — وهو قولنا آ في بعض ب — وذلك ما قصدنا بيانه . وأما متى أخذت المقدمة الصادقة من ناحية آ فإنه تكون الصغرى سالبة في الشكل الأول ، فلا يكون قياس ، وكذلك إن أخذ الضد لا يكون قياس ، لأنه إن وضعت المقدمة الصادقة الموجبة من ناحية آ كانت الصغرى سالبة وإن وضعت من جهة ب كانت الكبرى جزئية وكلاهما غير متج في الشكل الأول .

(٣٠٧) فإن أردنا أن نبين بقياس الخلف السالبة الكلية فإن موضوعنا^(١)

61^b 19-33

المقابل لها ينبغي أن تكون الموجبة الجزئية — وهي النقيض وهو قولنا آ في بعض ب — فإذا أضفنا إليها أن ج في كل آ ، أنتج المحال — وهو أن ج في بعض ب . فإذا قولنا آ في بعض ب كاذب ، وإذا كذب هذا صدق آ ولا في شيء من ب ، وهو المطلوب . وكذلك يمرض إن كانت المقدمة الصادقة الكلية سالبة . فإن وضعنا المقدمة الصادقة من جهة ب لم يحدث قياس ، لأن الكبرى تكون جزئية في الشكل الأول . وإن أخذنا مكان النقيض

(٣٠٧) (١) موضوعنا : موضوعها ل ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ش .

الضد حدث قياس ينتج المحال إلى أى ناحية وضعنا المقذمة الصادقة من طرفي النقيض ، إلا أنه لا ينتج محالا يلزم عن كذبه صدق مقابله الذى هو المطلوب .
فإذن في قياس الخلف متى أردنا أن نتج محالا يلزم عن كذبه صدق مقابله الذى هو المطلوب ، فينبغي أن نأخذ النقيض لا الضد ، وذلك عام في جميع أشكال الخلف من أى شكل من الأشكال الحماية تركب .

61^b34-
62^a 11

(٣٠٨) فإذا أردنا أن نبين السالبة الجزئية بطريق الخلف في هذا الشكل فإنه يبنى أن يكون موضوعنا المقابل الموجبة الكافية ، لأنه إذا كان موضوعنا المقابل أن آ في كل ب̄ وأضفنا إليها أن ج̄ موجودة في كل آ على أنها الصادقة فإنه ينتج محالا ^(١) أن ج̄ في كل ب̄ . فإذا قولنا آ في كل ب̄ محال ، وإذا كذب هذا صدق قولنا آ ليست في كل ب̄ ، وذلك هو المطلوب .
وكذلك يعرض إن كانت هذه سالبة ^(٢) . وكذلك إن أضفنا إليها ب̄ في كل ج̄ أو ب̄ في بعض ج̄ ، فإنه ينتج المحال في الشكل الأول . وأما إن أضفنا إليها أن ج̄ في بعض آ فإنه لا يكون قياس ، لأن الكبرى تكون جزئية في الشكل ^(٣) الأول . وكذلك إن كانت هذه سالبة .

62^a12-19

(٣٠٩) فقد تبين أن جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الأول ما عدا الموجب الكلى ، وأن الذى ينتفع به في كل مادة في قياس الخلف هو أخذ نقيض ما يرام بيانه لا أخذ ضده لأنه إذا كذب أحد الضدين — على ماتبين في الكتاب

(١) محال ، ق ، م ، ج ، د ، د ، محال ف ؛ — (ضمن قرة) ش .

(٢) سالبة ل : السالبة ف ؛ الصادقة سالبة ق ، م ، د ، ج ، ش .

(٣) الشكل ف : — ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

المتقدم — لم يلزم أن يصدق الضد الآخر^(١) ولا هو أيضا من المشهور أن الضد^(٢) إذا كذب صدق ضده .

(٣١٠) فأما الموجبة الكلية فتبين^(٣) في الشكل الثاني والثالث . وبيان ذلك أنه إذا أردنا أن نبين أن آ موجودة في كل ب في الشكل الثاني ، فلنأخذ نقيضا — وهي أن آ ليست في كل ب — فإذا أضفنا إلى هذا النقيض أن آ موجودة في كل ج^(٤)، فإنه يجب عن ذلك في الشكل الثاني أن تكون ج غير موجود في كل ب . فإذا كان هذا محالاً وكانت المقدمة المقرونة بالنقيض صادقة ، فواجب أن يكون الكذب عرض عن النقيض — وهو قولنا آ ليست في كل ب — وإذا كذب هذا صدق نقيضه — وهو أن آ في كل ب — وإن أخذ بدل النقيض الضد لم ينتفع به في كل مادة .

(٣١١) وإذا أردنا أن نبين في هذا الشكل الموجبة الجزئية — وهي قولنا آ موجودة في بعض ب — فإنه يلزم أن نأخذ نقيضا — وهو آ ولا في شيء / من ب — ثم نضيف إليه آ موجودة في كل ج — فينتج لنا أن ج ولا في شيء من ب ، وذلك محال لازم من وضعنا آ ولا في شيء من ب ، فنقيضه إذن صادق — وهو قولنا آ في بعض ب . فإن أخذنا بدل النقيض الضد عرض من ذلك ما عرض في الشكل الأول — أعني أن ينتج المحال — يمكن لابين بذلك صدق / المقابل الموضوع في كل مادة .

(١) (٣٠٩) الضد ... كذب ف ، ق ، م ، ج ، هـ : كذب الضد ؛ إذا كذب ش .

(٢) (٣١٠) فتبين ف ، م ، ج ، هـ ، ش : فبين ل ؛ فتبين ق ؛ فسيبين د .

(٣) (د) انظر تلخيص كتاب العبارة الفقرات ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ .

(٤) (هـ) انظر الفقرة ٥١ .

(٥) (و) انظر الفقرة ٤٧ .

62^a 38-40 (٣١٢) فإن أردنا أن نبين السالبة الكلية بهذا الشكل فإننا نأخذ تقيضها - وهي أن آ موجودة في بعض ب - ونضيف إليها ما لا يشك في صدقه - وهو أن آ غير موجودة في شيء من ج - فيلزم ضرورة أن تكون ج غير موجودة في بعض ب في الشكل الثاني .

62^a 41- 62^b 2 (٣١٣) فإن أردنا أن نبين السالبة الجزئية فإننا نأخذ تقيضها - وهو آ في كل ب - ونضيف إليها آ غير موجودة في شيء من ج ، فيلزم المحال - وهو أن ج غير موجودة في شيء من ب - فنقيض ما لزم عنه المحال صادق ، وهو قولنا آ ليست في بعض ب الذي قصدنا بيانه .

62^b 3-4 (٣١٤) فقد تبين من هذا أن جميع المطالب تبين بالخلف في الشكل الثاني .

62^b 5-12 (٣١٥) وكذلك يمرض أن تبين جميعها بالشكل الثالث . وبيان ذلك أنا إذا أردنا بيان الموجبة الكلية أخذنا تقيضها - وهو قولنا آ غير موجودة في بعض ب - وأضافنا إليها ج موجودة في كل ب ، فينتج في الشكل الثالث أن آ غير موجودة في بعض ج ، لأن الحد الأوسط - الذي هو ب - هو موضوع للطرفين . وإذا كانت النتيجة محالاً فنقيض ما لزم عنه المحال صادق ، وهو قولنا آ في كل ب المقصود إنتاجه . فإن ضمننا الضد عوض التقيض

(٣/٥) (١) تبين ف ، ق ، ج ، ش : بين ل ، بين م ، (٥) د

(٢) اختلاف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ان أضفنا

(٣) انظر الفقرة ٥١ .

(٤) انظر الفقرة ٤٧ .

(٥) انظر الفقرة ٧١ .

أنتج محالا ، لكن لا يلزم عنه ضرورة صدق المطلوب مثل ما عرض في سائر الأشكال .

(٣١٦) فإن أردنا أن نبين أن \bar{A} موجودة في بعض \bar{B} — وهي الموجبة الجزئية — فإننا نضع أن \bar{A} ولا في شيء من \bar{B} — وهي تقيضها — ونضيف إليها \bar{C} موجودة في بعض \bar{B} ، فينتج في هذا الشكل أن \bar{A} غير موجودة في بعض \bar{C} . فإن كان ذلك كاذبا فالزم عنه الكذب — وهو قولنا \bar{A} ولا في شيء من \bar{B} — كاذب ، وإذا كذب هذا صدق تقيضه ، وهو المطلوب الذي هو \bar{A} في بعض \bar{B} .

62^b 12-14

(٣١٧) فإذا أردنا أن نبين السالبة الكلية — مثل أن يزيد أن نبين أن \bar{A} ولا في شيء من \bar{B} — فإننا نأخذ تقيض ذلك — وهو قولنا \bar{A} في بعض \bar{B} — ونضيف إليها \bar{C} موجودة في كل \bar{B} ، إذ إن يلزم في هذا الشكل أن تكون \bar{C} موجودة في بعض \bar{A} . فإذا كان ذلك كاذبا فالكذب إنعازم عن التقيض الموضوع إذ كانت مقدمة \bar{B} لا يشك في صدقها ، فإذا كذب التقيض — الذي هو الموجبة الجزئية — صدقت المطالبة الكلية ، وهي قولنا \bar{A} ولا في شيء من \bar{B} . فإن أخذ الضد عرض في ذلك ما يعرض في سائر الأشكال .

62^b 15-19

(٣١٧) (أ) المطالبة : السالبة ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(ب) يعرض : عرض ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(ج) انظر الفقرة ٧١ .

(د) انظر الفقرة ٦٨ .

- 62b20-24 (٣١٨) فإن أردنا أن نبين السالبة الجزئية فإذا نضع نقيضها الذي هو الموجبة الكلية - مثل أن نضع آ في كل ب - ونضيف إليها أن ج موجودة في كل ب - وهي التي لا يشك في صدقها - فينتج لنا أن ج موجودة في بعض آ . فإن كان ذلك كذبا فالنقيض - الذي هو الموجبة الكلية المشكوك فيه ^(٢) - كذب، وإذا كذبت الموجبة الكلية صدقت السالبة الجزئية .
- 62b25-28 (٣١٩) فقد تبين من قياس الخلف هاهنا أمران غير ^(٣) الذي سلف . أحدهما أنه إنما يكون دائما منتفعا به في كل مادة بأخذ النقيض لا بأخذ الضد . وأن جميع المطالب تتأني به في الشكل الثاني والثالث ، وأن الشكل الأول لا يتأني فيه الموجب الكلي فقط وتتأني فيه باقى المطالب الثلاثة .

(١) (٣١٨) فان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : فاذا ل .

(٢) فيه ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : فيها ل .

(٣) (٣١٩) من ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ب امر ل .

(٤) غير ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : وهي ل .

(٥) انظر الفقرة ٦٣ .

الفصل ^(١) > الرابع <

(٣٢٠) قال : والفرق بين القياس المستقيم وقياس الخلف إذا أتجبا مطلوبا

62b 29-38

واحدا بعينه من مقدمات واحدة بعينها / أن القياس الذي بالخلف نضع أولا

ل ٦٥ ر

ما يزيد بطلانه - وهو نقيض ما نروم بيانه - ليسوق القول إلى كذب

معترف ^(٢) به أنه كذب ، وأما القياس المستقيم فإنه يتدئ من مقدمات معترف

بها . وكلا القياسين يكون من مقدمات معترف بها ، إلا أن القياس المستقيم يكون

من المقدمتين اللتين يكون عنهما القياس وأما الذي بالخلف فأحدى مقدمتيه

فقط هي من مقدمتي ^(٣) القياس المستقيم والثانية نقيض النتيجة المشكوك فيها .

وفي المستقيم ليس يجب ضرورة أن تكون النتيجة معروفة قبل كون القياس ،

وأما في ^(٤) الذي بالخلف فقد يجب أن تكون معروفة لنضع نقيضها . ولا فرق

١٠

في ذلك بين أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة .

(٣٢١) وكل مطلوب يبين بقياس مستقيم فقد يمكن أن يبين بتلك

62b 39-63a8

المقدمات بأعيانها بقياس الخلف ، وكل ما تبين بقياس الخلف فقد يمكن أن يبين

بتلك الحدود والمقدمات بقياس مستقيم . وإذا كان القياس الحمل الذي في الخلف

في الشكل الأول ، فإن القياس المستقيم الذي يكون على ذلك المطلوب وبتلك

١٥

هكذا (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ؛ (مكانها بياض) ج ، د ، ش .

(٢) معترف ف ، ق ، ج ، د ، ش ؛ يعرف ل ، م .

(٣) مقدمتي ف ، ق ، م ، ج ، د ؛ مقدمات ل ؛ مقدمتين ش .

(٤) ف ، ق ، م ، ج ؛ - ل ، د ، ش .

المقدمات بأعيانها يكون في الشكل الثاني والثالث : أما السالب الكلى ففي الشكل الثاني ، وأما الموجب الجزئى ففي الشكل الثالث ، / والسالب الجزئى في الشكلين معا إذا كانت الصادقة موجبة ، وأما إذا كانت سالبة ففي الثاني . فإذا كان القياس الحلى الذى بالخلف في الشكل الثاني ، فإن القياس المستقيم يكون في الشكل الأول ، وذلك في جميع المطالب . وإذا كان القياس الذى بالخلف في الشكل الثالث ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول والثاني : أما الموجبات ففي الشكل الأول ، وأما السالب ففي الثاني .

< القول في الشكل الأول >

١٤-63٩-14 (٣٢٢) وبيان ذلك أنه إذا ينسأ بقياس الخلف في الشكل الأول أن آ

ليست موجودة في شيء من ب بوضعا تقيض ذلك - وهو أن آ موجودة في بعض ب - وإضافتنا إلى هذا التقيض مقدمة صادقة ، ينتج في الشكل الأول نتيجة كاذبة . وإذا كان الأمر كذلك فيبين أن المقدمة الصادقة إنما نضيفها من جهة آ لا من جهة ب حتى تكون الصادقة هي الكبرى ، إذ ليس يمكن أن تكون الجزئية كبرى في هذا الشكل . فلتكن المقدمة الصادقة أن ج موجودة في كل آ فيكون معنا ج في كل آ و آ في بعض ب ، ينتج أيضا في الشكل الأول أن ج في بعض ب ، وهو الكاذب . ولأن رد قياس

(٢) (٣٢٢) فلتكن ف ، م ، ج ؛ ولتكن ل ؛ فليكن ق ، د ، ش .

(٣) معال ، ق ، م ، ج ، ش ؛ معنى ف ، د ،

(٤) قياس ل ؛ القياس ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) انظر الفقرة ٣٠٥ وأيضا الفقرات ٣٦ - ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٦) انظر الفقرة ٣٥ وأيضا الفقرة ٣٠٧ .

- الخلف إلى المستقيم^(١) يكون بأن نأخذ^(٢) نقيض النتيجة الكاذبة ونضيف إليها المقدمة الصادقة التي كانت في قياس الخلف ، فينبغي أن المقدمة الصادقة — التي هي جـ في كل آ — ونقيض النتيجة الكاذبة — التي هي جـ ولا في شيء من ب — أنهما إنما يشتركان في جـ الذي هو الطرف الأكبر من النتيجة التي كانت في الشكل الأول الذي أنتج المحال في قياس الخلف . وكل مقدمتين اشتركتنا في الطرف الأكبر من المطلوب فتأليفهما^(٣) في الشكل الثاني . فيأتي القياس المستقيم هكذا : جـ في كل آ و جـ ولا في شيء من ب ، ينتج آ ولا في شيء من ب — وهو المتج ب قياس الخلف .

(٣٢٣) وكذلك يمرض إن بنا بطريق الخلف في الشكل الأول أن آ غير

63° 15-18

- ١٠ موجودة في كل ب — أعني السالبة الجزئية — بوضعنا نقيضها — وهو أن آ موجودة في كل ب — وإضافتنا إليها مقدمة صادقة كلية من جهة آ — وهو أن جـ موجودة في كل آ . فإذا أنتج أن جـ موجودة في كل ب — وهي الكاذبة — أخذنا نقيضها — وهو أن جـ ليست في بعض ب — وأضفنا إليها المقدمة الكبرى الصادقة، فإنه يألف القياس المستقيم على الأمر المبين بقياس الخلف هكذا : جـ موجودة في كل آ و جـ ليست في كل ب ، فأ ليست في كل ب ، وهي نتيجة قياس الخلف . وقد يتأني هذا في الشكل الثالث إذا وضعنا المقدمة الصادقة المضافة إلى النقيض صغرى / في الشكل الأول . فإن

ل ٦٥ ط

(١) يكون ... تأخذ ف ، م ، ج ، ش : يكون باخذ ل ، د ، هـ ؛ يكونان باخذ ق .

(٢) فتأليفهما ل ، م ، ج ، د : فتأليفها ف ، ق ، ش .

(٣) انظر الفقرة ٤٧ .

(٤) انظر الفقرة ٢١ وأيضا الفقرة ٣٠٨ .

القياس لما كان هاهنا موجبا كليا أمكن أن تكون مقدمة صفري في الشكل الأول، فتكون النتيجة الكاذبة آ في كل ج . فإذا أخذنا تقيضا - وهو أن آ ليست في بعض ج - وأضفنا إليها المقدمة الصادقة - وهي أن ^(١)ب في كل ج - فبين أن المقدمتين إنما يشتركان في الطرف الأصغر من نتيجة الشكل الأول فيكون القياس في الشكل الثالث وينتج أن آ ليست في بعض ب ، وذلك هو الشيء المبين بطريق الخلف في الشكل الأول . وبمرض إن أخذت المقدمة الصادقة من جهة آ مسألة أن يكون قياسه المستقيم في الشكل الثاني فقط ^(٢) . وذلك أنه إذا أخذنا تقيضا المطلوب بطريق الخلف - وهو أن آ في كل ب - وأضفنا إليه المقدمة الصادقة من جهة آ - وهي ج ليست موجودة في شيء من آ - ينتج في الشكل الأول أن ج ليست موجودة في شيء من ب - وهي كاذبة - فإذا أخذنا تقيضا هذا - وهو أن ج موجودة في بعض ب - وأضفنا إليه ^(٣) المقدمة الصادقة - التي هي ج ليست موجودة في شيء من آ - ينتج ^(٤) في الشكل الثاني أن آ ليس في بعض ب ، وهو المطلوب بطريق الخلف .

(١) هي ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : هول .

(٢) إن ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + كل ف .

(٣) وذلك ... الخلف ف ، م ، ج ، د ، ش : - ف ، ل .

(٤) المقدمة ... التي م : مقدمة صادقة الذي ق ، ج ، د ، ش .

(٥) موجودة م ، ج ، د ، ش : آ موجودة ق .

(٦) ينتج م ، ج ، ش : ينتج ق ؛ فينتج د .

(٧) انظر الفقرة ٧٠ .

(٨) انظر الفقرة ٥١ .

(٣٢٤) وأما ^(١) الموجب الجزئي فتبين في الشكل الثالث ^(٣) وليكن متجا
لسا في الشكل الأول بقياس الخلف أن آ موجودة في بعض ب بوضعا ^(١١) أن
آ غير موجودة في شيء من ب — الذي هو النقيض — وإضافتنا إلى ذلك أن
ب في كل ج — وهي الصادقة، لأنه ليس يمكن أن نضيفها من جهة آ لأن
الصوري لا تكون سالبة في الشكل الأول ^(١٢) — فينتج لنا أن آ غير موجودة في شيء
من ج — وهو المحال . فإذا أخذنا نقيض هذا المحال — وهو أن آ في بعض
ج — وأضافنا إليها المقدمة الصادقة — وهي قولنا ب في كل ج — فبين
أنه ينتج لسا في الشكل الثالث أن آ في بعض ب ^(١٣) لأن ج هو الحد المشترك
لنقيض المحال والمقدمة الصادقة وهو موضوع للطرفين . وكذلك يبرهن إذا كانت
المقدمة الصادقة المضافة إلى النقيض جزئية — أعني مقدمة ب ج .

(٣٢٥) فهذه حال جميع ما تبين بالخلف ^(١٤) من المطالب ^(٩) في الشكل الأول،
فإنه قد تبين أنه لا يتبين فيه ^(١٥) الموجب الكلي .

(٣٢٤) (٣) وأما ... الثالث ق ، م ، ج ، د ، ش : — ف ، ل .

(٤) امام ، ج ، د ، ش : إلى ق .

(٥) فتبين ج : فتبين ق ، م ؛ فتبين د ؛ يبين ش .

(٦) بوضعا ل ، م ، ج ، د ، ش : فوضعا ف ؛ — ق .

(٧) الياف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : إليه ل .

(٨) من المطالب ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ف .

(٩) يتبين ف ، م : يبين ل ؛ يبين ق ، ج ، ش ، (٥) د .

(١٠) فيه ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ف .

(١١) انظر الفقرة ٣٠٥ وأيضا الفقرات ٢٣ — ٣٤ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(١٢) انظر الفقرة ٣٢ وأيضا الفقرة ٣٠٦ .

(١٣) انظر الفقرة ٦٩ .

< القول في الشكل الثاني >

63 26-30

(٣٢٦) وأما الشكل الثاني فلنزل أنه يقين^(١) فيه بالخلف موجبة كلية - وهو أن آ موجودة في كل ب̄ بوضعنا نقيضها - وهو أن آ ليست في كل ب̄ - وإضافتنا إليها مقدمة صادقة تألف معها في الشكل الثاني - وهي أن آ في كل ج̄ - فينتج لنا الكذب عن ذلك ، وهو أن ج̄ ليست في كل ب̄ . فنقول: إن قياس هذا المطلوب يكون في الشكل الأول ، وذلك أنه إذا أخذنا تقيض / النتيجة الكاذبة - وهو أن ج̄ في كل ب̄ - وأضفنا إليها قولنا آ في كل ج̄ - وهي الصادقة - فبين أنه ينتج لنا في الشكل الأول فقط آ في كل ب̄ ، وهي موجبة كلية . وذلك أن هاتين المقدمتين الصادقتين اللتين إحداهما تقيض الكاذبة والأخرى الصادقة الموضوعية في قياس الخلف لم يشتركا^(٢) إلا في المحمول فيكون^(٣) في الشكل الثاني ولا في الموضوع فيكون^(٤) في الثالث ، بل الذي اشتركت فيه هو موضوع للطرف الأكبر في المطلوب ومحمول على الأصغر ، وذلك هو تركيب الشكل الأول .

(١) يقين ف ، ق ، د ، ش ؛ بين ل ، م ؛ تين ج .

(٢) وه ل ، ق ، م ، ج ، ش ؛ - ف ؛ وهو د .

(٣) فنقول ... الشكل ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ - ل .

(٤) الأول ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ - ف ، ل .

(٥) وذلك ... ب ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ فإذا أخذنا نقيضها ل .

(٦) يشتركا ف ؛ يشتركا ل ؛ يشتركا ق ، م ، ج ، د ، ش .

٩- (٧) فيكون ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ فنكون ل .

(٨) انظر الفقرة ٥١ وأيضا الفقرة ٣١٠ .

(٩) انظر الفقرة ٣١ .

(١٠) انظر الفقرة ٢٩ وأيضا الفقرة ٤٥ والفقرة ٦١ .

(٣٢٧) وليكن مبرهنا عندنا في الشكل الثاني بالخلف موجبة جزئية -

63° 30-32

وهو أن آ في بعض ب - بوضعا أن آ ولا في شيء من ب - الذي هو المقابل - وإضافتنا إلى ذلك أن آ موجودة في كل ج حتى يلزم من ذلك أن ج ليست في شيء من ب ، الذي هو الكاذب . فاقول : إن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول ، وذلك أنه إذا أخذنا آ موجودة في كل ج - وهي المصادقة الموضوعية في قياس الخلف - و ج في بعض الباء - وهي نقض النتيجة الكاذبة - فيبين أنه ينتج في الشكل الأول أن آ في بعض ب .

(٣٢٨) فإن كان الذي بين^٨ بالخلف سالبا كليا في الشكل الثاني بوضعا نقضه - وهو أن آ موجودة في بعض ب - وإضافتنا إلى ذلك أن آ

63° 33-35

غير موجودة في شيء من ج حتى تكون النتيجة الكاذبة أن ج ليست في بعض ب ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول ، وذلك أن إذا أخذنا نقض النتيجة الكاذب - وهو قولنا إن ج في كل ب - وأضفنا إليها آ ولا في شيء

(٣٢٧) (٢) من ل ، ق ، م ، - ف ، ش ؛ من ج ، د ،

(٤) إذا ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ ان ل .

(٥) الباء ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ بل .

(٦) الاول ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ - ف .

(٨) بين ف ، د ، ش ؛ بين ل ، ق ، م ، ج ،

(٩) نقض ل ، م ، ج ، د ، ش ؛ - ف ؛ فقد فيه ق .

(١٠) بل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ - ف .

(ب) أي التقيض .

(ك) انظر الفقرة ٤٧ وايضا الفقرة ٣١١ .

(٥٧٥) انظر الفقرة ٣٥ .

(٥٧٥) انظر الفقرة ٥١ وايضا الفقرة ٣١٢ .

من جَـ ^(١) وهى الصادقة - فإنه ينتج لنا فى الشكل الأول أن آ و لا فى شئ .
من بَـ .

(٣٢٩) وكذلك إن برهنا بالشكل الثانى فى قياس الخلف سالبة جزئية -

وهو أن آ غير موجودة فى بعض بَـ - بوضعنا نقيضها - وهو أن آ موجودة
فى كل بَـ - وإضافتنا إلى ذلك أن آ غير موجودة فى شئ من جَـ ، فيلزم
عن ذلك أن جَـ ^(٢) غير موجودة فى شئ من بَـ ، وهى الكاذبة . فإن قياسه
المستقيم يكون بأن نأخذ جَـ فى بعض بَـ - وهو نقيض النتيجة الكاذبة -

/ ونضيف إليها المقدمة الصادقة - وهو قولنا آ ولا فى شئ من جَـ - فيلزم
عنه آ ليست فى بعض بَـ ^(٣) .

(٣٣٠) فقد تبين من هذا أن ما تبين بالخلف فى الشكل الثانى ، فإن

قياسه المستقيم يكون فى الشكل الأول ، وذلك فى جميع المطالب .

القول فى الشكل الثالث

(٣٣١) وأيضا ليبين ^(٤) فى الشكل الثالث بطريق الخلف موجبة كلية -

وهو قولنا آ موجودة فى كل بَـ - بوضعنا نقيضها - وهو أن آ ليست
فى بعض بَـ - وإضافتنا إلى ذلك أن جَـ فى كل بَـ حتى يكون الكاذب اللازم

(٢) (٣٢٩) بـ ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ، ب ، ف .

(٥) (٣٢٩) ليبين ف : ليين ل ، م ، ج ، ليين ق ؛ استرق د ؛ - ش .

(٦) انظر الفقرة ٢٢ .

(٧) انظر الفقرة ٤٧ وايضا الفقرة ٣١٣ .

(٨) انظر الفقرة ٣٥ .

أن آ ليست في بعض ج^(١) ، فأقول إن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول .
 وذلك أنه إذا أخذنا قبض المنتج الكاذب - وهو قولنا آ في كل ج - وأضفنا
 إلى ذلك ج في قسم كل ب^(٢) ، أخرج لنا في الشكل الأول أن آ في كل ب^(٣) ،
 وهو الذي تبين بالخلف لأن آ و ب لا يمكن فهمهما أن يشتركا إلا بشيء ثالث
 يكون موضوعا للآلف ومحولا على ب اللذان هما طرفا المطلوب .

١٥

(٣٣٢) وكذلك إن برهنا بالخلف موجبة جزئية في الشكل الثالث - وهو
 قولنا آ في بعض ب - بوضعنا قبضها - وهو قولنا آ ولا في شيء من
 ب - وإضافتنا إلى ذلك أن ج في بعض ب حتى يكون الكاذب المنتج أن
 آ ليست في بعض ج^(٤) ، فإن قياسه المستقيم يكون في الشكل الأول، وذلك إذا
 أخذنا قبض الكاذب - أعني النتيجة وهو قولنا آ في كل ج - وأضفنا إلى
 ذلك ج في بعض ب - أعني مقدمة القياس الصادقة - فنتج لنا أن آ
 في بعض ب^(٥) .

١٥

63١3-6

(٣٣٣) وكذلك إن بينا بالخلف سالبة كلية في الشكل الثالث بوضعنا
 قبضها - وهو قولنا آ في بعض ب - وإضافتنا إلى ذلك ج في كل ب حتى

63١6-8

- (٢) ب ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ + الصادقة ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .
 (٤) تبين ف ، ق ، م ، ج ، عين ل ، ش ؛ (هـ) د .
 (٥) للآلف ف ، م ، ج ، د ، ش ؛ لألف ل ؛ للآلف ق .
 (٦) اللذان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ اللذين ل .
 (٧) بعض ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ كل ل .
 (٨) انظر الفقرة ٧٠ وأيضا الفقرة ٣١٥ .
 (٩) انظر الفقرة ٣١ .
 (١٠) انظر الفقرة ٧١ وأيضا الفقرة ٣١٦ .
 (١١) انظر الفقرة ٣٥ .

(٤)

ينتج لنا من ذلك جـ في بعض آ — الذى هو الكاذب — فأقول إن قياسه المستقيم يكون في الشكل الثانى . وذلك أنا ^(٦) تأخذ تقيض النتيجة الكاذبة والمقدمة الصادقة التى استعملت في بيان الخلف فيكون معنا جـ ولا في شىء من آ ، و جـ في كل ب ، ينتج لنا آ ولا في شىء من ب ^(٧) ، وهو الشىء المبين بطريق الخلف .

(٣٣٤) وكذلك يمرض إن بنا بطريق الخلف السالب الجزئى أن ^(٦) تأخذ

63^b 9-11

تقيضه — وهو الموجب الكلى مثل أن تأخذ آ في كل ب — ونضيف إليه جـ في بعض ب ، فينتج لنا أن جـ في بعض آ — وهو المحال — فأقول

ف ٥٧ ظ

إن قياسه أيضا المستقيم يكون في الشكل / الثانى ، وذلك أنا تأخذ تقيض النتيجة والمقدمة الصادقة على العادة فيكون معنا جـ ولا في شىء من آ ^(٧) و جـ في بعض ب ، ينتج لنا آ ليست في كل ب أو ليست في بعض ب .

١٠

63^b 12-22

(٣٣٥) فقد تبين أن جميع المسائل التى تبين ^(٧) بقياس الخلف في جميع العلوم يمكن أن تبرهن بقياسات مستقيمة وأن ترد إليها بتلك المقدمات بأعيانها وبذلك الحدود أيضا بأعيانها ، وأن رد القياس المستقيم إلى الخلف هو بعينه

(٣٣٣) (٢) انال ، ق ، م ، ج ، د ، ش : اهف .

(٣٣٤) (٣) ان ف : بان ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣٣٥) (٧) تبين ف ، ق ، د : تبين ل ، م ، ج ، ش .

(٤) انظر الفقرة ٦٨ وايضا الفقرة ٣١٧ .

(٥) انظر الفقرة ٤٧ .

(٦) انظر الفقرة ٦٩ وايضا الفقرة ٣١٨ .

(٧) انظر الفقرة ٥١ .

القياس^(١) الذي يسمى المنعكس . وكذلك^(٢) تبين مما تقدم أنه إذا ردت المقاييس المستقيمة إلى الخلف لأى قياسات ترجع في الخلف وكذلك إذا ردت قياسات الخلف إلى المستقيمت لأى قياسات ترجع . وتبين أن كل مطاوب يمكن أن يبين بالخلف وعلى الاستقامة .

• القول في القياسات المركبة من المتقابلات

63^b 23-24

(٣٣٦) قال : وأما في أى شكل يمكن أن يأنف القياس من مقدمتين متقابلتين وفي أى شكل لا يمكن ، فذلك بين مما نضمه . أما أولا فقد قيل إن المتقابلات بالخليفة على جهة^(٣) السلب والإيجاب^(٤) هي انسان : المتناقضان والمتضادان .

- ١٠ (٣٣٧) وإذا تقرر هذا فأقول : إنه ليس يمكن أن يأنف قياس في الشكل الأول لا من متضادات ولا من متناقضات لا قياس ينتج موجبا ولا قياس ينتج سالبا . أما موجبا فنقبل أنه ينبغي أن يكون القياس المنتج للوجب من مقدمتين موجبتين ، والقياس الذي يأنف من المتقابلات على طريق التناقض أو التضاد / إحدى مقدمتيه سالبة والأخرى موجبة . وأما سالبا فإنه أيضا ليس

63^b 32-39

ل ٦٦ ظ

(١) القياس ف ، د ، هـ ش : - ل ، ق ، م ، ج .

(٢) كذلك ل ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ش : كذلك ف .

(٣) لاى ف ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ش : لاى ل .

(٤) لاى ل ، ق ، م ، ج ، د : لاى ف ؛ - (ضمن فقرة) ش .

(٥) (٣٣٦) ٥) السلب والإيجاب ف ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ش : الإيجاب والسلب ل .

(٦) انظر الفقرة ٢٩٣ .

يمكن ذلك من قبل أن المحمول والموضوع في الموجبة والسالبة هو واحد بعينه على ما تبين في الكتاب المتقدم ^(١) . والقياس الذي يكون في الشكل الأول مقدمته ليس المحمول فيهما واحدا ولا الموضوع واحدا ، إذ كان الحد الأوسط فيه هو موضوع في إحدى المقدمتين محمول في الأخرى ^(٢) .

63^b 40-
64^a 19

(٣٣٨) وأما الشكل الثاني فإنه يمكن أن يكون فيه قياس من مقدمتين متقابلتين إما على طريق التضاد وإما على طريق التناقض . ومثال ^(٣) ذلك قولنا كل علم فاضل ولا واحد من العلوم فاضل ينتج لنا ولا واحد من العلوم هو علم ^(٤) ، وذلك غاية الشناعة . وكذلك يمرض إن وضعنا كل علم فاضلا ^(٥) والطب ليس بفاضل ، وذلك أن سلب الفضل عن الطب هو سلب له عن بعض العلوم ، فكأننا وضعنا كل علم فاضلا ^(٦) ، بعض العلوم ليس بفاضل ، فينتج لنا بعض العلوم ليس بعلم ^(٧) . والسبب في إمكان هذا في الشكل الثاني أن المحمول في المقدمتين فيه هو واحد بعينه . وهكذا الأمر في المتقابلات ، وسواء فرضنا الموجبة هي الكبرى والسالبة هي الصغرى أو كان الأمر بالعكس الأمر في ذلك واحد بعينه . وليس يمكن أن تنتج المتقابلات بالحقيقة في هذا إلا بأن تؤخذ الموجبة والسالبة

(١) (٣٣٨) ومثال ف ، ق ، م ، ج ، هـ ، ش : مثال ل .

(٢) فاضل ، ق ، ج ، ش : فاضل ، م ، د .

(٣) فاضل ، ج ، د ، ش : فاضل ، ق ، م .

(٤) انظر تلخيص كتاب البارة الفقرة ٢١ والفقرة ٢٢ .

(٥) انظر الفقرة ٢٩ .

(٦) انظر الفقرة ٤٧ .

(٧) انظر الفقرة ٥١ .

بعينها - مثل أن نقول كل علم فاضل ، ليس كل علم فاضلا - أو نأخذ ما هو جزء لإحدى ^(٤) المقدمتين المتقابلتين ومنطوحتها بدل المقدمة نفعها الموجبة أو ^(٥) السالبة - مثل أن نأخذ بدل كل علم ليس بفاضل الطب ليس بفاضل ، أو بدل قولنا كل علم فاضل قولنا الطب فاضل - ثم نقرن ^(٦) به ولا علم واحد فاضل ، فإنه لا فرق بين أن نقرنه بالمقدمة المقابلة نفسها أو بما هو منطوحتها .
 ومتى لم نؤخذ المقدمتان بإحدى ^(٥) هاتين الجهتين لم تكن متقابلة ولا كانت قوتها قوة المتقابلة لا في التي تتقابل على طريق التضاد ولا في التي تتقابل على طريق التناقض .

(٣٣٩) أما في ^(٦) الشكل الثالث فإنه لا يمكن في الأصناف الموجبة منه

64* 20-33

- ١٠ أن يكون القياس ياتلف من المتقابلات لأن المتقابلين إحداهما موجبة والأخرى سالبة ، وتلك هي العلة بعينها التي عرضت في الشكل الأول ^(٧) . وأما إذا كان القياس سالبا فإنه قد يمكن أن ياتلف فيه قياس من مقدمات متقابلة إذا كانت المقدمات كلية أو جزئية . مثال ذلك قولنا كل طب علم ولا شيء من الطب علم ، فإنه يجب من هذا أن يكون بعض العلم ليس بعلم ^(٨) . وكذلك يعرض إن

(٤) لاحدى ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : لاحد ف .

(٥) المتقابلين ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : - ف .

(٦) ار ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ول .

(٧) نقرن ف : نقرن ل ، ق ، ش ؛ نقرن م ، ج ؛ نقرن د .

(٨) لاحدى ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : باحد ف .

(٩) (٣٣٩) في ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : - ل .

(٧) انظر الفقرة ٣٣٧ .

(٨) انظر الفقرة ٦٤ .

أخذت إحدى المقدمتين جزئية — مثل أن نقول بعض الطب علم فلا شيء من الطب علم ، فإنه يلزم عنه أن يكون بعض العلم ليس بعلم ^(٤) . وإذا كانت إحدى المقدمتين في هذين القياسين جزئية والأخرى كلية فإن القياس يألف من المتناقضة لامن المتضادة إذ كان المتضادان كليين .

64 - 38
64 7

(٣٤٠) وينبغي أن تعلم ^(٥) أن المقاييس التي تألف في هذين الشكلين من الموجبة والسالبة اثنتان أولاً — أعنى التي سائرهما يألف مما يعد في هذا الباب تابعة لها — هي اثنا عشر قياساً ، ستة في كل شكل . وذلك أنه لما كانت المتقابلات ثلاثة أزواج ، أحدها قولنا كل و لا واحد — وهى المتقابلات على طريق التضاد — والاثنتان متقابلان على طريق التناقض إحداهما أن تكون الموجبة هى الكلية والسالبة الجزئية والثانية عكس هذا ، فبين أنه يألف منها في كل واحد من الشكلين ثلاثة أقيسة . ولأن المقدمتين المتقابلتين لهما وضمان في الشكل الواحد — أحدهما أن تكون الموجبة هى الصغرى والسالبة الكبرى — والوضع الآخر عكس هذا ، لزم عن ذلك أن تكون أصناف المقاييس ستة في كل شكل منها . ولا يزال ^(٦) في هذا الوضع كانت الصغرى في الشكل الثالث سالبة أو موجبة لأنه إنما منع أن تكون سالبة فيما سلف بالإضافة إلى مطلوب محدود ، والفرض هاهنا بهذه المقاييس المركبة إنما هو التخليط وإنتاج المحال سواء كان المحال هو النتيجة أو عكسها . / فقد تبين من هذا القول في أى الأشكال يمكن أن تألف المقاييس التي من مقدمات متقابلة وكم عدد الأوائل التي تجرى منها مجرى الأسطوانات .

ف ٥٨ ر

ل ٩٧ ر

(٤) تعلم ف ، ج : يعلم ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) يقال ف ، م ، ج ، د ، ش : يقال ل ، ج ، ش ، ق .

(٦) انظر الفقرة ٧١ .

64b 8-17

- (٣٤١) وهو بين انه قد يمكن أن ينتج من المقاييس التي فيها مقدمات كاذبة نتيجة صادقة ماعدا هذا الصنف من المقاييس^(٤)، لأن النتيجة فيها أبدا تكون مقابلة للشيء المفروض وهو أن الشيء الموجود غير موجود — مثل أن الحى ليس بحى، وما يوصف بكذا فليس بكذا — وسواء كان ذلك الموصوف موجودا خارج الذهن أو غير موجود — مثل أن ينتج ما هو عتر ايل فليس بعتر ايل من مقدمتين متقابلتين، مثل قولنا الإنسان عتر ايل الإنسان^(٥) ليس بعتر ايل، فإنه يلزم عنه أن عتر ايل ليس بعتر ايل، وذلك قول متناقض في نفسه وإن لم يكن عتر ايل موجودا. فإن صدق إيجابنا الشيء بعينه وسلبه معا مستحيل سواء كان الشيء موجودا أو غير موجود، وإنما لزم هذا في هذه المقاييس من قبل أن المقدمتين متناقضتان، إما بأن المحمول والموضوع فيهما واحد بعينه، وإما بأن أحدهما جزء للآخر. وهو ظاهر من هذا أن المقاييس الفاسدة التي في الصنائع من قبل فساد مقدماتها قد يمكن أن تنطوى في المقاييس الصحيحة التي في تلك الصناعة نقائص المقدمات الفاسدة من غير أن يشمر بذلك الذى اعتقد في تلك المقاييس الفاسدة أنها صحيحة — وذلك إما انطواء جزئيا أو لازما — فيلزم صاحب الصناعة التبيكت من نفس ما يضعه في تلك الصناعة ويسلمه — مثل أن يضع واضع أن الحرم السماوى غير متناه ويضع مع ذلك أنه كرى الشكل، فإنه يلزم عنه أن يكون المتناهى غير متناه. وكثيرا ما يتفجع بهذا في مقاومة الأفاويل الفاسدة في الصنائع.

(٣٤٢) وينبغى أن نعلم أنه لا يمكن الإنسان أن يفلط فيضع مقدمتين

64b 18-27

متقابلتين في قياس واحد بسيط بعينه. وكذلك لا يمكن السائل أن يفلط المحجب

(٣٤١) (١) الانسان ل ، ق ، م ، ج : (مرتين) ف ؛ — د ، ش .

(٤) انظر الفقرات ٢٤٥ — ٢٧٦ .

حتى يسلم له مقدمتين معا متناقضتين في قياس واحد بسيط ولا^(١) أن يسلمها إذا سئل عنها بجهة واحدة — مثل أن يسلم أن هذا الشيء خير وأنه ليس بخير . وإنما يمكن ذلك إذا سئل عنها بجهة واحدة ووضعت بجهة^(٢) أخرى أو وضعت جزءا من مقاييس مركبة . أما وضعها بجهة والسؤال عنها بجهة فمثل أن يسأل أليس الحى الأبيض ليس بأبيض ، فإنه يمكن أن يسلم لنا هذا لأن الحى الأبيض هو مجموع شيتين وليس هو أبيض وحده فقط . فعلى هذا المفهوم يمكن المجيب أن يسلم لنا هذه المقدمة عند سؤالنا إياه عنها . فإذا سأله بعد أليس الإنسان حى^(٣) أبيض ، أمكن أيضا أن يسلم لنا هذه الأخرى فينتج عليه الحال ، وهو أن بعض ما هو أبيض ليس بأبيض . وكذلك يمكن أيضا أن يسلم لنا المتقابلتين إذا وضعنا^(٤) إحداهما^(٥) جزءا من قياس بسيط نحو نتيجة محدودة ووضعنا الأخرى^(٦) أيضا جزءا من قياس آخر بسيط^(٧) نحو أيضا نتيجة أخرى^(٧) . وبهذا بعينه يمكن الإنسان^(٨) أن يظايف فيضع في المقاييس المركبة مقدمات متناقضة — مثل أن يسلم لنا أن كل طب علم وكل علم ظن من غير أن يصرح باللازم عن ذلك ،

(١) (٣٤٧) ولا ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : (مرزوق) ف .

(٢) بجهة ل ، ق ، م ، د ، ش : بجهة ف ، ج .

(٣) حى ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : حى ل .

(٤) وضعتا ف : وضعت ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) إحداهما ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : إحداهما ف .

(٦) الأخرى ل ، م ، ج ، د ، ش : الأخرى ف ، ق .

(٧) نحو ... أخرى ف : نحو نتيجة أخرى إيصال ؛ أيضا نحو نتيجة أخرى ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٨) الإنسان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

وهو قولنا كل طب ظن ، ثم يسلم لنا مقدمة ثانية ، وهي قولنا ولا شيء من الطب ظن ، فيكون قد سلم لنا في هذه المقدمات الثلاث مقدمتين متقابلتين ، وهو أن كل طب ظن ولا شيء من الطب ظن ، فيلزم عنه^(١) أنه ولا شيء من الطب طب^(٢) . وأكثر ما يعرض هذا متى سألنا عن لازم المقابل لا عن المقابل نفسه ، فإنه يخفى ويسلم لنا وبخاصة متى كان اللازم بعيدا — مثل أن نسأل عن إيجاب محمول لموضوع فيسلم^(٣) لنا ، ثم عن سلب ذلك المحمول عن جنس ذلك الموضوع أو عن نوعه / أو شخصه فيسلم لنا ، فيلزم عنه سلب ذلك المحمول بعينه عن جميع ذلك الموضوع الذي أوجب له .

ف ٥٨ ظ

/ القول في وضع المطلوب الأول نفسه في القياس

ل ٦٧ ظ

وهو الذي يسمى مصادرة

١٠

(٣٤٣) قال : ووضع المطلوب الأول — أعني الذي يقصد بيانه لنفسه

64b 28-34

لا من أجل غيره — جزءا من القياس المنتج له هو من جنس الأقاويل التي لا يمكن أن يبرهن منها الشيء الذي قصد برهانه . والمطلوب يعرض له أن لا يبرهن من القول الذي قصد به برهانه على جهات أربع . أحدها^(٤) أن يكون ذلك القول لا يلزم عنه النتيجة التي قصد به أن تلزم^(٥) عنه ، إما لأنه غير منتج أصلا لشيء من

١٥

(١) ص ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : عنها ل .

(٢) فيسلم ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : يسلم ل .

(٣) ذلك ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

(٤) أحدها ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : أحدها ل .

(٥) تلزم ف ، ق ، ج : يلزم ل ، م ، د ، ش .

(٦) انظر الفقر ٣٣٩ .

الأشياء وإما لأنه غير متيج للشيء الذى قصد إنتاجه . والجهة الثانية أن تكون المقدمات أخفى من النتيجة ، فإن من شرط المقدمات أن تكون أعرف من النتيجة . والجهة الثالثة أن تكون المقدمات والنتيجة ^{٣٣} في مرتبة واحدة من الخفاء . والجهة الرابعة أن تكون النتيجة هى السبب في معرفة المقدمات ، فإن من شرط المقدمات أن تكون أعرف من النتيجة وأن تكون هى السبب في معرفتها . وبهذا يفصل هذا القسم من التعميم الثانى . وإذا تقرر هذا فليس وضع المطلوب الأول جزء قياسه — وهو الذى يسمى المصادرة — هو القول الذى لا يبرهن به المطلوب ، إذ ^{٣٤} كان هذا يقال على جهات ، بل القول الذى لا يبرهن به ^{٣٥} المطلوب أحرى أن يجرى منه مجرى الجنس .

64 35 -
65 9

(٣٤٤) وهذا النوع من القول الذى يسمى مصادرة هو أن يروم إنسان أن يبين شيئاً مجهولاً بذلك الشيء نفسه — وأعنى بالشيء المجهول ما لا يمكن أن يبين إلا بغيره . فإن الأشياء المعلومة صنفان ، إما معلومة بأنفسها — وهى المقدمات الأولى — وإما معلومة بغيرها — وهى التى تعلم بالمقدمات الأولى . ففى رام إنسان أن يبين شيئاً مما يعلم بغيره بنفسه فهو ^{٣٦} الذى يسمى فى هذه الصناعة مصادرة — وهو وضع المطلوب الأول . وهذا الفعل من الفاعل أو المفاعل يقع على وجهين .

(١) المقدمات والنتيجة ، ق ، م ، ج ، د ، ش ، النتيجة والمقدمات ل .

(٢) إذ ل ، م ، ج ، د : إذا ف ؛ — ق ؛ إن ش .

(٣) يبرهن : ف ، ج ؛ يبرهن ل ؛ ق ، م ، د ؛ تبرهن ش .

(٤) (٣٥/٤) الذى ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش — ل .

(٥) فهو ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ فهو ل .

(٦) وهو ف ؛ ول ؛ ق ، م ، ج ، د ، ش .

- أحدهما أن يضع المطلوب نفسه مقدمة في بيان نفسه ، وذلك يعرض إذا كان المحمول والموضوع في المطلوب اسمين مترادفين على ما سيأتي بعد .^(١٤) والوجه الثاني أن يبين نتيجة ما بمقاييس كثيرة مركبة من مقدمات كثيرة سبيل إحدى تلك المقدمات أن لا يقين^(١٥) إلا إذا استعملت تلك النتيجة مقدمة في القياس المتحج لها — مثل أن يبين إنسان أن آ موجودة في هـ بأن يأخذ^(١٦) أن آ موجودة في ب وب في هـ ، ثم يبين وجود ب في هـ بوجود ب في ج و ج في هـ ، ثم يبين وجود آ في ب بوجود آ في هـ — التي هي النتيجة — ووجود هـ في ب . فإنه لا فرق بين هذا الصنف والصنف الأول إلا أن الصنف الأول أنتج فيه^(١٧) الشيء المقصود إنتاجه من الشيء نفسه^(١٨) وهذا الصنف أنتج فيه الشيء المقصود إنتاجه بأكثر من واسطة واحدة . والغايت في هذا الصنف الثاني يقع كثيرا لموضع الذيان — مثل ما يعرض لمن يبرهن أنه إذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصيروا الزاويتين اللتين في^(١٩) جهة واحدة مساويتين^(٢٠) لقائمتين

(١٤) إحدى ل ، ق ، م ، ج ، د : اخذ ، ش .

(١٥) يتبين ف ، ش : يتبين ل ، ق ، م ، ج ، د (هـ) .

(١٦) ياخذ ل ، ق ، م ، ش : ناخذ ف ، ج ، د .

٨ - (١٧) يتبين م : يتبين ف ، ق ، ج ، د ، ش ، (هـ) ل .

(١٨) فيه ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : به ل .

(١٩) من ... نفسه ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ف .

(٢٠) جهة واحدة ف ، ج : جانب واحد ل ، ق ، م ، د ، ش .

(١٥) مساويتين ل ، م ، ج ، د ، ش : مساوية ف ، ومساويتين ق .

(١٤) انظر الفقرة ٣٤٥ وأيضا الفقرة ٣٤٦ .

أن الخطين متوازيان ، فإنهما إن لم يكونا متوازيين فإنهما إذا أخرجنا على استقامة النقيا في إحدى الجهتين فيكون هنالك مثلث تكون زواياه أكبر من قائمتين ، وذلك خلف لا يمكن فإن كون المثلث ذا زاويتين قائمتين إنما يبين بالخطوط المتوازية . وبالجملة يمرض لمن يستعمل هذا النوع من البيان من الشناعة ما يلحق من يقبس فيقول إن كان هذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود . وعلى هذه الجهة تكون الأشياء كلها معلومة بانفسها وغنية عن أن تعلم بغيرها .

65° 10-25

(٣٤٥) فتى كان عندنا شيء مجهول الوجود لشيئين مختلفين وكان وجود

د ٩٨ ر

أحد ذينك الشئين للآخر معلوما بنفسه وربما أن نيين وجود / ذلك الشيء المجهول لأحد^(١) ذينك الشئين بوجوده للشيء الآخر ، فقد بينا المجهول بمجهول . لكن

ليس يلزم أن يكون مثل هذا البيان هو البيان الذي يعرف بالمصادرة — مثل أن يكون عندنا مجهولا وجود آ في بّ وفي جّ و وجود بّ في جّ بينا^(٢) بنفسه فتريد أن نيين وجود آ في جّ بوجوده في بّ . وإنما يجب أن يكون مثل هذا البيان مصادرة ، أما في الحقيقة فتى كان الشيطان شيئا واحدا بعينه بالحقيقة — أعنى جّ و بّ — وإنما يختلفان بالأسماء وذلك إذا كان لهما اسمان مترادفان ، وأما في الظن

ف ٥٩ ر

المحمود فإذا ظن بّ و جّ أنهما شيء واحد من غير أن يكونا في الحقيقة / شيئا واحدا بالعدد وذلك يمرض إذا كان كل واحد منهما منعكسا على صاحبه — مثل أن يكون أحدهما خاصة للآخر أو حدا أو رسما — أو كان أحدهما يلزم الآخران لم يكن منعكسا — مثل لزوم الحيوان عن وجود الإنسان — لكن هذه هي مصادرة

(١) (٣٤٥) لاحد ف ، ش : لاخذل ، ق ، م ، ج ، د ،

(٢) بينا ف ، ق ، م ، ج ، ش : بينل ؛ — د .

في المشهور لا في الحقيقة. وأما إذا كانا مختلفين بالامم فقط فهي مصادرة حقيقية - مثل أن يبين إنسان في هذا الشيء المشار إليه أنه بعير لأنه حمل . وكذلك متى كان عندنا شيان مجهولا الوجود لشيء آخر وكلاهما معلوم الوجود للآخر وأردنا أن نبين وجود أحدهما لذلك المجهول بوجود الآخر له ، فإنه ليس يكون ^(١) هذا مصادرة على المطلوب ما لم يكن ذلك الشبان المعلوم وجود أحدهما للآخرهما • في الحقيقة شيء واحد أو يظن ^(٢) بهما أنهما شيء واحد إما لمكان أن كل واحد منهما منعكس على صاحبه وإما لأنه يلزمه - مثل إن يكون عندنا آ و ب مجهولي الوجود في ج ويكون وجود آ لب معلوما ^(٣) ، فإنه ليس يكون ذلك مصادرة على المطلوب ما لم يظن ^(٤) أن آ و ب شيء واحد بعينه أو يكونا شيئا واحدا بعينه .

١٠

(٦ ٣٤) والفرق بين المصادرة والبيان الدائر أن الحدود الثلاثة يجب في البيان الدائر أن تكون منعكسة بعضها على بعض على ما تبين - أعني آ و ب ^(٥) و ج - وأما هاهنا فليس يشترط العكس إلا في ب و ج - أعني في حدين ^(٦) من حدود القياس . وإذا كان البيان المسمى مصادرة ووضع المطلوب

65*26-29

(١) يكون ل ، ق ، م ، ج ، ش ، تكون ف ؛ (أ) د .

(٢) ذاته ل : ذلك ف ؛ ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) ار يظن ق ، ج ، ش ؛ و يظن ف ، م ، د ؛ فنظ ل .

(٤) معلوما ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ معلومة ف .

(٥) يظن ف ؛ ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ يكن ل .

(٦) (٣٤٦) حدين ف ؛ ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ جزئين ل .

(٧) انظر الفقرة ٢٧٧ والفقرة ٢٩٢ .

إنما هو أن يبين الشيء المجهول الوجود بنفسه من جهة ما يعرض للشيء الواحد أن يظن به شيئا ، وذلك إما محمول المطلوب والحد الأوسط وإما موضوعه والحد الأوسط ، فينبغي أن قياس المصادرة يأتلف من مقدمتين إحداهما معلومة ، وهي وجود أحد ذينك الشئيين للآخر — أعني اللذين هما في الحقيقة ^كواحد أو ^أفي المشهور — والثانية مجهولة ^ب ، وهي وجود الطرف المجهول من المطلوب لأحدهما ، إما الأكبر للأوسط إن كانت المعلومة هي الصغرى وإما وجود الأوسط للأصغر إن كانت المعلومة هي الكبرى — مثل أن يكون ^ب و ^ج اسمين مترادفين ويزيد أن نبين وجود ^آ في ^ج بتوسط ^ب ، أعني بأن ^ب يأخذ ^آ في ^ب و ^ب في ^ج ، فإن وجود ^آ في ^ب يكون المقدمة ^ب المجهولة و وجود ^ب في ^ج يكون المقدمة المعلومة ، إذ كانا اسمين مترادفين أو ما يظن بهما أنهما كذلك . وكذلك يمرض إن كان ^آ و ^ب هما الاسمان المترادفان — أعني أن يكون وجود ^آ في ^ب هو المعلوم ويكون وجود ^ب في ^ج هو المجهول .

(١) واحد ا ل ، د ، واحدا ا ر ف ؛ واحدا ر ق ؛ واحدا ر م ، ج ، ش .

(٢) مجهولة ف ، م ، ج ، د ، ش ؛ محمولة ل ، ق .

(٣) بان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ ان ل .

(٤) فاخل ، ق ، م ، ج ؛ فاخل ، د ؛ (أ) ش .

(٥) يكون ف ، ق ، م ، ج ، ش ؛ تكون ل ؛ (أ) د .

(٦) المقدمة الملوقة ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ المقدمة ملوقة ف ؛ مقدمة ملوقة ل .

(٧) كانا ل ، م ، ج ، ش ؛ كانا ف ، ق ، د .

(٨) ف ، ق ، م ، ج ، د ، ل ؛ — ش .

(٣٤٧) وإذا كان هذا هكذا فهو ظاهر أن أصناف الأفاويل المركبة هذا التركيب المسمى مصادرة يكون^(١) في كل شكل من الأشكال الثلاثة وأنه إذا كان القياس من مقدمتين موجبتين فإنه تكون الأصناف المؤلفة من هذا الجنس في الشكل الثالث والأول ضعف الأصناف المنتجة في واحد واحد منها . أما كونها في كل شكل فلا نحدودها^(٢) منمنكة بعضها على بعض - أعنى المقدمة المعلومة . وأما كونها ضعف/المنتجة^(٣) في الموجبات فلا نكل صنف منها ينقسم إلى قسمين ، أحدهما أن تكون الصغرى هي المجهولة والكبرى هي المعلومة ، والصنف الثانى عكس هذا - وهو أن تكون الصغرى هي المعلومة والكبرى هي المجهولة . وأما إذا كان القياس سالبا - أعنى من مقدمتين إحداهما موجبة والأخرى سالبة - فليس يتفق أن تتضاعف هذه الأصناف ، لأن المجهولة إنما تكون أبدا سالبة إذ لا يصح أن تكون المقدمة المنمنكة المعلومة سالبة لأنها أبدا إما شيء هو في الحقيقة واحد وإما ما يظن به أنه واحد . وإذا كان البيان على جهة المصادرة صنفين ، إما مصادرة حقيقية - وهي التي تكون المقدمة المنمنكة فيها اسمين مترادفين - وإما مصادرة بسبب الظن الجميل المشهور - وهي المقدمة التي يظن بها من قبل انكاسها على نفسها أنها واحدة أو من قبل انطواء أحد الحدين تحت الآخر أنها واحدة - فبين أن صناعة البرهان إنما ترفض المعنى الحقيق منها

ل ٦٨ ظ

(١) يكون ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : - ف .

(٢) انه ل : انها ق ؛ انها ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) حدودها ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : حدودها ل .

(٤) المنتجة ق ، ج ، د ، ش : النتيجة ف ، ل ، م .

وأن صناعة الجدل ترفض منها الصنفين جميعا - أعنى منها^(١) ما هو مصادرة حقيقية وما هو مصادرة بحسب المشهور . وأما صناعة السوفسطائية فهذا البيان خاص بها^(٢) . وكذلك يشبه أن تكون الخطابة لا ترفض واحدا من صنفى هذا البيان .

(٣٤٨) فقد تبين من هذا ما هو البيان المسمى مصادرة وكم أصنافه .

٣ القول في أخذ ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على أنه سبب ؟

65^a 39 -

65^b 4

ف ٥٩ ط

(٣٤٩) / قال : وأما إذا أنتج السائل على المحييب الكذب من وضعه - وهو الموضوع الذى يراجع المحييب فيه - بأن يقول له إن الكذب لم يعرض من قبل الأمر الذى وضعت أياها السائل وإنما عرض عن أمر آخر فى هذا القول الذى رمت به أن تبين أن الكذب عرض عن الوضع الذى تضمنت أنا حفظه أو سلمته - فإن ذلك^(٣) إنما يعرض فى القياس الذى بالخلف إذا عرض أن يكون الكذب فيه لازما من غير أن يكون فى ذلك تأثير للاصل^(٤) الموضوع . وذلك إنما يعرض فى قياس الخلف متى كانت إحدى مقدمتيه صادقة والتي لزم عنها الكذب مشكوكا^(٥) فيها وأضيف إليها الوضع على أنه أمر زائد على المقدمتين . فإنه متى

(١) منهاف : - ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢) بهاف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ط س ل .

(٣) (٣٤٩) (٣) فان ذلك ف : ف ذلك ل ، م ، ج ، د ، ش ؛ - - ق .

(٤) للاصل ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : الاصل ل .

(٥) مشكوكا ف : مشكوك ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

كانت مقدمتا القياس الذى بالخلف مشكوكا فيها فأتج منها السائل الكذب بعد أن أدخل في حملتها الوضع ليوهم أن الكذب إنما لزم عن الوضع ، فقد يكتفى المحيَّب ها هنا أن يقول إن الكذب إنما لزم عن الكذب الذى في القياس دون أن يحتاج أن يقول إنه ^(١) ليس من قبل الموضوع عرض الكذب ، لأنه إنما يحتاج إلى هذا القول إذا كانت إحدى مقدمتى قياس الخلف صادقة والأخرى مشكوكا ^(٢) فيها . وكذلك أيضا يظهر أنه ليس يكون هذا القول من المحيَّب إذا كان الإبطال الذى وجهه السائل عليه مؤلفا من قياس مستقيم ، وذلك أن القياس المستقيم ليس يضع أحد فيه ^(٣) ما يروم إبطاله وإنما يعرض ذلك في قياس الخلف .

- (٣٥٠) وإذا كان بيننا أن هذا القول العادى من المحيَّب إنما يكون عندما يأتى السائل بقياس الخلف ^(٤) لا بالقياس المستقيم ، فهو بين أنه إنما يعرض في قياس الخلف إذا كان المحال لازما — وجد الموضوع الذى يفرضه المحيَّب أو ارتفع — لأنه حينئذ يسوغ للمحبيَّب أن يقول للسائل إنه ليس من قبل الوضع الذى فرضته أنا أو سلمته لزم المحال في هذا القياس الذى زعمت أن من قبله لزم المحال . وهذا يعرض على ضربين في قياس الخلف . إيهما — وهو الذى ليس يخفى على أحد ولا يمكن أن يغالط به أو يفاط فيه إلا قليل من الناس — هو أن لا يكون الموضوع مشاركا ولا بواحد من جزئيه — أعنى المحمول والموضوع — لحدود المقدمات التى لزم عنها المحال . مثال ذلك أن يكون الأصل الموضوع الذى

65٥-20

(١) انه ف ، م ، ل ، ل ، ق ، ج ، د ، د — (ضمن فقرة) ش .

(٢) مشكوكا ف : مشكوك ل ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ش .

(٣) فه ف ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ش : فيها ل .

(٤) (٣٥٤) الخلف ل ، م ، ج ، ش : — ف ، خلف ق ، د ،

زوم إبطاله آ في كل ب^{٢٤} ، فنقول إن كان آ في كل ب^{٢٤} وكان ج^{٢٤} في كل د و د في كل هـ فإنه يلزم أن/ تكون ج^{٢٤} في كل هـ ، وذلك محال .
 فالمحال إنما لزم عن وضعنا آ في كل ب^{٢٤} ، فإذا ن آ في كل ب^{٢٤} محال . فإنه ظاهر أنه ليس لكون آ في ب^{٢٤} في هذا القول تأثير في وجود ج^{٢٤} في هـ ، الذي هو المحال . ومثال هذا - كما يقوله أرسطو - من المواد من قال إن القطر لا يشارك الضلع ، لأنه إن شاركه وكان المتحرك إنما يقطع المسافة المتناهية بعد أن يقطع نصفها ولا يقطع نصفها إلا بعد أن يقطع نصف ذلك النصف ، وكان يوجد في العظم أنصاف لا نهاية لها ، فواجب إن كانت الحركة موجودة أن يكون المتحرك قد قطع مسافة غير متناهية في زمان متناه ، وذلك محال . والمحال إنما لزم عن قولنا إن القطر مشارك للضلع ، فإنه بين أن هذا القول الذي لزم عنه المحال - الذي هو شك زين في الحركة - ليس بمنصل بجزءه من أجزاء الموضوع الذي ريم بهذا القول إبطاله^(٢٤) . ولذلك قل ما يستعمل هذا .

65٥ 21-40

(٣٥١) والنحو الثاني - الذي هو أخفى من الأول - أن يكون الوضع الذي ريم إبطاله مشاركا بأحد جزئيه ، إما للقدمات التي أنتجت الكذب دون النتيجة ، وإما للنتيجة الكاذبة . والذي تكون مشاركته للنتيجة هو أخفى وهو

(١) فنقول ... ب ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : - ل .

(٢) تكون ف ، م ، ج : يكون ل ، ق ، د ، (هـ) ش .

(٣) فاذن ف ، ق ، م ، د ، ش : فاذل ، ج .

(٤) جل ، م ، ج ، د ، ش : ب ف ، آ ق .

(٥) انظر تلخيص كتاب الجدول لابن رشد الفقرة ٣٣٦ والفقرة ٣٦٢ .

- الذي ذكره أرسطو . وإذا كان مشاركا للنتيجة فلما أن يكون مشاركا بالمحمول أو بالموضوع . ثم إذا كان مشاركا بواحد من هذين فلما أن يشاركها على أن يكون محمولا - أعنى في النتيجة - وإما أن يشاركها على أنه موضوع ^(١) فيألف من ذلك أربعة أضرب . وذلك أنه إذا شارك النتيجة شارك المقدمات . وإذا شارك المقدمات في الشكل الأول فلما أن يشاركها ^(٢) من فوق، وذلك بأن يكون أحد طرفي الموضوع محمولا على الطرف المحمول الأول في المقدمات إما المحمول منه وإما الموضوع فيكون أحد طرفي الموضوع محمولا في النتيجة للكاذبة . مثال ذلك أن يكون الموضوع الذي يزيد أن يلزم ^(٣) أن الكذب لازم عنه أن آ في كل ب وتكون المقدمات المرتبة في الشكل الأول الذي بوساطتها أشج الكذب ج على د و د على كل هـ . فإذا أخذنا مثلا آ على ب و ب على كل ج و ج على كل د و د على كل هـ ، ثم استجنا عن ذلك محالا - وهو أن ب مقولة / على كل هـ - فهو بين أن هذا المحال لازم دون مقدمة آ ب الذي هو الأصل الموضوع وأن هذه المشاركة هي لموضوع الأصل المقصود إبطاله فقط على أن موضوع الأصل هو محمول في النتيجة الكاذبة . وإن وضعنا القياس هكذا فقلنا : آ في كل ب و آ في كل ج و ج في كل د و د في كل هـ ، ثم استجنا عن ذلك محالا - وهو أن آ في كل هـ - فهو بين أن هذا المحال إنما شارك الأصل الموضوع الذي قصد إبطاله

(١) موضوع ف، ل، ق، م، ج، د، ش : + فيبال، م، + فيه ق، ج، ش .

(٢) يشاركها ف، ق، م، ج، د، ش ، يشاركه ل .

(٣) يلزم ف، ق، م، ج، د، ش : يلزمه ل .

(٤) مقولة ف، ق، م، ج، د، ش : بمحولة ل .

في المحمول نقط - الذى هو آ - على أنه محمول في النتيجة ، وأنه إذا رفعت مقدمة آ ب - التى هي الأصل الموضوع - بقى المحال كما كان. وكذلك إن وضع الأصل الموضوع مشاركا لهذه المقدمات بأحد طرفيه من جهة أسفل - أعنى بأن يوضع موضوعا لموضوع المقدمة الأخيرة من المقدمات التى أنتجت الكذب . مثال ذلك أن نضع ج على كل د و د على كل هـ و هـ على كل آ و آ على كل ب - الذى هو الموضوع - ويكون المحال اللازم ج على كل آ ، فهو بين أن الموضوع يشارك النتيجة الكاذبة بجزءه ^(١) المحمول على أنه موضوع لها . وكذلك إن وضعنا ج على كل د و د على كل هـ و هـ على كل ب و آ على كل ب ، وكان المحال أن ج على كل ب ، فهو بين أيضا أن النتيجة الكاذبة شاركت الأصل الموضوع بموضوعه على أنه موضوع فيها . فهذه كما ترى أربعة أصناف تحدث عن مشاركة المقدمات في الشكل الأول لأحد طرفي الأصل الموضوع . وكلها يسوغ الجواب فيها بأن يقال إنه ليس من قبل الأصل الموضوع لزم الكذب ، لأن الأصل الموضوع - الذى هو مقدمة آ ب - يرتفع في جميعها ويسبق المحال بعينه . وكذلك يمرض مثل هذا في جميع ضروب الشكل الأول وفي الشكل الثانى والثالث ، والوقوف على ذلك قريب .

66١ 1-24

(٣٥٢) فقد تبين من هذا أنه قد يكون الموضوع متصلا بالمقدمات الوسط التى أنتجت النتيجة الكاذبة ولا يكون الكذب لازما عن الموضوع وعلى كم جهة يمرض ذلك . / ولذلك ليس يكتفى في كون المحال لازما عن الأصل الموضوع بأن يكون مشاركا للمقدمات التى أنتجت المحال ، بل وأن يكون مع هذا

ل ٦٩ ظ

(١) المحال ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : المحمول ل .

(٢) مجزول ، ق ، م ، ج ، د ، ش : مجزؤه ف ، + من ش .

- إذا رفع ارتفع الكذب ، فإنه إذا اجتمع هذان الأمران للوضع ، علم أن الكذب لازم عنه — أعني أن يكون مشاركا للنتيجة الكاذبة وأن يكون إذا ارتفع ولم تخلفه مقدمة ثانية مشاركة له^(١) ارتفع الكذب — لأنه قد يمكن إذا ارتفع الأصل الموضوع وخلفته مقدمة ثانية مشاركة له أن ينتج ذلك الكذب بعينه ، فإنه قد يمكن أن ينتج شيء واحد بأوساط مختلفة . وأما أن ينتج نتيجة واحدة بمقاييس مختلفة الحدود بأسرها فليس يمكن إلا أن يكون الاختلاف في الحدود الوسط فقط دون الأطراف . ولذلك ليس يمكن أن نقول إنه إذا ارتفع الأصل الموضوع وبقي المحال أن ذلك المحال قد يمكن أن يلزم عن ذلك الأصل الموضوع بمقاييس مبيّنة بجميع حدودها للقياس الذي أنتج المحال دون الموضوع . وإذا رفعنا الموضوع المشارك وبقي المحال فبين أنه يجب أن يكون في المقدمات الوسط^(٢) بين المحال والموضوع مقدمة كاذبة ، فلأن النتيجة الكاذبة لا يمكن وجودها عن مقدمات صادقة على ما تبين^(٣) . فلأن كان القياس الذي أضيف الوضع إليه ورام السائل أن يبطل به الوضع قياسا بسيطا — أعني من مقدمتين فقط — فإن كون المحال لازما مع رفع الوضع يكون بينا بنفسه أو^(٤) كونه لازما عن الأصل الموضوع . وأما إن كانت المقاييس التي تصل بين المحال أكثر من قياس واحد ، فإن ذلك

(١) (٣/٢) ل ، ل : — ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢) واحدة ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ف .

(٣) الوسط ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : الواسطة ل .

(٤) ارف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ر ل .

(٥) انظر للفقرة ٢٤٦ .

يكون غير بين لكن يعلم أنه قد انطوى في القياس كذب . فإذا حالت تلك المقاييس كلها إلى القياس الأول الذى ترتبت عنه وبيئت^(٤) نتيجته فإنه يظهر هنالك هل يوجد الكذب مع ارتفاع الوضع أولا يوجد . والمقاييس التى بهذه الصفة - أعنى المركبة - هى التى تؤلف أولا عن مقدمتين إحداهما صادقة والأخرى مشكوك فيها ، ولكن تكون النتيجة^(٥) غير بين فيها أنها كذب . فإذا أضيفت إليها مقدمة صادقة ربما كانت النتيجة^(٦) الحاصلة أيضا مجهول من أمرها أنها كاذبة أيضا فيضاف إليها أيضا مقدمة صادقة وتنتج تبييتها إلى أن تنتهى إلى نتيجة بين من أمرها أنها كذب فيعلم حينئذ أن تلك النتائج كلها كاذبة . فإذا حلت^(٧) إلى القياس الأول واعتبر القياس الأول مع الأصل الموضوع ، عرف بهذا القانون هل المحال لازم عنه أم لا .

(٤) فإذا ... بينت ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : - ف

(٥) غير ... النتيجة ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : - ف

(٦) حلت ف ، ق ، م ، ج ، د : حلت ل ، حلت ش :

(٧) أم ف ، ق ، م ، ج ، د : أر ل .

الفصل " الخامس >

66^a 25-32

(٣٥٣) قال : وقد ينبغي للجيب في صناعة الجسد إذا تضمن حفظ

وضع ما^{١٢} والسائل يقصد إبطاله بالمقدمات التي يسألها منه أن يحفظ أن

لا يسلم له حدا واحدا في المقدمات التي يسأل عنها مرتين فأكثر . وذلك إذا كان

السؤال بالمقدمات فقط دون النتيجة ، فإنه إذا لم يسلم حدا واحدا مرتين في

المقدمات / لم يكن هناك حد أوسط . وإذا لم يكن في المقدمات التي يسألها حد

تشارك فيه ، فليس يتأتى منها قياس فضلا عن أن يتأتى له منها قياس يبطل

الوضع . وإن سلم له حدا واحدا مرتين في المقدمات فقد يتأتى له أن يمانه عن

تلك النتيجة التي هي نقيض وضعه من جهة كيفية ترتيب الحد الأوسط عند^{١٣}

نوع نوع من أنواع^{١٤} النتائج الأربعة التي قيات - أعني إذا لم يرتبه الترتيب

الذي ينبغي . وهذه القوة تكون للجيب بمعرفة أي نتيجة تنبع في أي شكل من

الأشكال الثلاثة - أعني ما كان منها خاصا بشكل واحد أو مشتركا لاثنتين منها

أو للثلاثة بأسرها ، وذلك شيء قد تقدم .

ف ٦٠ ظ

(٣٥٤) قال : والذي نأمر متقلد الجواب بأن لا يذهب عليه من أن يسلم

ما يعود بإبطال وضعه هو الذي نأمر السائل بأن يستعمله حل أخفى ما يكون حتى

66^a33-66^b3

عكران (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ، د ؛ (مكانها ياض) ج ، ش ، .

(٢) مال ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ - ف

(٣) ح د ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ ح د ل

(٤) انواع ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش - ل

١٥

- يذهب ذلك على المحيب . وذكر في ذلك وصايا ثلاثة خاصة بهذا الكتاب .
- إحداها^(١) أن لا يسأل عن المقدمات مع النتائج ، بل تحذف النتائج سواء كانت المقدمات قريبة أو بعيدة . وذلك يعرض في القياس المركب إذا كانت المقدمتان اللتان تنتج القبيض إحداها نتيجة والثانية مأخوذة / بالسؤال وتكون أيضا تلك النتيجة تلزم عن مقدمتين كلاهما مأخوذة بالسؤال ، فهانئ^(٢) يجب أن يسأل عن ثلاث مقدمات ويترك المقدمة الرابعة التي هي نتيجة . والوصية الثانية أن يسأل عن المقدمات البعيدة ويترك السؤال عن القريبة . وذلك يتفق أيضا في القياس المركب إذا كانت المقدمتان المنتجة للقبيض نتيجتين عن قياسين كل واحد من ذينك القياسين يألف عن مقدمتين ، فيكون هاهنا ست مقدمات أربع بعيدة — وهي المقدمات التي ليست نتائج — واثنان قريبة — وهي النتائج — فيسأل عن الأربع^(٣) ويترك الاثنتين^(٤) . والفرق بين هذه الوصية والأولى وإن كان كلا^(٥) الموضوعين حذفت منه النتائج أن هنالك حذفت النتائج بما هي نتائج وهنأ بما هي قريبة . والوصية الثالثة أن يغير ترتيب المقدمات في السؤال فيسأل عنها على غير النظام بالذي تألف^(٦) عليه في القول . مثال ذلك إذا رام أن ينتج عليه أن آ موجود في ز بتوسط وجود آ في ب وب في د و د

(١) (٣٥٤) (١) إحداها ف : أحدها ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢) فهانئ ق ، (ح) ج : فهانئ ل ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) الأربع ل ، م : الأربعة ف ، ق ، ج ، د ، ش .

(٤) الاثنتين ل : الاثنان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) كلال ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : كلى ف .

(٦) تألف ف : يألف ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٧) وجود ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

- في هـ و هـ في ز ، فليس يذنبى أن يسأل هل آ موجودة في ب ثم هل ب موجودة في د ، ولكن يذنبى أن يسأل أولا هل هـ موجودة في ز ثم بعد ذلك هل ب موجودة في د ، وهل هذا النحو يفعل في السؤال عن الباقية من عدم الترتيب الموجود لها عند الإنتاج^(١٤) ، فإن بذلك يخفى الأمر على المحيب . فهذا ما يجب أن يفعله السائل من الإخفاء في القياس المركب . وأما في القياس البسيط الذى يكون من مقدمتين فقط ويحد أوسط واحد ، فإنه يذنبى أن يتدبى بالسؤال أولا عن المقدمة الكبرى ثم حينئذ يسأل عن الصغرى ، لأنه على هذه الجهة يخفى النتيجة جدا على المحيب ، وذلك أنه يتشكل في ذهنه خلاف التشكيل المنتج .
- (٣٥٥) ولأن السائل العارف بما في هذا الكتاب وهو الذى تتوجه إليه^(١٥) هذه الوصايا خاصة قد عرف متى يكون قياس منتج في القول ومتى لا يكون وكيف يكون ، فهو بين أنه لا يخفى عليه متى اجتمع له من المقدمات التى يتسلمها^(١٦) من المحيب تبكيته له ومتى لا يجتمع ذلك ، لأنه قد علمنا أنه متى أقر^(١٧) المحيب بمقدمات موجبة أو كان فيها الموجب والسالب أنه قد يمكن أن يكون تبكيته ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس إلا بأن تكون مقدمتا معا موجبتين أو تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة^(١٨) . فإن اجتمع مع هذا أن تكون النتيجة نقيض الوضع الذى تضمن المحيب حفظه فقد كان تبكيته بالضرورة ، لأن التبكيته هو

66b4-18

(١) الباقية ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ، هـ الثانية ل .

(٢) حد ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ هـ ل .

(٣) تتوجه ف ، م ، ج ؛ يتوجه ل ، د ، ش ؛ متوجه ق . (٣٢٥)

(٤) يتسلمها ف ، م ، ج ؛ تسلمها ل ، د ؛ يستلها ق ؛ يستلها ج ؛ يستلها د .

(٥) المراد ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ أخذ ف .

(٦) انظر الفقرة ٧٧ والفقرة ١٢٦ .

قياس منتج لتقيض الوضع الذى تضمن حفظه . فأما متى لم يقصر المحيىب بمقدمة
موجبة فإنه من المحال أن يكون تبكيك ، لأنه قد تبين أنه لا يكون قياس من
مقدمات سالبة^(١) . وإذا لم يكن قياس لم يكن تبكيك . وأما إذا كان تبكيك
فقد يجب أن يكون قياس . وأما إذا كان قياس فليس يجب أن يكون تبكيك ،
وذلك أن هذه هى حال الأخص مع الأعم — مثل حال الحيوان مع الإنسان
وحال القياس المطلق مع القياس المبكىك . وكذلك بين أيضا أنه لا يكون قياس
إذا لم يقهر بمقدمة كلية ، لأن القياس المنتج قد تبين أن من شرطه أن تكون
إحدى مقدمتيه كلية والثانية موجبة^(٢) .

(١) انظر الفقرة ٧٧ .

(٢) انظر الفقرة ٧٧ والفقرة ١٦٦ .

الفصل < السادس >^(١)

(٣٥٦) قال : وكما يمرض الفلأط والانتداع^(٢) في المقدمات حتى يمرض

66 19-34

فيا هو معلوم لنا يعلم أول أنه كذا أن^(٣) يظن به أنه ليس / بكذا ، كذلك يمرض

ف ٦١ ر

لنا هذا بعينه في النتائج — أعني أن يظن بما هو معلوم عندنا أنه كذا أنه ليس

• بكذا أو بالعكس . وقد يظن أن هذا غير ممكن أن يمرض لنا في النتائج — أعني

أن نعلمها بـعلم يقين وأن نظن بها خلاف ما علمنا ، مثل أن يكون شيء واحد

نعلم^(٤) وجوده في شئين بلا توسط ويكون ذلك الشيطان يعلم وجودهما أيضا في

شئ آخر بلا توسط ، مثل أن تكون آ موجودة في ب و ج ، و ب و ج

موجودتان في د بلا توسط فإنه من علم أن آ موجودة في كل ب و ب في كل

د ، وعلم أيضا أن ج موجودة في كل د فإنه ليس يمكن أن / يظن ولا أن

ل ٧٥ ظ

يتوهم أن آ غير موجودة في شيء من د لأنه^(٥) يمرض من ذلك أن يعلم الشيء

بعينه ويجهله من جهة واحدة ، وذلك أنه إنما يقع الإنسان بالشيء ظن من جهة

الجهل المتقدم له في ذلك الشيء ، فإن كان عنده في ذلك الشيء علم عرض أن

عنوان (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ، د ؛ (مكانها ياض) ج ؛ — ش .

(٢) الانتداع ل : الانتداع ف ؛ الاخذاع ق ؛ الاخذاع م ، ج ، د ؛ الاخذاع ش .

(٣) ان ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ ارف .

(٤) ظلم ف ؛ يعلم ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) جل ، ق ، ج ، د ، ش ؛ ب ف ، م .

(٦) يتوهم ل ، ق ، م ، ج ؛ توهم ف ، ش ؛ توهم د .

(٧) لانه ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ قد ل ، ق ، م ، ج ، د .

(١٤) يعلم الشيء ويجهله معا وذلك ^(١٤) مستحيل. وكما يظن أن هذا ممنوع في المقاييس المختلفة الحدود الوسط — مثل هذين القياسين اللذين تمتلنا بهما — كذلك يظن أيضا أنه ممنوع في المقاييس ^(١٥) التي تحمل حدودها الوسطى بعضها على بعض — مثل أنه إن لم أحد أن آ موجودة في كل ب و ب في ج و ج في د فإنه ليس يمكن أن يتوهم ولا أن يظن أن آ موجودة في ب و ب في ج و ج في د وأن آ غير موجودة في شيء من د ، لأنه يكون عنده علم بالشيء الواحد بعينه وجاهل معا ، وذلك محال .

66^b 35-
67^a 6

(١٥) (٣٥٧) إلا أن هذا إذا توهم ظهر أن الوجه الأول — وهو الذي لا يقال فيه الحدود المتوسطة بعضها على بعض — ليس يمكن أن يعرض لنا في المقدمة الكبرى من أحد القياسين ظن كاذب مع العلم بالمقدمة الكبرى من القياس الآخر والمقدمتين الصغريين من القياسين كليهما . ومثال ذلك أنه متى كان عندنا أن آ في كل ب و ب في كل د و ج في كل د فإنه ليس يمكن أن يظن فيظن أن آ ليست في شيء من ج ، لأنه يمرض من ذلك أن تكون مقدمتا القياسين الكبيرين ^(١٦) منها متضادتين في الاعتقاد أو قوتهما قوة المتضادة في الاعتقاد ،

(١٤) ذلك ل ، ق ، م ، د ، ج : هناك ف ؛ — ش .

٢- (١٤) المقاييس ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : المقاييس ل .

(١٥) موجودة ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : الموجودة ل .

(١٥) (٣٥٧) يقال ف ، ق ، م ، ج ، ش : يقال ل ؛ — د .

(١٦) ج ... دل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : د في كل ج ف .

(١٧) ج ف ، د ، ش : دل ، ق ، م ، ج .

(١٨) الكبيران ف : الكبير بين ل ، ق ، م ، ج ؛ الكبير بين د ، ش .

وذلك شيء لا يمكن - أعني أن تحصل لنا معرفة متضادة في الشيء الواحد بعينه . وإنما يلزم ذلك لأنه إذا علم الإنسان بعلم يقين أن آ موجودة في كل ما توجد فيه ب̄ وعلم أن ب̄ في د̄ فإنه يعلم أن آ في د̄ ، فإن توهم أن آ غير موجودة في شيء مما توجد فيه ج̄ مع علمه أن ج̄ في كل د̄ ، فقد توهم أن آ غير موجودة في بعض ما فيه ب̄ مع توهمه أن آ موجودة في كل ما توجد فيه ب̄ ، لأن د̄ جزء من ب̄ ، أو قد توهم أن آ موجودة في د̄ مع توهمه أن آ غير موجودة في د̄ ، وكلا الوجهين محال ، لأنه يكون إما توهما متضادا وإما توهما قوته قوة التوهم المتضاد ، وذلك مستحيل - أعني أن يكون الإنسان يظن الإيجاب والسلب في شيء واحد بعينه من جهة واحدة .

- ١٠ (٣٥٨) وأما أن يغلط الإنسان في إحدى هاتين المقدمتين الكبيرتين إذا لم يكن عنده علم بالمقدمة الأخرى فذلك ممكن . فهذه هي حال الظن والعلم في القياسات التي الحدود الوسط فيها مختلفة . وأما في القياس الواحد أو القياسات المحمولة حدودها الوسط بعضها على بعض فقد يمكن أن يكون عند الإنسان علم وظن في النتيجة ، لكن لا من جهة واحدة بل من جهتين مختلفتين . مثال ذلك أنه يمكن أن يكون معلوم عندنا أن آ في كل ب̄ و ب̄ في كل ج̄ وتكون النتيجة مجهولة عندنا - وهي أن آ في كل ج̄ - فنخضع فنظن أن آ ولا في شيء من ج̄ لأنه ليس من علم المقدمتين . فقد علم النتيجة إذ كانت النتيجة معلومة بالقوة في المقدمتين لا بالفعل على جهة ما يمرض للجزمي أن لا يكون معروفا عند من عرف

67٦-6-21

(١) دل ، ق ، ج ، د ، ش ، ج ، ف ، ا ، م ؛

(٢) - دل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ، ج ، ف ؛

الكلى . مثال ذلك أنه ^(١١) من علم أن آ موجودة في كل ب — أى فى كل ما توجد فيه ب — وكانت ب موجودة فى كل ج فقد علم أن آ موجودة فى كل ج ، إلا أنه علم ذلك من قبيل العلم الكلى وجهلها من قبل الجزئى . ولذلك ليس يمتنع من جهة الجهول أن يعرض له فيها ظن من قياس آخر فاسد مضاد لعلمه . ومثال ذلك من المصاد أنه من علم أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين . فقد علم المثلث المشار إليه المحسوس أنه بهذه الحال بالقوة لا بالفعل ،

ل ٧١ ر

67٥ 22-27

لذلك قد يمكن أن يغلط فيه فيظن به أنه ليس بمثلث ولا زواياه / مساوية لقائمتين . وذلك أنه عرفه من جهة الأمر الكلى وجهله من جهة الأمر الجزئى الخاص به . (٣٥٩) وبهذه الجهة يجب أن يحل شك مانز ^(١٢) الذى قيل فيه إن المتعلم إن كان يجهل المطلوب فن أين يعلم أنه قد / علم إذا علم أو كيف يعلم المجهول من المعلوم ، وإن كان يعلم قبل أن يتعلم فالتعلم ^(١٣) فضل ^(١٤) . وذلك أن الجواب فى هذا ^(١٥) أن يقال إن المطلوب هو مجهول من جهة أنه خاص ومعلوم من جهة ما هو ^(١٦) عام ، لا ما جواب به أفلاطون من أن يسلم أن التعلّم تذكر ، لأنه إذا كان عندنا أن كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين وكنا نجهل هذا المثلث المخفى المشار إليه أنه مثلث فعندما ظهر لنا بالحس أنه مثلث علمنا أن زواياه مساوية لقائمتين . فليس يمكنهم أن يقولوا إن ما حصل من العلم عند ظهور المثلث بأن زواياه مساوية لقائمتين هو تذكر ، فإنهم يسلمون أن ما حصل عن الحس ليس تذكرًا .

١٠

ف ٦١ ظ

١٥

(١) (٣٦٨) انه ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ان ل .

(٢) (٣٦٩) مانز : مانف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) فالتعلم ف ، م ، ج ، د ، ش : فالتعلم ل ، ق .

(٤) هذا ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + هو ل ، ق ، م ، د ، ش .

(٥) ما هو ف ، ج : انه ل ، ق ، م ، ش : — د .

(٦) انظر افلاطون محاوره « مينون » ص ٨٠ د — ه .

- (٣٦٠) وكما أن الجهل الذي يكون لنا بالجزئى ليس بضاد العلم الذى لنا بالكلى كذلك العلم بالمقدمتين ليس بضاد الجهل بالنتيجة ، لأن المقدمتين معلومة بالفعل والنتيجة بالقوة . وذلك أن المعرفة تقال على أربعة ضروب ^(١) ، إما معرفة عامة وإما خاصة وإما بالقوة وإما بالفعل . وعلى هذه الجهات الأربع ليس يمنع أن يوجد لنا فى الشيء الواحد جهل و علم معا ، فيعرض لنا فيه ظن و علم — أى من جهتين مختلفتين . وذلك شئ موجود بالحس . فإننا نجد كثيرا من الناس تكون عندهم قدمتان معلومتان فينخدع فى النتيجة — كما يكون عنده العلم الكلى فينخدع فى الجزئى . ومثال ذلك أنه قد يكون عند إنسان ما أن كل بقلة حافر وأن هذه المشار إليها بقلة ويظن بها أنها حاملة ^(٢) لمكان انتفاخ براه فى جوفها ، فيكون عنده ظن و علم بالشيء الواحد بعينه ، أما علم فن قبيل مقدمتيه الصادقتين اللتين عنده ، وأما ظن فن قبل قياس فاسد حدث له فى ذلك الشيء . وذلك أن من شأن ^(٣) الذى يحدث لنا فى أمثال ^(٤) هذه المواضع فى مقابلة العلم أن ينشأ عن قياس فاسد . فتمى علم ^(٥) المقدمتين و جهل النتيجة ، فقد علم شيئا واحدا و جهله ، لكن علمه من جهة القوة و جهله من جهة الفعل . و متى علم المقدمة الكبرى من اتقياس فقط فقد جهل الصغرى من جهة و علمها من جهة ، لكن علمها من جهة الأمر الكلى و جهلها من جهة الخاص الجزئى . و متى علم الصغرى فقد علم الكبرى

(١) ضرب ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : اضرب ل

(٢) حاملة ف ، ق ، ج ، د ، ش : + حامل ل ، م .

(٣) شأن ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + الظن ل ، ق ، م ، ج ، د ، د .

(٤) امثال ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل

(٥) علم ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + احدى ف ، ج

من جهة وجهلها من جهة ، لكن علمها من جهة الجزئى وجهلها من جهة العلم الكلى .

(٣٦١) فقد تبين من هذا على أى جهة يمكن أن يحصل لنا فى النتائج علم وظن معا - أعنى لإنسان واحد - وعلى أى جهة لا يمكن ذلك ، وأن الجهة التى لا يمكن فى إنسان واحد هى ممكنة فى إنسانين .



الفصل ^(١١) > السابع <

في أشياء من الاستدلالات قوتها قوة المقابيس

67413-27

(٣٦٢) قال : ويعرض للذين يتوهمون أن الأضداد شيء واحد - مثل

الذين يتوهمون أن الخير والشر شيء واحد - أنه يلزمهم عن هذا التوهم أن يكون

الشر يحمل على الخير والخير يحمل على الشر حتى يعرض عن ^(٣١) ذلك أن يحمل الشيء

على نفسه . وذلك أنهم سيقرون أن الخير هو شر وأن الشر هو خير ، فيألف هذا

القول على مثال استلاف الشكل الأول ، ويلزمهم أن يكون الخير خيرا كمثل

ما يألف القول لو كانت هذه المقدمات صادقة . وكذلك يلزم من يقول إن جميع

الموجودات واحدة - أعني أن يكون الشيء يحمل على نفسه - لأنه إن كانت

١٠ ج و ب شيئا واحدا و ب و آ شيئا واحدا ، لزمهم أن يعترفوا أن ج هو

ب وأن ب هو آ وأن ج هو آ مع أنها ^(٣٢) شيء واحد . فالنتيجة تكون

لازمة ضرورة في أمثال هذه الأقاويل ، لكن نتيجة كاذبة عن مقدمات كاذبة .

وذلك أنه ليس يمكن أن يكون خير شرًا إلا بالعرض ، فأما بالذات فلا . وتوهم

الأضداد أنها واحدة بهذا السبب يكون ، وضروب كثيرة من التوهمات كما

حكمون (١) الفصل : فصل ف ، ل ، م ، ج ، د ، د (مكانها يابض) ق ، ش ؛

(٢) (٣٦٢) من ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ - ل .

(٣) ب و ا ف ، ق ، م ، ج ، د ؛ ا و ب ل ؛ ا ب و ا ش .

(٤) انها ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ انها ل .

عرض ذلك للقدماء . وأنواع هذه التبعينات التي تستعمل مع أمثال أصحاب هذه / الآراء إذا استقصى أمرها وجدت معادة لأنواع المتقابلات ولأنواع الأشياء التي يقال عليها اسم الواحد والكثرة .

67^b 28-32

(٣٦٣) قال : وإذا كان معنا حدود ثلاثة مرتبة ترتيب الشكل الأول
 - مثل أن تكون آ موجودة في كل ب ، وب موجودة في كل ج - فإنه متى انعكست النتيجة فإن المقدمتين منعكستان . وذلك أنه إن صدق أن ج موجودة في كل آ فواجب أن تكون ج موجودة في كل ب وب في كل آ ، لأنه إن أخذنا أن ج في كل آ وأضفنا إليها المقدمة الكبرى - وهو أن آ في كل ب - أنتج عكس الصغرى - وهي أن ج في كل ب . وكذلك أيضا متى أخذنا عكس النتيجة - وهي قولنا ج في كل آ - وأضفنا إليها المقدمة الصغرى أنتج عكس الكبرى ، وذلك أنه يكون معنا ب في كل ج - وهي الصغرى - و ج في كل آ - وهي عكس النتيجة - ينتج لنا ب في كل آ - وهي عكس / المقدمة الكبرى .

ف ٦٢ ر

67^b 33 -
68^a 3

(٣٦٤) وأما القياس السالب الكلى من هذا الشكل فإنه يعرض له إذا انعكست المقدمة الكبرى منه أن النتيجة أيضا تنعكس . ومثال ذلك أنا إذا فرضنا آ ولا في شيء من ب وب في كل ج ، أنتج لنا آ ولا في شيء من ج . فإن عكسنا الكبرى انعكست النتيجة ، وذلك أنه يكون معنا ب

(١) تكون ف ، م ، ج ؛ يكون ل ، ق ، ش ؛ (٥) د .

(٢) ان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ اذال .

(٣) ينتج ل ، ق ، م ، د ، ش ؛ تنتج ف ؛

- ولا في شيء من آ و ب في كل ج ، فينتج لنا في الشكل الثاني ج ولا في شيء من آ — وهو عكس النتيجة ، هذا إن كان عكس السالبة الكلية عندنا غير معلوم أو على أنه أمر لم يتبين لنا بمد فندعمه في هذا الموضع . وكذلك متى عكسنا منه الصغرى الموجبة انعكست النتيجة أيضا ، لأنه يكون معنا ^(١) كل ج هو ب ولا شيء من آ ب ، فينتج لنا في الشكل الثاني أن ج ولا في شيء من آ . وإذا انعكست النتيجة في هذا الصنف وانعكست الصغرى انعكست الكبرى ، لأنه يكون معنا ج ولا في شيء من آ و ج في كل ب ينتج في الشكل الثاني ب ولا في شيء من آ . وبهذه الجهة فقط يمكن أن تنعكس المقدمة بعكس النتيجة ، كما أمكن ذلك في الصنف الموجب ، وإن كان لا بد هاهنا من عكس المقدمة الصغرى مع عكس النتيجة ، وحيث يبين انعكاس الكبرى . وأما انعكاس النتيجة عن انعكاس إحدى المقدمتين فليس يمكن في الصنف الموجب كما أمكن ذلك هاهنا لأنه لا ينتج من موجبتين في الشكل الثاني .

(١) ~~(٣٦٤)~~ (١) معانف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

(٢) في ف ، م ، د ، د ، ش : — ل ، ج ، هـ ، ق .

الفصل ^(١) الثامن <

68٠4-15

(٣٦٥) قال : وإذا كان حدان ينعكس كل واحد منهما على صاحبه
 — مثل أن يكون كل آ هو ب ، وكل ب هو آ — وكان أيضا حدان
 آخران ينعكس كل واحد منهما على صاحبه — مثل أن يكون كل ج هو د
 وكل د هو ج — وكان آ و ج متقابلين ^(٣) و ب و د أيضا متقابلين ^(٤) ،
 فإنه إن كان الزوجان المتقابلان لا يتخلو من أحدهما موضوع ما فإن الزوج
 الثاني من المتقابلين الآخرين لا يتخلو ذلك الموضوع منهما . مثال ذلك أنه إن
 كان آ و ج لا يتخلو من أحدهما كآ فإن ب و د لا يتخلو من أحدهما كآ ،
 لأنه إن كان كل ما توجد فيه آ فب توجد فيه وكل ما توجد فيه ج فتوجد
 فيه د وكان كآ إما أن توجد فيه آ وإما ج فظاهر أن كآ إما أن توجد فيه
 ب وإما د ، لأنه يأتلف القياس المركب كآ إما أن توجد فيه آ وإما ج
 وكل ما يوجد فيه آ ففيه ب وكل ما يوجد فيه ج ففيه د ، فكآ إما أن توجد
 فيه ب ضرورة وإما د . وكذلك بين عكس هذا — أعني ^(٥) إن فرضنا أن
 كآ لا يتخلو من د أو ب فإنه يلزم أن لا يتخلو إما من آ وإما من ج . ومثال

عكران (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ن ، م ، د ؛ (مكانها ياض) ج ؛ — (ضمن فقرة)
 ش .

(٣٦٥) (٧) ج ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ ب ، ف .

(٣٦٣) متقابلين ل : متقابلان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) أعني ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ م ، ل .

ذلك من المواد إذا أخذنا بدل آ مكونا وبدل ب فاسدا وبدل ج غير مكون
 وبدل د غير فاسد ، وكان كل مكون فاسدا وكل فاسد مكونا وكذلك كل
 غير مكون غير فاسد وكل غير فاسد غير مكون ، فأقول إنه إن كان كل شيء
 إما مكونا وإما غير مكون فواجب أن يكون كل شيء إما فاسدا وإما غير فاسد ،
 لأنه إن كان كل ما هو مكون فاسدا وما هو / غير مكون غير فاسد وكان كل شيء
 لا يخلو من أن يكون إما كائنا وإما غير كائن فيبين أن كل شيء لا يخلو أن يكون
 إما فاسدا وإما غير فاسد . وأقول أيضا إنه إذا وضعنا أن الموضوع الواحد
 بعينه لا يخلو من أن يوجد فيه أحد الزوجين المتقابلين وقرضنا أن أحد جزئى
 المتقابلين ينمكس على الجزء الآخر من المقابل الآخر ، فأقول إن الجزء الباقى
 من أحد الزوجين المتقابلين ينمكس على الجزء الآخر من المقابل الآخر . مثال
 ذلك أنه إذا كان كل شيء إما مكونا^(١) وإما غير مكون؛ وإما فاسدا وإما غير
 فاسد وكان كل مكون فاسدا وكل فاسد مكونا ، فأقول إن كل غير مكون
 غير فاسد وكل غير فاسد غير مكون . برهان ذلك إن لم يكن غير المكون غير فاسد
 فليكن فاسدا ، ولأن كل شيء قد وضع أنه إما فاسد^(٢) وإما غير فاسد ، فإن
 كان غير المكون فاسدا وكان قد وضع أن الفاسد ينمكس على المكون - أى أن
 كل فاسد مكون - فإنه يلزم عن ذلك أن يكون غير المكون مكونا ، وذلك
 خلف لا يمكن لأنه يألف القياس هكذا : غير المكون فاسد وكل فاسد مكون ،
 النتيجة فكل غير مكون مكون . وبمثل هذا يبين أن غير الفاسد ينمكس على غير
 المكون .

ل ٧٢ و

١٠

١٥

(١) مكونا ، ق ، م ، ج ، د ، ش : مكون ل .

(٢) فاسد ، ق ، م ، ج ، د ، ش : فاسد ل .

الفصل ^(١) > التاسع <

68^a 17-21

(٣٦٦) وأيضا إذا اختلفت موجبتان كليتان في الشكل الثاني وكان الحد الأوسط لا يوجد في غير الطرفين وكان الطرف الأعظم يوجد في كل الأصغر ، فإنه يجب أن يوجد ^(٣) الأعظم ^(٣) في كل الأوسط - أعني أن ينعكس عليه ، مثل أن تكون آ موجودة في كل ب̄ وفي كل ج̄ لاني غيرهما ^(٤) وتكون ب̄ موجودة في كل ج̄ . فاقول : إنه يجب أن تكون ب̄ موجودة في كل آ ، / وذلك أنه إذا كانت ب̄ توجد في كل ج̄ وفي جميع جزئياتها وكانت آ لا توجد إلا في كل جزئيات ج̄ وفي كل ب̄ فظاهر أن كل ما يوجد فيه آ فإن ب̄ توجد فيه ، وإذن كل ما هو آ فهو ب̄ .

ف ٦٢ ظ

68^a 22-26

(٣٦٧) وأيضا إذا اختلفت موجبتان في الشكل الثالث وكان الحد الأوسط ينعكس على الطرف الأصغر فإنه يجب أن يكون الطرف الأكبر في كل الأصغر - أعني أن ينتج موجبة كلية . مثال ذلك أن تكون آ و ب̄ تقال على كل ج̄ و ج̄ مقولة على كل ب̄ ، فاقول إنه يجب ضرورة أن تكون آ مقولة على كل ب̄ لأنه تكون آ مقولة على كل ج̄ و ج̄ مقولة على كل ب̄ فتكون آ ضرورة في كل ب̄ لأنه يرجع التأليف إلى الشكل الأول .

عنون (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ، د ، ؛ (مكانها بياض) ج ، ش ،

(٢) يوجد ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ يوجد ل .

(٣) الأعظم (ح) ف ، ل ؛ الأكبر ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٤) غيرهما ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ غيرهما ف .

(٥) ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ باف .

الفصل ^(١١) العاشر <

68^a 27-
68^b 5

٣٤ (٣٦٨) وإذا كان شيان متقابلين ^(١٢) مثل آ و ب ، وكانت آ أمرا
 مؤثرا عندنا و ب متجنبيا ^(١٣) ، وكان أيضا شيان آخران متقابلين مثل ج و د ،
 وكانت ج أيضا متجنبيا و د مؤثرا ومطلوبا ، فإنه إن كان كلا آ و ج
 أفضل من كلي ب و د فإن آ أفضل من د وأثر لأنه لما كان آ و ب
 متقابلين وكانت آ مطلوبة و ب متجنبية كان آ مطلوبا مثلما ب متجنبية .
 وذلك أن كل متقابلين ^(١٤) فهما في غاية واحدة من التقابل . وإذا كان هذا هكذا
 فإنا نقول إن آ تكون ضرورة أفضل وآثر من د ، لأنها إن لم تكن آثر فهي
 إما مساوية لها ^(١٥) وإما أن تكون د آثر منها . فإن كانت آ و د بالسوية
 ١٠ مطلوبين فهو بين أن ج و ب بالسوية مهروب منهما ، لأن ب مساوية في
 الهرب منها للآلف في الطلب ، و ج في الهرب منها لـ د في الطلب لها . وإذا
 كان ذلك كذلك فإن كلي آ ج مساويان في الطلب لكلي ب د ، وقد كنا
 فرضنا أن آ و ج آثر ، هذا خاف لا يمكن . وإن فرضنا د آثر من آ لزم أن

عنوان (٤) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ؛ (مكانها باض) ش .

(٢) (٣/١٨) متقابلين ل ، م : متقابلان ف ، ق ، ج ، ش ؛ يتقابلان د .

(٣) ارف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ابدال .

(٤) متجنبيا ل ، م : مجتذبا ف ، ج ، د ؛ يتجنبيا ق ؛ مجتذبا ش .

(٥) كلاف ، ق ، م ، ج ، ه ، ش : كلي ل .

(٦) متقابلين : مقابل ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٧) لطاف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : لهال .

تكون بَ أقل في باب الحرب من جَ . وذلك أن ما هو أقل هربا هو المقابل لما هو أقل طلبا ، والأكثر هربا هو المقابل لما هو أكثر طلبا . وإذا كان دَ أكثر طلبا من آ فجَ أكثر هربا من بَ فتكون دَ و بَ أكثر طلبا وأقل هربا من آ و جَ ، والأكثر طلبا والأقل هربا هو آثر ، فدَ و بَ مجموعين^(٧) آثر من آ و جَ مجموعين وذلك تقيض / ما وضعنا ، هذا خلف لا يمكن . فواجب متى فرضنا آ و جَ آثر من بَ و دَ أن تكون آ آثر من دَ . ومثال ذلك من المواد أن تبين لمن ابتلى بحبة أن الأفضل له أن يختار أن لا يواتيه محبوبه من أن يواتيه . وذلك أنه لما كان من الظاهر أن الأفضل له أن يختار أن يواتيه مع أن لا يواتيه من أن يواتيه مع^(٨) أن لا يختار^(٩) أن يواتيه ، فيجب بحسب ما قدسنا أن يختار أن لا يواتيه أفضل من أن يواتيه .

ل ٧٣ ط

١٠

68٥5.8

(٣٦٩) وبهذا بين أفلاطون أن الأفضل للحب أن لا يجامع لأن الجماع موافاة يرتفع معها اختيار أن يواتيه . وإذا لم يجامع اختار أن يواتيه^(١٠) . فالحبة إذن كما يقول أرسطو إما أن لا يكون من فعلها الجماع وإما أن يكون الجماع إنما هو شهوة مقترنة بالحبة . والمنزل الطبيعي أولا إنما يلتزم من المحبة أو هذه الشهوة^(١١) ، وحينئذ يكمل فعله فإن كثيرا من الشهوات إذا اقترنت بالصنائع والأخلاق تمت أعمال تلك الصناعة أو تلك الخلق إذا استعملها الإنسان مقدرة بحسب تلك

١٥

(٧) مجموعين ف ، ق ، م ، ج ، ش : مجموعان ل ؛ - د .

(٨) ج ، ف ، ق ، م ، ج ، ش : ب ل ؛ - د .

(٩) ان لا يختار ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : الاختيار ل .

(١٠) ارهذه ف : وهذه ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(١١) انظر محاضرة « مادة » ص ٢٠٠ - بَ وأيضا محاضرة « فيدرس » ص ٢٢٧

الصناعة ، وذلك مثل الشجاعة الطبيعية إذا اقترنت بالفروسية فينبذ^(٤) يكون فعل
الفروسية على التمام .

(٣٧٠) فقد تبين من هذا كيف حال الحدود المنمكة بعضها على بعض

68^b9-10

وكيف يقاس بين الآثروالأفضل بهذا النوع من الاستدلال . ويشبه أن يكون

- أرسطو إنما خص هذا الموضوع بالذكر هاهنا دون سائر مواضع الآثروالأفضل
لقرب هذا من طبيعة القياس - أعني في عمومته .

(٤) فينبذ ف : فانه حينئذ ل ، م ، ج ، د ، هـ ، ش ، فانه ق .

الفصل^(١) < الحادى عشر >

فى أن الاستقراء والضمير وسائر المقاييس^(٢)

المستعملة قوتها قوة ما تقدم

68^b 10-14 (٣٧١) قال : وينبغى أن يبين الآن أن سائر المقاييس التى تستعمل فى الخطابة والفقهاء المشورة واجعة إلى المقاييس التى سلفت . وبذلك يصح لنا^(٣) أن نقول^(٤) أن جميع المقاييس تكون بالأشكال التى سلفت ، ليس البرهانية فقط ولا الجدلية بل وجميع المقاييس الفكرية وبالجملة كل تصديق يقع فى كل صناعة ، وذلك بين من أن كل تصديق إما أن يكون بالقياس وما يجانس القياس — وهو المسمى ضميرا — وإما بالاستقراء وما يجانس الاستقراء — وهو المسمى تمثيلا .

68^b 15-29 (٣٧٢) فاما الاستقراء فإنه إما يبين فيه أبدا وجود ما شأنه أن يكون طرفا أكبر فى القياس فيما شأنه أن يكون حداً أوسط فى القياس بما شأنه أن يكون فيه طرفا أصغر ، وبهذه الجهة يكون اللازم عنه واجبا ضرورة . مثال ذلك أن يكون الحد المتوسط / بين آ و ج من جهة ما^(٥) الحمل فيها على المجرى الطبيعى حرف

عنوان (١) الفصل : فصل ف ، ل ، ق ، م ، د ؛ (مكاتها باض) ج ، ش .

(٢) المقاييس ف ، ق ، م ، ش ؛ المقاييس ل ، ج ؛ المقاييس د .

(٣) (٣٧١) ان قول ل ، ق ، م ، ج : — ف ، قول د ؛ اما ان يقول ش .

(٤) (٣٧٢) ما ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

- (١) بَ وَيَكُونُ آ هُوَ الْحَدُّ الْأَكْبَرُ بِالطَّبِيعِ وَبَ الْأَوْسَطُ بِالطَّبِيعِ وَجَ الْأَصْفَرُ .
 فَيَتَبَيَّنُ بِمَحْرَفِ جَ وَجُودِ آ فِي بَ ، لِأَوْجُودِ آ فِي جَ بِمَحْرَفِ بَ عَلَى جِهَةِ
 مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْبَيَانُ فِي الْقِيَاسِ . وَمِثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَادِّ أَنْ نَأْخُذَ بِدَلِّ آ الْحَيَوَانَ
 الطَّوِيلِ الْعُمُرِ وَعَوْضِ بَ الْحَيَوَانَ الصَّغِيرِ الْمَرَاتَةَ وَعَوْضِ جَ الْبُفْلِ وَالْفَرَسِ
 وَالْإِنْسَانِ ، فَيَبِينُ أَنَّ كُلَّ حَيَوَانَ صَغِيرِ الْمَرَاتَةَ فَهُوَ طَوِيلُ الْعُمُرِ بَانَ نَسْتَقْرئُ
 جَمِيعَ أَصْنَافِ الْحَيَوَانَاتِ الصَّغِيرَةِ الْمَرَاتَةَ الطَّوِيلَةَ الْعُمُرِ — مِثْلُ الْبُفْلِ وَالْحِمَارِ
 وَالْفَرَسِ — فَيَبِينُ مِنْهَا أَنَّ كُلَّ حَيَوَانَ صَغِيرِ الْمَرَاتَةَ فَهُوَ طَوِيلُ الْعُمُرِ .
 وَإِذَا كَانَ الْاسْتِقْرَاءُ هُوَ هَذَا فَهُوَ بَيْنَ أَنَّ الطَّوِيلَ الْعُمُرَ هُوَ الْحَدُّ الْأَكْبَرُ هَاهُنَا
 بِالطَّبِيعِ وَالْأَوْسَطُ الصَّغِيرِ الْمَرَاتَةَ ، وَالْأَصْفَرُ الْجَزْئِيَّاتِ . وَنَحْنُ إِنَّمَا يَبِينُ وَجُودَ
 الْأَكْبَرِ فِي الْأَوْسَطِ بِوَجُودِهِ فِي الْأَصْفَرِ . وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا الْبَيَانُ لِأَمْرٍ عَنِ
 الْاسْتِقْرَاءِ لَزُومًا صَحِيحًا — أَعْنَى مَنَاسِبًا لِلزُّومِ النَّاتِجَةِ عَنِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ الشَّكْلِ —
 مَتَى اسْتَقْرَيْنَا جَمِيعَ الْأَصْنَافِ الصَّغِيرَةِ الْمَرَاتَةَ فَوَجَدْنَا جَمِيعَهَا طَوِيلَ الْعُمُرِ ،
 لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ إِذَا كَانَ آ وَبَ مَوْجُودَتَيْنِ فِي كُلِّ جَ — أَيْ الطَّوِيلِ
 الْعُمُرِ وَالصَّغِيرِ الْمَرَاتَةَ فِي الْبُفْلِ وَالْفَرَسِ وَالْحِمَارِ وَالْإِنْسَانِ — أَنْ تَكُونَ آ مَوْجُودَةً

(١) ج ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ف ، ش .

(٢) ف ، م ، ج ، ف ، ب ، ل ، ق ، ف ، د ، د ، ف ، ش .

(٣) م ، ج ، ق ، م ، ج ، ف ، ب ، ل ، ق ، ف ، د ، د ، ف ، ش .

(٤) ف ، م ، ج ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ف ، ش .

(٥) ط ، ب ، ف ، ط ، ب ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ف ، ش .

(٦) ل ، ن ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ف ، ش ، ولأنه ف .

(٧) م ، ج ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ف ، ش ، ولأنه ف ، م ، ج ، ق ، م ، ج ، د ، د ، ف ، ش .

في كل ب كاتين قبل هذا ^(٤) . وذلك أنه إذا استقرينا جميع الحيوانات
 / الجزئية التي أخذنا عوضها حرف ج انعكس حرف ب على حرف ج في الجمل ،
 فلزم عن ذلك أن تكون آ في كل ب على مائتين قبل هذا ^(٥) . فلهذا ما يجب
 أن يكون اللازم عن الاستقراء لازما صحيحا إذا استوفيت فيه جميع الجزئيات ،
 لأنه يأتلف القياس هكذا : كل صدير المرارة فهو إما بفل وإما فرس وإما حمار
 وإما إنسان وكل واحد من هذه طويل العمر ، فكل قليل المرارة طويل العمر
 ضرورة . وأما إذا لم تستوف فيه جميع الجزئيات فليس يلزم عنه شيء بالضرورة .

(٣٧٣) وليس اشتراط هذا في الاستقراء مما ينقله من الاستقراء المستعمل
 في الجدل إلى الاستقراء المستعمل في البرهان كما ظن قوم . فإن الاستقراء المستعمل
 في البرهان التصديق به إنما يكون من خارج وبمحصل شيء لنا لا يفيد الاستقراء
 بالذات وإن استوفيت فيه جميع الجزئيات — وهو كون ^(٦) المحمول ذاتيا ^(٧)
 للموضوع . فهذا ينفصل هذا الاستقراء من الاستقراء البرهاني . وأما أن هذا
 الاستقراء يجب أن يكون خاصا بالجدل أو بالجملة جدليا ، فذلك يظهر من أن
 شرط صناعة الجدل أن يكون القياس فيها صحيح الشكل . وإذا كان ذلك كذلك
 فواجب أن يكون الاستقراء مستعملا فيها بجهة يلزم عنها الشيء الذي يقصد بيانه
 به ضرورة . ثم ينفصل من الاستقراء المستعمل في البرهان إما بالذي قلناه من
 الجمل الفاتى وإما بأن يكون الاستقراء المستعمل في الجدل استوفيت فيه جميع

(٤) فلزم ف ، ق ، م ، ج ، د ، د ؛ فلزم ل ؛ لزم ش .

(٥) كون ف ، ق ، م ، ج ، د ، د ؛ ش ؛ ان ل .

(٦) ذاتيا ف ، م ، ج ، د ، د ؛ ش ؛ ذاتيا ل ؛ ذاتيا ق .

(٧) من الاستقراء ف ، ق ، م ، ج ، د ، د ؛ ش ؛ — ل .

(٨) انظر الفقرات ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ .

(٩) انظر الفقرة ٣٦٧ .

الجزئيات التي هي جميع في المشهور لا التي هي جميع في الحقيقة . فعمل هذا ينبغي أن يفهم الأمر عن أرسطو هاهنا ، وبه تحمل جميع الشكوك التي يتردد فيها أبو نصر . فأما هل تستعمل صناعة الجدل النوع من الاستقراء الذي لا يستوفى^(١) فيه جميع الجزئيات بل أكثرها وهل هو استقراء^(٢) أو قوته قوة مثال^(٣) ، فذلك شيء يفحص عنه في كتاب الجدل^(٤) .

(٣٧٤) قال : والاستقراء إنما تبين به أبدا ما ليس شأنه أن يبين بحد أوسط ولا هو أيضا ظاهر بنفسه ، لأن ما^(٥) شأنه أن يبين بحد أوسط فليس يمكن أن يبين إلا به وما هو ظاهر بنفسه فاستعمال الاستقراء فيه فضل . وهذا أحد ما يخالف فيه الاستقراء القياس . والاستقراء — كما قلنا — يشارك القياس في أنه يكون بثلاثة حدود^(٦) ، ويخالفه أيضا في أن القياس يبين به وجود الطرف الأكبر للأصغر بالحد الأوسط ، وأما الاستقراء فيبين^(٧) فيه وجود الطرف الأكبر في الحد الأوسط بوجوده في الطرف الأصغر — أعني فيما شأنه أن يكون في القياس طرفا أكبر وحدا أوسط وطرفا أصغر ، لا أن الذي يبين^(٨) في الاستقراء هو فيه حد أصغر ولا أن الذي به يبين وجود المطلوب فيه هو فيه حد أوسط . ويخالفه أيضا القياس في أنه أقدم بالطبع والاستقراء أقدم في المعرفة . فهذه الثلاثة الأشياء هي التي بها يخالف القياس الاستقراء التام لا غير ذلك .

(١) يستوفى ف ، م ، ج ، د ، هـ ، ش : تستوفى ل ؛ يستوفى ق .

(٢) استقراء ف ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ، ش : الاستقراء ل .

(٣) مثال ف ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ، ش : المثال ل .

(٤) ما ف ، ق ، ج ، م ، ل ، ش ؛ ما من م ، د ، هـ .

(٥) فيبين ل ، م ؛ فتبين ف ، ج ؛ فتبين ق ؛ فتبين د ؛ فتبين ش .

(٦) يبين ف ؛ يبين به المطلوب ل ، د ؛ يقين به المطلوب ق ، م ، ج ، هـ ، ش .

(٧) انظر تلخيص كتاب الجدل الفقرة ٢٦ .

(٨) انظر الفقرة ٣٧٢ .

القول في المثال

68^b 38 -
69^a 13

(٣٧٥) قال: وأما المثال فهو أن يبين وجود الطرف الأكبر في الأصغر بأن يبين وجود الأكبر في الأوسط بوجود الأكبر في الشبيه بالأصغر إذا كان وجود الأوسط في الأصغر والأكبر في الشبيه بالطرف الأصغر أي من الذي يزيد أن يبينه - وهو وجود / الأكبر في الأصغر - ومثال ذلك أن يكون الطرف الأكبر آ والأصغر جـ والأوسط بـ و الشبيه بجـ هـ ، ويكون وجود بـ في جـ و آ في هـ أعرف من وجود آ في جـ . ومثال ذلك من المواد أن نأخذ بدل آ جور وبدل جـ قتل عثمان ^(٢) ، وبدل بـ قتل الخلفاء وبدل هـ قتل عمر رضى الله عنه . فإذا أردنا أن نبين أن قتل عثمان جور فإنما ^(٣) تقدم لذلك أن قتل الخلفاء جور، ونبين ذلك بأن قتل عمر رضى الله عنه جور، فإذا تبين لنا ^(٤) قلنا قتل عثمان هو قتل الخلفاء وقتل الخلفاء جور فقتل عثمان ^(٥) جور . وهو يبين أن كون ^(٦) عثمان خليفة وأن قتل عمر / جور ^(٧) أعرف عندنا من أن قتل عثمان رضى الله عنه جور . وهو يبين أننا إنما بينا أن الطرف الأكبر موجود في الأوسط - وهو قولنا قتل الخلفاء جور - بوجوده في الشبيه بالطرف الأصغر - الذي هو قتل عمر الشبيه بعثمان في

ف ٦٣ ظ

ل ٧٣ ظ

(١) الشبه بـ ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : الشبه جـ ف .

(٢) عثمان ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + رضى الله عنه ل .

(٣) فانما ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : فانما ل .

(٤) لنا ف : ذلك ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) عثمان ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + رضى الله عنه ل .

(٦) كون ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : - ل .

(٧) جور ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : جور ل .

بالخلافة والصحبة . وكذلك يمرض إن كان بين وجود الطرف الأكبر في الواسطة وجوده في أشياء كثيرة ما لم تستوف^(٤) فيه جميع الجزئيات فيكون الاستقراء المتقدّم .

(٣٧٦) وتبين من هذا أن المثال هو البيان الذي يكون المصير فيه من جزئي

69^a 14-19

أعرف إلى جزئي أخنى لأن المتشابهين ليس أحدهما تحت الآخر ، وأن الاستقراء هو مصير من جزئيات أعرف إلى كلّي أخنى ، والقياس من كلّي أعرف إلى جزئي أخنى — وهي النتيجة الداخلة تحت المقدمة الكبرى^(٥) . والفرق بين المثال والاستقراء المذكور ها هنا أن الاستقراء من جميع الجزئيات الداخلة تحت الحد الأوسط يبين أن الحد الأكبر موجود للأوسط ، وأما المثال فليس من جميع الجزئيات يبين وجود الطرف الأكبر في الواسطة .

١٥

(٣٧٧) وأما البيان الذي يكون بالاستقراء فإنما ينتفع به في أن يؤخذ جزء

69^a 20-24

قياس إذا جعلت المقدمة التي تبين بالاستقراء مقدمة صغرى في القياس من الشكل الأول وكانت الكبرى بيّنة بنفسها ، وذلك أيضا إذا كان وجود الحد الأوسط أقل خفاء من النتيجة أو مساويا لها في الخفاء . أما كونه مقدمة صغرى فلأنه إذا استعمل في بيان المقدمة الكبرى واستوفيت جميع الجزئيات على الشرط المذكور فيه فقد تبينت النتيجة بنفس الاستقراء ، فلم يكن ما تبين^(٦) به ينتفع به في أن يحصل^(٧) جزء قياس بل يكون ذلك بيّنا بالاستقراء وحده من غير أن يضاف إلى

١٥

(٤) تستوف ، ج : يستوف ل ، ق ، م ، د ، د ، ش .

(٥) (٣٧٦) (١) الكبرى ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : الصغرى ل .

(٢) (٣٧٧) (٢) تبين ف : تبين ل ، ق ، م ، ج ، ش ؛ (٣) د .

(٤) يحصل ف ، ق ، ش : يحصل ل ، م ، ج ، د ، ش .

الاستقراء قياس . وأما كونها أقل خفاء من النتيجة أو مساوية لها في الخفاء ، فلا بد
إذا كانت هي أخفى من النتيجة لم يمكن أن تبين إلا بجد أوسط لا باستقراء^(١) ،
وذلك أن خفاء ما يبين بالاستقراء واجب أن يكون دون خفاء ما يبين بالقياس
وإلا كانت قوة القياس والاستقراء واحدة .

69^a 25-29

(٣٧٨) وإنما يعرض أن يكون خفاء المقدمة التي تبين بالاستقراء مساوية
لتي تبين بالقياس — أعنى النتيجة — إذا كانت النتيجة إنما يجهل منها المعنى الذي
يجهل من المقدمة الصغرى — وهو كونها كلية . مثال ذلك أن يكون المطلوب
هل كل فضيلة متعلمة فيروم^(٢) بيان ذلك بمقدمتين ، إحداهما أن كل فضيلة
علم والثانية أن كل علم متعلم ، فتكون الكبرى معلومة بنفسها — وهي قولنا إن
كل علم متعلم — وتكون الصغرى مجهولة الكلية مثل^(٣) جهول النتيجة لأن من
المعلوم لنا أن بعض الفضائل — وهي الحكمة — علم ومتعلمة^(٤) ، وإنما المطلوب
هل كل فضيلة علم ومتعلمة^(٥) . فإذا صح لنا بالاستقراء أن جميع الفضائل علم
فيكون قد صح لنا المقدمة الصغرى — وهي أن كل فضيلة علم — بعد أن كان
جهلنا بهما على وتيرة^(٦) — أعنى بالمقدمة الصغرى وبالنتيجة — وذلك من جهة
أن الوجود فيهما كان معلوماً وإنما كان المجهول الكلية^(٧) .

(١) باستقراء ف ، ش : بالاستقراء ل ، ق ، م ، ج ، د — د .

(٢) فيروم ف ، د ، ش : فيروم ل ، ق ، م ، ج .

(٣) مثل ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : يثل ل .

(٤) وإنما ... متعلمة ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ل .

(٥) وتيرة ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : + واحدة ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٦) الكلية ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : بالكلية ف .

69*30-34

(٣٧٩) واما إذا كانت النتيجة مجهولة الوجود بالجزء والكل — أى حل الإطلاق — وكانت الكبرى معلومة بنفسها والصغرى مما^(١) شأنها أن تبين بالاستقراء، فإنه يجب ضرورة أن تكون المعرفة بها^(٢) أكثر من المعرفة بالنتيجة . وذلك يعرض إذا كانت الجزئيات المستعملة في الاستقراء محدودة العدد ، مثل ما كان عرض للمهندس القديم حين أراد أن يبين أن الدائرة يوجد لها شكل مربع يساويها بأن وضع مقدمة كبرى — وهو أن كل شكل مستقيم الخطوط فيوجد له^(٣) مربع يساويه ، وذلك معروف عند المهندسين — ثم رام أن يبين أن كل دائرة فإنها مساوية لشكل مستقيم الخطوط بأن قدم الدائرة إلى أشكال يسيرة العدد مساوية للأشكال المستقيمة الخطوط — وهى الأشكال الهلالية — فإنه لو كانت الدائرة تنقسم كلها إلى الأشكال الهلالية حتى يفنيها^(٤) لقد كان ما عمل من / الاستقراء في هذا الموضوع مجرى / مجرى ما كانت المقدمة الصغرى فيه أقل خفاء من النتيجة .

ف ٦٤ ر
ل ٧٤ ر

69*35-37

(٣٨٠) وأما متى لم تكن الأوساط محدودة فإن أمثال هذه المقدمات ليس يبين بالاستقراء وإنما يبين بالقياس . ولذلك يقول أرسطو في أمثال هذه : إنه ليس يسمى البيان المستعمل فيها^(٥) استقراء ، لأن البيان الواقع في مثل هذه المقدمة إما أن يكون بقياس وإما بمثال وإما باستقراء لم تستوف^(٦) فيه جميع الجزئيات .

١٥

(١) (٣٧٩) حاف ، ق ، م ، هـ ، ج ، د ، ش ، د ، بال .

(٢) حاف ، ق ، م ، هـ ، ج ، د ، ش : فيال .

(٣) له ف ، ق ، م ، هـ ، ج ، د ، ش : هال .

(٤) يفنيها ف ، هـ ، ج : يفنيها ل ، يعنينا ق ؛ انفساد ، ش .

(٥) (٣٨٠) حاف ، ق ، م ، هـ ، ج ، د ، ش : فوال .

(٦) تستوف ف : يستوف ل ، ق ، م ، هـ ، ج ، د ، ش .

وقد صرح هو في هذا الموضوع أن هذا النوع من الاستقراء هو مثال . وكما أنه إذا كانت وسائط المقدمة الصغرى كثيرة لم يسم البيان المستعمل في ذلك استقراء ، كذلك أيضا ولا إذا كانت المقدمة الصغرى معلومة بنفسها . فالمقدمة التي تبين^(٤) بالاستقراء من خاصتها أن تكون صغرى وتكون أقل خفاء ، من النتيجة أو مساوية لها وأن تكون غير معلومة بنفسها .

القول في المعاندة

69 = 38 -
69^b 8

(٣٨١) قال : وأما المعاندة فهو الإتيان بمقدمة تضاد المقدمة التي يقصد إبطالها بالعناد . والفرق بين المقدمتين أن المقدمة التي يقصد إبطالها تكون أبدا كلية ، لأنها هي التي بإبطالها تبطل النتيجة في القياس الذي إحدى مقدمتيه جزئية والثانية كلية . وأما المقدمة المضادة بالقوة لهذه المقدمة فقد تكون كلية إذا كانت أعم من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد إبطالها^(٥) وقد تكون جزئية إذا كانت أخص من المقدمة المناقضة للمقدمة التي يقصد إبطالها^(٦) . والمعاندة تكون بالطبع وأولا في شكايين ، الشكل الأول والشكل الثالث ، وذلك أن النتيجة التي يقصد بها إبطال المقدمة الكلية من القياس إما أن تكون كلية — إذا قصد الإبطال الكلي — وإما جزئية — إذا قصد الإبطال الجزئي . والجزئية إنما تأتي لإنتاجها عند المقاومة إنتاجا أوليا في الشكل الثالث والكلية في الشكل الأول ، وسواء كانت المقدمة المقصود إبطالها سالبة كلية أو موجبة كلية ، لأنه إذا كانت كلية موجبة

(٤) تبين ف ، ج ، د ، هـ ، ش : تبين ل ، م ، ن ، ق .

(٥) (٧) وقد ابطالها ف ، م ، ج ، د ، هـ ، ش : وقد تكون جزئية إذا كانت أخص

من المقدمات المناقضات للمقدمة التي يقصد إبطالها (ح يد ل) .

نوقضت إما بسالبة كلية وإما بسالبة جزئية وإن^(١) كانت سالبة كلية نوقضت إما بموجبة كلية وإما بجزئية .

69^b 9-15

(٣٨٢) وتبين أن المقاومة للأقدامات الكبرى تكون إذا كانت كلية في الشكل

الأول وإذا كانت جزئية في الشكل الثالث من المواد أنفسهم . مثال ذلك أنه إذا

- وضع واضع أن آ موجودة في كل ب وأردنا أن نقاوم هذه الكلية بنتيجة كلية سالبة فإننا نضع أن آ مسلوبة عن كل ما يحيط بـ ويحل على ب — وليكن مثلا ج — فتكون ب موضوعة بالطبع بـليم^(٢) و ج موضوعة للآلف وذلك هو تأليف الشكل الأول ضرورة . وإن قاومناها^(٣) مقاومة جزئية أخذنا أن آ مسلوبة عن بعض ب — وليكن ذلك البعض د — فيأتي د موضوعة بالطبع للطرفين ، وذلك هو تأليف الشكل الثالث . وتكون كلتا المقدمتين الموضوعيتين للناقضة مقابلة بالقوة للأقدمة التي يقصد إبطالها إما من جهة أنها أعم وإما من جهة أنها أخص .

(٣٨٣) وكذلك يفعل إذا كانت المقدمة التي يراد إبطالها كلية سالبة .

69^b 16-29

ومثال ذلك من المواد أن يقصد إلى مقاومة قول القائل كل زوج من الأضداد

- علمها واحد . فإذا أردنا أن نقاومها بمقدمة كلية سالبة أخذنا سالبة يحيط^(٤) بها — وهي قولنا ولا زوج واحد من المتقابلات علمها واحد . ولكون الأضداد —

(١) ان ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : اذا ل .

(٢) بليم ف : ل ب ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) قارناها ف ، م ، ج ، د ، ش : قارسال ؛ قارناها ق .

(٤) فيأتي ف ، د : فتأق ل ، م ، ج ، د ، ش ؛ فيأتي ق ؛ (د) ش .

(٥) (٣٨٣) يحيط ف ، ق ، م ، ج ، د : تحيط ل ؛ — د ؛ (د) ش .

التي هي موضوع المقدمة التي قصد لإبطالها — داخله تحت المتقابلات^(١) فيأنتلف^(٢) القياس^(٣) في الشكل الأول — وهو أن الأضداد متقابلات ولا زوج من المتقابلات عليها واحد فولا واحد من الأضداد عليها واحد . وإن قاومنا هذه المقدمة الكلية بمقدمة جزئية ، أخذنا المحمول فيها مسلوبا عن بعض الأضداد — وليكن مثلا أن المجهول والمعلوم ليس عليها^(٤) واحدا — فيأتي الحد الأوسط موضوعا للطرفين ويأنتلف القياس هكذا : المجهول والمعلوم ليس عليها^(٥) واحدا والمجهول والمعلوم أضداد فإذن بعض الأضداد ليس عليها^(٦) واحدا . وكذلك يعرض إذا كانت المقدمة التي يقصد مقاومتها سالبة كلية — أعني أن المقاومة لها إن كانت كلية كانت في الشكل الأول وإن كانت جزئية كانت في الثالث .

ن ٧٤ ط

69^b 30-38

(٣٨٤) ولما كان بنا أنه يجب أن يؤلف القياس تأليفا يكون مطابقا لوجود^(٧) — أعني أن تكون فيه المحمولات في الذهن على ما هي عليه بالطبع خارج الذهن ، وهو الذي يعرف بالحمل على المجرى الطبيعي — فبين أن المقاومة إنما تأنتلف في الشكل الأول والثالث ، لأن مادة المقدمة التي نأخذها^(٨) مناقضة بالقوة تقتضي هذا لأنها/ إن كانت كلية — كما قلنا — كان الشكل الأول وإن كانت جزئية كان الشكل الثالث . فاما المقاومة بالشكل الثاني فإنه إنما يتأتى ذلك لا بأن نضع المقدمة التي هي بالقوة مناقضة للمقدمة المقصود إبطالها من أول

ف ٦٤ ظ

١٠

١٥

(١) فيأنتلف القياس ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : يأنتلف ل .

٢- (٣) عليها ف ، ق ، ج ، د ، ش : عليها ل ، م .

(٤) للموجود ف ، ق ، م ، ج ، ش : للوجود د .

(٥) نأخذها ل ، ق ، م ، ج : نأخذها ف ، د ، ش .

(٦) انظر الفقرة ٣٨٢ .

الأمر على أنها بينة بنفمها ، بل بأن نضع عكسها أولاً على أنه بين بنفسه ثم نضع
 أنها منعكسة . ولذلك يحتاج المناقض - كما يقول أرسطو - بالشكل الثاني إلى
 عمل كثير . ومثال ذلك أنه إذا أراد أن يناقض قولنا آ في كل ب مناقضة
 كلية في الشكل الثاني فإنه يضع أولاً على أنه بين بنفسه أن ج المحيطة بب
 ليست في شيء من آ ثم يضع ^(١) أن هذا ينعكس حتى يعود آ ولا في شيء من
 ج ، وهذا كله تكلف خارج عن الطبع مع أنه يكون حملاً على غير المجزئ
 الطبيعي . وكذلك الحال في المقاومة الجزئية التي تكون في الشكل الأول .

(٣٨٥) فهذه هي أصناف المقاومات التي تكون بالأشكال الحلية . وهنا
 أيضاً مقاومات مأخوذة من الضد ومن الشبه ومن الرأي المقبول عن واحد
 مرتضى أو نفس مرتضين . والمقاومة من الضد ومن الشبه تكون في المقاييس
 الشرطية . مثال ^(٢) المقاومة من الضد أن يضع واضح أن الخير هو الذي يحسن
 إلى جميع إخوانه فيقاومه بأن يقول لو كان الخير هو الذي يحسن إلى جميع إخوانه
 لكان الشرير يسيء إلى جميع إخوانه . ومثال المقاومة بالشبه أن يضع واضح أن
 الإبصار يكون بأن يخرج من البصر شيء إلى المبصر ، فيقول له ^(٣) لو كان ذلك
 لوجب أن يكون السمع بشيء يخرج من السمع إلى المسموع . ومثال المقاومة
 التي تكون من الرأي المقبول قول الفسائل ليس ينبغي أن يعزر السكرى فيما جنوا
 لأن ما لكا كان لا يعزرهم وكان يلزمهم الجنابات .

69b 39 -
70a 2

(١) يضع ل ، م : نضع ف ، ق ، ج ، د : ش .

(٢) (٣٨٥) مثال ل ، ق ، م ، ج ، ش : بل ف ؛ - د .

(٣) له ف ، ق ، م ، ج ، ش : انه ل ، د .

القول في العلامة والضمير

70*3-10

(٣٨٦) قال : وأما الضمير والعلامة فليس هما شيئا واحدا لأن الضمير يكون من المقدمات المحمودة ، وهى التى تكون من الممكنة على الأكثر — أعنى الأمر الذى يكون أو لا يكون^(١) على الأكثر^(٢) و يوجد أو لا يوجد — وذلك مثل قول القائل إن الحساد يبقضون وإن المحبين يحبون . وأما العلامة فتكون من المقدمات التى هى دلائل على وجود الشيء وكونه ، وهذه الدلائل إما أن تكون اضطرارية وإما مشهورة بالصدق .

70*11-23

(٣٨٧) والعلامة التى تدل على وجود الشيء تحمل على ثلاث جهات على مثال^(٣) ما تحمل الحدود الوسط فى الأشكال الثلاثة — أعنى إما أن تكون محمولة على الأصغر موضوعة للأكبر فتألف العلامة فى الشكل الأول ، وإما أن تكون محمولة عليهما^(٤) فتألف^(٥) فى الشكل الثانى ، وإما أن تكون موضوعة للطرفين فتألف^(٦) فى الشكل الثالث . مثال ذلك فى الشكل الأول قول القائل هذه المرأة قد ولدت لأنها ذات لبن ، لأنه يأتلف^(٧) القياس هكذا : هذه المرأة ذات لبن وكل ذات لبن والدة^(٨) فهذه المرأة والدة^(٩) ، وهى النتيجة . ومثال انتلافه

(٣٨٦) (٢) أعنى ... الاكثر ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ — ف .

(٤) يكون ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ — ل .

(٣) مثال ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ مثل ل .

(٤) عليهما ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛ + مال .

٨-٦) فتألف ف ؛ يأتلف ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش ؛

(٧) يأتلف ف ، ل ، م ، ج ، د ، ش ؛ + ق ؛ — ق

٨-٩) والدة ل ، م ، ج ، د ، ش ؛ والدة ف ؛ والدة ق

في الشكل الثالث قول القائل الحكاه فضلاء لأن سقراط فاضل ، فيأنتاف
القياس : سقراط حكيم وسقراط فاضل فالحكيم / إذن فاضل . ومثال انتلاف
العلامة في الشكل الثاني قول القائل هذه المرأة قد ولدت لأنها مصفرة ، فيأنتاف
القياس هكذا : هذه المرأة مصفرة والوالدة مصفرة فينتج في بادئ الرأي أن هذه
المرأة والدة^(١) .

ل ٧٥ ر

(٣٨٨) فإذا صرح في جميع هذه الأصناف الثلاثة بالمقدمتين جميعا سميت
أفيسة ، وإذا أضمرت إحدى المقدمتين إما لبيانها أو لكتبتها سميت علامة .
والعلامة التي تكون في الشكل الأول لاتنقض من قبل صحة لزوم النتيجة عنها .
وأما التي في الشكل الثالث فتنتقض^(٢) من قبل أن النتيجة تؤخذ كلية وهي في
الحقيقة جزئية . وأما التي في الشكل الثاني فتنتقض^(٣) من قبل أن الشكل نفسه
لا يكون فيه قياس من مقدمتين موجبتين ، لأنه ليس إذا كانت المرأة والدة في
وقت ما تلد^(٤) صفراء وكانت هذه المرأة صفراء يجب أن تكون والدة . فيعم جميع
هذه العلامات الثلاث أن مقدماتها تكون صادقة وينفصل^(٥) بعضها عن بعض^(٦)
بالأشكال التي تأتلف فيها . فالسمى من هذه علامة بالحقيقة هو ما انتلف في
الشكل الثاني والثالث ، وهو ما كانت العلامة فيه أخص من الطرفين أو أعم من
الطرفين — أعني طرفي المطلوب . فإذا كانتا أعم انتاف في الشكل الثاني ،

70^a 24-
70^b 6

(١) والدة ل ، ق ، ج ، د ، هـ : ش : والد ف ، م

(٢) (٣٨٨) فنتنقض ف ، م : فنتنقض ل ؛ فينقض ق ، د ؛ فينتقض ج ، ش .

(٣) فنتنقض ف ، م : فينتنقض ل ، ج ، هـ ؛ فينتقض ق ، د .

(٤) تلد ل ، م ، ج ، د ؛ تلك ف ؛ يلد ق .

(٥) يفصل ل ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ؛ ش ؛ تنفصل ف .

(٦) عن بعض ل ؛ ببعض ف ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ؛ ش ؛

وإذا كانتا أخص اثنان في الثالث ، وأما العلامة التي تأتلف في الشكل الأول فهي أصدق العلامات وأحمدها ، وهي التي تخص باسم الدليل .

القول في قياس الفراسة

70^b 7-32
ف ٦٥ د

(٣٨٩) قال : وأما قياس / الفراسة فإنما يكون وجوده ممكنا عند من يسلم أن عوارض النفس الطبيعية — مثل الغضب والشجاعة — تتأثر عنها النفس والبدن في أصل الخلقة ، لأنه معلوم أن العوارض الغير طبيعية^(١) لا يتأثر عنها البدن وإن تأثرت النفس — مثل أنه من تعلم صناعة الموسيقى فقد تأثرت نفسه لكنه لم يتأثر عن ذلك بدنه . وأما من خلق شجاعا من الحيوانات بالطبع أو جبانا بالطبع فإن لقائل أن يقول إنه توجد أبدان هذه الأنواع من الحيوانات متأثرة عن هذه العوارض الطبيعية الموجودة في نفوسها . فإذا سلم هذا وسلم أنه يوجد لنوع نوع من أنواع الحيوانات عارض عارض من العوارض النفسانية الطبيعية ، لزم أن يوجد لواحد واحد منها علامة وأعراض خاصة لعارض عارض من عوارض أنفسها الطبيعية . وإذا كان الأمر كذلك أمكن أن يوجد قياس الفراسة . مثال ذلك أنه لما كانت قد توجد الشجاعة للأسد فقد يجب أن يكون في خلقته علامة تدل على الشجاعة ، لأنه قد وضعنا أن النفس والبدن يتأثران عن العوارض النفسانية الطبيعية . فلتكن تلك العلامة مثلا عظم الأطراف العالية فيكون واجبا أن يوجد عظم الأطراف في كل نوع من أنواع الحيوان الذي يكون شجاعا ، لأنه يجب أن تكون هذه العلامة هي خاصة بالشجاعة إذ قد

(١) طبيعية ف : الطبيعية ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٢) الذي ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش : — ف .

وضمنا أن لكل مارض من عوارض النفس علامة خاصة والشجاعة قد توجد في غير الأسد، وذلك أن الإنسان وغيره شجاع . فيجب متى حصلنا العلامات الدالة في نوع نوع من أنواع الحيوانات على العوارض النفسانية التي يختص بها نوع واحد أو أكثر من نوع واحد — كان ذلك الذي يوجد في ذلك الحيوان الواحد منها هو مارض واحد أو أكثر من مارض واحد ، مثل أن يكون في الأسد الشجاعة والسخاء ، ولكل واحد من هذه علامة قد عرفناها — أن نستعمل الفراسة فتحكم على ما يوجد له من الأشخاص تلك العلامة أنه يوجد له ذلك العارض من عوارض النفس .

(٣٩٠) وقياس الفراسة يكون إذا انعكس الحد الأوسط / على الطرف

70*32-38

ل ٧٥ ظ

- ١٥ الأكبر ولم ينعكس عليه الطرف الأصغر، لأنه متى كان الحد الأوسط غير منعكس على الأكبر لم تكن العلامة خاصة بذلك الأثر فلم تدل عليه . مثال ذلك أنه إن لم يكن صادقا قولنا إن كل عظيم الأطراف شجاع ، لم ينتفع بذلك في بيان أن هذا الإنسان شجاع لأنه عظيم الأطراف . وذلك أنه إنما كان معنا أن الشجاع عظيم الأطراف وعظيم الأطراف هو الحد الأوسط والشجاع هو الطرف الأكبر، فمتى لم يصح عكس الطرف الأوسط — وهو العظيم الأطراف — على الأكبر — وهو الشجاع — لم يمكن أن يبين منه أن زيدا هذا شجاع لأنه عظيم الأطراف ، لأن هذا يبين بمقدمتين إحداهما أن زيدا هذا عظيم الأطراف وكل عظيم الأطراف شجاع فزيد هذا شجاع . وإنما كان من شرطه أن لا ينعكس الطرف الأصغر على الأوسط لأنه لو انعكس لكان كل عظيم الأطراف أسدا . وذلك أن هاهنا ثلاثة حدود الأسد والشجاع والعظيم الأطراف ، والعظيم الأطراف هو الأوسط
- ٢٠

(١) هـ ف ، ل ، ق ، م ، ج ، د ، هـ ، ز : الحد ل ؛ وهـ و ش .

والأسد الأصفر والشجاع الأكبر . فلو صدق انعكاس الطرف الأصفر على الأوسط — وهو أن كل عظيم الأطراف أسد — لم^(١) يمكن أن يوجد عظم^(٢) الأطراف لغير الأسد ، فلم يكن يمكن أن يبين بذلك في غير الأسد أنه شجاع ، كما أنه لو لم ينعكس الأوسط على الأكبر لم تكن^(٣) عظم^(٤) الأطراف علامة خاصة بالشجاعة .

(٣٩١) وهذا انقضى تلخيص المعاني التي تضمنها هذا الكتاب^(٥) .

(١) لم ، ف ، ق ، م ، ج ، د ، ش : ولول .

(٢) عظم ف : عظم ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٣) تكن ف ، م : يكن ل ، ق ، ج ، د ؛ يبين ش .

(٤) عظم ف : عظم ل ، ق ، م ، ج ، د ، ش .

(٥) (٣٩١) وهذا . . . الكتاب ف ، ل ؛ + بحمد الله ف ؛ والحمد لله وحده وصلّى الله

على سيدنا محمد نبيه الكريم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً يتلوه تلخيص كتابنا هذا

الثانية وهو كتاب البرهان ان شاء الله عز وجل ل ؛ وهذا انقضى تلخيص معاني هذا

الكتاب وهو القياس ق ، م ، ش ؛ وهذا انقضى تلخيص معاني هذا الكتاب وهو

القياس ج ؛ وهذا انقضى تلخيص معاني هذا الكتاب د .

فهارس الكتاب

الأعلام

١ - أرسطو

ب - المواضع التي أشير فيها إلى أقوال أرسطو :	أ - المواضع التي ذكر فيها أرسطو :
قال - قوله - يقول - نظر - ذكر - صرح :	
٦٤١ (٧) ، ٨٢ ، ١٠٠ ،	١١ (٣) ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ ،
١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ (٢) ، ١٢٨ ،	٤٤ (٢) ، ٥٤ ، ٧٨ (٣) ،
١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٢ ، ١٦٧ ، ١٩٢ ،	٧٩ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ،	٩١ (٤) ، ٩٢ (٢) ، ٩٧ ،
٢٣٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ (٦) ،	١٠٦ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٦ ،
٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ،	١١٧ (٣) ، ١١٨ ، ١٢٠ (٢) ،
٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،	١٢٨ ، ١٣٢ (٢) ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ،	١٣٧ (٤) ، ١٣٨ ، ١٧٤ (٢) ،
٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ،	٢١٦ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٥٠ ،
٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،	٣٥١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ،
٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ،	٣٨٤ ، ٣٨٥ ،

(٦) الإحالات في هذه الفهارس إلى أرقام فقرات كتاب القياس ، والرقم الذي بين القوسين يحدد عدد مرات التكرار في الفقرة .

٢ - سائر الأعلام

- ابن سينا : ١٧٤
 • أبو نصر : ٩١ (٣) ، ٩٢ ، ١٠١ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٣٢ ، ١٣٩ ، ١٧٤ (٣) ، ٢٨٢ ، ٣٧٣
 • الاسكندر : ١١ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٣٩
 • أنطاطون : ٣٥٩ ، ٣٦٩
 • اقليدس : ١٧١
 • الإلهي : ١٣٩
 • أوديموس : ٨٨ ، ١٣٦
 • تامسطينوس : ٨٨ ، ١٠٩ ، ١١٧ ، ١٣٩ (٢)
 • ثاوفرسطس : ٨٣ ، ٨٨ ، ١١٧ ، ١٣٦
 • جالينوس : ٧٨ (٣) ، ١٧٠ ، الحدلي : ٤
 • الخلفاء الراشدون : ٣٧٥
 • زينب : ٣٥٠
 • سقراط : ٣٨٧ (٣)
- صاحب العلم الإلهي ١٠٩
 • عثمان (الخليفة) : ٣٧٥
 • العرب : ٣٧٥
 • عمر (الخليفة) : ٣٧٥
 • القدماء : ٢٣ ، ٤٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩
 • (٢) : ٢١٤ ، ٢٤٠ ، ٣٦٢
 • قوم : ٧٨ ، ٣٧٣
 • مالك : ٣٨٥
 • مأن : ٣٥٩
 • المبرهن : ٤
 • المشاءون : ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠١ ، ١٣٦ (٢) ، ١٣٩
 • المقسمرون : ١١١ ، ١٣٢ (٢)
 • ١٣٦ ، ١٣٩ (٢) ، ٢٤٢
 • المهندس — المهندسون : ٢٣٢ ، ٣٧٩ (٢)
 • الناس : ٢٨ (٢) ، ٣٤ ، ٧٧ ، ١٢٠ ، ٩٢

الكتب الواردة بالنص

١٠٢ (٢) ، ١٩٦ ، ٢٣٧ ،

٣٠٥ ، ٣٠٩ ، ٣٣٧ .

تلخيص البرهان : ٤ (٢) ، ١١ ،

١٩٣ .

تلخيص الجدل : ٤ (٢) ، ١٨١ ،

٢١٢ ، ٣١٧ ، ٣٧٣ .

مسائل في المنطق والطبيعيات : ٨٣ ،

١٤٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ .

ح - مؤلفون آخرون :

الاسطقات لافيلدس : ١٧١ .

١ - أرسطو :

باري أرميناس (العبارة) :

١٠٢ (٢) .

البرهان : ١١ ، ١٩٣ .

القياس : ١ (٢) ، ٤ ، ٤٥ ، ٩١ (٢) ،

١٠٤ ، ٢٨٢ (٢) ، ٣٥٥ ، ٣٩١ .

الجدل : ١٨١ ، ٣١٣ ، ٣١٧ ،

٣٧٣ .

ب - ابن رشد :

تلخيص العبارة : ١٠ ، ١٥ ، ٢٥ ،



أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

فهرس مقابلة فقرات تلخيص كتاب القياس لابن رشد

بنصوص كتاب القياس لأرسطو

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
	(٢٣)	24 ^a 12-16	(١)
25 ^a 38-25 ^b 2	(٢٤)	24 ^a 10-11	(٢)
25 ^b 2-6,14-26	(٢٥)	24 ^a 17-22	(٣)
25 ^b 27-31	(٢٦)	24 ^a 23-24 ^b 16	(٤)
25 ^b 36-38, 26 ^a 22-23	(٢٧)	24 ^b 17-18	(٥)
	(٢٨)	24 ^b 19-22	(٦)
	(٢٩)	24 ^b 23-27	(٧)
	(٣٠)	24 ^b 28-32	(٨)
25 ^b 38	(٣١)		(٩)
25 ^b 40-26 ^a 2	(٣٢)	25 ^a 1-6	(١٠)
26 ^a 3-12	(٣٣)		(١١)
26 ^a 14-16	(٣٤)		(١٢)
26 ^a 17-20, 23-30	(٣٥)	25 ^a 6-10	(١٣)
26 ^a 20-21	(٣٦)	25 ^a 10-13	(١٤)
26 ^a 31-38	(٣٧)	25 ^a 14-17	(١٥)
	(٣٨)	25 ^a 17-20	(١٦)
26 ^b 1-11	(٣٩)	25 ^a 20-23	(١٧)
	(٤٠)	25 ^a 23-26	(١٨)
26 ^b 11-14	(٤١)		(١٩)
26 ^b 15-26	(٤٢)	25 ^a 27-32	(٢٠)
26 ^b 27-33	(٤٣)	25 ^a 32-35	(٢١)
	(٤٤)		(٢٢)

أرسطو	ابن شد	أرسطو	ابن رشد
28 ^b 22-31	(۷۲)	26 ^a 34-39	(۴۵)
28 ^b 36-38	(۷۳)	27 ^a 1-5	(۴۶)
28 ^b 39-29 ^a 6	(۷۴)	27 ^a 5-14	(۴۷)
29 ^a 7-10	(۷۵)	27 ^a 19-21	(۴۸)
29 ^a 11-18	(۷۶)	27 ^a 21-23	(۴۹)
29 ^a 19-29, 29 ^b 20-26	(۷۷)	27 ^a 24-26	(۵۰)
	(۷۸)	27 ^a 27-27 ^b 4	(۵۱)
29 ^a 30-29 ^b 6	(۷۹)	27 ^b 4-8	(۵۲)
29 ^b 7-19	(۸۰)	27 ^b 9-10	(۵۳)
29 ^b 27-29	(۸۱)	27 ^b 11-23	(۵۴)
29 ^b 30-35	(۸۲)	27 ^b 24-26, 28	(۵۵)
29 ^b 36-30 ^a 1	(۸۳)	27 ^b 29-32	(۵۶)
30 ^a 2-6	(۸۴)	27 ^b 33-34	(۵۷)
30 ^a 6-14	(۸۵)	27 ^b 35-39	(۵۸)
30 ^a 15-33	(۸۶)	27 ^b 36-39	(۵۹)
30 ^a 34-30 ^b 6	(۸۷)	28 ^a 1-9	(۶۰)
	(۸۸)	28 ^a 10-15	(۶۱)
	(۸۹)	28 ^a 16-17	(۶۲)
	(۹۰)	28 ^a 18-26	(۶۳)
	(۹۱)	28 ^a 27-30	(۶۴)
	(۹۲)	28 ^a 31-33	(۶۵)
30 ^b 7-18	(۹۳)	28 ^a 33-36	(۶۶)
30 ^b 19-38	(۹۴)	28 ^a 37-28 ^b 4	(۶۷)
31 ^a 1-6	(۹۵)	28 ^b 5-12	(۶۸)
	(۹۶)	28 ^b 13-15	(۶۹)
31 ^a 19-21	(۹۷)	28 ^b 16-22	(۷۰)
31 ^a 22-24	(۹۸)	28 ^b 32-36	(۷۱)

أرسيطو	ابن رشد	أرسيطو	ابن رشد
35 ^b 37- 36 ^a 7	(۱۲۶)	31 ^b 13-15	(۹۹)
36 ^a 8-22	(۱۲۷)	32 ^a 18-21	(۱۰۰)
36 ^a 23-31	(۱۲۸)	32 ^a 22-29	(۱۰۱)
36 ^a 32-36 ^b 11	(۱۲۹)	32 ^a 30-32 ^b 4	(۱۰۲)
36 ^b 12-18	(۱۳۰)	32 ^b 5-21	(۱۰۳)
	(۱۳۱)	32 ^b 24-25, 28	(۱۰۴)
	(۱۳۲)	32 ^b 38-33 ^a 5	(۱۰۵)
	(۱۳۳)	33 ^a 6-21	(۱۰۶)
	(۱۳۴)	33 ^a 21-34	(۱۰۷)
	(۱۳۵)	33 ^a 35-33 ^b 17	(۱۰۸)
	(۱۳۶)		(۱۰۹)
	(۱۳۷)	33 ^b 25-31	(۱۱۰)
	(۱۳۸)	33 ^b 34-40	(۱۱۱)
	(۱۳۹)	34 ^a 1-5	(۱۱۲)
36 ^b 27-34	(۱۴۰)	34 ^a 6-24	(۱۱۳)
36 ^b 35-37 ^a 9	(۱۴۱)	34 ^a 25-32	(۱۱۴)
37 ^a 10-32	(۱۴۲)	34 ^a 34-34 ^b 6	(۱۱۵)
37 ^a 33-37 ^b 18	(۱۴۳)	34 ^b 6-11	(۱۱۶)
37 ^b 19-29	(۱۴۴)		(۱۱۷)
37 ^b 30-38	(۱۴۵)	34 ^b 11-18	(۱۱۸)
37 ^b 39-38 ^a 12	(۱۴۶)	34 ^b 19-35 ^a 2	(۱۱۹)
38 ^a 13-16	(۱۴۷)		(۱۲۰)
38 ^a 17-38 ^b 6	(۱۴۸)	35 ^a 3-24	(۱۲۱)
38 ^b 7-13	(۱۴۹)	35 ^a 25-30	(۱۲۲)
38 ^b 14-22	(۱۵۰)	35 ^a 31-35 ^b 11	(۱۲۳)
	(۱۵۱)	35 ^b 12-22	(۱۲۴)
38 ^b 23-36	(۱۵۲)	35 ^b 23-36	(۱۲۵)

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
41 ^b 36-42 ^a 7	(١٨٠)	38 ^b 37-38	(١٥٣)
42 ^a 8-24	(١٨١)	38 ^b 39-39 ^a 2	(١٥٤)
42 ^a 25-30	(١٨٢)	39 ^a 14-28	(١٥٥)
42 ^a 31-40	(١٨٣)	39 ^a 29-39 ^b 1	(١٥٦)
42 ^b 1-5	(١٨٤)	39 ^b 2-6	(١٥٧)
42 ^b 5-17	(١٨٥)		(١٥٨)
42 ^b 17-27	(١٨٦)	39 ^b 7-16	(١٥٩)
	(١٨٧)	39 ^b 17-25	(١٦٠)
42 ^b 28-32	(١٨٨)	39 ^b 26-39	(١٦١)
42 ^b 33-43 ^a 11	(١٨٩)	40 ^a 1-3	(١٦٢)
43 ^a 12-16	(١٩٠)	40 ^a 4 5, 16	(١٦٣)
43 ^a 17-19	(١٩١)	40 ^a 6-11, 21-38	(١٦٤)
43 ^a 20-24	(١٩٢)	40 ^a 39-40 ^b 12	(١٦٥)
43 ^a 25-45	(١٩٣)	40 ^b 13-17	(١٦٦)
43 ^b 1-6	(١٩٤)	40 ^b 18-22	(١٦٧)
43 ^b 7-11	(١٩٥)	40 ^b 23-29	(١٦٨)
43 ^b 12-38	(١٩٦)	40 ^b 30-41 ^a 12	(١٦٩)
	(١٩٧)	41 ^a 13-20	(١٧٠)
	(١٩٨)	41 ^a 21-38	(١٧١)
43 ^b 39-44	(١٩٩)		(١٧٢)
43 ^b 44-44 ^a 1	(٢٠٠)		(١٧٣)
44 ^a 2-9	(٢٠١)	41 ^a 39-41 ^b 1	(١٧٤)
44 ^a 10-12	(٢٠٢)	41 ^b 2-6	(١٧٥)
44 ^a 36-40, 44 ^b 3-6	(٢٠٣)	41 ^b 7-13	(١٧٦)
44 ^b 7-8	(٢٠٤)	41 ^b 23-27	(١٧٧)
44 ^b 20-37	(٢٠٥)	41 ^b 28-32	(١٧٨)
44 ^b 39-45 ^a 4, 45 ^a 16-23	(٢٠٦)	41 ^b 33-35	(١٧٩)

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
50 ^b 5-51 ^b 2	(۲۳۴)	45 ^a 24-36	(۲۰۷)
51 ^b 3-5	(۲۳۵)	45 ^a 37-45 ^b 35	(۲۰۸)
51 ^b 6-11	(۲۳۶)	45 ^b 36-46 ^a 2	(۲۰۹)
51 ^b 12-36	(۲۳۷)	46 ^a 3-17	(۲۱۰)
51 ^b 37-52 ^a 14	(۲۳۸)	46 ^a 18-27	(۲۱۱)
52 ^a 39-52 ^b 13	(۲۳۹)	46 ^a 28-31	(۲۱۲)
52 ^b 13-34	(۲۳۹)	46 ^a 32-34	(۲۱۳)
52 ^a 22-40	(۲۴۰)	46 ^a 35-46 ^b 37	(۲۱۴)
	(۲۴۱)	46 ^b 38-40	(۲۱۵)
52 ^b 38-53 ^a 14	(۲۴۲)	46 ^b 40-47 ^a 9	(۲۱۶)
53 ^a 15-25	(۲۴۳)	47 ^a 10-31	(۲۱۷)
53 ^a 26-53 ^b 3	(۲۴۴)	47 ^a 32-47 ^b 8	(۲۱۸)
53 ^b 4-10	(۲۴۵)	47 ^b 8-14	(۲۱۹)
53 ^b 11-26	(۲۴۶)	47 ^b 15-18, 38-40	(۲۲۰)
53 ^b 27-30	(۲۴۷)	48 ^a 1-16	(۲۲۱)
53 ^b 31-54 ^a 1	(۲۴۸)	48 ^a 17-28	(۲۲۲)
54 ^a 2-15	(۲۴۹)	48 ^a 29-39	(۲۲۳)
54 ^a 16-28	(۲۵۰)	48 ^a 40-48 ^b 33	(۲۲۴)
54 ^a 29-54 ^b 2	(۲۵۱)	48 ^b 40-49 ^a 6	(۲۲۵)
54 ^b 3-16	(۲۵۲)	49 ^a 7-11	(۲۲۶)
	(۲۵۳)	49 ^a 12-26	(۲۲۷)
54 ^b 17-22	(۲۵۴)	49 ^a 27-49 ^b 2	(۲۲۸)
54 ^b 23-35	(۲۵۵)	49 ^b 3-9	(۲۲۹)
54 ^b 36-55 ^a 4	(۲۵۶)	49 ^b 10-13	(۲۳۰)
55 ^a 5-19	(۲۵۷)	49 ^b 14-33	(۲۳۱)
55 ^a 20-28	(۲۵۸)	49 ^b 34-50 ^a 4	(۲۳۲)
55 ^a 29-55 ^b 2	(۲۵۹)	50 ^a 16-32	(۲۳۳)

ارسطو	ابن رشد	ارسطو	ابن رشد
58 ^b 28-38	(۲۸۷)		(۲۶۰)
	(۲۸۸)	55 ^a 3-10	(۲۶۱)
58 ^a 39-59 ^a 2	(۲۸۹)	55 ^b 11-16	(۲۶۲)
59 ^a 3-18	(۲۹۰)	55 ^b 17-24	(۲۶۳)
59 ^a 19-32	(۲۹۱)	55 ^b 25-37	(۲۶۴)
59 ^a 33-42	(۲۹۲)	55 ^b 38-56 ^a 4	(۲۶۵)
59 ^b 1-11	(۲۹۳)		(۲۶۶)
59 ^b 12-24	(۲۹۴)	56 ^a 5-19	(۲۶۷)
59 ^b 25-36	(۲۹۵)	56 ^a 20-32	(۲۶۸)
59 ^b 37-60 ^a 14	(۲۹۶)	56 ^a 33-56 ^b 3	(۲۶۹)
60 ^a 15-16	(۲۹۷)	56 ^b 4-9	(۲۷۰)
60 ^a 19-33	(۲۹۸)	56 ^b 10-21	(۲۷۱)
60 ^a 34-60 ^b 6	(۲۹۹)	56 ^b 21-33	(۲۷۲)
60 ^b 7-9	(۳۰۰)	56 ^b 34-57 ^a 9	(۲۷۳)
60 ^b 10-26	(۳۰۱)	57 ^a 10-29	(۲۷۴)
60 ^b 27-61 ^a 4	(۳۰۲)	57 ^a 30-36	(۲۷۵)
61 ^a 5-18	(۳۰۳)	57 ^a 37-57 ^b 17	(۲۷۶)
61 ^a 19-32	(۳۰۴)	57 ^b 18-32	(۲۷۷)
61 ^a 33-61 ^b 10	(۳۰۵)	57 ^b 33-58 ^a 20	(۲۷۸)
61 ^b 11-18	(۳۰۶)	58 ^a 21-24	(۲۷۹)
61 ^b 19-33	(۳۰۷)	58 ^a 24-27	(۲۸۰)
61 ^b 34-62 ^a 11	(۳۰۸)	58 ^a 28-32	(۲۸۱)
62 ^a 12-19	(۳۰۹)		(۲۸۲)
62 ^a 20-33	(۳۱۰)		(۲۸۳)
62 ^a 34-37	(۳۱۱)	58 ^a 36-58 ^b 12	(۲۸۴)
62 ^a 38-40	(۳۱۲)		(۲۸۵)
62 ^a 41-62 ^b 2	(۳۱۳)	58 ^b 13-27	(۲۸۶)

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
64 ^a 8-17	(٣٤١)	62 ^b 3-4	(٣١٤)
64 ^b 18-27	(٣٤٢)	62 ^b 5-12	(٣١٥)
64 ^b 28-34	(٣٤٣)	62 ^b 12-14	(٣١٦)
64 ^b 35-65 ^a 9	(٣٤٤)	62 ^b 15-19	(٣١٧)
65 ^a 10-25	(٣٤٥)	62 ^b 20-24	(٣١٨)
65 ^a 26-29	(٣٤٦)	62 ^b 25-28	(٣١٩)
65 ^a 30-38	(٣٤٧)	62 ^b 29-38	(٣٢٠)
	(٣٤٨)	62 ^b 39-63 ^a 8	(٣٢١)
65 ^a 39-65 ^b 4	(٣٤٩)	63 ^a 9-14	(٣٢٢)
65 ^b 5-20	(٣٥٠)	63 ^a 15-18	(٣٢٣)
65 ^b 21-40	(٣٥١)	63 ^a 19-24	(٣٢٤)
66 ^a 1-24	(٣٥٢)		(٣٢٥)
66 ^a 25-32	(٣٥٣)	63 ^a 26-30	(٣٢٦)
66 ^a 33-66 ^b 3	(٣٥٤)	63 ^a 30-32	(٣٢٧)
66 ^b 4-18	(٣٥٥)	63 ^a 33-35	(٣٢٨)
66 ^b 19-34	(٣٥٦)	63 ^a 36-39	(٣٢٩)
66 ^b 35-67 ^a 6	(٣٥٧)		(٣٣٠)
67 ^a 6-21	(٣٥٨)	63 ^a 40-63 ^b 2	(٣٣١)
67 ^a 22-27	(٣٥٩)	63 ^b 3-6	(٣٣٢)
67 ^a 28-67 ^b 12	(٣٦٠)	63 ^b 6-8	(٣٣٣)
	(٣٦١)	63 ^b 9-11	(٣٣٤)
67 ^b 13-27	(٣٦٢)	63 ^b 12-22	(٣٣٥)
67 ^b 28-32	(٣٦٣)	63 ^a 23-24	(٣٣٦)
67 ^b 33-68 ^a 3	(٣٦٤)	63 ^b 32-39	(٣٣٧)
68 ^a 4-15	(٣٦٥)	63 ^b 40-64 ^a 19	(٣٣٨)
68 ^a 17-21	(٣٦٦)	64 ^a 20-33	(٣٣٩)
68 ^a 22-26	(٣٦٧)	64 ^a 38-64 ^b 7	(٣٤٠)

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
69 ^a 35-37	(٣٨٠)	68 ^a 27-68 ^b 5	(٣٦٨)
69 ^a 38-69 ^b 8	(٣٨١)	68 ^b 5-8	(٣٦٩)
69 ^b 9-15	(٣٨٢)	68 ^b 9-10	(٣٧٠)
69 ^b 16-29	(٣٨٣)	68 ^b 10-14	(٣٧١)
69 ^b 30-38	(٣٨٤)	68 ^b 15-29	(٣٧٢)
69 ^b 39-70 ^a 2	(٣٨٥)		(٣٧٣)
70 ^a 3-10	(٣٨٦)	68 ^b 30-37	(٣٧٤)
70 ^a 11-23	(٣٨٧)	68 ^b 38-69 ^a 13	(٣٧٥)
70 ^a 24-70 ^b 6	(٣٨٨)	69 ^a 14-19	(٣٧٦)
70 ^b 7-32	(٣٨٩)	69 ^a 20-24	(٣٧٧)
70 ^b 32-38	(٣٩٠)	69 ^a 25-29	(٣٧٨)
	(٣٩١)	69 ^a 30-34	(٣٧٩)

قائمة مقابلة فقرات تلخيص كتاب

القياس لابن رشد بفصول مقالات

كتاب القياس لأرسطو

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
xvi	١٣٠ - ١٢٥		المقالة الأولى
xvii	١٤٣ - ١٤٠	i	٨ - ٦
xviii	١٤٦ - ١٤٤	ii	١٨ - ١٣٠٦٠
xix	١٥٤ - ١٥٢ ، ١٥٠ - ١٤٧	iii	٢٥ - ٢٤ ، ٢١ - ٢٠
xx	١٥٧ - ١٥٥	iv	٢٩ ، ٢٧ - ٢٦
xxi	١٦٢ - ١٥٩	v	٤٣ - ٤١
xxii	١٦٦ - ١٦٣	vi	٦٠ - ٤٥
xxiii	١٧٥ - ١٧٤ ، ١٧١ - ١٦٧	vii	٧٦ - ٦١
xxiv	١٧٩ - ١٧٦	viii	٨١ - ٧٩ ، ٧٧
xxv	١٨٦ - ١٨٠	ix	٨٥ - ٨٢
xxvi	١٩١ - ١٨٨	x	٨٧ - ٨٦
xxvii	١٩٦ - ١٩٢	xi	٩٥ - ٩٣
xxviii	٢٠٦ - ١٩٩	xii	٩٩ - ٩٧
xxix	٢٠٩ - ٢٠٧	xiii	١٠٤ - ١٠٠
xxx	٢١٢ - ٢١٠	xiv	١٠٨ - ١٠٥
xxxi	٢١٥ - ٢١٣	xv	١١٩ - ١١٨ ، ١١٦ - ١١٠
			١٢٤ - ١٢١

أرسطو	ابن رشد	أرسطو	ابن رشد
vii	٢٨٩ - ٢٩٢	xxxii	٢١٦ - ٢١٩
viii	٢٩٣ - ٢٩٦	xxxiii	٢٢٠
ix	٢٩٧ - ٢٩٩	xxxiv	٢٢١ - ٢٢٢
x	٣٠٠ - ٣٠٣	xxxv	٢٢٣
xi	٣٠٤ - ٣٠٩	xxxvi	٢٢٤ - ٢٢٥
xii	٣١٠ - ٣١٤	xxxvii	٢٢٦
xiii	٣١٥ - ٣١٩	xxxviii	٢٢٧ - ٢٢٨
	٣٢٠ - ٣٢٤ ، ٣٢٦	xxxix	٢٢٩
xiv	٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥	xl	٢٣٠
xv	٣٣٦ - ٣٤٢	xli	٢٣١ - ٢٣٢
xvi	٣٤٣ - ٣٤٧	xlii	
xvii	٣٤٩ - ٣٥٢	xliii	
xviii	٣٥٢	xliv	٢٣٣
xlx	٣٥٣ - ٣٥٤	xlv	٢٣٤ - ٢٣٥
xx	٣٥٥	xlvi	٢٣٦ - ٢٤٠
xxi	٣٥٦ - ٣٦٠	المقالة الثانية	
xxii	٣٦٢ - ٣٦٩	i	٢٤٢ - ٢٤٤
xxiii	٣٧٠ - ٣٧٢ ، ٣٧٤	ii	٢٤٥ - ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩
xxiv	٣٧٥ - ٣٧٦	iii	٢٦١ - ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩
xxv	٣٧٧ - ٣٨٠	iv	٢٧٠ - ٢٧٦
xxvi	٣٨١ - ٣٨٥	v	٢٧٧ - ٢٨١ ، ٢٨٤
xxvii	٣٨٦ - ٣٩٠	vi	٢٨٦ - ٢٨٧